الطريق إلى أهداف التنمية المستدامة

البرنامج الخماسيّ للرئيس

التقدُّم والإنجازات

المستقبل

IsDB
البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank

الطريق إلى
أهداف التنمية المستدامة

البرنامج الخماسيّ للرئيس
التقدُّم والإنجازات

IsDB
البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank

الطريق إلى
أهداف التنمية المستدامة

البرنامج الخماسيّ للرئيس
التقدُّم والإنجازات

إخلاء المسؤولية

يُتوخَّى من الملاحظات والتفسيرات والاستنتاجات المعبَّر عنها في هذا الكتاب نقلُ وجهات نظر البنك الإسلاميّ للتنمية ("البنك"). ولا يكفل البنك دقّة البيانات الواردة فيه ولا يتحمَّل أيّ مسؤولية عن أيّ تبعات تنجم عن استخدام تلك البيانات. وهذا الكتاب منشور دون ضمان من أيّ نوع، صريحاً كان أو ضمنيّاً. وليس فيه ما يشكِّل أو يُعتبر قيداً على امتيازات وحصانات البنك أو تنازلاً عن هذه الامتيازات والحصانات، المحفوظة كلّها بوضوح. ولا تتضمّن التسميات المستخدمة في الكتاب ولا طريقة عرض مادته التعبيرَ عن أيّ رأي كان للبنك في المركز القانونيّ لأيّ بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لأيّ من سلطاتها، أو في تعيين حدودها أو تخومها. ولا يعني استخدام الخرائط، أو الإشارة إلى إقليم أو منطقة جغرافية معيَّنة، أو استخدام مصطلح "بلد" في هذا الكتاب تأييداً أو قبولاً رسميّاً لذلك من لدن البنك، ولا يقصد البنك إصدار أيّ أحكام بشأن المركز القانونيّ أو أيّ مركز آخر لأيّ إقليم أو منطقة معروضة هنا.

.

الرقم الدوليّ المعياريّ للكتاب (ردمك): 978-1-9160325-1-4
الطريق إلى أهداف التنمية المستدامة
البرنامج الخماسيّ للرئيس
التقدُّم والإنجازات

النص © إدارة الاستراتيجية والتحوّل (DoST@isdb.org)
البنك الإسلامي للتنمية
جميع الحقوق محفوظة

نشره البنك الإسلاميّ للتنمية سنة 2021
www.isdb.org

IsDB
البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank

نعمل في البنك الإسلامي للتنمية على تحسين حياة ومعيشة من نخدمهم. فنشجّع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الأعضاء وفي أوساط جالياتها في العالم، ونحدِث بذلك تأثيراً واسع النطاق. ونوفِّر البنى التحتية والتدريبات التي يحتاج إليها الناس كي يعيشوا حياة أفضل ويحققوا طاقاتهم كاملةً.

نعتقد أنَّ لجميع الناس الحقَّ في العيش بكرامة وفي ازدهار، وأنَّ أقوم سبيل إلى الخلاص من الفقر هو تعهُّد النموّ الاقتصادي مع عدم ترك أحد متخلفاً عن الركب.

نؤهِّل الناس للنهوض بتقدُّمهم الاقتصادي والاجتماعي على نطاق واسع، ونُرسي البنى التحتية التي تمكِّنهم من تحقيق طاقاتهم.

نُقِيم شراكات تعاونية بين الجاليات والبلدان بتفعيلها بين القطاعين العامّ والخاص.

نساهم في وضع الحلول المبتكرة والمستدامة لأكبر معوِّقات التنمية في العالم، ونعمل على تحقيق "أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة".

IsDB
البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank

أهداف التنمية المستدامة

تشكّل خطةُ التنمية العالمية الجديدة، المتمثلة في اتفاقية "أهداف التنمية المستدامة" وما تلاها من اتفاقيات (كاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP21)، و"خطة عمل أديس أبابا" (AAAA)، و"إطار سنداي للحدّ من مخاطر الكوارث")، تحوّلاً في مسار الحوار العالميّ بشأن التنمية. ويتطلب تنفيذ هذه الخطة نموذج عمل مختلفاً يولي أهمية كبرى للنموّ الذي يوجّهه: السوق، والعلوم، والتكنولوجيا، والابتكار، والشراكة العالمية من أجل التنمية. وقد آن الأوان لنقْل العمل الإنمائيّ العالميّ من التدخُّلات القصيرة المدة، التي تتصدَّى للمشكلات المحدودة والفورية، إلى مكافحة الأسباب الجذرية التي تعرقل النموّ المستدام.

وقد اعتمد "البنك الإسلاميّ للتنمية" ("البنك") "خطة أهداف التنمية المستدامة لعام 2030" اعتماداً تامّاً، فدمج هذه الأهداف في برامج عمله بطريقة رسمية. وجعل مشكلة نقص التمويل التي تعوق بلدانه الأعضاء عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في صُلب عملية اتخاذ القرار. وربط تدخلاته في البلدان الأعضاء بأهداف التنمية المستدامة، وهو ما يعطي صورة واضحة عن الطريقة التي تضفي بها مواردها قيمة مضافةً على تحقيق "أهداف التنمية المستدامة" وعن الطريقة التي يؤدي بها "البنك" دورَه أداءً فعّالاً في منظومة البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف.

كلمة شكر

نشكر جميع المنظمات التي أفادت هذا الكتاب بمعرفتها في موضوع التمويل الإنمائيّ وفي غيره من المواضيع ذات الصلة. فقد زوّدته بكثير من المعلومات عن الصعوبات العالمية التي تعترض البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف في القرن الحادي والعشرين.

ويتناول هذا الكتاب عدداً كبيراً من المواضيع المعقَّدة، ويتضمَّن محتويات مستمَدّة من أطراف معنية عديدة. ومن هذه المصادر: البلدان الأعضاء، وهيئات الأمم المتحدة، ومختلف الوكالات، وخبراء القطاع.

وسلسلة "المستقبل" مجموعةُ منشورات تشرف عليها إدارة الاستراتيجية والتحوُّل في البنك الإسلامي للتنمية. وهي مخصَّصة للتكهُّن بالاحتياجات الاقتصادية ومساعدة البلدان الأعضاء على أن تكون أكثر تأهّباً لسدّ هذه الاحتياجات. والهدف الرئيس من هذه السلسلة هو المساهمة في إقامة تحالفات عالمية تحدُوها رؤية مشتركة لمستقبل البشرية.

لمزيد من المعلومات، يُرجَى الاتصال بالدكتور أحمد الخضري، مدير إدارة الاستراتيجية والتحوُّل (DoST@isdb.org)

الفهرس

أضواء على منجزات البرنامج الخماسيّ للرئيس 1

تغيير طريقة العمل 26

إقامة البنى التحتية 28

الزراعة والتنمية الريفية 30

سياسة قطاع المياه 32

سياسة قطاع التعليم 34

سياسة قطاع الصحة 36

سياسة قطاع الطاقة 38

سياسة قطاع النقل 40

سياسة القطاع الحضريّ 42

آليةُ البنى التحتية الاقتصادية المشتركةُ بين "البنك الإسلامي للتنمية" و"الشركة العربية للاستثمارات البترولية" 44

حشد موارد السوق: أول مشروع من نوعه في قازاقستان 46

تحسين تقييم قدرات البلدان الأعضاء 48

توفير الطاقة الكهربائية بفضل التمويل الجماهيريّ 50

تحالف الشراكة العالمية من أجل التعليم: التمكين من زيادة وتحسين التمويل 52

مبادرات "ثقة" الإلكترونية 54

دعم مشاريع الطاقة النظيفة في مصر 56

التغيير من أجل التأثير: تحول الزراعة والتنمية الريفية في البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية 58

سياسة التعاون والتكامل الإقليميين 60

تمكين القطاعين العامّ والخاصّ والجهات الإحسانية وعامّة الناس 62

سياسةُ العلوم والتكنولوجيا والابتكار واستراتيجيتُها التشغيلية ... 64

إطلاق منصة "Engage" 66

"صندوق Transform" 68

إطار التقييم القُطريّ للمالية الإسلامية 70

سياسة الاستثمار من أجل التمكين الاقتصاديّ 72

سياسة القطاع المالي الإسلاميّ 74

سياسة تبادل المعارف والخبرات 76

الصندوق السياديّ للتجارة الزراعية المشترك بين "البنك الإسلامي للتنمية" و"المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" 78

تحسين المنظومات الوطنية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثيّ 80

بناء قدرات الملكية الفكرية في البلدان الأعضاء 82

تعزيز البيئة المواتية لاستثمارات القطاع الخاص 84

مبادرة الاستثمار البحري والاقتصاد الأزرق 86

الاستفادة من حلول القطاع الخاص في إطار برنامج تبادل المعارف والخبرات 88

إضفاء الطابع المؤسّسيّ على منهجية "البنك الإسلاميّ للتنمية" المتعلقة بالتمكين الاقتصاديّ 90

تعزيز قدرة المنشآت الهشة على الصمود الاقتصاديّ في مواجهة جائحة "مرض فيروس كورونا المستجد" 92

منصة الجسر: إنشاء شبكة عالمية من المؤسسات المالية 94

برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية 96

المنشآت الصغيرة والمتوسطة في غرب أفريقيا 98

الفهرس

تعزيز قدرة القطاع الخاص على الصمود بفضل برنامج "تعزيز قدرة المنشآت ذات القيمة المضافة على الصمود" 100

صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف 102

برنامج نشر الوعي وبناء القدرات في مجال المالية الإسلامية 104

عدم ترك أحد متخلّفاً عن الركب 106

سياسة تمكين المرأة 108

سياسة التعامل مع المجتمع المدني 110

السياسة المتعلقة بالهشاشة والقدرة على الصمود الاجتماعي ... 112

استعادة البصر سبيلاً واضحاً إلى الخروج من الفقر 114

تحقيق الحصائل الاجتماعية بواسطة "صندوق توفير المياه والصرف الصحي والنظافة العامة" 116

حشد الموارد من أجل البرنامج المركزي لتحلية مياه البحر في غزة 118

البرنامج الاستراتيجي للتأهب والتصدّي لجائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ" 120

تمكين النساء والشباب بتطوير مهاراتهم- مشروع تجريبي في بنغلاديش 122

صندوق العيش والمعيشة 124

تغييرات جذرية في برنامج المنح الدراسية 126

دمج القدرة على الصمود في مواجهة التغير المناخي في عمليات "البنك" 128

صندوق التمكين الاقتصادي للشعب الفلسطيني 130

إنقاذ حياة النساء من السرطان 132

توفير التعليم الذكي وتطوير المهارات للاجئين 134

المنصة العالمية للأمن الغذائي الإسلامي 136

الوحدات الطبية المتنقلة في إطار "برنامج الملك عبد الله بن عبد العزيز للأعمال الخيرية" 138

البرنامج المشترك بين "البنك الإسلامي للتنمية" و"صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" المتعلق بتمكين المنظمات غير الحكومية من أجل الحد من الفقر 140

سياسة قطاع تطوير قدرات الشباب 142

الشركة السعودية للجيلاتين والكبسولات 144

إقامة مؤسسة رشيقة 146

النموّ بطريقة مستدامة 148

نموذج الاستدامة المالية 150

الصكوك الخضراء الأولى للبنك 152

إطار سياسة التدبير المالي للمشاريع 154

اعتماد التمويل الأخضر 156

جماعة الممارسات المهنية المتعلقة بسلاسل القيمة العالمية 158

جماعة الممارسة المهنية المعنيّة بأهداف التنمية المستدامة 160

الجيل الثاني من "استراتيجية الشراكة القُطرية" 162

صكوك الوقف النقدي 164

الإدارة من أجل النتائج 166

إطار البرمجة الإستراتيجية المتكاملة 168

منهجية "البنك" المتعلقة بتحليل سلاسل القيمة العالمية 170

سياسة الضمانات البيئية والاجتماعية 172

الانتقائية المؤثِّرة وفق آلية تحديد الأهلية والأولوية 174

لوحة متابعة محفظة المشاريع 176

الفهرس

إعادة النظر في التقرير السنوي عن الفعالية الإنمائية 178

رصد بيانات أهداف التنمية المستدامة في السنغال في الوقت المناسب 180

تعزيز الحوكمة 182

إطار الرّقابة المتكامل 184

تطبيق اللامركزية: المراكز الإقليمية تزيد مجموعة البنك قرباً من الميدان 186

إطار إدارة الصناديق 188

دليل الصرف 190

منصة الصرف الإلكترونيّة 192

برنامج إصلاح "صندوق الوقف" 194

تصنيفات المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمية 196

إطار "لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي" 198

برنامج إدارة المخاطر المؤسسية 200

الإطار الجديد لإدارة الاستثمارات 202

إطار إدارة استمرار الأعمال 204

تحديث وإدارة الجودة الشاملة للخدمات الإدارية المشتركة 206

فتح آفاق جديدة 208

الصعيد العالميّ 210

إعادة تشكيل العولمة: التموضع الاستراتيجي للبنك الإسلامي للتنمية بالنسبة إلى مجموعة العشرين 212

رؤية موحّدة للبنوك الإنمائية المتعددة الأطراف في مرحلة ما بعد جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ" 214

المائدة المستديرة للمحافظين 216

إصدار أول تقرير مشترك بين البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف بشأن المساهمات في تحقيق "أهداف التنمية المستدامة" 218

مستقبل قطاع المالية 220

مستقبل قطاع الأغذية الزراعية 222

مستقبل قطاع البتروكيمياويات 224

مستقبل قطاع التعدين والبناء 226

مستقبل قطاع المنسوجات والألبسة 228

منصة التنسيق العالمية القائمة على سلسلة الكتل 230

المنصات القُطرية: الجيل الرابع من التمويل الإنمائيّ 232

برمجة القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ وغيره من المشكلات المطروحة على البلدان الأعضاء 234

أفريقيا 236

غينيا: استراتيجية الاستئناف بعد جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ" 238

النيجر: استراتيجية الاستئناف في مرحلة ما بعد جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ" 240

السنغال: استراتيجية الاستئناف في مرحلة ما بعد جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ" 242

نيجيريا: استراتيجية استئناف في مرحلة ما بعد جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ" 244

آسيا 246

إندونيسيا: استراتيجية الاستئناف بعد جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ" 248

الآفاق المستقبلية 250

تغيير طريقة العمل 252

يعمل البنك الإسلامي للتنمية من أجل مستقبل مستدام

القيادة في إطار الشراكة، وذلك بالتعاون مع بلداننا الأعضاء من أجل مساعدتها على تحقيق أهدافها الإنمائية والتصدّي للمشكلات العالمية المعقَّدة

التطلع إلى المستقبل بنموذج عملنا الجديد والبرنامج الخماسيّ للرئيس، مع الحرص على أن تكون الأهداف قابلة للتنفيذ وأن يكون التقدُّم قابلاً للقياس

إيجاد بيئة مواتية للتعاون المثمر مع الجهات المانحة والجهات المستثمِرة، واعتماد تصوُّر مستقبليّ للتمويل الإنمائيّ، والاضطلاع بدور ريادي في المالية الإسلامية

يحرص "البنك الإسلاميّ للتنمية" على استدامة بلدانه الأعضاء في الأمد البعيد، وذلك بصفته مؤسسة متفاعِلة وملهِمة في أوقات الأزمات العالمية، تتخذ الإجراءات اللازمة لتهيئ عالَمٍ أفضل

أضواء على منجزات البرنامج الخماسيّ للرئيس

بقلم رئيس البنك الإسلامي للتنمية
د. بندر حمزة حجار

في سنة 2017، أطلقتُ البرنامج الخماسيّ للرئيس (2017-2021) بعنوان "الطريق إلى أهداف التنمية المستدامة في عالم سريع التغيُّر". وقد تضمّن هذا البرنامج عرضاً مُفصَّلاً للمبادرات التي عزمنا على اتّخاذها وإنجازها خلال السنوات الخمس التالية، إضافةً إلى نموذج العمل الجديد للبنك. وصدر البرنامج في كتاب باللغات الثلاث، العربية والإنجليزية والفرنسية.

واليوم، بعد مرور خمس سنوات على إطلاق البرنامج، يسرّني أن أقدِّم لكم ما أنجزه البنك الإسلاميّ للتنمية خلال تلك الفترة.

إنّ الإنجازات التي يتضمنها هذا الكتاب وعايشها البنك خلال السنوات الخمس الماضية هي قصة تحوّل مؤسسي نحو حاضر مزدهر ومستقبل مشرق للبنك وللبلدان الأعضاء. لقد جدّد البنك نفسه ليكون - كما أرادهُ المؤسِّسون - مبادراً، استباقياً، سريعاً في سدّ احتياجات البلدان الأعضاء وفي تفاعله مع خطّة التنمية العالمية. ولم يكن التحوّل عملية سهلة، بل تخللته تحديات وصعوبات كانت ضرورية لتفادي الأمر المؤلم حقاً وهو الإخفاق في قراءة الحاضر واستشراف المستقبل. وإضافة إلى ذلك، فإن تكرار المناهج التقليدية ينمّ عن عدم القدرة على التكيف مع سرعة تغير الظروف الاقتصادية.

ولعل تداعيات كوفيد-19 تؤكد ما ذكرناه قبل خمس سنوات بأنّنا بحاجة إلى **التفكير بطريقة مختلفة والعمل بطريقة مختلفة لتحقيق نتائج مختلفة**.

إنّ رحلتنا الرامية إلى التغيّر والتحوّل قصةُ طموح وتصميم وإرادة شجعها ودعمها مجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين والبلدان الأعضاء، وفي مقدمتها دولة المقرّ، المملكة العربية السعودية. ولذلك فهم يستحقّون منّا كلّ الثناء والتقدير.

والشكر موصول لزملائي في البنك على مساهماتهم الهامّة في تفعيل المبادرات وتطويرها من الفكرة إلى التنفيذ. لقد عملنا معاً وأبدعنا سويّاً أكثر من 100 مبادرة.

الاستثمار في المستقبل

نظريتنا في التغيير

بادئ بدءَ، إذا ما تمكنت البلدان الأعضاء في البنك من تعبئة 1% فقط من موارد الأسواق العالمية لتوسيع التصنيع المحلي في الصناعات التنافسية، فيمكنها سد نقص التمويل اللازم لتحقيق "أهداف التنمية المستدامة"، الذي يقدَّر بتريليون دولار أمريكي، وإيجاد 10 ملايين فرصة عمل في السنة.

تشكيل آفاق جديدة للتنمية

بتطبيق مبدأ 80/20 بالتركيز على الصناعات التي تتمتع فيها البلدان الأعضاء بميزة نسبية، أثبتت هذه البلدان أنها تستطيع إطلاق عملية إعادة تشكيل العولمة التي تتيح فرصة 10/5/1:

- تريليون دولار أمريكي يمكن أن تعبئه البلدان الأعضاء من موارد السوق العالمية في المجالات ذات الميزة النسبية؛
- 5 صناعات ذات ميزة نسبية تمثل منطلَقاً للتصنيع المحلي الموسَّع
- 10 ملايين فرصة عمل يمكن توفيرها نتيجة التوسع في التصنيع المحليّ

إحداث التأثير بطريقة ذكية

لكي تجتذب البلدانُ الأعضاءُ الأسواقَ العالمية، فعليها أن تعتمد برامجَ شاملة تتسم بتحولات في ستة مجالات هي:

- تحسين فرص الحصول على المعلومات عن السوق من النهوض بالشفافية، ومن ثمّ النهوض بالاستثمار
- تعظيم القيمة المضافة في دول "منظمة التعاون الإسلامي" بصفتها كتلة تجارية واحدة
- ممارسة الأعمال على وفق الثورة الصناعية الرابعة من أجل تلبية التوقعات المتزايدة في مجال الإنتاجية العالمية
- إقامة بنى تحتية مواتية لسلاسل القيمة الخضراء من أجل إنقاذ كوكب الأرض والحفاظ على الموارد
- إعادة توجيه التمويل الإنمائيّ بمواءمة المخاطر مع النموّ الاقتصادي الحقيقي
- بناء أنظمة سوق قادرة على الصمود لا تترك أحداً يتخلف عن الركب.

إقامة مؤسسة رشيقة

نظراً لأن البنك قطب مركزيّ قادرٌ على تنسيق هذه البرامج الشاملة لبلدانه الأعضاء، فإنه يحوّل نفسه إلى منظمة رشيقة يمكنها نقل بلدانها الأعضاء إلى آفاق جديدة من أجل تحقيق نموّ مستدام وفق ستة محاور هي:

- تحسين حضور البنك
- اجتذاب الموارد من السوق
- بناء قدرات تنظيمية جديدة
- تطبيق اللامركزية الوظيفية والجغرافية
- ضمان نموّ ماليّ مستدام
- الإدارة من أجل الحصول على نتائج في مجال التنمية

سيتبادر إلى ذهن القارئ، ولا سيما القارئ غير المتخصص، وهو يقرأ المبادرات، الكثير من الأسئلة: لماذا أطلق البنك نموذج عمل جديداً؟ وما مكاسب البلدان الأعضاء من التحوّل إلى نموذج العمل الجديد؟ وما الذي سيحدث لو لم نتغير؟ وما مدى ارتباط قضايا التنمية الملحّة بنموذج العمل الجديد للبنك، مثل قضايا التغيّر المناخي، والمديونية الخارجية، واللاجئين، والحمائية، والفقر، والبطالة، والابتكار، إلخ.؟ لذلك ارتأيت أن أستعرض هذه القضايا في شكل أسئلة وأجوبة لتكون أكثر متعة للقارئ وتساعده على استيعاب المبادرات استيعاباً أفضل.

السؤال: في أكتوبر 2016، دخل البنك الإسلاميّ للتنمية مرحلة جديدة بتولي الرئيس الجديد مهامه التنفيذية. وفي يناير 2017، أي بعد مرور 100 يوم، أُعلن عن البرنامج الخماسيّ للرئيس ونموذج العمل الجديد للبنك. ما أبرز ملامح البرنامج ونموذج العمل الجديد؟ وما أسباب وضعهما والنتائج المتوقعة منهما؟

الجواب: عندما تسلمت رئاسة البنك سنة 2016، قمت بقراءة معمّقة للمشهد الاقتصادي في السياق الإقليمي والعالمي وفي ضوء المؤشرات الاقتصادية المستقبلية، وذلك من أجل تحديد نموذج العمل المناسب لأن يستخدمه البنك في مساعدة البلدان الأعضاء على بناء اقتصادات قوية ومتنوعة ومستدامة وقادرة على إيجاد فرص العمل، وعلى استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وعلى الوفاء بالتزاماتها المتمثلة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس (بشأن التغير المناخي) واتفاقية تأسيس البنك.

وحتى أصوّر هذا المشهد للقارئ، لننظر إلى الخريطة الاقتصادية والاجتماعية للبلدان السبعة والخمسين الأعضاء في البنك. سنجد هذه البلدان موزَّعةً على أربع قارات هي آسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية. بعض هذه البلدان- وهي الغالبية العظمى- بلدان نامية، وبعضها الآخر أقل نموّاً. وتعتمد اقتصاداتها جميعاً على تصدير المواد الخام، ومعها فرص العمل، إلى البلدان الصناعية. غير أنّ أسعار المواد الخام تتأثر بعوامل عالمية خارجة عن سيطرة البلدان المصدِّرة، وهو ما يؤدي إلى تأثر تنفيذ خطط تنميتها الوطنية، وأحياناً إلى تعطّله عند الانخفاض الشديد لأسعار الصادرات. وفي هذه البلدان، يضطلع القطاع الحكومي بدور أساسيّ ومحوريّ في إدارة الاقتصاد والسيطرة عليه؛ أمّا القطاع الخاص، فهو صغير الحجم محدود الأهمية؛ وأمّا القطاع الثالث غير الربحيّ، فدوره متواضع جدّاً، بل يكاد يكون منعدماً في بعض الأحيان.

هذه الحالة أدت إلى ارتفاع معدّلات البطالة، وزيادة المديونيات، وتعاظم نقص التمويل، واستمرار العجز في موازين المدفوعات. هكذا، يقدَّر عدد الداخلين إلى سوق العمل في البلدان السبعة والخمسين بنحو 10 ملايين شاب وشابة يبحثون عن عمل كلَّ سنة. وبحلول سنة 2030، سيبلغ هذا الرقم 90 مليون شخص. والحقّ أنّ الإخفاق في توفير فرص عمل تترتب عليه تبعات اقتصادية واجتماعية وأمنية. ثمّ إنّ البلدان الأعضاء تحتاج كلّ سنة إلى نحو تريليون دولار أمريكيّ لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، في حين أنّ التمويلات الإنمائية الإجمالية التي تقدمها البنوك الإنمائية الدولية، ومنها البنك الإسلامي للتنمية، تتراوح بين 160 و170 مليار دولار أمريكي فقط في السنة. فهناك حاجة للقفز من المليارات إلى التريليونات. هذه الصعوبات آخذة في التفاقم نتيجة التكاثر المطّرد للسكان، الذين يُتوقع أن يرتفع عددهم من 1.7 مليار نسمة سنة 2015 إلى 2.2 مليار نسمة سنة 2030. أضف إلى ذلك ما يشهده العالم من تغيرات سريعة ومتلاحقة: فجميع الدلائل تشير إلى ظهور نظام عالمي جديد يتسم باللامركزية الاقتصادية والمالية والاجتماعية، وبتسارع النزعة الحمائية، وهو نظام ناجم عن تطور تكنولوجي غير مسبوق تمثّل في التطبيقات المتنوعة للثورة الصناعية الرابعة وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على أساليب إدارة البلدان والمؤسسات العامة والخاصة، وعلى أنماط التمويل والإنتاج والاستهلاك والاستثمار. وقد اتضحت ملامح هذا النظام بكل جلاء خلال جائحة كوفيد-19.

لقد كان الحديث عن هذه التطورات فيما مضى يدخل في باب الرجم بالغيب والخيال العلميّ، لكن هذا الخيال العلميّ صار الآن واقعاً معيشاً باختراع الإنسان الآلي والذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء والبيانات الضخمة والطائرات من دون طيار وسلسلة الكتل. وكل هذه التطورات التكنولوجية والرقمية لها تأثير على بقاء الصناعات التي تتمتع فيها بلداننا الأعضاء بمزايا نسبية، وعلى قدرتها على المنافسة، لأنّ الذي يحرك النمو والمنافسة هو الابتكار.

وإذا أضفنا التداعيات غير المسبوقة لجائحة كوفيد-19 إلى المشهد الاقتصادي العالمي الذي تحدثت عنه، يتبيّنْ لنا مدى أهمية بناء اقتصادات قادرة على الصمود في مواجهة الأحداث غير المتوقعة، وفي مقدمتها تداعيات التغيُّرات المناخية (التي أنشأنا لها- بالمناسبة- إدارة متخصصة في البنك، خلال سنة 2018، باسم "إدارة القدرة على الصمود والتنمية الاجتماعية").

إنّ مواجهة هذه التغيرات لا تكون بالطرائق التقليدية، بل بالتفكير "خارج الصندوق". فالبنك يحتاج إلى برنامج ونموذج عمل جديدين يستوعبان هذه التغيُّرات حتى يتمكّن من مساعدة البلدان الأعضاء على بناء اقتصادات مستدامة تتسق مع النظام العالمي الجديد.

ومن ثم، فالبرنامج الخماسيّ للرئيس هو خطة عمل تتضمن مبادرات وبرامج ترمي إلى مساعدة البلدان الأعضاء على بناء وتطوير اقتصادات مستدامة قادرة على الصمود، وإلى مساعدتها على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس واتفاقية تأسيس البنك والخطة العالمية للتنمية. ولتنفيذ هذا البرنامج، صُمِّم نموذج عمل جديد للبنك باسم "تسخير الأسواق لخدمة التنمية: 10/5/1".

يصوغ برنامج الرئيس نموذج عمل جديداً يرمي إلى **تسخير الأسواق لخدمة التنمية** من أجل تحقيق **فرصة 10/5/1**

1

تريليون دولار أمريكيّ واحد

من أجل الاستثمار في

5

5 صناعات

من أجل إحداث

10

10 ملايين فرصة عمل

السؤال: كيف سيتمكن نموذج العمل الجديد من تسخير الأسواق لخدمة التنمية؟ ومتى تخدم الأسواق التنمية؟ وما المقصود بالأرقام 10/5/1؟

الجواب: يتطلع البنك، بنموذج العمل الجديد هذا، إلى أن يصبح رائداً مبادراً يتصدَّر العمل الإنمائيّ، ويسدّ احتياجات بلدانه الأعضاء. فقد انتقل، في إطار "استراتيجية الشراكة القُطريّة" (النسخة 2.0)، من البرمجة القُطرية القائمة على تمويل المشاريع التي تطلبها البلدان الأعضاء إلى البرمجة المبادرة التي تراعي احتياجات السوق. ويركز هذا النموذج على اختيار الصناعات التي يتمتع فيها كلّ بلد بمزايا تنافسية، ثم يقوم ببناء سلاسل قيمة لتلك الصناعات وربط سلاسل القيمة المحلية بسلاسل القيمة العالمية. وبذلك يجد البلد أنّه أنشأ صناعة تحقق قيمة اقتصادية مضافة وفرص عمل ومشاريع قادرة على اجتذاب الاستثمارات المحلية والعالمية.

فالدور الجديد الذي يؤديه البنك في سبيل تسخير الأسواق لتحقيق التنمية، خدمةً لجميع الفئات- ولا سيما الفقراء والمهمشين- وتحسيناً لمستوى العيش وخفضاً للفقر، هو دور المحفز والضامن والممولّ والمسهّل والشريك الذي يوظف مواطن قوّته، ومنها تصنيفه الائتماني الممتاز (AAA)، وحضوره الميداني في 57 بلداً عضواً، وعلاقاته المتميزة مع البلدان غير الأعضاء والمنظمات الدولية، من أجل حشد الموارد لفائدة البلدان الأعضاء من الأسواق العالمية وخفض مخاطر الاستثمار، خاصة وأننا ندرك أن موارد البنك الذاتية أو التمويل المشترك مع البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف لا تكفي لسدّ العجز في التمويل الذي يبلغ تريليون دولار أمريكي في السنة.

لقد أجرى البنك دراسات معمقة وشاملة لخمس صناعات استراتيجية تتمتع فيها البلدان الأعضاء بمزايا تنافسية، وذلك من أجل تقوية تنافسية هذه البلدان في هذه الصناعات؛ وتأهيلها لمتطلبات الثورة الصناعية الرابعة؛ وتوضيح الاتجاهات التي ستشكل مستقبل هذه الصناعات في البلدان الأعضاء السبعة والخمسين حتى سنة 2030 فما بعدها. وهذه الصناعات هي:

أوّلاً - صناعة الأغذية الزراعية:

قطاع الزراعة غير مستغل في البلدان الأعضاء كما ينبغي بسبب التركيز على الإنتاج الأوّليّ، مما يفوّت الفرصة على إدخال قيمة مضافة أعلى على هذا القطاع، ومن ثم إيجاد مزيد من فرص العمل. وقد كشفت جائحة كورونا ضعف الإمدادات العالمية من المواد الغذائية، وأثارت تساؤلات عن الأمن الغذائي وسبل تحقيقه. والبلدان الأعضاء تحتاج- لكي تعزز تنافسيتها وتعزز سلاسل القيمة المحلية ويسهل عليها التواصل مع الأسواق العالمية- إلى معرفة موقعها من سلاسل القيمة الغذائية الزراعية المعقدة، وإلى حماية مستقبل هذه الصناعة بتحديثها، والاستثمار في العلوم والتكنولوجيا و الابتكار وفي الشراكات العالمية، وأن تكون ضمن استراتيجياتها الشراكة بين القطاع العام والخاص.

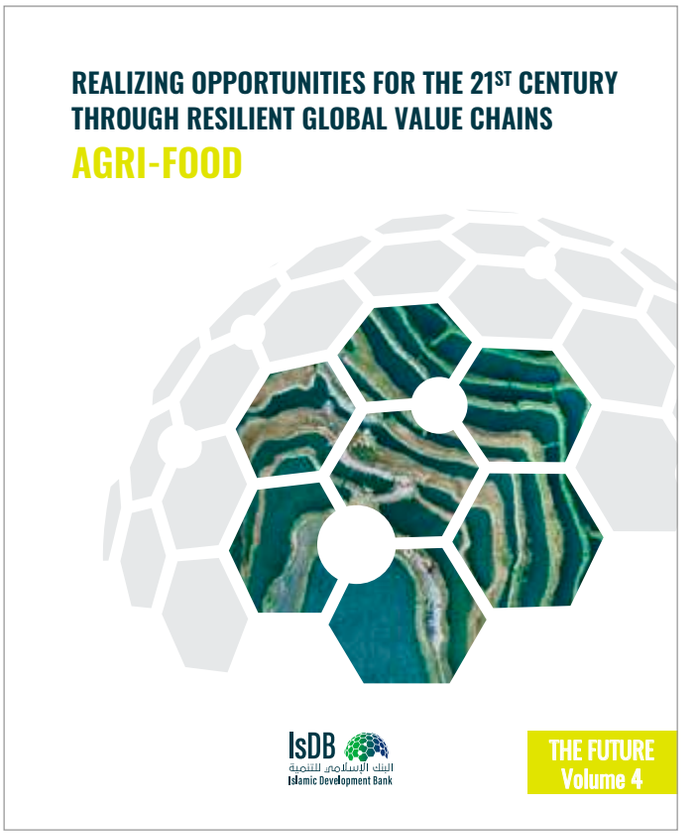

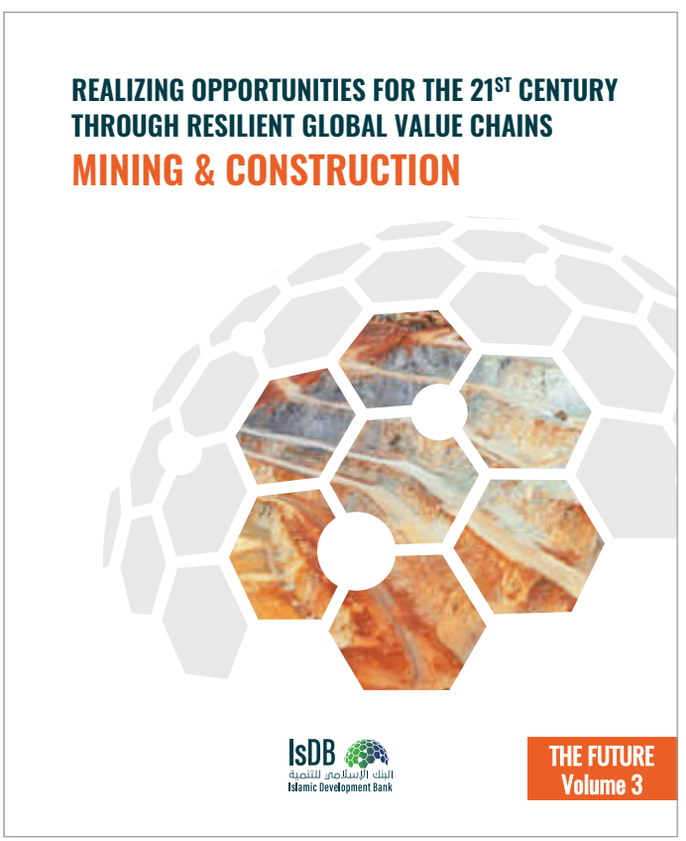

ثانياً - صناعة التعدين والتشييد:

تملك البلدان الأعضاء احتياطات ضخمة من المعادن تمثل 11% من الإنتاج العالمي، ولكنها تحتاج إلى التوسع في تصنيع تلك المعادن. كذلك، فإنّ البلدان الأعضاء غنية بمعادن التشييد. وهذا القطاع قادر على توفير فرص عمل كبيرة. ويجب تكييف هذه الصناعة لتكون

جاهزة للمستقبل في ظل التغييرات التكنولوجية السريعة. ويمكن للمؤسسات المالية الإنمائية المساهمة في التمويل المشترك للمشاريع الضخمة، ولا سيما مشاريع توليد الطاقة اللازمة للتعدين، في حين يمكن للمستثمرين في القطاع الخاص توفير الاستثمار

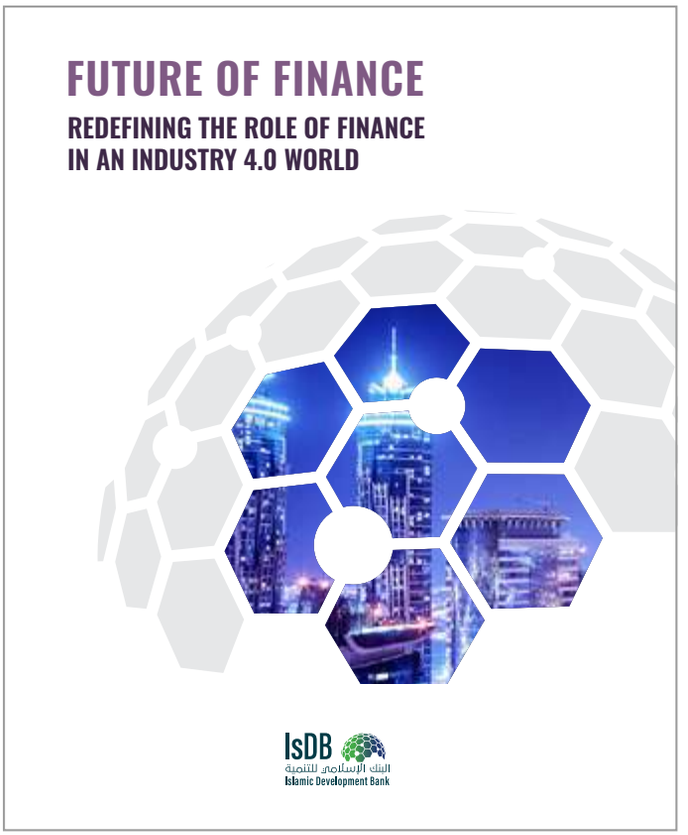

الأجنبي المباشر في شراكة عادلة ومربحة لكلّ الأطراف. والبنك سيؤدي دور المحفِّز لهذا التعاون المثمر.

ثالثاً - صناعة المنسوجات والملابس:

البلدان الأعضاء في البنك من أكبر البلدان المنتجة للمنسوجات والملابس في العالم، وتؤدي دوراً هامّاً في توريد المواد الخام وفي مختلف مراحل سلسلة القيمة، ولكن المطلوب هو زيادة حصتها في الاقتصاد العالمي، وتعزيز القيمة المضافة، وتوفير فرص عمل لدعم تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا السياق، يجب أن تؤدي الجامعات ومراكز البحث دوراً أساسياً في تعزيز الابتكار وإقامة الشراكات والنهوض بالعلامات التجارية.

رابعاً - صناعة البتروكيماويات:

لا شك أنّ المنتجات البتروكيماوية مصدر هامّ لفرص العمل الجيّدة، لكن بعض بلداننا الأعضاء ما زال يركز على تصدير النفط الخام، ويستورد، في المقابل، المنتجات البتروكيماوية العالية القيمة. ولذلك يعمل البنك الإسلاميّ للتنمية على وضع خارطة طريق لشبكة التعاون مع الكيانات العامة والخاصة، مع التركيز على الابتكار بإضافة قيمة أكبر إلى هذه الصناعات البالغة النموّ والتأثير.

خامساً- صناعة المالية الإسلامية:

هذه الصناعة هي المحور الناظم لباقي الصناعات المذكورة. ونعتبرها أهم أدواتنا لدعم وتعزيز صناعاتنا وتشجيع إشراك القطاع المحروم من التمويل، مما يساهم في إطلاق إمكانات بلداننا. ولذلك كان تطوير صناعة المالية الإسلامية أحد مجالات البنك الاستراتيجية الأساسية، المنصوص عليها سواءً في "البرنامج الخماسي للرئيس" أو في "الاستراتيجية العشرية للبنك".

وتتميّز المالية الإسلامية عن المالية التقليدية بارتكازها على أسس أخلاقيّة وفهم معيَّن للاقتصاد لا يدعم إلا المعاملات التي ترفدها أصول حقيقية. وهذه الخاصية تجعل المالية الإسلامية قادرة على تشكيل سياسة اقتصادية سليمة تعيد إدخال العدالة إلى النظام المالي، حيث تحتلُّ المساواةُ والشموليةُ موقع الصدارة، وتساعد على الاستقرار المالي في نهاية المطاف.

وقد شجعت تلك المزايا البلدان الأعضاء والعديد من البلدان غير الأعضاء على أن ترى في المالية الإسلامية مكملاً للمالية التقليدية سواء من حيث المنتجات أو الخدمات أو المؤسسات، وأداة تمكين واعدة للقضاء على الفقر المدقع والنهوض بالازدهار المشترك. وما فتئ البنك الإسلامي للتنمية يلبي طلبات هذه البلدان لمساعدتها على وضع الأطر القانونية والتنظيمية اللازمة لإرساء هذه الصناعة لديها.

ويزودنا نموذج العمل الجديد بثلاث فرص تاريخية هي أنّ حشد واستثمار تريليون دولار أمريكيّ واحد في السنة، في خمس صناعات في البلدان الأعضاء السبعة والخمسين، سيوجد عشرة ملايين فرصة عمل. وهذا هو معنى 10/5/1 . وتمثل البلدان الأعضاء سوقاً واسعة سيكون لها بانفتاحها على منتَجات تلك الصناعات الخمس واندماجها فيها منافع متبادلة مهمّة، وستمكّن كلَّ بلد من استخدام مزاياه النسبية في خدمة البلدان الأخرى. ومن ثمّ يتّخذ البنك دور الحافز من أجل إتاحة الفرص لدمج سلاسل القيمة المحلية في العالم أجمع، وهو ما سيمكّن من توسيع هذه الأسواق وتحقيق التمكين المستدام.

وقد اختيرت جمهورية الغابون لتكون أوّل بلد يطبّق فيه نموذج عمل البنك الجديد، فقام فريقٌ فنيٌّ من البنك- بالتعاون مع القطاع الحكومي والقطاع الخاص في الغابون- بتحديد قطاعين أو صناعتين تتمتع فيهما الغابون بمزايا تنافسية، ألا وهما صناعة المنغنيز وصناعة الأخشاب. وبناء على ذلك، أجرى البنك الإسلامي للتنمية دراسة جدوى اقتصادية ومالية، وصمم سلاسل القيمة المحلية لهاتين الصناعتين وربطها بسلاسل القيمة العالمية. وتفيد الدراسات الأولية أنّ عملية تحويل خام المنغنيز إلى سبائك يمكن أن توفر 27,000 فرصة عمل، وتحقق قيمة مضافة تصل إلى 11 مليار دولار أمريكيّ مقارنة بمبلغ مليار دولار أمريكيّ فقط الذي يوفره إنتاج المادة الخام. وهناك إمكانات هائلة غير مستغلة للانتقال بالإنتاج إلى المراحل المتوسطة والنهائية التي توجِد مزيداً من فرص العمل وتساهم في استقرار الاقتصاد.

ولدينا الآن طلبات من 17 بلداً عضواً لتوقيع اتفاقيات استراتيجية شراكة قُطرية معها وتطبيق نموذج العمل الجديد فيها. وقد أصبح البنك- بحسب هذا النموذج- استباقياً في الوقوف على احتياجات البلدان، وفي تحديد أولويات المشاريع التي يموّلها، وغدا التأثير الإنمائيّ واضحاً يتجلى في إيجاد فرص عمل وزيادة صادرات وجذب استثمارات- وهذا هو الذي ينشئ اقتصاداً مستداماً. أمّا تمويل مشاريع مبعثرة في مجالات متنوعة يتركز فيها القطاع الحكومي فقط، أي لا توجَد فيها إلا جهة فاعلة واحدة هي الحكومة أو القطاع العامّ، فلن يمكّننا من تحقيق التأثير الإنمائيّ المنشود.

ولذلك نقول إنّه يجب العمل على تسخير الأسواق لخدمة التنمية، لأننا ندرك أنّ في هذه الأسواق جهات فاعلة كثيرة، ولكل منها دور يُتوقَّع منه إحداث تأثير إنمائيّ به.

السؤال: كيف تجاوبت البلدان الأعضاء مع نموذج العمل الجديد للبنك؟

الجواب: بارك مجلسُ محافظي البنك عن 57 بلداً عضواً- وهم وزراء مالية وتخطيط في بلدانهم- ومجلسُ المديرين التنفيذيين كذلك نموذجَ عمل البنك الجديد. وتلقى البنك طلبات من بعض البلدان الأعضاء عبّرت فيها عن رغبتها في الانضمام إلى الجيل الثاني من استراتيجية الشراكة القطرية القائمة على تطبيق نموذج العمل الجديد. ومن هذه البلدان إندونيسيا ونيجيريا وتركيا وماليزيا والنيجر وغينيا والمالديف. ويزمع البنك تنفيذ الجيل الثاني من استراتيجية الشراكة القطرية خلال السنوات الخمس المقبلة، بحيث ينجز 11 استراتيجية مع 11 بلداً عضواً كلّ سنة.

السؤال: هل حشْد تريليون دولار أمريكيّ للاستثمارات في مشاريع بالبلدان الأعضاء عملية سهلة وممكنة؟

الجواب: حشد الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ مشاريع في البلدان الأعضاء ليس بالعملية السهلة، ولكنه عملية ممكنة. فالصعوبة ليست في وجود التمويل، إذ يوجد في سوق المال العالمية نحو 300 تريليون دولار أمريكيّ تبحث عن استثمارات أو فرص استثمارية، وتبحث عن مشاريع مجدية من ناحية الربحية والتأثير الإنمائيّ؛ وإنّما تكمن الصعوبة في أمرين هما: عدم وجود مشاريع مدروسة دراسة محكمة تمكّن الجهة المستثمِرة من أن تكون على بيّنة مما تنطوي عليه من مخاطر وفرص، وعدم وجود بيئة تنظيمية وتشريعية مواتية للاستثمارات المربحة.

ويركز نموذج العمل الجديد للبنك على القطاعات التي تتمتع فيها البلدان بمزايا تنافسية، ويُعِدّ مشاريع جاهزة للتنفيذ في إطار سلسلة قيمة الصناعة المعنية، مشاريع تغطي جميع المجالات (بنى تحتية، إلخ.) وأيضاً تناسب جميع الشركاء. ولن يكون البنك- كما سبقت الإشارة- ممولاً فقط، بل سيكون أيضاً محفزاً وضامناً. وسيستحدث البنك هيئة للاستثمار يتألف مجلس إدارتها من الجهات المموّلة للمشاريع، ويمكنها إصدار صكوك لتمويل المشاريع الخاصة بكلّ صناعة.

ومن ناحية أخرى، سيعمل البنك- بموجب نموذج العمل الجديد- على بناء القدرات ورأس المال البشري وتطوير القوانين وتحسين بيئة الاستثمار.

وتشمل دراسة سلسلة القيمة تحديد احتياجات البنية التنظيمية وخدمات التمويل بأنواعها وقواعد البيانات الإحصائية والتكنولوجية التي تحتاج إليها كلّ جهة فاعلة في كل مرحلة من مراحل السلسلة. فالبنك يصمم المشاريع في شكل سلاسل. وبعد تصميم المشاريع، هناك خيارات مختلفة في التنفيذ، منها الشراكة بين القطاعين العامّ والخاصّ، بحيث يشارك القطاع الخاص في دورة حياة المشروع كلّها، بدءاً من التنفيذ ومروراً بالتشغيل وانتهاءً بجني الأرباح. ومن شأن ذلك رفع الكفاءة وتنفيذ أكبر عدد من المشاريع في نفس الفترة الزمنية. وسيتوجه البنك إلى الأسواق المستفيدة من الصناعات الاستراتيجية ويستقطب مواردها المالية والبشرية لتشارك في تنفيذها، لأنّ استفادتها من أرباح الناتج المحلي النهائي لهذه الصناعات ستحفزها على الاستثمار فيها. وهنا يأتي دور البنك المتمثل في توفير الضمانات اللازمة لتأمين هذه الاستثمارات وتخفيف المخاطر عنها إلى أقل قدر ممكن، وذلك اعتماداً على تصنيفه الائتماني المرتفع (AAA).

فهذا النموذج يحوّل البنك من مقدّم للتمويل عند الطلب إلى مؤسسة استباقية تحدّد احتياجات البلدان بناءً على التنافسية. ويريد البنك بطريقة عمله الجديدة هذه أن يتخلص من تسلّم وجدولة طلبات مشاريع متفرقة (ومعظمها مشاريع سيادية تتطلب أحياناً إعادة

جدولة) واعتمادها ضمن مواردها المالية؛ وأن يركز- بدلاً من ذلك- على النموّ الذي تحركه الأسواق والابتكارات والشراكات وينقل مفهوم التنمية من معالجة الأعراض إلى معالجة الأسباب.

السؤال: هذا نموذج عمل يجسّد التحوّل من التنظير إلى التطبيق. ولا أدلّ على ذلك من اختيار الغابون وهي من البلدان الأقل نموّاً، لتكون أول بلد يطبق فيه نموذج العمل الجديد للبنك. غير أنّ الغابون وغيرها من البلدان النامية تفتقر إلى المؤسسات القوية والقوانين المنظّمة والقوى العاملة المؤهلة والبيئة الجاذبة للاستثمارات. فكيف ستُنفَّذ مشاريع بهذا الحجم في بلدان لا تتوفر فيها هذه المقوّمات؟

الجواب: في البداية، يلزم توضيح بعض الحقائق قبل الإجابة عن السؤال مباشرةً.

- البنك الإسلاميّ للتنمية بنك إنمائيّ وظيفته الأساسية هي الارتقاء بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية والبلدان الأقل حظاً من النموّ. وهو بنك الجنوب الذي جميع أعضائه من البلدان النامية، بعكس البنوك الإنمائية الأخرى. وهو أيضاً البنك الوحيد الحاصل، بين البنوك الإنمائية الأحد عشر، على أعلى تصنيف ائتمانيّ (AAA) من أكبر ثلاث وكالات تصنيف ائتمانيّ عالمية، وذلك على الرغم من أنّ جميع بلدانه الأعضاء لا تحظى بهذا التصنيف. وبعبارة أخرى، إنّ تصنيفه المرتفع ناتج عن قوة البنك المالية والإدارية والحوكمية، وليس مستمدّاً من تصنيف البلدان الأعضاء. وما دام البنك يتعامل مع البلدان النامية والبلدان الأقل نموّاً، فمن المتوقع غياب المقومات التي ذكرتُها، وهي القوانين والمؤسسات والبيئة المواتية للاستثمار.

- التمويل وحده لن يحل قضايا التنمية في هذه البلدان. ونحن في البنك الإسلاميّ للتنمية نعتبر التمويل عنصراً واحداً في حزمة متكاملة من الخدمات المالية وغير المالية. ومن المؤسف أن نماذج العمل المعمول بها في الكثير من المؤسسات تركز على التمويل، وتعتقد أنّ توفير التمويل وحده سينقل هذه البلدان إلى مصاف البلدان الصناعية المتقدمة. ولذلك استثمرت البنوك الإنمائية في العمل بهذه النماذج، وكانت النتيجة أنّ الغالبية العظمى من هذه البلدان ما زالت، بعد 60 أو 70 سنة، تصدّر المواد الخام إلى البلدان الصناعية المتقدمة، وما زالت- تبعاً لذلك- تعاني من البطالة والهجرة والفقر وغيرها من الأمراض الاقتصادية والاجتماعية. والسبب هو أنّ تلك النماذج ركزت على الأعراض وأهملت الأسباب. فالفقر والبطالة وزيادة المديونية كلّها أعراض وليست أسباباً؛ والتركيز على الأعراض ووصف المسكنات ليسا مجديين. وبالطبع، فإنّ الاستمرار في تطبيق نموذج العمل السابق لن يحقق نتائج مختلفة. ولذلك صُمِّم نموذج عمل جديد يستهدف الأسباب الجذرية للأمراض، وإن كان علاجها ليس بالأمر الهيّن أو السهل.

بعد هذا التوضيح، يمكن الإجابة على السؤال مباشرة. لكي تتمكن البلدان النامية من الوفاء بالتزاماتها المتعلقة ببلوغ أهداف التنمية المستدامة، يجب عليها جذب التمويل وجذب رأس المال الخاص الذي لا يمثل اليوم سوى 10% في الغالبية العظمى من هذه البلدان. وهذا يتطلب تحولاً جذرياً نحو نهج استثماري اجتماعي واقتصادي وبيئي، يَعتبر أيّ مشكلة اجتماعية أو اقتصادية مسألة تتعلق بالكفاية المالية ويحدّد كلفة معوّقات التنمية مثل البطالة وعدم الاقتدار في الإدارة، ويوضح المكاسب المالية الناتجة عن معالجة هذه المشكلة بصفتها فرصاً استثمارية للقطاع الخاص تحظى بضمان البنك في إطار استراتيجية الشراكة القطرية. وبذلك تتحول محفظة عمليات البنك تدريجياً من تمويل عمليات ومشاريع متفرقة إلى تنفيذ برنامج متكامل في إطار الجيل الثاني من استراتيجية الشراكة القطرية مع البلدان الأعضاء. وفي سبيل ذلك، سيعمل البنك على خمسة محاور هي:

- تحسين فرص الحصول على المعلومات المتعلقة بالسوق. وهذا يتطلب بناء القدرات الإحصائية، الذي يتأتّى بتقديم مساعدات فنية للبلدان الأعضاء.

- التركيز على الترابط بين بلدان منظمة التعاون الإسلاميّ وعلى مشاركتها في سلاسل القيمة سواءٌ على المستوى الوطنيّ أو على مستوى بلدان المنظمة، ومن ثم جعل برنامج تبادل المعارف والخبرات أداة للتعاون مع الجهات الفاعلة في السوق العالمية.

- تدارك ضعف مشاركة القطاع الخاص بإجراءين هما: أوّلاً، إصلاح بيئة الاستثمار، ليس لجذب المستثمرين فحسب، بل أيضاً لتشجيع القطاع الخاص على إعادة استثمار مدخراته محلياً. ثانياً، تعزيز الإنتاجية، ومن ثم التنافسية وضمان النمو المستدام في ضوء التغييرات الجذرية التي أحدثتها الثورة الصناعية الرابعة. ولتحقيق ذلك، سيواصل البنك اهتمامه بإصلاح سياسات ممارسة الأعمال وتقديم المنح الدراسية لقادة المستقبل، ولا سيما في البلدان الأقلّ نموّاً، إضافةً إلى استخدام العلوم والتكنولوجيا والابتكار لتحسين الإنتاجية ودعم ريادة الأعمال. وستقاس نسبة إنتاجية العمال في البلدان الأعضاء بنسبة إنتاجية نظرائهم في البلدان المتقدمة، وذلك بعد تطبيق البرنامج، ولا سيما في الصناعات التي تملك فيها البلدان الأعضاء ميزة تنافسية.

- توجيه نسبة كبيرة من الموارد لمشاريع البنى التحتية التي ترفع كفاءة الجهات الفاعلة في السوق ضمن سلاسل القيمة المختارة في استراتيجية الشراكة القطرية. وينطوي هذا الإجراء على ميزتين: أولاهما سهولة إيجاد العملاء الصناعيين الذين لديهم طلب كبير لحشد الاستثمارات من السوق في هذه المشاريع لأنّها مجدية من الناحية المالية؛ وثانيتهما مساهمة الاهتمام بالبنى التحتية للأنشطة الصناعية في معالجة قضايا الاستدامة البيئية، لأنّ هذه الأنشطة عادة ما يكون لها التأثير الأكبر على البيئة. وفي هذا الصدد، سيقوم البنك بدور نشط في البحث عن مصادر المشاريع

من أجل تحسين جودة المشاريع، ومن ثمَّ اجتذاب القطاع الخاص. وهكذا يتمكن البنك من إنجاز الكثير بقليل من الاستثمارات من موارده الذاتية. وأحد المقاييس التي يجب تحقيقها هو زيادة عدد السكان الذين استطاعوا الاستفادة من البنى التحتية في المنطقة التي تشملها سلاسل القيمة الأساسية. كذلك، فإنّ السكان في نطاق سلسلة القيمة هم المستفيدون الطبيعيون من فرص العمل الناشئة من التوزيع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية لهذه السلسلة.

– إعادة تحديد دور التمويل الإسلاميّ في التنمية. ذلك بأنّ قطاع الخدمات المالية القويّ ضروريٌّ لإطلاق الأنشطة في إطار سلاسل القيمة. ويتميز التمويل الإسلاميّ بمكانة فريدة تتيح له قيادة هذا الأمر، لأنّه يركز على مبدإ الترابط بين التمويل والأنشطة الاقتصادية. ويسعى البنك للاستفادة من هذه الميزة، ولا سيما أنّ حجم التمويل الإسلاميّ اليوم يتجاوز تريليوني دولار أمريكيّ، وهو ضِعف التمويل اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

السؤال: تضمَّن كتاب أو تقرير الإنجازات أكثر من 100 مبادرة نُفِّذت تنفيذاً كاملاً أو جزئياً في غضون خمس سنوات تقريباً. ما أبرز الصعوبات التي واجهت رحلة التحول السريعة من نموذج عمل قائم إلى نموذج عمل جديد؟

الجواب: التحوّل من نموذج العمل القائم الذي كان موجوداً قبل سنة 2017 إلى نموذج العمل الجديد، وقبول هذا التحوُّل على المستويين الداخليّ والخارجيّ لم يكن عملية سهلة، ولا سيما في مؤسسة كبيرة كالبنك الإسلاميّ للتنمية الذي يفوق عدد موظفيه ألف موظف ويدار العمل فيه إدارةً مركزية، بحيث يوجد 94% من هؤلاء الموظفين في المقر الرئيس للبنك بجدة (المملكة العربية السعودية). ولعل من أبرز الصعوبات على المستوى الداخليّ إقناعَ الموظفين وكسبَ تأييدهم لنموذج العمل الجديد. ربما كان الاقتناع متوفّراً لدى الموظف في مثل هذه الحالات، ولكنه يعزّ عليه الخروجُ

من منطقة الراحة والتخلص من الطريقة التي تعوّدها منذ سنوات، ولا سيما إذا كان هذا الموظف قد أمضى مدة طويلة في العمل وصار مبرمجاً على أداء العمل بطريقة معينة. فالموضوع له علاقة بثقافة المؤسسة. وعلى العموم، لقد نجحنا- ولله الحمد- في تغيير جزء كبير من تلك الثقافة في فترة وجيزة، ولكن ما زال علينا عمل الكثير في هذا المجال.

الصعوبة الأخرى التي واجهتها خلال التحوّل هي المهارات الجديدة اللازمة لتنفيذ نموذج العمل الجديد. فالبنك هو الآلة التي ستنفذ البرنامج، وهذه الآلة يجب أن تتحرك دواليبها بنفس السرعة والكفاءة. وفي هذا السياق، احتاج تنفيذ نموذج العمل الجديد إلى مهارات في مجالات مثل سلاسل القيمة، والعلوم، والابتكار، والمنصات الرقمية، وحشد الموارد، والتمكين الاقتصادي، وإعداد المنتجات، والحفاظ على البيئة، وتعزيز الحوكمة والشفافية وقيَم العمل، واستقطاب واستبقاء الكفاءات المتميِّزة، وتطبيق اللامركزية الوظيفية والجغرافية، والحرص على النموّ المالي المستدام.

أما على المستوى الخارجي، فكانت الصعوبة الكبرى هي الحاجة الماسة إلى بناء القدرات الفردية والمؤسسية في البلدان الأعضاء. ويمثِّل تحسين فرص الحصول على المعلومات المتعلقة بالسوق أولوية من أولويات محور بناء القدرات. ذلك بأن بعض تلك البلدان يفتقر إلى بيانات مهمة بشأن حركة السوق في الصناعات الاستراتيجية التي تملك فيها مزايا تنافسية تشجع الاستثمار وتمكّن من تحديد الفرص الاستثمارية المتاحة وطبيعة المخاطر والأرباح في تلك الصناعات. وبعض البلدان ينمّ عن ضعف المشاركة في وضع الخطط الوطنية؛ ولذلك يسعى البنك لجعل عملية البرمجة القُطرية منصة تشاركية لجميع الجهات الفاعلة المهتمة بالصناعات الاستراتيجية مع القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمجتمع المدني داخلياً وخارجياً. وهو ما من شأنه تحقيق قيمة مضافة وبُعد إضافي للتخطيط الوطني. وبعض البلدان يشكو من ضعف مشاركة القطاع الخاص في التنمية؛ وهذا يتطلب إصلاح بيئة الاستثمار ليس لجذب المستثمرين فقط، بل أيضاً لتحفيز القطاع الخاص على إعادة استثمار مدّخرات في السوق المحلي ورفع مستوى الإنتاجية، مما يزيد من تنافسية منتجات البلدان الأعضاء ومن نمو السوق نموّاً مستداماً.

ومن الصعوبات الأخرى التي واجهتُها في تنفيذ نموذج عمل البنك الجديد صعوبةُ الوصول إلى الشرائح الأكثر احتياجاً في البلدان الأعضاء. ولذلك أسباب عدة، لعل أهمها تركيز بعض البلدان على القطاع الحكومي وإغفالها الكبير للجهتين الشريكتين لهذا القطاع، وهما المجتمع المدني والقطاع الثالث اللذان هما أقرب إلى المناطق النائية وإلى تطلعات شبابها. وبعض مؤسسات المجتمع المدني تركز على شرائح معينة، كالمرأة والاستدامة البيئية. ويسعى البنك اليوم، بنموذج عمله الجديد، إلى جمع هذه الجهات في إطار واحد، هو البرمجة القُطرية. ويعمل أيضا على نقل الخبرات العالمية في مجال السياسات التي تضبط عمل الأسواق، مما يضمن مشاركة الجميع في جني ثمار وفوائد النموّ الاقتصادي.

السؤال: كانت سنة 2020 سنة استثنائية وسنة أحداث غير مسبوقة بسبب جائحة كوفيد-19. فما الدور الذي قام به البنك الإسلامي للتنمية لمساعدة البلدان الأعضاء على مواجهة تبعات كوفيد-19؟

الجواب: بالفعل، كانت سنة استثنائية عمل فيها البنك على ثلاثة مسارات في وقت واحد. وسأسلط الضوء على هذه المسارات:

- إطلاق البرنامج الاستراتيجي للتأهب والتصدي بقيمة 2.3 مليار دولار أمريكي.
- مشاركة البنك في اجتماعات مجموعة العشرين برئاسة المملكة العربية السعودية.
- ترؤس البنك الإسلامي للتنمية اجتماعات رؤساء البنوك الإنمائية العالمية المتعددة الأطراف.

السؤال: ما تفاصيل كلّ مسار من تلك المسارات؟

الجواب:

1) إطلاق البرنامج الاستراتيجي للتأهب والتصدي بقيمة 2.3 مليار دولار أمريكي

جائحة كوفيد-19 جائحة صحية، ولكن كانت لها تبعات اقتصادية واجتماعية. لذلك فإنّ أيّ حلول أو مساعدات لمواجهة هذه الجائحة يجب أن تتناول الجانب الصحي، والجانب الاقتصادي، والجانب الاجتماعي، وأن تغطي المدى القصير والمتوسط والطويل. وانطلاقاً من هذه الرؤية، صمَّم البنك برنامجاً بقيمة 2.3 مليار دولار أمريكي أطلق عليه برنامج الاستجابة والاستعادة والاستئناف.

ففي شِقّ **الاستجابة** (أو التصدّي)، قدّم البنك مساعدات فورية وعاجلة ركزت على تعزيز الأنظمة الصحية في سبيل توفير الرعاية للمصابين وبناء قدرات العاملين في القطاع الصحي وتوفير أدوات الفحص والأدوات المختبرية ونقل الخبرات.

وفي شِقّ **الاستعادة** (أو الدعم)، ركزت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية على تقديم الدعم المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وللتجارة في سبيل ضمان استمرار الإمدادات لقطاعي الصحة والأمن الغذائي.

وفي شِق **الاستئناف** (أو الإنعاش)، هناك إجراءات بعيدة الأمد لبناء اقتصادات قوية ومستدامة قادرة على الصمود في مواجهة الجوائح والكوارث بدعم برامج الانتعاش الاقتصادي والإنفاق المعاكس للدورات الاقتصادية.

وقد قدَّمت مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية الحزم الثلاث من المساعدات عن طريق منصة قُطرية موحدة تعمل بتكنولوجيا سلسلة الكتل، وهي عبارة عن سوق افتراضي يلتقي فيه جميع الشركاء والبلدان والبنك والجهات المنفذة ويضمن اتساق الإجراءات والتنسيق بين الأطراف المعنية، ورصد ومتابعة العمليات، وحشد الموارد. وقد أقام البنك شراكات مع عدد من الوكالات المنفذة، منها منظمة الصحة العالمية، وهيئات الأمم المتحدة، والمؤسسات الخيرية، والمنظمات الدولية غير الحكومية. وكلّ المعلومات عن المشاريع التي يمولها البنك والشركاء والجهات المنفذة متاحة للجميع وغير قابلة للتغيير، لأنّها تعمل بتكنولوجيا سلسلة الكتل.

مستوى الشفافية والحوكمة متوفر بطريقة مهنية وطبقاً للممارسات الفضلى. وعندما أعلن البنك عن إطلاق برنامج المساعدة، تلقى الكثير من الطلبات من البلدان الأعضاء. فبادرتُ، أنا شخصياً، بعقد 42 اجتماعاً افتراضياً مع محافظي البلدان الأعضاء، وهم وزراء المالية، وثلاثة اجتماعات مع رؤساء بلدان، وذلك كلّه في أقل من شهر واحد، أي بمعدل ثلاثة اجتماعات في اليوم. وقد شارك في تلك الاجتماعات فرق فنية من البنك ومن البلدان الأعضاء وانصبّت المناقشات على أهمية توفير الاحتياجات الضرورية والعاجلة للقطاع الصحي والغذاء. وساعدت الاجتماعات الافتراضية على إنجاز العمل سريعاً.

أما على المستوى الداخلي في البنك، فقد شكَّلتُ لجنةً عليا وفرق عمل متخصصة تجتمع رسمياً مرتين في الأسبوع على الأقل، وأكثر إذا اقتضت ذلك ضرورةُ المتابعة وتسريع العمل.

2) مشاركة البنك في اجتماعات مجموعة العشرين

فقد ترأست المملكةُ العربية السعودية مجموعةَ العشرين سنة 2020 تحت شعار "اغتنام فرص القرن الحادي والعشرين للجميع". وتلقيتُ خطاباً من معالي وزير المالية السعوديّ يدعو فيه مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية إلى المشاركة في مجموعة العشرين. وهكذا شارك البنك في أكثر من 120 اجتماعاً، منها الاجتماعات الوزارية، والاجتماعات الاستثنائية، واجتماعات الممثلين الدبلوماسيين (sherpa)، ومجموعات التواصل، والاجتماعات الثنائية مع بعض البلدان

والمنظمات الدولية. وقد سعى البنك خلال تلك المشاركات لإيصال صوت البلدان الأعضاء والجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء إلى العالَم، مسلِّطاً الضوء على الصعوبات الحقيقية التي تواجهها البلدان النامية والفقيرة. وحرصنا أيضاً على الكشف عن الفرص الاستثمارية المتاحة في سوق يعيش فيه 1.7 مليار نسمة ويفوق حجمه 7 تريليونات دولار أمريكي. ومن أبرز مساهمات مجموعة البنك إعداد تقرير تقييميّ شامل عن الممارسات العالمية الفضلى في مواجهة المخاطر السياسية. ونفَّذ البنك أيضاً منصَّتين قُطريَّتين لفائدة كلٍّ من الصومال وأوزبكستان. وفضلاً على ذلك، اختير البنك الإسلاميّ للتنمية شريكاً منفِّذاً للشراكة العالمية للشمول الماليّ لمجموعة العشرين، تقديراً لجهوده ومساهماته الفعّالة في مبادرات الشراكة العالمية للشمول الماليّ وفي مناقشة وصياغة مبادراتها. ويُعتبر التمويل الإسلاميّ تمويلاً تشاركياً يعطي البنك ميزة تنافسية في جذب أعداد متزايدة للتعامل مع النظام المصرفي في البلدان الأعضاء وفي أوساط الجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء. ولكون البنك شريكاً منفِّذاً للشمول الماليّ الضروريّ لنحو 1.7 مليار شخص في العالم لا يمكنهم حالياً الحصول على الخدمات المالية المصرفية، سنحت لي فرصة إلقاء كلمة باسم البنك في قمة زعماء مجموعة العشرين التي عُقِدت يومي 21 و22 نوفمبر 2020.

3) رئاسة البنك الإسلاميّ للتنمية لاجتماعات رؤساء البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف

وهي مجموعة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومؤسسة التمويل الدولية، وبنك التنمية الأفريقي، وبنك التنمية الآسيويّ، والبنك الأوروبي للاستثمار، والبنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية، وبنك البلدان الأمريكية للتنمية، والبنك الآسيويّ للاستثمار في البنى التحتية، وبنك المجلس الأوروبي للتنمية، والبنك الجديد للتنمية.

وقد تَرافق ترؤسي لاجتماع البنوك الإنمائية مع رئاسة المملكة العربية السعودية لمجموعة العشرين. ولذلك عقدنا ثلاثة اجتماعات انصبّت فيها المناقشات أساساً على أفضل السبل لمساعدة البلدان الأعضاء على مواجهة تبعات كوفيد-19. وفي هذا الصدد، ناقشنا مبادرة صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي الخاصة بتعليق خدمة ديون البلدان الفقيرة، وهي المبادرة التي اعتمدتها مجموعة العشرين حتى يتسنى للبلدان الفقيرة توجيه إمكاناتها المالية لمكافحة كوفيد-19 والتخفيف من آثاره الاقتصادية والاجتماعية. وكانت هذه المبادرة من أبرز إنجازات مجموعة العشرين، إذ أمكن توفير سيولة تقدر بنحو 14 مليار دولار أمريكيّ إضافة إلى اعتماد البنوك الإنمائية موارد مالية وصلت إلى 230 مليار دولار أمريكيّ لمساعدة البلدان النامية والفقيرة على تقوية أنظمتها الصحية ودعم منشآتها الصغيرة والمتوسطة والمحافظة على فرص العمل بها ودعم شبكات أمانها الاجتماعيّ وأمنها الغذائي. وبادر البنك أيضاً بإعداد تقرير شامل تناول مساهمة البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف في تنفيذ خطة عام 2030.

السؤال: لا شك أن مبادرة تأجيل سداد البلدان الفقيرة أو النامية لأقساط وفوائد الديون المستحَقّة عليها ساعدت هذه البلدان على التصدي لجائحة كورونا وتبعاتها، ولكن هذه البلدان ستواجه بعد انتهاء الجائحة مشكلة تمويل المشاريع المستقبلية، لأن حجم الديون المتراكمة عليها كبير جدّاً. فكيف يمكن حل أزمة الديون الخارجية؟ وهل لدى البنك مبادرات في هذا السياق؟

الجواب: جائحة كورونا بدأت صحية. وبسبب الإغلاق الشامل، أصبحت لها تبعات اقتصادية واجتماعية. وقد أثر ذلك على جميع بلدان العالم وجميع الناس، ولكنه أثّر أكثر على البلدان النامية والفقيرة وعلى الفقراء والعاملين في القطاع غير الرسمي والمستثمرين والمنشآت الصغرى. وقد وجدت البلدان الفقيرة نفسها أمام مطلبين صعبين: الأول هو تدبير الأموال اللازمة لتمويل المستلزمات الطبية العاجلة ودعم القطاع الصحي وتوفير الغذاء ودعم المنشآت الصغيرة لضمان بقائها واستمرارها في العمل، والثاني هو التزام تلك البلدان بسداد أقساط الديون والفوائد المستحَقَّة للجهات الدائنة (بلدان وبنوك تجارية أو استثمارية وبنوك إنمائية متعددة الأطراف).

ونظراً لأن البلدان النامية والفقيرة محدودة الموارد المالية، فإنها لا تستطيع الوفاء بهذين المطلبين في نفس الوقت. ولذلك طرح البنك الدولي وصندوق النقد الدوليّ مبادرة مهمّة، ناقشها رؤساء البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف في اجتماعاتهم التي ترأستها، ثم اعتمدتها "مجموعة العشرين" برئاسة المملكة العربية السعودية. وبموجب هذه المبادرة، قدِّم للبلدان الفقيرة نحو 14 مليار دولار أمريكيّ، أنفقَتْها على دعم القطاع الصحي والأمن الغذائي.

ويتبيَّن من ذلك أن هذه المبادرة لم تساهم في حل مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية، وذلك للأسباب التالية:

- هذه المبادرة صُمِّمت لكي تكون حلاً مؤقتاً ومحدوداً في الزمن لمساعدة البلدان الفقيرة على مواجهة تبعات كوفيد 19 الصحية والاقتصادية والاجتماعية. وقد تحقق هذا الهدف.
- هذه المبادرة مخصَّصة للديون الثنائية بين البلدان ولم تشمل ديون القطاع الخاص وديون البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف.

لقد تجاوزت ديون البلدان النامية 50 تريليون دولار أمريكيّ. ومع ذلك، فإن هذه البلدان تحتاج كل سنة إلى تريليون دولار أمريكيّ لتمويل أهداف التنمية المستدامة. وهو مؤشر على تصاعد الديون الخارجية تصاعداً يؤثر على النظام المالي المصرفي العالمي، وليس على البلدان الفقيرة فقط. والقرن الماضي شاهد على ما تعرّض له العالَم من أزمات عديدة بسبب الديون الخارجية. وقد بات مؤكّداً أن الخروج من هذا المأزق، يقتضي نموذج عمل جديداً لتمويل التنمية في البلدان

النامية، نموذجاً يعالج الأسباب الأساسية التي أدت إلى تخبّط البلدان النامية في المديونيات الضخمة، لا نموذجاً يعالج الأعراض بمسكّنات مؤقتة، نموذجاً يوفر مكاسب التنمية لجميع البلدان المتقدمة والنامية. وهذا النموذج هو الذي قدمه البنك الإسلامي للتنمية بعنوان "تسخير الأسواق لخدمة التنمية 1/5/10" الذي شرحته آنفاً وشرع البنك في تطبيقه.

إنّ السبب الرئيس لتراكم المديونيات الخارجية على البلدان النامية هو الاقتراض. حقّاً إن الاقتراض مطلوب لتمويل التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل للأعداد الكبيرة التي تدخل سوق العمل كل سنة، ولكن المشكلة في أساليب الاقتراض التي لا تضمن الشفافية وتوجيه التمويل نحو مشاريع مدروسة بعناية وقادرة على إدرار دخل يمكّن البلد من سداد أقساط الديون والفوائد، إضافة إلى الدور المتواضع للقطاع الخاص والقطاع غير الربحي في التنمية.

وفي مقابل ذلك، فإن نموذج العمل الجديد للبنك يقدم حلولاً شاملة ومشاريع مدروسة، ويركّز على القطاعات والصناعات التي تتمتع فيها البلدان بمزايا تنافسية، ويضمن الشفافية بفضل منصة قُطرية تعمل بتكنولوجيا سلسلة الكتل تعرض فيها المشاريع بكل تفاصيلها، ومنها الاعتمادات والمصروفات والمناقصات، ويوجّه تصميم المشاريع وتنفيذها باستخدام أساليب سلاسل القيم، التي تضمن حلولاً شاملة للصناعات وليس حلولاً مجزّأة. وهناك أساليب متنوعة لتنفيذ المشاريع، تضمن عدم تعثّرها وطول مدّتها.

أزمة الديون الخارجية أزمة هيكلية ناتجة إلى حدّ بعيد عن اعتماد البلدان النامية على تصدير المواد الخام إلى البلدان الصناعية، وتأثّر أسعار هذه المواد بعوامل خارجية، وتقلّب أسعار الصرف العالمية، وتفاقم النزعة الحمائية في الآونة الأخيرة الذي أدى إلى وضع العولمة أمام مسارين. كل هذه العوامل تؤثر على حصيلة النقد الأجنبي في البلدان النامية والفقيرة وتضعف قدرتها على دفع أقساط وفوائد ديونها الخارجية، مما يضطرّها إلى الاستدانة أكثر وأكثر. وتزداد الحالة تفاقماً من جرّاء سوء الأداء وعدم الشفافية. ومنذ عهد قريب، زاد التوجه نحو مبادلة الديون الخارجية بملكية أصول القطاع العامّ للوفاء بالديون الخارجية، على أمل أن تخفض هذه المبادرة حجم الدَّين الخارجيّ، ومن ثمّ بتملك الدائنين الأصول مقابل شطب الديون كلياً أو جزئياً.

هناك دروس كثيرة يمكن تعلّمها من هذه الممارسات. غير أن الذي أريد تأكيده باختصار هو أن الاقتراض الخارجي يؤثر سلباً أو إيجاباً على حياة المواطنين في البلدان المقترضة، وذلك تبعاً لنموذج تمويل التنمية وأساليب التمويل والشفافية ومشاركة القطاع الخاص في التنمية. وفي نظري أن نموذج العمل الجديد للبنك ينطوي على كثير من الحلول الكفيلة بمعالجة أزمة الديون الخارجية للبلدان النامية.

السؤال: صاحَب إطلاقَ نموذج عمل البنك الجديد تحوُّلٌ تنظيميٌّ وإعادةُ هيكلة شملت المراكز الإقليمية للبنك. ما أبرز مبادرات وبرامج إعادة الهيكلة؟

الجواب: لا بدّ من أن ينعكس البرنامج الخماسيّ للرئيس ونموذج العمل الجديد للبنك في هيكل تنظيميّ يتسق معهما ويلبي تطلعات مؤسسات مجموعة البنك المعبَّر عنها في التقييم الأربعينيّ للبنك، وهي أن يكون البنكُ استباقياً ورائداً وسريعاً في تحديد الاحتياجات الحالية للبلدان الأعضاء، واتخاذ الاحتياطات للمستقبل. وفي هذا السياق، اتخذنا عدة مبادرات منذ سنة 2017. ومن هذه المبادرات ما يلي:

- وضعُ إطار للبرمجة الاستراتيجية المتكاملة يضمن توزيع موارد البنك المالية وغير المالية توزيعاً فعالاً يمكّن من تحقيق الأولويات الاستراتيجية، وتعظيم التأثير الإنمائي في البلدان الأعضاء. وهو الأول من نوعه بين البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف من حيث مدى تكامله داخلياً وخارجياً. ويساعد هذا الإطار البنك على التثبّت من وفائه باحتياجات البلدان الأعضاء واختياره للتدخلات المناسبة. ومن مزايا هذا الإطار أنّه يوفر مزيداً من الشفافية في توزيع الموارد بحسب الأولويات الاستراتيجية، وفي قياس التأثير الإنمائيّ لهذه الأنشطة. فكلّ الأعمال مبرمجة في إطار واحد ومنهج متكامل في أربعة مجالات أساسية هي الاستراتيجية والعمليات والتمويل والموازنة.

- تحديث السياسات الحالية ووضع 22 سياسة جديدة من أجل المساعدة على تنفيذ البرنامج الخماسي للرئيس بطريقة مؤسسية وطبقاً للمعايير الدولية.

- تطبيق اللامركزية وظيفياً وجغرافياً من أجل أن يكون البنك قريباً من البلدان الأعضاء والجهات الشريكة في القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والجامعات ومراكز البحث، إلخ. وهو ما سيمكّن البنك من التحول إلى منظمة ذات هيكل خفيف وجودة أفضل في إنجاز المشاريع بالاستفادة من التقنيات والمنصات السحابية، مما سيؤدي بدوره إلى تخفيض النفقات التشغيلية للمشاريع نتيجة تسريع دورتها. وفي سنة 2016، كان 6% من الموظفين فقط يعملون في المراكز الإقليمية، في حين كان 94% منهم يديرون العمل من المقرّ بجدة. أمّا الآن، فنستهدف نقل 60% من الموظفين إلى المراكز الإقليمية. وسيكون لدينا- حسب الخطة- 11 مركزاً إقليمياً. وقد بدأ العمل حتى الآن في 7 مراكز إقليمية. وحوِّل المركز الإقليمي بكوالالمبور إلى مركز تميز في المالية الإسلامية، والعلوم والابتكار، والصناعة الحلال، وتبادل المعارف والخبرات.

- تصميم برامج للاستدامة المالية حرصاً على السلامة المالية للبنك وحفاظاً على تصنيفه الائتماني الممتاز (AAA). وأصبحت الاستدامة عنصراً بالغ الأهمية في اتخاذ القرار، بالتركيز في المقام الأول على التوافق الفعّال بين الاعتمادات والمصروفات. كذلك، وُضعت ضوابط داخلية لإعداد التقارير المالية وفقاً لإطار الرقابة الداخلية للجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي، حرصاً على توفّر جهة مستقلة للضوابط الداخلية على غرار ما هو معمول به في المنظمات العالمية الرائدة. وقد منح البنك شهادة إنجاز على جودة وتحسين إعداد التقارير المالية والتركيز على الحوكمة والممارسات الأخلاقية. وجرى أيضاً تعديل مصفوفة تفويض الصلاحيات من أجل تعزيز المسؤولية، وتحسين التنسيق بين الكيانات الأربعة التي تكوّن مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية، والحدّ من تداخل أنشطتها. وأنشئ أيضاً مجمَّع منفصل معنيّ بتطوير الشراكات وتعبئة الموارد الخارجية وبالمجالات الجديدة، واستُحدثت إدارة للعلوم والتكنولوجيا والابتكار تقوم بثلاث مهامّ استراتيجية: أولاها إدخال ودمج الابتكار في أعمال وأنشطة البنك؛ وثانيتها مساعدة البلدان الأعضاء على بناء منظومة متكاملة للعلوم والتكنولوجيا والابتكار؛ وثالثتها تمكين المبدعين من الشباب والشابات من تحقيق طموحاتهم بحزمة متكاملة من الدعم تشمل، إلى جانب التمويل، التدريب والمساندة في الحصول على حقوق الملكية الفكرية. وفضلاً على ذلك، أنشئت إدارة للتنمية الاجتماعية والقدرة على الصمود، وإدارة تعنى بمساعدة البلدان على تحقيق المنعة أمام التغيرات المناخية. وأُطلق أيضاً برنامج التقييم الشامل لعبء العمل، وهو برنامج يرمي إلى تحديد احتياجات البنك من الموظفين في الحاضر والمستقبل. ويضمن هذا التقييم أن يكون للبنك المستوى الأفضل من الموارد والحجم الأمثل من الكفاءات لتنفيذ استراتيجيته وتحقيق أهدافه. وبعبارة أخرى، يتناول هذا التقييم العدد والمهارات اللازمة لإنجاز المزيد بموارد أقل.

- تعميم الإدارة المعتدّة بالنتائج والتركيز على التأثير الإنمائي للتمويل وليس على حجم التمويل والتدخل حتى يمكن معرفة تأثير كلّ دولار إنمائي على الأرض.

- تحسين الحضور الإعلامي، وإبراز البنك في المواقع الأولى من

المشهد الإنمائيّ العالميّ، وجعله مبادراً بدلاً من أن يكون في موقع رد الفعل على ما يطرأ من مستجدات.

- بناء القدرات في المجالات التي يفتقر فيها البنك إلى الخبرات الكافية مثل البرمجة باستخدام سلاسل القيمة والمنصات الجماهيرية والعلوم والتكنولوجيا والابتكار، وحشد الموارد بأساليب إبداعية، إلخ. ولجأ البنك إلى عقد شراكات مع مؤسسات أخرى وانتداب بعض الموظفين للإسراع في عملية نقل الخبرات العالمية في مجال السياسات التي تضبط عمل الأسواق، مما يضمن مشاركة الجميع في جني فوائد النمو الاقتصادي وتعظيم تأثير التدخلات.

- تطوير اللوائح التي تحكم التوظيف والموارد البشرية عموماً.

- التحوّل إلى استخدام الأنظمة الرقمية والتخلص من استخدام الورق في جميع أعمال ومعاملات البنك. وهي قفزة نوعية في بيئة عمل البنك وأصبحت وثائق العمل والمراسلات وطلبات الخدمات والاعتمادات تنجَز إلكترونياً دون ورق بنسبة 100%. وقدِّرت الوفورات نتيجة تطبيق نظام الرقمنة بنحو 14 مليون دولار أمريكيّ في السنة.

السؤال: تزداد الفجوة في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار اتساعا يوماً بعد يوم بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية، والابتكارات والتكنولوجيا هي التي ترجح كفة المنافسة بين البلدان في الصناعات المختلفة. فهل لدى البنك برامج أو مبادرات لمساعدة البلدان الأعضاء على بناء منظومة للعلوم والابتكار؟

الجواب: العلوم والتكنولوجيا والابتكار هي المحرك الرئيس لنموّ الاقتصاد حالا واستقبالا. ولم تعد الموارد الطبيعية أو المالية هي التي تحرك النموّ كما كانت في الماضي.

ففي الوقت الحاضر، هناك بلدان لا تملك موارد طبيعية أوْ تملك موارد مالية محدودة، ولكنها استطاعت أن تحتل المراتب الأولى في قائمة البلدان الأعلى في الناتج المحلي الإجمالي وفي متوسط دخل الفرد. كذلك، فإنّ الابتكار ساهم في تخفيض الفقر وإيجاد حلول ناجعة للمشكلات التعليمية والصحية والبيئية والاقتصادية وغيرها. وتشير البيانات الدولية لمعهد اليونسكو للإحصاء إلى أنّ الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان تأتي في المراتب الأولى من حيث الإنفاق على العلوم والابتكار، وأنّ 44% من الشركات الدولية لديها خطط

لزيادة الإنفاق على الابتكار والتطوير. ولو أخذنا شركتي أوبر وكريم، لوجدنا أنهما لا تملكان أي أصول مادية كالسيارات والمباني وغيرها؛ وإنّما أفكاراً جديدة غير مألوفة وتطبيقات إلكترونية. وأثرها كبير جدّاً من حيث عدد فرص العمل التي وفرتها وعائدات الاستثمارات التي حققتها.

إنّ البلدان الأعضاء في البنك ستتمتع بمزايا تنافسية في خمس صناعات استراتيجية؛ ولكن السؤال المطروح هو: كيف تحافظ على مكانتها وتحافظ على هذه الصناعات أمام المنافسة؟ فصناعة الملابس والنسيج، مثلاً، يعمل بها نحو 5 ملايين عامل في بنغلاديش؛ والمنافسة في السوق الدولية تعتمد على الابتكار والإنتاجية. وإذا لم تتمكن بنغلاديش من التكيف مع هذه المتغيرات، فسيجد 5 ملايين عامل أنفسهم في الشارع. وإذا افترضنا أنّ كلّ عامل يعول 5 أفراد، فمعنى ذلك أنّ 25 مليون شخص معرضون للفقر والعوز.

من هذا المنطلق كان اهتمامي بمساعدة البلدان الأعضاء في البنك على بناء منظومة متكاملة للعلوم والتكنولوجيا والابتكار. وبدأت الإجراءات العملية سنة 2017، عندما أنشأنا إدارة العلوم والتكنولوجيا والابتكار بالبنك. وقد أعدّت هذه الإدارة خطة عمل بعيدة الأمد تركز على ثلاثة مسارات كبرى هي: (1) دمج العلوم والابتكار في جميع أعمال وأنشطة البنك؛ (2) مساعدة البلدان الأعضاء على بناء منظومة متكاملة للعلوم والابتكار؛ (3) دعم المبدعين والمنشآت الصغيرة والجامعات ومراكز البحث بحزمة متكاملة من المساعدات المالية وغير المالية للمساهمة في إيجاد حلول خارج الصندوق للمشكلات الإنمائية ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مختلف المجالات، كالتعليم والصحة والطاقة المتجددة والبنى التحتية، إلخ. ولتحقيق هذه الخطة، أنشأ البنك خلال سنة 2018 صندوق "Transform" بقيمة 500 مليون دولار أمريكي لتقديم الدعم المالي للمبدعين والجامعات ومراكز البحث والرواد، ومنصة "Engage" ووضع برنامجاً سنوياً للتدريب وبناء القدرات والمساعدة على الحصول على حقوق الملكية الفكرية. وأقام البنك شراكة استراتيجية مع اليونسكو وطوّر معلومات وافية عن نظم العلوم والتكنولوجيا والابتكار في مرصد اليونسكو العالمي المعني بوثائق سياسات العلوم والابتكار (Go-Spin). وتعاون أيضاً مع اليونسكو على دعم منظومة العلوم والابتكار في كل من أوزبكستان وموزمبيق. وفضلاً على ذلك، نظّم البنك مؤتمرات للعلوم والابتكار في كل من السنغال وبنغلاديش والنيجر وبريطانيا برعاية رؤساء الحكومات وشخصيات مرموقة.

السؤال: أعداد اللاجئين والنازحين في العالم في تزايد مستمر، والنسبة الكبرى من هؤلاء اللاجئين هي في البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية. فما دور البنك في دعم البلدان المستضيفة للاجئين؟

الجواب: مما لاشكّ فيه أنّ عدد اللاجئين والنازحين في تزايد. وقد وصل إلى 79 مليون لاجئ، وهو أعلى رقم منذ الحرب العالمية الثانية، ومعظمهم يتركزون في البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية. فبلداننا مصدّرة ومستضيفة لأكبر عدد من اللاجئين في العالم. إذ يأتي 68% منهم من خمسة بلدان (سوريا وأفغانستان والصومال وميانمار وجنوب السودان)، ثلاثة منها أعضاء في البنك. و8 من بين أكبر 12 بلداً مضيفاً للاجئين هي بلدان أعضاء في البنك الإسلامي للتنمية. كذلك، فإنّ الخمسين نزاعاً مسلحاً التي شهدها العالم سنة 2015 وقع منها 30 في البلدان الأعضاء في البنك، وهو ما أدى إلى نزوح جماعي وتسبب في أزمات إنسانية حادة.

والواقع أنّ النزاعات المسلحة والتغيرات المناخية من الأسباب الرئيسة التي تؤدي إلى زيادة أعداد اللاجئين والنازحين قسرياً في جميع أنحاء العالم. فالعديد من البلدان الأعضاء في البنك معرض لتأثيرات الفيضانات والعواصف الشديدة والجفاف. وتتمثل العواقب المادية لمثل هذه التغيرات في فقدان العمل، وتدمير المنازل، وإغلاق المدارس، وتعطُّل الخدمات الأساسية كالمياه والكهرباء، وعدم اليقين بشأن المستقبل، وارتفاع مخاطر نشوب النزاعات. لقد تضرر ما يزيد على 800 مليون شخص من الكوارث الطبيعية في البلدان الأعضاء منذ سنة 1970، منهم أكثر من 50 مليون شخص في السنوات الثلاث الماضية وحدها. ويكشف الضعف الشديد في مواجهة المخاطر الطبيعية عن الحاجة إلى الاستثمار في بناء القدرة على الصمود وإلى عدم الاتّكال على المساعدات. وفضلاً على ذلك، أشار "إطار بلدان الهشاشة" الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي سنة 2020 إلى أنّ 57 بلداً تعاني من حالة من حالات الهشاشة، منها 28 بلداً عضواً في البنك الإسلامي للتنمية. ولذلك فالمطلوب هو إعداد مجتمعات أكثر قدرة على الصمود.

وتقوم خطة أو سياسة البنك المتعلقة بمساعدة البلدان الهشة التي تواجه مشكلة اللاجئين والنازحين على أربع ركائز هي: (1) الاستثمار في الوقاية؛ (2) الانتقال من الإغاثة إلى التنمية؛ (3) دعم الانتعاش؛ (4) تعبئة الموارد من أجل القدرة على الصمود. ولا بدّ من اعتماد منهج متكامل لمعالجة بعيدة الأمد يربط بين المساعدات الإنسانية والتنمية وإحلال السلام.

ويساهم البنك- بالشراكة مع مجموعة البنك الدولي والأمم المتحدة- في الصندوق العالمي للتمويل الميسر. وقد قدم هذا الصندوق حتى الآن نحو 600 مليون دولار أمريكي في شكل منح. وهو يرمي إلى تعبئة تمويلات ميسرة قدرها 3 مليارات دولار أمريكي يستفيد منها اللاجئون السوريون والمجتمعان الأردني واللبناني المضيفان لهم، مما يوسع نطاق الخدمات الأساسية والبنى التحتية ويساعد على توفير فرص العمل. كذلك، أنشأ البنك صناديق حيوية، منها صندوق "Transform" الذي يستثمر في الابتكار والتطوير وريادة الأعمال، وصندوق الصكوك الخضراء، وصندوق التمكين الاقتصادي للشعب الفلسطيني؛ وقمنا بإدماج مكافحة التأثير المناخي في عمليات وتمويلات البنك، إضافة إلى برامج متنوعة منها برنامج تبادل المعارف والخبرات، وبرنامج التحالف لمكافحة العمى الممكن تفاديه، وبرنامج دعم التمويل الأصغر، وبرنامج التعليم من أجل التشغيل، وبرنامج التعليم من أجل المنافسة، وبرنامج محو الأمية المهنية، وبرنامج التمكين الاقتصادي للأسر المحرومة، وبرنامج تعليم اللاجئين، وبرنامج المنح الدراسية.

وساهم البنك الإسلاميّ للتنمية في حل جزء من الأزمة السورية عند اندلاعها، وذلك بالحملات الإغاثية والمشاريع الصحية في مناطق تجمعات النازحين في الداخل وفي البلدان المجاورة عن طريق منظمات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني العالمية. ونفذنا عدداً من المشاريع، منها إعادة تأهيل المدارس في الداخل السوري، وبناء مدارس جديدة، ودعم طباعة المناهج وتوزيعها، وتسيير عيادات متنقلة إلى المدارس لتطبيب الأطفال. وتمكّن البنك أيضاً من استقطاب شركاء آخرين. وإضافة إلى ذلك، ساهم البنك في تمويل المشروع الصحي الطارئ في الأردن بمبلغ 100 مليون دولار أمريكيّ ضمن الصندوق العالمي للتمويل الميسر، وذلك لمواجهة الصعوبات الناشئة عن أزمة اللاجئين السوريين. وموّل البنك أيضاً مشروع تعزيز قدرات لبنان في القطاع الصحي لتمكين المواطنين اللبنانيين من ذوي الدخل المحدود واللاجئين السوريين من الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأولية.

وفيما يتعلق باليمن، كان البنك من أولى المؤسسات الدولية التي استجابت لدعوات الإغاثة وإعادة إعمار اليمن، وساهمت مجموعة البنك في تمويل العديد من المشاريع الصحية والتعليمية والتنمية الريفية، ويتعاون البنك مع مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية على تنفيذ برنامج الدعم العاجل وإعادة التأهيل للتنمية. ومركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية هو إحدى أكبر الجهات المساهمة في رأسمال صندوق العيش والمعيشة البالغ 2.5 مليار دولار أمريكيّ، وهو صندوق أطلقه البنك الإسلاميّ للتنمية وشركاؤه لمساعدة الناس الأشد فقراً في البلدان الأعضاء في البنك. ويعمل البنك أيضاً مع البرنامج السعودي لتنمية وإعادة إعمار اليمن الذي يبذل جهوداً كبيرة في سبيل تقديم الدعم الاقتصادي والاجتماعي للشعب اليمنيّ. وفي الصومال، التي اندلعت فيها الحرب الأهلية منذ سنة 1991، واصل البنك نشاطه بعدد من المشاريع في مجالات الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي.

ويزمع البنك العمل مع الحكومات ومؤسسات المجتمع المدنيّ على دعم البرامج الموجَّهة لمساعدة اللاجئين من البلدان الأعضاء إلى البلدان الغربية. وسيتخذ هذا الدعم شكل برامج تعليمية وتدريبات مهنية، ولا سيما في المراحل الأولى من وصول اللاجئين. وقد نوقشت هذه المبادرة، التي تُعطى فيها الأولوية للنساء والأطفال، مع إحدى الجمعيات الكبرى في بريطانيا ومع السيد عمدة مدينة لندن أيضاً. وسيتولى قسم التواصل الخارجيّ في البنك توسيع نطاق هذه البرامج لتشمل الجاليات الإسلامية في الكثير من البلدان غير الأعضاء.

ويؤكِّد البنك التزامه بدعم الجهود الإقليمية والعالمية الرامية إلى تعزيز الترابط بين السلام والإغاثة والتنمية. وسيؤدّي دورَ المموِّل والمحفز من خلال شبكة الإنمائيين، فيساعد على تعبئة الموارد وفق آليات مبتكرة وشروط ميسرة، وذلك من أجل تحقيق رؤية مشتركة قوامها السلام والتنمية للجميع.

السؤال: في تطور لافت للنظر، أصدر البنك الإسلاميّ للتنمية في الآونة الأخيرة نوعين من الصكوك هما الصكوك الخضراء وصكوك الاستدامة. ما المشاريع التي موّلتها أو ستمولها حصيلةُ هذه الإصدارات؟ وكيف يبدو مستقبل سوق الصكوك العالمية والمصرفية الإسلاميّة عموماً في ضوء ثورة التكنولوجيا المالية؟

الجواب: شرع البنك الإسلاميّ للتنمية في إصدار الصكوك سنة 2003. وبلغ حجم الصكوك المصدرة منذ ذلك الوقت حتى الآن نحو 33 مليار دولار أمريكيّ. ويُصدر البنك هذه الصكوك من أجل توسيع قدراته على تعبئة الموارد اللازمة لدعم المشاريع الإنمائية في البلدان الأعضاء، ومن أجل ترسيخ صدارته في أسواق المال العالمية وتنمية هذه الأسواق. أما حصيلة هذه الصكوك، فتموَّل بها مشاريع في قطاعات البنى التحتية والزراعة والطاقة والطرق والصحة والتعليم، إلخ.

وفي سنة 2019، أصدر البنك أول صكوك خضراء في تاريخه بمبلغ مليار يورو. واستُخدِمت حصيلة هذا الإصدار في تمويل مجموعة من المشاريع تتعلق بمكافحة التغير المناخي وباستغلال الطاقة المتجددة والنقل غير الملوِّث للبيئة وتحسين كفاءة استخدام الطاقة وإدارة المياه والصرف الصحي، وهي أول صكوك تحصل على تصنيف ائتمانيّ ممتاز (AAA) في أسواق رأس المال العالمية. وعقب ظهور جائحة كوفيد-19، أصدر البنك أول صكوك استدامة في تاريخه بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكيّ، وذلك في يونيو 2020، لتمويل مشاريع اجتماعية في البلدان الأعضاء تمكّن من تعزيز الرعاية الصحية وتوفير فرص العمل. وكانت هذه أول صكوك من نوعها ذات صلة بكوفيد-19 في أسواق رأس المال العالمية، وأكدت ريادة البنك في سوق الصكوك العالمية.

الإبداع والابتكار في سوق الصكوك أمرٌ رائع. ومن ذلك، مثلاً، أن التحالف العالمي للقاحات والتحصين (Gavi) أصدر صكوكاً جمع خلالها أكثر من 500 مليون دولار أمريكيّ من أجل المساعدة على حماية عشرات الملايين من الأطفال من الأمراض التي يمكن الوقاية منها، وهو ما يجسد حقاً التأثير الاجتماعي الواسع النطاق للاستثمار في الصكوك. وهناك الكثير مما يمكننا القيام به. أنا لا أريد أن يُنظر إلى التمويل الإسلاميّ بوجه عامّ على أنه موضوع متخصص وموجَّه لخدمة المسلمين فقط، بل هو وسيلة للاستثمار الأخلاقيّ توفر استثمارات في مشروعات مستدامة بعيدة الأمد لمصلحة المسلمين وغير المسلمين. فالمستثمرون في كل مكان يبحثون عن استثمارات تحقق العوائد والاستدامة والتأثير؛ والتمويل الإسلاميّ يتمتع بسجل مشهود له في تعزيز التأثير المالي والاقتصادي والاجتماعي والشمول المالي. وفي هذا السياق، نجد أنّ المملكة المتحدة كانت أول بلد غير مسلم أصدر صكوكاً سنة 2014. وكان مصرف الريّان في بريطانيا أوّل بنك في العالم يصدر صكوكاً عامة في بلد غير مسلم. ويوجد في المملكة المتحدة اليوم خمسة بنوك إسلاميّة تماماً، إلى جانب 20 مصرفاً بها نوافذ لمنتجات إسلاميّة. كذلك، فإنّ بريطانيا مركز رئيس لشركات التأمين الموافقة للشريعة الإسلاميّة وأيضاً لمديري الأصول والعديد من الشركات الاستشارية الإسلاميّة. ويجري إصدار وتسجيل جميع صكوك البنك الإسلاميّ للتنمية في بورصة لندن. وأجازت هيئة السلوك المالي (FCA) البريطانية صكوك البنك الإسلاميّ للتنمية بصفتها إحدى أدوات الدخل المالية السائلة. وقد أدرج بنك إنجلترا صكوك البنك الإسلاميّ للتنمية ضمن الضمانات المقبولة في عمليات إعادة الشراء التي يجريها. وتحظى صكوك البنك الإسلاميّ للتنمية باعتراف لجنة بازل للإشراف البنكي ولجنة المجتمعات الأوروبية اللتين تعتبران البنك الإسلاميّ للتنمية بنكاً إنمائياً معدوم المخاطر.

وينطوي التمويل الإسلاميّ، والصكوك خصوصا، على إمكانات نموّ هائلة. فقد نمت المصرفية الإسلاميّة في العالم بمعدل 20% خلال العقد الماضي، مسجلةً نحو 3.5 تريليون دولار أمريكيّ. وهناك نموّ متسارع في سوق الصكوك أيضاً.

ونظم البنك الإسلاميّ للتنمية أول مؤتمر للصكوك في بورصة لندن سنة 2018. وحضر وشارك في ذلك المؤتمر شخصيات بريطانية بارزة من الحكومة والقطاع المالي المصرفي، منهم السيد جون غلين (John Glen)، سكرتير الخدمات المالية للخزانة ووزير المدينة؛ والسيد ساجد جاويد (Sajid Javid)، وزير الدولة للسكن والمجتمعات والحكم المحليّ؛ والسيد نيكهيل راتهي (Nikhil Rathi)، الرئيس التنفيذيّ لهيئة السلوك المالي؛ والسيد بيتر إستلين (Peter Estlin)، عمدة مؤسسة مدينة لندن (City of London Corporation).

كذلك، نظم البنك المؤتمر الثاني للصكوك في لكسمبورغ سنة 2019 بالتعاون مع وزارة المالية في لكسمبورغ. ويقوم البنك بحملات ترويجية لتثقيف المستثمرين في مختلف أنحاء العالم، ويستهدف تحديداً البنوك المركزية والمؤسسات الاستثمارية.

أمّا التكنولوجيا المالية (FinTech)، فتوليها شركاتٌ في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية اهتماماً كبيراً جدّاً في ظل الثورة الرقمية التي يشهدها العالم. ويوجد في بريطانيا 27 شركة، وفي أمريكا 9 شركات، وفي الإمارات العربية المتحدة 15 شركة، وفي

السعودية 9 شركات، وفي إندونيسيا 13 شركة. وأُطلق العديد من المنصات الرقمية مثل منصة "My Ahmed" وهي منصة نقود إلكترونية، وأدرجت ضمن صندوق الحماية التنظيمية لهيئة السلوك المالي؛ ومنصة الإقراض الإسلامي "Qardus"؛ ومنصة تداول الذهب الموافقة للشريعة. وهناك مبادرات لإطلاق بنوك رقمية موافقة للشريعة الإسلاميّة. ولدى منصة "Wahed Invest" أكثر من 150 ألف عميل في 130 بلداً، وتقدر قيمتها بنحو 100 مليون دولار أمريكي، وتسعى لأن تكون المتجر الرائد للمنتجات المالية الموافقة للشريعة الإسلاميّة. وفي خضمّ هذا التطور السريع والمتلاحق في مجال التكنولوجيا المالية، أطلق معهد البنك الإسلامي للتنمية (IsDBi) مبادرات لأداء دور واعد في هذا المجال. كذلك، أنشأ البنك مركز تميُّز في ماليزيا يهتمّ أساساً بالتمويل الإسلامي، والعلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتبادل المعارف والخبرات من أجل مساعدة القطاع المالي والمصرفي وتطويره في البلدان الأعضاء، وذلك إلى جانب الحاضنات التي أنشأها البنك في جامعة محمد الخامس بالرباط (المغرب) وفي جاكرتا (إندونيسيا). وأصدر البنك في الآونة الأخيرة تقريراً شاملاً عن مستقبل المالية عموماً، وخصص جزءاً منه للتمويل الإسلامي في ضوء التطورات التكنولوجية المتسارعة المدفوعة بالثورة الصناعية الرابعة وتطبيقاتها المختلفة في مجال التكنولوجيا المالية وتكنولوجيا سلسلة الكتل وغيرهما. والمملكة العربية السعودية والإمارات وإندونيسيا وماليزيا وإيران أسواق رائدة لهذه الصناعة. وتعتبر السعودية من أفضل أسواق التكنولوجيا المالية وأحد البلدان الرائدة التي يقدر سوقها بنحو 18 مليار دولار أمريكي، ويُتوقع أن تصل إلى 47 مليار دولار أمريكي في السنوات الأربع المقبلة.

السؤال: في الآونة الأخيرة، تزايد اهتمام المستثمرين بالاستثمار مع المؤسسات التي تحترم المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمية. إلى أيّ مدى يلتزم البنك الإسلامي للتنمية بهذه المعايير؟ وما هي أبرز الأمثلة على ذلك؟

الجواب: أطلق البنك عدداً من المبادرات التي تعبّر عن حرصه على الالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمية في أعماله وأنشطته المتنوعة. والتزام البنك بهذه المعايير يوفر له فرصاً أكبر للنموّ، لأنّ شريحة المستثمرين والشركاء الذين يرغبون في تحقيق التأثير البيئي والاجتماعي إلى جانب الربحية تتزايد في العالم، ويُنظر إلى المؤسسة التي تحترم هذه المعايير نظرة إيجابية. ولا أريد تكرار ما ذكرته سابقاً عند حديثي عن مساعي البنك في التصدي للتغيرات المناخية وإصدار البنك في الآونة الأخيرة صكوك الاستدامة (التي خصصها للإنفاق على القطاعات الاجتماعية في أعقاب ظهور جائحة كورونا)، والصكوك الخضراء، وإطلاق أكثر من 20 سياسة قطاعية.

وإضافةً إلى ما سبق، يمكن إعطاء بعض الأمثلة التي تؤكد التزام البنك بالمعايير الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.

- أنشأ البنك صندوقاً للقضاء على الكوليرا وتوفير المياه والنظافة العامة، وذلك بالتعاون مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. ويرمي هذا الصندوق إلى حشد 150 مليون دولار أمريكي في صورة منح تقدمها جهات مانحة. وسيقدم البنك ضمانات واجبة السداد بمبلغ 100 مليون دولار أمريكي، ولكن لن يقدم موارده الذاتية، مما سيوفر عليه أموالاً يمكنه توجيهها نحو مشاريع أخرى. وفي نفس الوقت، سيتمكن من مساعدة 29 بلداً عضواً على مكافحة الكوليرا وتحقيق تأثير إيجابي على حياة 5 ملايين شخص. وسيساهم أيضاً في تحقيق الهدف 3 (بشأن الصحة) والهدف 5 (بشأن المساواة بين الجنسين) والهدف 6 (بشأن المياه والصرف الصحي) والهدف 17 (بشأن الشراكة) من أهداف التنمية المستدامة، ويساهم في تنفيذ خارطة الطريق للقضاء على الكوليرا وخفض الوفيات بنسبة 90% قبل سنة 2030. وقد أبدى العديد من الجهات المانحة الخيرية من القطاع الخاص اهتماماً بالصندوق. ومن الجدير بالذكر أنّ الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لديه خبرة ميدانية عريقة، إذ تمكن من خدمة 36 مليون شخص عن طريق برامج مماثلة منذ سنة 2005، ولكن ليس لديه القدرة على إنشاء صناديق وحده.

- الصندوق الخيري الإسلامي العالمي للطفولة. وهو صندوق استئماني أنشأه البنك، بالتعاون مع اليونيسيف، من أجل تسخير التمويل الاجتماعي الإسلامي لدعم الأطفال في حالات الطوارئ، والتعليم، والصحة، والمياه والصرف الصحي والنظافة العامة، والتغذية. وساهم في الصندوق مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية ومؤسسة عبد العزيز الغرير من الإمارات العربية المتحدة. وسيقدَّم الدعم في شكل منح. ويمكن مزج موارد الصندوق مع موارد البنك الرأسمالية العادية. وستُخصَّص 90% من موارد الصندوق للبلدان الأقل نمواً. وللصندوق نافذتان، الأولى: نافذة الصدقات، والثانية: نافذة الزكاة. ويبلغ حجم الصندوق 250 مليون دولار أمريكي، وتشرف عليه لجنة من البنك والجهات المانحة.

- صندوق التغذية المشترك بين البنك الإسلامي للتنمية وبرنامج الأغذية العالمي. وهو صندوق استئماني متعدد الجهات المانحة، يتلقى موارده من أموال الصدقات والزكوات، ويديره البنك. وقد أنشئ هذا الصندوق من أجل مكافحة سوء التغذية الحاد والمزمن وتغذية الرضع والأطفال الصغار. وهو يدعم الأهداف 2 و3 و17 من أهداف التنمية المستدامة.

- صندوق التمكين الاقتصادي للشعب الفلسطيني. أنشأه البنك بعد أن حقق برنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفلسطينية المحرومة نجاحاً ملموساً بفضل التمويل الإسلامي الأصغر القائم على منهجية التمكين الذي يركز على تقديم حزمة متكاملة من الخدمات المالية وغير المالية. واستطاع هذا الصندوق أن يجمع عناصر الأثر الاقتصادي والاجتماعي و الحوكمة. وهو يرمي إلى دعم 300,000 أسرة فلسطينية و تحسين ظروف المعيشة ونوعية الحياة والنهوض بحياة منتجة ومساواة اجتماعية.

- صندوق إنقاذ النساء من سرطان الثدي وسرطان عنق الرحم. أنشأ البنك الإسلامي للتنمية والوكالة الدولية للطاقة الذرية صندوقاً قائماً على منهجية المشاريع أوّلاً، وليس على الطريقة التقليدية المتمثلة في حشد الموارد أوّلاً. والهدف الخاص من هذا الصندوق هو إنقاذ النساء من سرطان الثدي وسرطان عنق الرحم بتوفير رعاية صحية ميسورة التكلفة وفي المتناول وفق نموذج آلية الشراكة بين القطاعين العام والخاص والجهات الخيرية من أجل الناس. أمّا الهدف العامّ منه، فهو النهوض بمكافحة السرطانين اللذين يصيبان النساء والكشف المبكر عنهما وتشخيصهما ومعالجتهما، مما يساعد البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط على الحدّ من الأمراض والوفيات المبكرة الناجمة عن هذه الأمراض. وقد ساهم 17 بلداً في هذا الصندوق إضافةً إلى البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية ومؤسسات من القطاع الخاص.

السؤال: من الملاحظ أنّ الدور الإنمائي للقطاع غير الربحي في البلدان النامية متواضع جدّاً مقارنة بهذا الدور في البلدان الصناعية المتقدمة. فهل لدى البنك الإسلامي للتنمية خطة لمساعدة البلدان الأعضاء على تفعيل هذا الدور حتى يساهم على نحو أكبر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

الجواب: لو نظرنا إلى البلدان المتقدمة، لوجدنا ثلاثة قطاعات، هي القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع غير الربحي، وجميعُها قطاعات قوية مالياً وتنظيمياً ويكمل أحدُها الآخر. ونجد أنّ المتوسط العالمي لمساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي نحو 6%، في حين يبلغ في البلدان النامية أقل من 1%. وإضافة إلى ذلك، يوجد في معظم البلدان النامية قطاع عامّ مترهل، وقطاع خاص ضعيف، وقطاع ثالث غير موجود أو ضعيف جدّاً. وفي بعض البلدان النامية، يعاني القطاع غير الربحي من مشكلات مالية وتشريعية وتنظيمية، ولا يوجد تنوع في أنشطته، فمعظمها أنشطة خيرية وإغاثية، وليست إنمائية. وقد أطلقت بعض البلدان الأعضاء برامج تحوّل وإصلاح اقتصادي، ولكنها ركزت على القطاع الحكومي والقطاع الخاص. ولذلك واجهَتْ بعضَ الصعوبات، لأن التحوّل نحو اقتصاد السوق دون وجود قطاع ثالث قوي يسفر عن تأثيرات سلبية بسبب التشوهات التي يحدثها نظام السوق. ولذلك فإنّ أحد الدوافع إلى الاهتمام بالقطاع غير الربحي هو سدّ النقص الذي يحدثه نظام السوق. ولذلك عندما أطلقنا نموذج العمل الجديد للبنك، أكّدنا على أن يشمل القطاعات الثلاثة، وأن يكون بينها ترابط

يحقق الشمولية والتمكين والتكامل والاستدامة والاستفادة من آليات التمويل الإسلامي الاجتماعي، مثل الزكوات والصدقات والأوقاف.

وأعود إلى السؤال عن دور البنك الإسلامي للتنمية في مساعدة البلدان الأعضاء على تعزيز دور القطاع غير الربحي. في الواقع، اضطلع البنك- منذ إنشائه حتى اليوم- بدور متميّز في تنمية وتطوير قطاع الأوقاف، ولكن لا بدّ لي من تسليط الضوء على ما أنجزه البنك في هذا الجانب خلال السنوات الخمس الماضية ما دمنا نتحدث عن الإنجازات فيما بين سنتي 2017 و 2020.

أوّلا - لقد أشرت سابقاً إلى أنّ الهدف الأساسي من البرنامج الخماسي للرئيس هو مساعدة البلدان الأعضاء على بناء اقتصاد مستدام ومتنوّع وقادر على الصمود أمام الجوائح والكوارث. فالتحوُّل والإصلاح الاقتصادي يقتضيان وجود قطاع عامّ قوي وقطاع خاصّ قوي، وقطاع ثالث قوي. والتكامل بين هذه القطاعات الثلاثة هو القيمة المضافة التي يتوخى هذا البرنامج تحقيقها. ويؤدي البنك دور المحفِّز والممكِّن والمشبِّك لهذه القطاعات. وقد عملنا على تنفيذ هذه الرؤية بعدد من المبادرات، في مقدّمتها إرسال هذه الرسالة بوضوح إلى أعلى سلطة في البلدان الأعضاء. ففي زيارتي لهذه البلدان، التقيت بعدد من المحافظين (وزراء المالية) وبرؤساء الدول أحياناً، وأطلعتهم على برامج البنك المتنوعة. وكانت تنمية القطاع الثالث من ضمن تلك البرامج. ففي زيارتي لجمهورية أوزبكستان في سبتمبر 2018، تشرفت بمقابلة فخامة رئيس الجمهورية السيد شوكت مير ضيايف، واستمعت إلى رؤية فخامته في مجال التحول من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، والبرامج التي نُفِّذت لتقوية المؤسسات الحكومية التنفيذية والتشريعية وبناء وتطوير قطاع خاص قوي؛ وكان فخامته يتابع تنفيذ تلك البرامج شخصياً. وقد بيّنتُ لفخامته أهمية بناء قطاع وقفي يكمّل جهود الحكومة والقطاع الخاص. فرحَّب بذلك. ومن ثم، أرسلنا فريقاً فنياً من البنك لمناقشة الموضوع مع المسؤولين في الوزارات ذات الصلة في أوزبكستان، وخصّصنا معونة مالية لإجراء الدراسات اللازمة.

وفي زيارتي إلى جمهورية النيجر في يناير 2019، تشرفت بمقابلة فخامة رئيس الجمهورية السابق السيد محمّدْ إيسُفْ. وأثناء

المقابلة، أخبرت فخامته بالزيارات التي قمت بها إلى بعض المدارس في العاصمة والقرى، وذكرت لفخامته أنّ قطاعي التعليم والصحة بالنيجر يحتاجان إلى أموال ضخمة لتطويرهما تتجاوز إمكانات البنك الإسلامي للتنمية وغيره من المؤسسات المالية الدولية، وأنّ موارد القطاع الحكومي محدودة. واقترحت على فخامته بناء قطاع وقفي يكمّل دور الحكومة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقلت له إنّ البنك الإسلامي للتنمية على أتمّ الاستعداد للمساعدة في هذا الشأن. فرحّب فخامته بذلك. وفي نفس اليوم، اتصلتُ بمكتب البنك في داكار (السنغال) وطلبتُ منه إرسال فريق إلى النيجر لنقل تجربة السنغال في الأوقاف، التي ساهم البنك في إرسائها. وحُدِّدت معونة مالية لإجراء الدراسات اللازمة. وهكذا أعدّ الفريق قوانين ولوائح منظِّمة لقطاع الأوقاف، وساعد على إنشاء مؤسسة للأوقاف. وعُيِّن أحد الموظفين المتخصصين من البنك لإدارة المؤسسة الوقفية، وأنشئت هيئة عليا للأوقاف عُيِّن رئيساً لها معالي الدكتور حامد الغابد، الذي كان قد تولى منصب الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي فيما بين سنتي 1989 و1996، وتقلّد منصب رئيس وزراء النيجر فيما بين سنتي 1983 و1988.

وفي زيارتي أيضاً إلى غينيا تشرفتُ بالاجتماع مع رئيس الجمهورية السيّد ألفا كوندي، وتحدثت معه مطوَّلاً عن أهمية إطلاق برنامج توعوي وتثقيفي في أفريقيا عن دور الأوقاف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ورحب فخامته بذلك ودعا إلى تنظيم مؤتمر كبير عن الأوقاف يحضره بعض رؤساء الدول الأفريقية والمهتمين بهذا القطاع. وقد نظّم البنك الإسلامي للتنمية هذا المؤتمر بالتعاون مع وزارة المالية في يناير 2019.

ثانياً - يعمل البنك الإسلامي للتنمية في 57 بلداً عضواً وفي أوساط الجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء. ويزمع تطوير القطاع الثالث في هذه البلدان والاستفادة من التجارب الناجحة في البلدان الصناعية المتفوقة. ولذلك كان التفكير في إيجاد إطار عملي للتنسيق المؤسسي بين مؤسسات الوقف في البلدان الأعضاء، بحيث تُستحدَث مؤسسةٌ متخصصةٌ لرفع قدرات مؤسسات الأوقاف ومدّها بالمعلومات والخبرات وتعزيز الابتكار واستخدام التكنولوجيات الحديثة في إدارة وتثمير أصول الأوقاف وبناء القدرات الفردية. ومن هنا جاءت فكرة إنشاء مركز تميُّز عالمي للأوقاف يحقّق هذه الرؤية. وسيكون هذا المركز إطاراً موحداً للتنسيق بين المؤسسات المعنية بالأوقاف في العالم، وإقامة شراكة فاعلة بينها ورفع كفاءتها، والحيلولة دون تشتت الجهود، والسعي إلى تطوير المنظومة التشريعية، ونقل الخبرات والتجارب الرائدة في مجال إدارة واستثمار الأوقاف، وتعزيز جهود البحث العلمي والتطبيق العملي. وسيكون كذلك مرجعاً في مجال المعلومات الوقفية الموثوقة لتفعيل الدور الإنمائي للوقف. وستكون مجالات عمل هذا المركز هي:

- إنشاء منصة الأوقاف الرقمية العالمية التفاعلية لجمع معلومات الأوقاف المبعثرة وإتاحتها في قاعدة بيانات واحدة، ومدّ صناع القرار بالمعلومات الصحيحة عن مختلف جوانب الوقف.

- إطلاق منتدى سنوي للأوقاف يجتمع فيه المعنيون بالأوقاف من جميع بلدان العالم لتدارس قضايا الأوقاف المعاصرة، وتقديم الحلول المناسبة، وتبادل الخبرات الناجحة، والخروج بمبادرات تمثل قيمه مضافة. وسيكون مثل منصة دافوس إن شاء الله.

- اتخاذ شكل بيت خبرة عالمي في مجال الأوقاف ينسق بين المؤسسات، ويوحّد الجهود، ويساهم في تسويق البرامج والمشاريع، ويمدّ المؤسسات الوقفية بالدعم الفني الذي يعزز تنمية مواردها البشرية ويطور بناءها المؤسسي. ولقد اختيرت المدينة المنورة لتكون مقر المركز العالمي للأوقاف، لأنّ أول وقف انطلق في الإسلام انطلق من المدينة المنورة، ولأنّ المدينة المنورة هي عاصمة الأوقاف.

ثالثاً- زدنا في رأس المال المصرّح به لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف من 100 مليون دولار أمريكي إلى 500 مليون دولار أمريكي. وتمكنّا من استقطاب خمسة شركاء جدد للصندوق، ومن ثم زاد رأس المال المكتتب فيه للصندوق من 76.41 مليون دولار أمريكي إلى 98.57 مليون دولار أمريكي. ويُتوقّع أن ترفع ثلاث مساهمات جديدة مرتقبة في الصندوق رأسماله المكتتب فيه بقرابة 17 مليون دولار أمركي إضافية. ويستحسن التذكير بأنّ هذا الصندوق قد أُسّس من أجل تنمية الممتلكات العقارية للأوقاف ذات النفع الاقتصادي والاجتماعي في البلدان الأعضاء وفي أوساط الجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء. كذلك، أُسّس صندوق لتثمير ممتلكات الأوقاف في المملكة العربية السعودية برأسمال قدره مليار ريال سعودي. ولعلي أقف عند مسألة مهمة في هذا السياق، وهي تطوير اللوائح ليشمل الاستثمارُ قطاعات أخرى إلى جانب العقارات، كالاستثمار في الصناعة والزراعة، إلخ، لأنّ حصر الوقف في الأصول العقارية لا يوفّر إلا عدداً قليلاً من فرص العمل، ولا يُحدث إلا تأثيراً اجتماعياً وبيئياً محدوداً جدّاً.

رابعاً - أطلق البنك مبادرتي شراكة مع مؤسستين من مؤسسات الأمم المتحدة: الأولى مع اليونيسف، وهي أكبر منظمة دولية تعنى بالأطفال. إذ أنشئ صندوق لحشد أموال الزكاة والصدقات وتوجيهها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالأطفال. وانضم إلى هذا الصندوق مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية في المملكة العربية السعودية وصندوق عبد العزيز الغرير لتعليم اللاجئين في الإمارات العربية المتحدة. وأنتهز هذه الفرصة لشكرهما على مبادراتهما الرائدة. أما المبادرة الثانية، فكانت إطلاق حوار عالمي بشأن دور التمويل الإسلامي

الاجتماعي (الزكوات والصدقات والأوقاف) في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتقدر أموال الزكاة اليوم في العالم بنحو 300 مليار دولار أمريكي. وقد اتُّخذت هذه المبادرة، بالتنسيق بين البنك الإسلامي للتنمية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة وبرعاية نائبة الأمين العامّ للأمم المتحدة السيدة أمينة محمد، وذلك لدعم جهود تمويل التعافي من جائحة كورونا التي أوقعت الملايين في براثن الفقر المدقع.

السؤال: يتمثل أحد أهداف "البرنامج الخماسي للرئيس" في مساعدة البلدان الأعضاء على تنفيذ اتفاق باريس (بشأن التغيرات المناخية). فما الإجراءات التي اتخذها البنك لتحقيق ذلك؟

الجواب: البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية هي أكثر البلدان عرضة للكوارث الطبيعية الناتجة عن التغيرات المناخية، مثل الأعاصير، والجفاف، والفيضانات؛ وما زالت بعض صور الكوارث حيّة في الأذهان حتى الآن. وهذه الكوارث عندما تصيب البلدان الفقيرة، التي تملك بنى تحتية ضعيفة وتعتمد على الزراعة والسياحة، تؤدي إلى زيادة الفقر والجوع والنزوح، وتتسبب في مشاكل اقتصادية واجتماعية وأمنية. ولذلك جعل البنك الإسلامي للتنمية مسألة التغيّرات المناخية أولوية من أولوياته في السنوات الخمس الماضية. وفي هذا الصدد، اتخذ عدة إجراءات لمساعدة بلدانه الأعضاء على تنفيذ اتفاق باريس وتحسين الحياة وتخفيض الانبعاثات. ومن هذه الإجراءات ما يلي:

- إنشاءُ إدارة مختصّة هي "إدارة القدرة على الصمود والتنمية الاجتماعية" سنة 2018، وهي إدارة تضم ثلاث شعب تعنى بالهشاشة، والتغيُّر المناخي، وإدارة مخاطر الكوارث. وقد أعدّت هذه الإدارة استراتيجيات وسياسات وخططاً ترمي إلى تعزيز قدرات البلدان الأعضاء على الصمود لمواجهة الكوارث الناتجة عن التغيّرات المناخية والتخفيف من مخاطرها والتعافي منها سريعاً.
- إصدارُ صكوك خضراء بقيمة مليار يورو- وهي أول مبادرة من نوعها في تاريخ البنك- من أجل تمويل مشاريع غير مضرّة بالبيئة في البلدان الأعضاء.

- تخصيص 35% من الاعتمادات خلال السنوات الخمس المقبلة لتمويل مشاريع غير مضرّة بالبيئة. وقد بلغ إجمالي تمويلات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لقطاع الطاقة المتجددة نحو 3.4 مليار دولار أمريكي.

- إقامةُ شراكة مع جهات دولية، منها منظمة الطاقة المستدامة للجميع التي وقع البنك معها اتفاقية شراكة من أجل إطلاق "مركز الطاقة المستدامة للجميع" في الشرق الأوسط.

- استضافةُ منصة للبلدان الأعضاء معنيّة بتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجال الطاقة. وقد كان إطلاق هذه المنصة خلال الاجتماع السنوي لمجموعة البنك في مايو 2018. وهي منصة تشكّل إطاراً لتعبئةِ الشراكات وزيادةِ الوعي حتى يمكن تحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة.

- التعاونُ مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا على إصدار تقريرٍ متابعةٍ يرصد مدى تقدُّم بلدان المنطقة العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالطاقة. وقد صدر التقرير على هامش المؤتمر الدولي للتغيّرات المناخية الذي عقد بمدريد في ديسمبر 2019، وهو أداة مهمة لمساعدة البلدان العربية على تعزيز السياسات الرامية إلى تحسين أمن الطاقة وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة التغيّرات المناخية.

- المساهمةُ في تنظيم ورش عمل وندوات في مجال الطاقة المتجددة.

- الانضمامُ في الآونة الأخيرة إلى عضوية "شبكة سياسات الطاقة المتجددة للقرن الحادي والعشرين"، وهي منظمة ترمي إلى تبادل المعارف في قطاع الطاقة المتجددة وإلى وضع السياسات ذات الصلة. وتضم هذه المنظمة عدة جهات ومؤسسات دولية ومؤسسات أكاديمية ومؤسسات من القطاع الخاص.

- تمويلُ المشاريع المشتركة وفقاً لنهج الشراكات بين القطاعين العامّ والخاصّ في مجال الطاقة المتجددة، وذلك لتحفيز القطاع الخاص على الدخول في هذا المجال.

- تشجيعُ البلدان الأعضاء على زيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة.

صحيح أن التحدّيات كبيرة، ولكن يمكن تحويلها إلى فرص مربحة في سوق البلدان الأعضاء الذي يبلغ حجمه 1.7 مليار نسمة، وتتجاوز قيمته سبعة تريليونات دولار أمريكي، ويُتوقع أن يرتفع عدد السكان فيه إلى نحو 2.2 مليار نسمة قبل سنة 2030. وهنالك تسابق محموم في مجال التكنولوجيا والابتكار على تخفيض تكاليف الطاقة المتجددة وتحسين كفاءتها. وفي هذا الصدد، أنشأ البنك صندوق Transform بقيمة 500 مليون دولار أمريكي لتحفيز الابتكار في عدة مجالات، منها الطاقة المتجددة، والمدن الذكية، والبيئة، موّل فيها هذا الصندوق عدة مشاريع. ومن جهة أخرى، يعمل البنك على استحداث أدوات تمويل أخرى يمكنها استقطاب المستثمرين إضافةً إلى الصكوك الخضراء.

ونحن نعمل على أن نُعِدّ، في المرحلة المقبلة، مشاريع غير مضرة بالبيئة تكون جاذبة للمستثمرين، وأن نستمرَّ أيضاً في مساعدة البلدان الأعضاء على وضع القوانين ذات الصلة، وفي نقل التجارب الناجحة من بلد إلى آخر، وتوسيع نطاق الشراكات مع البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والجامعات ومراكز البحث. وتقع مسؤولية كبيرة على عاتق بلدان "مجموعة العشرين"- أي البلدان الصناعية، التي تمثل 80% من اقتصاد العالم- في مجال تنفيذ اتفاق باريس بشأن التغيّرات المناخية.

السؤال: ماذا كان سيحدث لو لم يتغير البنك ويطلق نموذج العمل الجديد؟

الجواب: نحن اليوم نعيش في عالم سريع التغيُّر تزدهر فيه العلوم والتكنولوجيا والإبداع والمنصات الإلكترونية والروبوتات والبيانات الضخمة، ويتوافد فيه ملايين الشباب والشابّات على أسواق العمل كل سنة، وتختفي فيه فرص عمل وتظهر أخرى. فإذا لم تجدّد الدولة أو المؤسسة أو الشركة نفسها ولم تغير نموذج عملها، فستجد نفسها متجاوَزة وسيكون مصيرها الزوال في نهاية المطاف. وفي هذا السياق، تبدو الأرقام المتعلقة بالبلدان النامية أرقاماً مخيفة تدعونا إلى التحرك سريعاً. ذلك بأن أكثر من 800 مليون إنسان في العالم يعيشون تحت خط الفقر، وأنّ عدد الأطفال الذين هم في سن الدراسة ولم يلتحقوا بالمدارس في العالم بلغ 57 مليون طفل، وأنّ نحو ملياري إنسان لا يحصلون على الكهرباء ولا على المياه الصالحة للشرب ولا على خدمات الصرف الصحي، وأنّ التطور التكنولوجي والمعرفي يزيد من الفجوة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، وأنّ الأموال التي تحتاج إليها البلدان النامية لتمويل مشاريع البنى التحتية انتقلت من المليارات إلى التريليونات. وبالطبع، فإنّ الاستمرار في معالجة هذه القضايا وغيرها بنفس نموذج العمل السائد لن يعطينا نتائج مختلفة.

نحن اليوم نقف أمام خيارين: خيار الهشاشة وخيار الازدهار. فإذا استمرت البلدان الأعضاء في الاعتماد على الإنفاق الحكومي وتصدير المواد الخام دون تحسين الأطر التنظيمية ولا تعزيز الشفافية ولا بناء القدرات ولا تحسين الحوكمة ولا إدماج المرأة والشباب في التنمية ولا تعزيز دور القطاع الخاص ولا تحسين كفاءة الإدارة، فإنّ النتيجة الحتمية ستكون زيادة نسبة البطالة وارتفاع معدلات الفقر والهجرة غير الشرعية والدخول إلى مرحلة الهشاشة. أمّا الخيار الثاني، فهو المستقبل المزدهر. وهذا هو الهدف الأساسي من نموذج العمل الجديد للبنك، الذي يعتبر البنك الإسلامي للتنمية شريكاً للبلدان وليس ممولاً لها، والعلاقة بين الطرفين علاقة بعيدة الأمد هدفها النهائي هو التمكين وتحقيق نموّ مستدام وأكثر شمولاً.

تغيير طريقة العمل

المقدّمة

تواجه بلداننا الأعضاء صعوبات معقَّدة ومتعدِّدة الأبعاد؛ ولذلك تحتاج إلى خدمات شاملة، ذات قيمة مضافة، تتجاوز التمويل. وتتطلَّع "مجموعة البنك الإسلامي للتنمية" إلى أن تصبح المؤسسة المفضَّلة لهيكلة المشاريع وتمويلها في البلدان الأعضاء والجهةَ الاستشاريةَ التي يمكن التعويل عليها في تصميم برامج إنمائية شاملة.

ويقوم "البنك الإسلامي للتنمية"، في إطار سيرورة مواءمة عملياته مع نموذج العمل الجديد هذا، بدمج ثلاثة أهداف إنمائية وستة مجالات للنتائج التشغيلية وستة محرِّكات للأداء، وبحشد المساهمات من شركائه من أجل زيادة التأثير على أرض الواقع حجماً واستهدافاً وعمقاً. والمبدأ الأساسيّ هو التعاون مع شركائنا على إيجاد حلول شاملة مناسبة لمعالجة الأسباب الجذرية، وليس الأعراض فقط، وذلك وفاءً بالاحتياجات الإنمائية التي عبّرت عنها الجهات المستفيدة نفسها.

إقامة البنى التحتية

الزراعة والتنمية الريفية

تحدِّد السياسة المتعلقة بقطاع الزراعة والتنمية الريفية الاتجاه الاستراتيجي لاستثمار البنك الإسلامي للتنمية في مجال التنمية الزراعية والريفية بالبلدان الأعضاء.

الهدف

يمثِّل العديد من القضايا مشكلات كبيرة للبلدان الأعضاء في البنك التي تعتمد على الزراعة (وهي التي تعمل على إنتاج المحاصيل والماشية والدواجن؛ وتربية النحل؛ وصيد الأسماك؛ وتربية الأحياء المائية)، حيث هذا القطاع هو المساهم الرئيس في الاقتصاد. ومن هذه المشكلات ما يلي:

- الفقر المدقع المستمر
- سوء التغذية والجوع
- انخفاض الإنتاجية الزراعية وعدم القدرة على تلبية الطلب المتزايد على الغذاء، ولاسيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
- ضعف إمكانات الولوج إلى الأسواق
- الزيادة في هدر الطعام وفقدان الأغذية
- تدني مستويات التكنولوجيا الزراعية ومحدودية البنى التحتية الريفية، كطرق الوصول ومنشآت التخزين وإمدادات الطاقة الموثوقة، ولا سيما في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
- عدم كفاية التنسيق المؤسسي والاستراتيجي.

تدعم السياسة المشاريع والبرامج التي تعتمد تصوراً متكاملاً للزراعة والتنمية الريفية بتحسين فرص الحصول على الخدمات الأساسية والبنى التحتية والفرص الاقتصادية

يدعم البنك، بسياسته المتعلقة بقطاع الزراعة والتنمية الريفية، البلدان الأعضاء فيما تبذله من جهود لتعزيز الأمن الغذائي عن طريق التنمية الريفية والزراعية، وذلك من أجل تحقيق النمو الاقتصادي الريفي وإيجاد فرص العمل. ويحقق ذلك بعدة طرائق هي:

- تسويق منتجات صغار المزارعين
- تطوير سلاسل القيمة الزراعية
- التركيز على مشاركة القطاع الخاص.

تعتبر "الاستراتيجية العشرية للبنك الإسلامي للتنمية" الشمول والموصولية والنموّ في إطار نظام المالية الإسلامية أهدافاً إنمائية مؤسسية استراتيجية رئيسة. وتأخذ هذه السياسة في الحسبان هذه الأهداف، وتستهدف الزراعةَ والتنمية الريفية المستدامة والقادرة على الصمود، بإنشاء سلاسل قيمة زراعية مجدية ومربحة والنهوض بالمالية الإسلامية المبتكرة.

تركز هذه السياسة على ما يلي لتحقيق أهدافها:

- التخفيف من وطأة الفقر وتعزيز الأمن الغذائي
- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تحقيق الهدف الشامل المتمثل في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة والمنصفة في مجالي الزراعة والتنمية الريفية
- إيجاد فرص عمل ريفية في الزراعة، ولا سيما بين النساء والشباب، والاقتصاد الريفي غير الزراعي.

الطريقة

إن هذه السياسة:

- تنطبق على جميع المشاريع والبرامج والمبادرات التي تموّل البنك الإسلامي للتنمية في هذا القطاع، مما يوفر منصة للتآزر داخل البنك في سبيل تحقيق التأثير الإنمائي المنشود وتعظيم الكفاءة في الوقت نفسه.
- تمكِّن البنك الإسلامي للتنمية من إقامة شراكات هادفة مع الجهات الشريكة الإنمائية،

ومنها البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

◄ فيما يلي المبادئ التوجيهية لهذه السياسة:

- **التآزر والتكامل:** سيُفضَّل تقديم قروض للمشاريع المتكاملة التي تتضمن مكونات تكميلية لسدّ الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الريفية
- **مبدأ سلسلة القيمة ومشاركة القطاع الخاص:** ستدعم تمويلات البنك المشاريع والبرامج التي تستخدم مبدأ سلسلة القيمة (نموذج سوق وسائل الإنتاج والإنتاج)، مما يشجع القطاع الخاص على الاضطلاع بدور مهمّ في ضمان التنمية المستدامة بالنهوض بنشر واعتماد البحوث والتكنولوجيا
- **العلوم والتكنولوجيا والابتكار:** سيعمل البنك على تعزيز المشاريع والبرامج بنماذج إنمائية مبتكرة تقوم على الأبحاث أو إمكان نقل التكنولوجيا. ويمكن للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وبرنامج تبادل المعارف والخبرات أن يؤديا دوراً كذلك.
- **التمايز الإقليمي:** يجسد هذا المبدأ التوجيهي تنوع المشكلات والأولويات في البلدان الأعضاء السبعة والخمسين واختلاف مواردها المتوفرة، والنظم الاجتماعية والاقتصادية والمراحل الإنمائية. وستحظى المناطق الأكثر عرضة للخطر باهتمام خاص.

التأثيرات المحتملة

◄ فيما يلي ركائز السياسية التي تحدد الإنجازات المتوخاة:

- **بناء زراعة قادرة على الصمود وذكية من الناحية المناخية:** تشجيع زراعة ذكية من الناحية المناخية تبني القدرة على الصمود وتعزز الإنتاجية الزراعية، وتولي اهتماماً خاصّاً للقدرة على الصمود في البلدان الهشة المرتفعة المخاطر الضعيفة القدرات.
- **تحسين إمكانات الولوج إلى الأسواق المربحة:** تحسين البنى التحتية للسوق ودعم الصلات القوية بين المزارعين والمشترين من أجل تيسير تسويق زراعة الكفاف، وتقليص التفاوت بين النساء والرجال في الأدوار الإنتاجية والاجتماعية في سلاسل التوريد
- **تشجيع حلول شاملة ومستدامة ومتكاملة:** إيجاد حلّ متكامل للزراعة والتنمية الريفية بتحسين فرص الحصول على الخدمات الأساسية والبنى التحتية والفرص الاقتصادية
- **تعزيز فرص الحصول على المنتجات والخدمات المالية الإسلامية:** تشجيع تطوير منتجات وخدمات التمويل الأصغر الإسلامية التي تسدّ احتياجات صغار المزارعين والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في التنمية الريفية، وتعزيز بيئة قانونية وتنظيمية مواتية لاستخدام المنتجات الموافقة للشريعة الإسلامية
- **تشجيع مشاركة القطاع الخاص:** دعم البلدان الأعضاء في اجتذاب الاستثمار الأجنبي لتحقيق نموّ واسع الطيف وزيادة عدد فرص العمل العالية الجودة في المناطق الريفية؛ وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة.
- **بناء القدرات البشرية والمؤسسية:** التعاون مع الجهات الشريكة الرئيسة والوكالات المتخصصة عن طريق الآليات الداخلية لدعم تعزيز القدرات والتعليم الفنيّ والتدريب المهني في مجال الزراعة.

الاستثمار

◄ ترمي هذه السياسة إلى تحديد التوجه الاستراتيجي لاستثمارات البنك في البلدان الأعضاء في مجال التنمية الزراعية والريفية.

◄ ترمي أيضاً إلى تعزيز قدرة النظم الغذائية وسلاسل القيمة في البلدان الأعضاء على الصمود من أجل الحد من تأثيرات ظواهر تغير المناخ أو تحسين قدرتها على المقاومة أو التعافي السريع من تلك الظواهر.

◄ تضع هذه السياسة إطاراً يمكّن من مساعدة "مجموعة البنك الإسلامي للتنمية" بلدانها الأعضاء على تحسين الأمن الغذائي عن طريق التنمية الريفية والزراعية، وذلك من أجل تحقيق النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل.

◄ يندرج في صميم هذه السياسة تسويق منتجات صغار المزارعين بفضل تطوير سلاسل القيمة الزراعية، مع التركيز على مشاركة القطاع الخاص.

◄ يرمي البنك الإسلامي للتنمية، من وراء هذه السياسة، إلى تحسين الاستثمار في الزراعة الذي يحقق نموًا مستدامًا في المجتمعات الريفية وترسيخ الوساطة المالية الريفية الإسلامية.

الزراعة والتنمية الريفية

تركز هذه السياسة على التخفيف من وطأة الفقر وتحسين الأمن الغذائي، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وإيجاد فرص العمل في المناطق الريفية

سياسة قطاع المياه

يحرص البنك الإسلاميّ للتنمية، بسياسته الجديدة المتعلقة بقطاع المياه، على ضمان إمداد الجميع بالمياه وخدمات الصرف الصحيّ إمداداً مستداماً وقادراً على الصمود.

الهدف

◀ على الرغم من القرارات الدولية التي تعترف بحق الإنسان في المياه والصرف الصحي، فإن ما يقارب ثلث سكان العالم، أي 2.1 مليار نسمة، لا يحصلون على خدمات مياه صالحة للشرب تُدار إدارة سليمة، و4,5 مليار نسمة (58%) لا يحصلون على خدمات صرف صحي تُدار بالطريقة نفسها.

◀ يعاني العديد من البلدان الأعضاء من المشكلات المتعلقة بالمياه، كضعف مواردها الطبيعية، وشدة التعرض لتأثيرات تغير المناخ، وضعف خدمات المياه والصرف الصحي والحوكمة، وتدنّي كفاءة وإنتاجية المياه في الزراعة.

ستساهم هذه السياسة في تحسين تصميم المشاريع والبرامج المتعلقة بالمياه في البلدان الأعضاء، وتضمن تنفيذاً كفؤاً وفعّالاً لمشاريع البنك الإسلامي للتنمية

◀ يشارك البنك منذ زمن بعيد في قطاع المياه في البلدان الأعضاء. غير أن جميع تدخلاته في هذا القطاع كانت غير استباقية وغير شاملة وغير مؤطرة بسياسة واضحة جلية.

◀ في هذا الصدد، اعتمد البنك سياسته المتعلقة بقطاع المياه التي توفر إطاراً مشتركاً لعملياته في قطاع المياه والصرف الصحي. وهي ترسي الأساس للتعاون الاستراتيجيّ ووضع المشاريع والبرامج مع البلدان الأعضاء. وتوفر هذه السياسة أيضاً وسائل للتواصل والتعاون مع القطاعات الأخرى داخل البنك الإسلامي للتنمية ومع جهات شريكة لها مهمة مماثلة، ولا سيما المؤسسات المالية الدولية والمنظمات المتعددة الأطراف والجهات المقدّمة للخدمات ومراكز الفكر. وبذلك، سيحاول البنك مساعدة بلدانه الأعضاء على ضمان توفير المياه توفيراً مستداماً وقادراً على الصمود لما يلي:

- الزراعة
- الصناعة
- الاستخدام البلديّ
- البيئة.

◀ ستستند هذه السياسة إلى المبادئ التوجيهية للاستراتيجية العشرية للبنك الإسلامي للتنمية الرامية إلى تعزيز فعالية وكفاية "البنك" و"البرنامج الخماسي لرئيس البنك". وستأخذ أيضاً في الحسبان "خطة التنمية العالمية" المعروضة في "أهداف التنمية المستدامة". وأجريت مشاورات مع بعض البلدان الأعضاء والجهات الإنمائية الشريكة للتحقق من مدى ملاءمة هذه السياسة لاحتياجات البلدان الأعضاء واتساقها مع تلك الخطة العالمية.

الطريقة

◀ تأخذ سياسة قطاع المياه في الحسبان تدخلات البنك السابقة في قطاع المياه والدروس المستفادة أثناء تنفيذ تلك العمليات. وتقدّم أيضاً نظرة شاملة للصعوبات التي يعرفها القطاع في البلدان الأعضاء. وتتمثل الرؤية العامة لهذه

السياسة في "إمداد الجميع بأنظمة مياه وصرف الصحيّ مستدامة وقادرة على الصمود".

◀ هذه السياسة محكومة بهدفين كبيرين هما:

- استدامة المياه (بصفتها مورداً) والبنى التحتية في سبيل نتائج دائمة.
- قدرة الأنظمة على الصمود وعلى التعافي من الصدمات (سواء كانت ذات أصل طبيعيّ نتيجةً لآثار التغير المناخي أو الكوارث، أو من صنع الإنسان في سياق الهشاشة و النزاعات).

◀ من أجل صياغة البرامج والعمليات المحددة في قطاع المياه، ستُستخدَم أربعة مبادئ توجيهية بالتعاون الوثيق مع البلدان الأعضاء للمساعدة على تحقيق الأهداف الشاملة لسياسة قطاع المياه.

- التمويل أو خليط من التمويلات
- التآزر
- الانتقائية
- العلوم والتكنولوجيا والابتكار

◀ تتمثل التأثيرات المتوقعة من هذه السياسة على البلدان الأعضاء فيما يلي:

- زيادة الأمن المائيّ
- تحسين رأس المال البشري من أجل تدبير قطاع المياه
- استدامة أكبر للمشاريع والبرامج المتعلقة بالمياه والصرف الصحيّ.

التأثيرات المحتملة

◀ ترمي هذه السياسة إلى تحقيق النتائج التالية:

- **تعميم الإمداد بالمياه والصرف الصحي بتكلفة معقولة:** ولا سيما الكمية والجودة ومعقولية التكلفة، وإيلاء الاهتمام اللازم لجوانب المساواة بين الجنسين والفئات السكانية المستضعفة في المناطق الهشة والمنكوبة بالنزاعات.
- **الكفاءة في استخدام المياه:** التصدي لمشكلة سحب المياه لأغراض زراعية في البلدان الأعضاء (الذي يتجاوز المعدل العالميّ) وللخسائر الفنية و غير الفنية.
- **تطوير القدرات ونقل الحلول:** تمكين الأطراف المعنية من أجل سد نقص القدرات.
- **الإدارة الفعالة لموارد المياه:** تعزيز الموارد المائية بالاستخدام الفعال لمختلف الموارد، ومنها استعادة المناظر الطبيعية أو الحلول القائمة على الطبيعة أو مياه الفيضانات.
- **أنظمة إمداد بالمياه قادرة على الصمود:** مكافحة آثار التغير المناخي، والتصدي لمخاطر الفيضانات، والمساهمة في بناء قدرات أنظمة الإمداد بالمياه على تحمل الظواهر المناخية الشديدة والتكيّف معها والتعافي منها.

الاستثمار

◀ سيعمل البنك على حشد موارد مالية إضافية من جهات شريكة أخرى، ومنها القطاع الخاص، للوفاء بالاحتياجات الهائلة لبلدانه الأعضاء في قطاع المياه، ولا سيما أن معظم هذه البلدان الأعضاء تحتاج إلى تمويلات مدعومة، إن لم يكن إلى مِنَح.

◀ لذلك، فإن الأهداف الرئيسة من هذه السياسة هي تقديم إطار تصوّريّ لعمليات البنك في قطاع المياه والصرف الصحيّ، مع إرساء الأساس للتعاون الاستراتيجيّ ووضع المشاريع والبرامج مع البلدان الأعضاء.

◀ في سنة 2017، رأى تقرير صادر عن "معهد ماكنزي العالمي" أنّ استثماراً سنويّاً قدره 500 مليار دولار أمريكي في البنى التحتية للمياه ضروريّ فيما بين سنتي 2017 و2035، وهو ما يمثل إنفاقاً إجماليّاً قدره 9.1 تريليون دولار أمريكي[1].

◀ إذا أراد البنك الإسلامي للتنمية الوفاء بجزء من هذه الاحتياجات المالية، فسيكون عليه حشد موارد إضافية تدعم مشاريع الاستثمار، وذلك بإقامة شراكات مع جهات مانحة أخرى واستغلال مصادر تمويل غير تقليدية (كالجهات المستثمرة المؤسسية والشركات والجهات الخيرية). وسيؤدي التمويل المختلط دوراً مهمّاً في حشد تمويلات إضافية.

حق الإنسان في المياه والصرف الصحيّ

ما يقارب ثلث سكان العالم، أي 2.1 مليار نسمة، لا يحصلون على خدمات مياه صالحة للشرب تُدار إدارة سليمة، و4.5 مليار نسمة (58%) لا يحصلون على خدمات صرف صحي تُدار بالطريقة نفسها

1. Bridging Infrastructure Gaps: has the world made progress? MGI (2017). https://goo.gl/Ly9oo8], based on a 'business as usual' scenario

سياسة قطاع التعليم

تسلط "سياسة البنك المتعلقة بالتعليم" الضوء على تصوّر البنك الإسلامي للتنمية لهذا القطاع وتوجّه جميعَ برامجه التعليمية وأولوياته الاستثمارية

الهدف

- على الرغم من أن أعداداً متزايدة من الأطفال في مختلف أنحاء العالم يكملون الآن مسارهم الدراسي أكثر من أي وقت مضى، فإن عدة نظم تربوية ما زالت تعاني من عدم كفاية التمويل ونقص المدرسين الأكفاء ورداءة البيئات التعليمية وضعف النتائج التربوية وتقادم المناهج. ويشكل فقر الأسر، وحرمان المناطق الريفية، وتدني المستوى التعليمي للآباء، وسوء تغذية الأطفال، ونقص الرعاية المبكرة للأطفال عراقيل إضافية للالتحاق بالتعليم.

- في الماضي، كانت استثمارات البنك الإسلامي للتنمية تخضع للظروف وتنحاز للبلدان الأعضاء ذات الدخل المتوسط وإلى التعليم العالي والبنى التحتية والمعدّات التربوية. وكان ذلك مبنيا على أدوات التمويل ومعايير القرض بدل حاجيات البلدان المتغيرة.

تحدد هذه السياسة ما يدعمه البنك الإسلامي للتنمية في مجال التعليم وتوضح ما يمكن أن يتوقع المستفيدون الحصول عليه من البنك الإسلامي للتنمية من حيث أولويات دعم التعليم

- على الرغم من الجهود الاستثمارية الكبيرة، ظلت إنجازات البلدان الأعضاء في مجال التعليم متباينة فيما بين سنتي 2000 و2016، إذ جاءت نتائج الكثير منها رديئة في مجال تحقيق الغايات المحدَّدة للأهداف الإنمائية للألفية.

الطريقة

- تُوفر سياسة البنك المتعلقة بقطاع التعليم الدعم اللازم لبناء رأس المال البشري الوطني من أجل تعزيز التنافسية الدولية للبلدان الأعضاء في الأمد البعيد، وذلك بتحسين نظم التعليم وتطوير القدرات. وتأخذ السياسة في الحسبان الطريقة التي يمكن بها لقطاع التعليم في البلدان الأعضاء أن يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- تسلط هذه السياسة الضوء على المبادئ التوجيهية والاستراتيجيات وأدوات التنفيذ وطرائق التمويل وبعض العناصر الأخرى التي سيستخدمها البنك لدعم التعليم في البلدان الأعضاء وفي أوساط الجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء. والهدف العامّ من هذه السياسة هو التعليم من أجل التنمية.

- هذه السياسة مستمدّة عموماً من التعاليم الإسلامية القائلة بأن طلب العلم فريضة على الجميع، وبأنه يجب منح جميع الأطفال الحق في العيش والازدهار على أكمل وجه.

- يتمثل الخيط الناظم الذي يربط البنك ببلدانه الأعضاء في الالتزام والتقيد المشتركين بالمبادئ الإسلامية في مجال الاستثمارات والتدخلات المتعلقة بالتعليم. وتستند "سياسة قطاع التعليم" على ذلك من أجل توجيه الدعم للتعليم وفقاً للضرورة الأولى، ألا وهي التعلُّم من أجل التنمية البشرية. وتسلط الضوء كذلك على مجالات التعليم ذات الأولوية التي سيدعم فيها البنك وشركاؤه الإنمائيون البلدان الأعضاء.

- تُدرِك هذه السياسة أن البلدان الأعضاء تشهد مراحل متفاوتة من التنمية ودرجات مختلفة

في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالتعليم، وأن هذا يلزم تدخلات البنك أن تعتمد تصوراً متكاملاً وكلياً يرتكز على التحليل والحوار مع كل بلد على حدة.

◀ تتمثل المبادئ التي تقوم عليها هذه السياسة فيما يلي:

- **إرساء أسس التنمية البشرية:** توسيع نطاق توفير التعليم الأساسي للعناية بالأطفال المتسربين من المدارس واللاجئين؛ وإعادة بناء النظم المدرسية في الدول الهشة والمتضررة من النزاعات
- **تحسين مستوى التنمية البشرية:** الاستثمار في مراكز التميّز في الجامعات ومعاهد التدريب الفني والمهني ومبادرات العلوم والتكنولوجيا المبتكرة
- **تطوير الشراكات ذات القيمة المضافة:** تعزيز انخراط البنك مع المجتمع الدولي من أجل الاضطلاع بدور أكبر في هيكل المعونة من أجل التعليم
- **تمويل التعليم على الشكل الأمثل:** استخدام سلة مبتكرة من الخيارات المرنة من أجل الحد من الاعتماد المالي لبلدان الأعضاء على موارد الجهات المانحة.

التأثيرات المحتملة

◀ تُمكن هذه السياسة من تحقيق أهداف البنك في القطاع عن طريق الركائز الثلاث التالية:

- **تعزيز توفير التعليم الأساسي:** يشمل ذلك التدخلات في رعاية الطفولة المبكرة وتطوير التعليم الابتدائي ومحو الأمية والتعليم غير النظامي ودعم التمويل، ومنه التمويل الأصغر، لفائدة التعليم غير النظامي الموجه لمحو الأمية الوظيفية والمهنية.
- **توفير التعليم ما بعد الأساسي:** ومنه دعم التعليم الثانوي والتعليم الفني والمهني والتعليم ما بعد الثانوي أو العالي بالمساعدة على تطوير التعليم الثانوي وتنويعه.
- **الدفاع والخدمات الاستشارية:** تشجيع تسجيل الأطفال المحرومين في برامج تعليم الطفولة المبكرة؛ وضمان الاستفادة العادلة من الموارد المخصصة؛ وإدراج تدابير موازية لفائدة التعليم (النظامي والإسلامي)؛ والنهوض بتمكين الشباب؛ والحرص على المساواة بين الجنسين.

الاستثمار

◀ كان البنك الإسلامي للتنمية مساهما كبيراً في التعليم في البلدان الأعضاء، وذلك باستثمار فاق 3.8 مليار دولار أمريكي. ومن ثم فهو يحتل المرتبة الثانية بعد المبلغ الإجمالي الذي استثمره البنك الدولي في تلك البلدان.

◀ في المستقبل، سيتبع البنك ثلاثة مستويات من التمويل بشأن التعلّم من أجل التنمية البشرية:

- التمويلات الضرورية، التي تشمل مجالات سيكون البنك الإسلامي للتنمية مسؤولا عنها وخاضعا للمساءلة بشأنها. وترسي هذه المشاريع والبرامج التعليمية أسس التنمية البشرية وتمثل مجالات متخصصة تحدد ما يدعمه البنك الإسلامي للتنمية في مجال التعليم.
- الاستثمارات المرغوب فيها، وهي التدخلات التي سيتعاون البنك الإسلامي للتنمية بشأنها أو يدعمها من أجل النهوض بالتنمية البشرية.
- الاستثمارات المستحسنة، وهي التي سيدعو البنك الإسلامي للتنمية إليها أو يقدم لها خدمات استشارية من دون استثمار موارد مالية كبيرة.

سياسة قطاع التعليم

هذه السياسة مستمَدّة عموماً من التعاليم الإسلامية القائلة بأن طلب العلم فريضة على الجميع، وبأنه يجب منح جميع الأطفال الحق في العيش والازدهار على أكمل وجه

سياسة قطاع الصحة

تدور "سياسة البنك الإسلامي للتنمية المتعلقة بقطاع الصحة" حول موضوع مركزيّ هو "خدمات صحية جيّدة ميسورة التكلفة من أجل التنمية البشرية"

الهدف

ترمي سياسة قطاع الصحة إلى تحسين كلٍّ من الحالة الصحية، والحماية المالية، ورضى المواطنين عن النظام الصحيّ، وتعزيز المساواة.

الطريقة

يتمثل سياق سياسة قطاع الصحة في توفير التوجيه للبنك الإسلاميّ للتنمية من أجل تعزيز النظم الصحية في البلدان الأعضاء، ولا سيما أن العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى ليست بعدُ على المسار الصحيح لتحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. فقد خلصت الدراسة الفنية، التي أجريت في إطار تقييم الحالة الصحية في البلدان الأعضاء، إلى الاستنتاجات الرئيسة التالية:

تنظر السياسة في الطريقة التي يمكن بها تحقيق أهداف البنك الإسلامي للتنمية المتعلقة بهذا القطاع، مع إيلاء اهتمام خاص للعدالة، والشراكة، والبحث والتطوير، والاستدامة، والخصوصية الإقليميّة والقطريّة

- تشكّل صحة الأم والطفل، والأمراض السارية، ونقص التغذية بنوداً غير منجزة في جدول أعمال البلدان الأعضاء ذات الدخل المتوسط الأدنى وذات الدخل المنخفض.
- يمثّل قطاع الرعاية الصحية الأوّلية أولويةً مشتركةً بين جميع البلدان الأعضاء وجميع فئات الأمراض.
- تشكّل الحماية من المخاطر المالية في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض شرطاً ضرورياً لتحقيق أهداف التغطية الصحية الشاملة.
- تفضّل استثمارات البنك في قطاع الصحة المستشفيات، ولا سيما المستشفيات التخصصية، مع رصد مكوّنات مهمّة للبناء والتجهيز، ولا سيما في منطقة آسيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- تفتقر المشاريع إلى مكوّنات تمكّن من ضمان استدامة الأنشطة بعد اكتمالها.
- لا تتمتع طرائق التقييم الحالية بالصرامة الكافية لتقديم أدلة مقنعة على فعالية التأثيرات على مؤشرات الأداء في مجال الصحة.
- ظلت خبرة البنك وآلياته التمويلية محدودة في مجال الصحة. ومن دون هذه الخبرة، يُستبعد أن يصمّمَ ويقيّمَ ويدعمَ تنفيذَ مشاريع أكثر فعالية.
- لا يمثّل مستوى التمويل الميسَّر سوى 6% من مجموع التمويل، وهو أمر يحدّ من مشاركة البنك في البلدان ذات الدخل المنخفض.

تقوم سياسة قطاع الصحة على الركائز الستّ التالية، التي تنهض بالهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة والأهداف ذات الصلة وتساهم في تحقيق ذلك الهدف في البلدان الأعضاء:

- **استهداف الفئات الضعيفة والفقيرة من السكان:** يجب أن تعطي مشاريعُ وبرامجُ البنك المتعلقة بآليات التمويل المبتكرة الأولويةَ للبلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، وأيضاً للفئات السكانية

الضعيفة والفقيرة في البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى والبلدان المرتفعة الدخل.

- **إعطاء الأولوية لتعزيز الوقاية وتقديم الرعاية الصحية الأوّلية، مع دعم محدود واستثنائيّ للرعاية التخصّصيّة والمستشفيات المتخصّصة:** في سبيل مواجهة العبء المتزايد للأمراض مواجهةً فعالةً من حيث التكلفة، ينبغي أن يخصص البنك أجزاء كبيرة من تمويلاته للرعاية الصحية الأولية وللوقاية من الأمراض.
- **دعم المبادرات الوطنية لتمويل الصحة من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة:** يمكن تحقيق ذلك بتقديم مساعدة فنية تمكّن من تصميم تمويل وطنيّ بديل للصحة، بواسطة آليات تمويل جماعيّ جديدة مثل التأمين الصحيّ الاجتماعيّ، والتأمين الصحيّ الوطنيّ، وصناديق الأسهم.
- **الابتكار في تمويل المشاريع والبرامج الصحية:** ستتطوّر المشاركة في التمويل المبتكر للصحة من مشاركة مخصَّصة إلى مشاركة معمَّمة تركز على التمويل المختلط، والقروض المدعومة، ونماذج التمويل الإسلاميّ الجديدة والشراكات بين القطاعين العامّ والخاصّ.
- **تحقيق تأثير الاستثمار بدعم القطاعات الأخرى والسياسات المحورية:** تعزِّز سياسة قطاع الصحة التعاون مع القطاعات الأخرى في سبيل تحقيق حضور الصحة في جميع السياسات، وأيضاً نهج الصحة الذي يركز على سلاسل القيمة العالمية.
- **تحسين حوكمة البنك الإسلامي للتنمية وبناء القدرات في قطاع الصحة:** لا بدّ من تطوير الخبرات الفنية وآليات الحوكمة والمساءلة في تصميم وتنفيذ المشاريع الصحية، وينبغي أن تستمر أنشطة المشاريع في مرحلة ما بعد تمويل البنك الإسلامي للتنمية.

التأثيرات المحتملة

تتناول هذه السياسة طريقة تحقيق أهداف البنك الإسلامي للتنمية في قطاع الصحة، مع إيلاء اهتمام خاص للأولويات التالية:

- العدالة (أي عدم ترك أحد متخلّفاً عن الركب) بتغيير الحالة السائدة المتدنية للحصائل الصحية الأساسية لمختلف الفئات السكانية المستهدَفة.
- الشراكة وتحسين التعاون بين كيانات مجموعة البنك لضمان التماسك الداخلي للعمليات، والتعاون مع الأطراف المعنية على كلٍّ من المستوى الوطنيّ والإقليميّ والدوليّ.
- البحث والتطوير بغية تلبية الطلب في مجال الصحة بتوفير الخبرة والابتكار اللازمين في البلدان الأعضاء للحصول على المساعدات والخدمات وزيادة التدخلات الفعالة.
- حلول مستدامة للنهوض بالنموّ والمشاركة الوطنيّة لبلدان الجنوب، وتحليل سلاسل القيمة العالمية في قطاع الصحة وتحديد الجهات الفاعلة والأطراف المعنية من أجل زيادة التنافسية والأسواق المحتملة في قطاع الصحة بالبلدان الأعضاء.
- التمايز الإقليميّ والقُطريّ لضمان ملاءمة التدخلات الصحية مع السياق السياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ والثقافيّ لبلدٍ أو منطقةِ المشروع.

الاستثمار

يقدم البنك منذ زمن بعيد مشاريع في قطاع الصحة. وقد تضاعفت استثماراته في هذا القطاع ثلاث مرات خلال الفترة 2010-2016 مقارنة بالفترة 2003-2009. وتشمل المشاريع مختلف مجالات العمل والبلدان الأعضاء في جميع المناطق وفئات الدَّخل.

اعتمدت مجموعة البنك 2.3 مليار دولار أمريكي للبرنامج الاستراتيجيّ للتأهُّب والتصدّي لجائحة مرض فيروس كورونا المستجدّ، الذي يشكّل حزمةً متكاملة وشاملة من التدخلات.

يمتلك البنك كذلك صناديق خاصة ذات مكوّنات تتمثل في قروض ميسَّرة، ومنها صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، وهو صندوق تبلغ قيمته 10 مليارات دولار أمريكي ويمنح قروضاً ميسَّرة ومنحاً مماثلة للمنح التي تقدمها المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدوليّ.

تمكَّنت مجموعة البنك أيضاً من تعبئة 559 مليون دولار أمريكي، عن طريق صندوق العيش والمعيشة، لمشاريع في قطاع الصحة.

مكّن التعاون مع "الاتحاد الدوليّ لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر" من إصدار سندات بقيمة 100 مليون دولار أمريكيّ لمكافحة الكوليرا في 29 بلداً. ويشارك البنك أيضاً في مشاريع تعاونية لتمويل التحالف العالميّ للقاحات والتحصين. وإضافةً إلى ذلك، استفاد قطاع الصحة من 20% من أصل 700 مليون دولار أمريكي التي صرفت حتى الآن في إطار "برنامج الملك عبد الله بن عبد العزيز للأعمال الخيرية"، وهو مبادرة تمويل مبتكرة يديرها البنك الإسلامي للتنمية.

سياسة قطاع الصحة

قيَّمت هذه السياسةُ الحالة الصحية في البلدان الأعضاء في ضوء المعايير المتعارَفة دوليّاً، التي تشكّل أساساً لضمان مواءمة خطة البنك مع غايات الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة، ولتحسين مخصَّصات التمويل

سياسة قطاع الطاقة

تحدِّد سياسة قطاع الطاقة الاتجاهات العامة التي توجه العمليات المستقبلية للبنك الإسلامي للتنمية المتعلقة بالطاقة في البلدان الأعضاء طبقاً لرؤية واستراتيجيات البنك وأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بضمان حصول الجميع على طاقة حديثة وموثوقة ومستدامة بتكلفة ميسورة

الهدف

- ينبني دعم البنك لتطوير الطاقة المستدامة في البلدان الأعضاء على النقص الكبير في التمويل المحدَّد في إطار أهداف التنمية المستدامة. وتوائم سياسة البنك المتعلقة بقطاع الطاقة العمليات المستقبلية في مجال الطاقة مع الاحتياجات المتغيرة للبلدان الأعضاء والأولويات العالمية للطاقة المحددة في "أهداف التنمية المستدامة" و"الاستراتيجية العشرية للبنك الإسلامي للتنمية" وخطة الإصلاح بناءً على "البرنامج الخماسي للرئيس".
- بنيت الإجراءات والاستراتيجيات التشغيلية في القطاع على أربع ركائز رئيسة هي: الحصول على الطاقة، والطاقة المتجددة، وزيادة كفاءة استخدام الطاقة، وتحسين الخدمات المعرفية، وعلى أربعة عوامل مساعدة أساسية هي: تنمية القطاع الخاص، والتمويل المبتكر، وإقامة الشراكات، والتكامل الإقليمي في الطاقة. وتركز هذه السياسة على إقامة شراكات وآليات تمويل مبتكرة من أجل زيادة التمويل المستقبلي لهذا القطاع.

سيوسِّع البنك دعمه لمشاريع القطاع الخاص في مجال الطاقة وللشراكات بين القطاعين العامّ والخاصّ، مع مراعاة الظروف القُطرية والحاجة إلى إدارة حصيفة للمخاطر

الطريقة

- تتطلب التنمية المستدامة للطاقة في البلدان الأعضاء سياسات اقتصادية واجتماعية وبيئية سليمة، حيث يوفر ترشيد استخدام الطاقة واستغلال الموارد المتجددة المحلية إمكانات كبيرة غير مستغلة في البلدان الأعضاء من أجل الحد من التفاوت المتزايد في مجال الطاقة.
- لسياسة قطاع الطاقة أربع ركائز هي:

- **زيادة فرص الحصول على خدمات الطاقة الحديثة:** سيبحث البنك عن سبل توسيع نطاق دعمه لفرص الحصول على الكهرباء، وذلك طبقاً لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى توفير طاقة حديثة مستدامة شاملة وميسورة التكلفة قبل سنة 2030 (الهدف 7 من "أهداف التنمية المستدامة").
- **توسيع نطاق الطاقة المتجددة:** يعتزم البنك الاضطلاع بدور الحافز في تعزيز الطاقة المتجددة، ولا سيما الطاقة الشمسية والطاقة الريحية، في إطار سعيه لتحقيق هدفه المتمثل في تطوير الطاقات المستدامة بديلاً عن أنواع الوقود الأحفوري.
- **الكفاءة في استخدام الطاقة:** سيساعد البنك جميع بلدانه الأعضاء على تقييم الممارسات الفضلى في إدارة الطاقة وتكييف هذه الممارسات مع خصائصها الفريدة. وبفضل المشاريع المحكمة التصميم والتوجيه لتحسين الكفاءة في استخدام الطاقة، سيساعد البنك جميع بلدانه الأعضاء على وضع قطاعات الطاقة على مسار أقلّ استهلاكاً للطاقة.

- **تحسين الخدمات المعرفية:** سيركز البنك على الأنشطة المختارة بعناية لترسيخ مكانته بصفته شريكاً معترفاً به لتقديم واستخدام معارف رفيعة الجودة للبلدان الأعضاء .

تتواءم هذه الركائز مع الغايات الأساسية للهدف 7 من "أهداف التنمية المستدامة" على النحو التالي:

- **الغاية 7-1:** ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول عام 2030.
- **الغاية 7-2:** تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية بحلول عام 2030.
- **الغاية 7-3:** مضاعفة المعدل العالمي للتحسن في كفاءة استخدام الطاقة بحلول عام 2030.

التأثيرات المحتملة

تحتوي السياسة على أربعة عوامل مساعِدة رئيسة من شأنها أن تسهل نجاح مشاريع الطاقة في البلدان الأعضاء:

- **تنمية القطاع الخاص:** يقر البنك بالحاجة الماسة إلى دعم القطاع الخاص لتعزيز النموّ الاقتصادي في البلدان الأعضاء، وتيسير تدخل القطاع الخاص في قطاع الطاقة.
- **التمويل المبتكر:** سيتطلب التركيز على كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة وعلى تغير المناخ زيادة كبيرة في التمويل الميسر، حتى في البلدان المتوسطة الدخل. وسيحدد البنك إمكانات وضع آليات تمويل فعالة ومبتكرة.
- **التكامل الإقليمي في مجال الطاقة:** يعمل البنك على تشجيع وتيسير التكامل الإقليمي لأنظمة الطاقة ومجالاتها كالطاقة الشمسية التي يستطيع فيها البنك- بصفته مؤسسة لبلدان الجنوب- أن يوطّد التعاون الإقليمي بين البلدان الأعضاء.
- **إقامة الشراكات:** يدعم البنك إقامة شراكات أقوى مع غيره من المؤسسات الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف خلال تنفيذ هذه السياسة، ويحتفظ بميزته التنافسية بصفته إحدى كبريات المؤسسات التمويلية في بلدان الجنوب.

الاستثمار

تدعو "الاستراتيجية العشرية للبنك" و"البرنامج الخماسي للرئيس" إلى مزيد من الانتقائية في تحديد عمليات التمويل المستقبلية، مع مراعاة احتياجات البلدان الأعضاء ومعايير الاستدامة التي اعتمدتها البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف والجهات الإنمائية الشريكة الأخرى. وستضمن هذه الانتقائية ملاءمة عمليات البنك المستقبلية في التصدي للاحتياجات الإنمائية ذات الأولوية، مع مراعاة تباين احتياجات وظروف البلدان الأعضاء.

سيوسّع البنك دعمه لمشاريع القطاع الخاص في مجال الطاقة وللشراكات بين القطاعين العامّ والخاصّ، مع مراعاة الظروف القُطرية والحاجة إلى إدارة حصيفة للمخاطر. وسيساعد البنك أيضاً بلدانه الأعضاء على تعزيز إطار السياسات والقدرات المؤسسية المتعلقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة.

سيحدد البنك فرص وضع نماذج تعاون فعالة ومبتكرة لاستحداث التمويل المبتكر بالتعاون مع المؤسسات الإنمائية الشريكة.

مواءمةُ السياسة للهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة

تتواءم ركائز هذه السياسة مع الهدف 7 من "أهداف التنمية المستدامة" من أجل ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة وتحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة ومضاعفة المعدل العالمي للتحسين في كفاءة استخدام الطاقة قبل سنة 2030

سياسة قطاع النقل

تحدّد سياسة قطاع النقل التوجُّه العامّ لعمليات "البنك الإسلامي للتنمية" المتعلقة بالنقل في البلدان الأعضاء

الهدف

- ترمي "سياسة البنك المتعلقة بقطاع النقل" إلى سدّ النقص الكبير في التمويل اللازم لتحقيق "أهداف التنمية المستدامة" ذات الصلة بهذا القطاع.
- تعرض هذه السياسة المبادئ والنيات التي تمكّن عمليات "البنك" في قطاع النقل وتوجّهها وتحكمها من أجل تحقيق أهدافه المؤسسية في هذا القطاع، وهي أهداف يمكنها تلخيصها في رؤيته "النقل المستدام من أجل الشمول والازدهار".
- في الإطار اللامركزي للبنك، ستيسّر السياسة تواصلاً أكثر كثافة مع البلدان الأعضاء عن طريق المراكز الإقليمية، وذلك من أجل مناقشة السياسة والاستراتيجية وإثراء الخيارات الاستثمارية وغيرها من أشكال الدعم المقدَّم للبلدان الأعضاء.

سيساعد البنك الإسلامي للتنمية البلدان الأعضاء على أن تستحدث بطريقة انتقائية أنواعاً جديدة ومبتكرة من العمليات الموجهة لقطاع النقل من أجل سدّ الاحتياجات المتغيرة وتحسين استدامة النقل

الطريقة

- تسترشد سياسة قطاع النقل بهدفين، وخمس ركائز، وستة عوامل مساعدة ناظمة، وثلاثة مبادئ توجيهية.
- تحدد الركائز الخمس الأنواع الرئيسة للتدخلات التي سيمولها البنك في قطاع النقل. ويتعلق اثنان منها بتوفير النفاذ والترابط الأساسيين لمساعدة الفئات الأكثر احتياجاً:
  - سيدعم البنك تعميم النقل الميسور التكلفة في البلدان الفقيرة والمحرومة وفي أجزاء من نفس البلدان.
  - سيستحدث البنك دعم إعادة بناء قطاع النقل في مرحلة ما بعد الكوارث والنزاعات.
- تعزز الركائز الثلاث الأخرى مساهمة النقل في التنافسية والتجارة والنمو الاقتصادي ومساعدة البلدان الأعضاء بما يلائم كلا منها للانتقال إلى نقل نظيف ومنخفض الكربون
  - سيموّل البنك، بدعمه نظم النقل الفعالة، الاستثمارات اللازمة لتحسين كفاءة وتنافسية نظم النقل الكبيرة الحجم من أجل تحسين استخدام الموارد وتمكين النموّ الاقتصادي.
  - سيمكّن دعم البنك الترابط الإقليمي من تمويل ممرات النقل الإقليمية ذات الحجم الكبير وتبسيط إجراءات عبور الحدود والتدابير اللوجستية، مساهما بذلك في نمو التجارة.
  - سيساعد النقل الأخضر البلدان الأعضاء ذات الدخل المتوسط والمرتفع التي ترغب في إعادة تشكيل أنظمة نقلها، على الحد من التأثيرات البيئية الضارة، كازدحام الحواضر، وتلوث الهواء، والتلوث الناجم عن الضوضاء، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون.
- للسياسة ستة عوامل مساعدة ناظمة لا بد من مراعاتها عند إعداد جميع عمليات النقل. وتعالج هذه العوامل قضايا تهم كلاً من

استدامة المشاريع وتحقيق "أهداف التنمية المستدامة" ذات الصلة بقطاع النقل.

- **السلامة المرورية:** ستشمل جميع مشاريع الطرق مراجعة السلامة الطرقية في مراحل كل من دراسة الجدوى والتصميم الهندسي والإشراف الهندسي.
- **الشمول والاستدامة الاجتماعية:** سيدرس البنك أثناء إعداد المشروع خيارات خدمة احتياجات مختلف مجموعات المستخدمين، آخذاً في الحسبان المساواة بين الجنسين واحتياجات الفقراء والفئات المحرومة والضعيفة.
- **استدامة الأصول:** ستأخذ جميع مشاريع الطرق في الاعتبار كفاية نظم إدارة الأصول في البلدان الأعضاء، وذلك لحل مشكلة الصيانة غير الكافية.
- **الاستدامة البيئية:** سيطبق البنك الإسلامي للتنمية مناهج صديقة للبيئة في تصميم مشاريع النقل. وبناءً على طلب من البلدان الأعضاء، سيقدم الدعم لإعداد وتنفيذ الضمانات البيئية.
- **تغير المناخ:** سيعتمد البنك الإسلامي للتنمية فحص جميع المشاريع تحسباً لأي مخاطر مناخية بدءا من المراحل المبكرة من إعداد المشروع، وسيدرج تصاميم قادرة على تحمّل تغير المناخ حيث تنكشف مخاطر كبيرة.
- **تطوير القدرات:** سيزيد البنك، على مستوى المشاريع، من دعمه لتعزيز قدرات البلدان الأعضاء على تنفيذ المشاريع. وسينظر البنك، على مستوى القطاع، في تقديم الدعم اللازم لتطوير القدرات من أجل مواجهة المشكلات والاحتياجات على مستوى القطاع.

التأثيرات المحتملة

◀ يسعى البنك من وراء هذه السياسة إلى تحقيق سبع فرص جديدة:

- إيجاد عمليات شراكة بين القطاعين العام والخاص في البلدان الأعضاء التي لها إطار استراتيجي وقانوني وقدرة وتدابير حوكمة مواتية.
- تعزيز دور البنك في التعاون الإقليمي في مجال النقل.
- التمويل المشترك مع مؤسسات التمويل الإسلامي للقطاع الخاص.
- إنشاء آليات لتمويل إعداد المشاريع من أجل تكملة الموارد المتاحة لإعداد المشاريع وتصميمها هندسياً.
- إدخال نماذج مبتكرة من المالية الإسلامية لمشاريع النقل، مثل التمويل المتعدد الشرائح.
- إقامة شراكات معرفة تكمل معارف الموظفين وخبراتهم.
- تقديم الدعم لبناء القدرات في مجال النقل الموسع في البلدان الأعضاء بوسائل، منها "تبادل المعارف والخبرات"

◀ ستمكّن هذه السياسة البنك أيضاً من التخفيف من أربعة تهديدات جديدة هي:

- المنافسة المتزايدة من البنوك الإنمائية الأخرى المتعددة الأطراف وجهات التمويل الصاعدة.
- عدم كفاية صيانة الطرق والسلامة المرورية يهدد استدامة العمليات في بعض البلدان الأعضاء.
- الطلب الشديد للكفاءة من البلدان ذات الدخل المتوسط والمرتفع.
- الضعف المطّرد في إعداد وإدارة المشاريع، وهو ضعف سيؤدي في نهاية المطاف إلى مخاطر على المحفظة إجمالاً.

◀ سيكون الحل الرئيس لهذه التهديدات هو زيادة انتقائية المشاريع وتحسين نوعيتها وقيمتها المضافة.

الاستثمار

◀ ظل متوسط تمويلات البنك لمشاريع النقل يرتفع باطراد في السنوات الأخيرة من 43 مليون دولار أمريكي سنة 2012 إلى 158 مليون دولار أمريكي سنتي 2016 و2017. وقد ساعد هذا الارتفاع البنك على أن يزيد من دعمه للبلدان على نحو ملائم أكثر لاحتياجاتها، وعلى أن يستغل وقت الموظفين استغلالاً أكثر كفاءة.

◀ فيما بين سنتي 2012 و2017، شهدت مخصَّصات النقل اعتماد معدل سنوي قدره 12 مشروعاً في قطاع النقل بمبلغ إجمالي قدره 1.1 مليار دولار أمريكي.

◀ خُصِّصت 72% من التمويلات للطرق و14% للسكك الحديدية ونسبٌ أقل للموانئ والمطارات والنقل الحضري.

مخصَّصات قطاع النقل

شهدت مخصَّصات النقل فيما بين سنتي 2012 و2017 اعتماد معدل سنوي قدره 12 مشروعاً في قطاع النقل بمبلغ إجمالي قدره 1.1 مليار دولار أمريكي

سياسة القطاع الحضريّ

سيكون وضعُ سياسة حديثة للقطاع الحضريّ تقدِّم رؤية استباقية، وإطاراً استراتيجياً، وأدوات للعمل، وخدمات، ومنتجات مالية، ضرورياً للبنك الإسلاميّ للتنمية ولبلدانه الأعضاء على حدّ سواء. وهذه الأهدافُ ينهض بها على المستوى الدوليّ الهدفُ 11 من "أهداف التنمية المستدامة" والالتزامُ بالعمل على "ألاّ يتخلّف أحد عن الركب"

الهدف

- الهدف من "سياسة البنك الإسلاميّ للتنمية المتعلقة بالقطاع الحضريّ" هو توجيه جميع برامج "البنك" وعملياته الخاصة بالقطاع الحضريّ، وصبّ الاهتمام على الهدف الأسمى المتمثل في تحقيق تنمية حضريّة مستدامة وشاملة في بلدانه الأعضاء.

- لا يمكن التقليل مما يمثّله التوسع الحضريّ، المتعاظم والسريع، للبلدان النامية من فرص وتهديدات. فهو يمثل لها فرصة إذا أحكمت إدارته؛ وتهديداً إذا لم تكن لديها السياسات والمؤسّسات القادرة على إدارته.

يمكن أن يكون التوسع الحضريّ المحكمُ التخطيطِ والإدارةِ أداةً فعالةً لتحقيق التنمية المستدامة سواءٌ في البلدان النامية أو في البلدان المتقدمة

- صارت البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، الآن، بؤرة أسرع نموّ حضريّ. ففي سنة 2018، كانت مدن البلدان ذات الدخل المنخفض تؤوي 32% ومدن البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى تؤوي 41% من السكان. وفي سنة 2050، ستتجاوز هاتان المجموعتان من البلدان عتبة 50%، بحيث يعيش 50% من سكان المجموعة الأولى و59% من سكان المجموعة الثانية في مناطق حضرية (الأمم المتحدة 2019).

الطريقة

- اعتمد "البنك الإسلامي للتنمية" سياسةً للقطاع الحضريّ تتسق مع التوصيات الرئيسة الواردة في "الخطة الحضريّة الجديدة"، التي صدرت عن "مؤتمر الموئل الثالث" الذي عقد بكيتو سنة 2016، وتمثّل رؤية مشتركة لمستقبل أفضل وأكثر استدامة.

- صُمِّمت هذه السياسة للوفاء بثلاث وظائف أساسية هي: (1) توفير إطار لوضع برامج ومشاريع مع البلدان الأعضاء من شأنها تعزيز التنمية الحضريّة المستدامة والشاملة؛ (2) تقديم إطار تنسيقيّ، يوائم سياسات "البنك الإسلاميّ للتنمية" القطاعية والمحورية ذات الصلة ويقيم علاقات تآزر مع سائر الأنشطة التشغيلية القطاعية؛ (3) مواءمة سياسة القطاع الحضريّ مع سياسات "البنك الإسلاميّ للتنمية" المؤسسية، ولا سيما "البرنامج الخماسي للرئيس" وإطاره التوجيهيّ المتمثل في "الاستراتيجية العشرية للبنك". وهي تشكّل أيضاً أساساً لتبادل الآراء ولحشد شراكات من أجل النهوض بالتنمية الحضريّة المستدامة والشاملة مع البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدنيّ والقطاع الخاص.

- تقوم سياسة القطاع الحضريّ على خمس ركائز، يساهم كلٌّ منها في تحقيق التنمية الحضريّة المستدامة والشاملة بطرائق مختلفة. وهذه الركائز هي:

  - الاقتصاد الحضريّ

- التنقل الحضريّ
- السكن الحضريّ وتطوير الأحياء الفقيرة
- المياه والصرف الصحيّ في الوسط الحضريّ
- القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث وتغير المناخ والمشكلات البيئية.

◀ تَصدُر سياسةُ القطاع الحضريّ عن سبعة عوامل تمكينية هي: (1) الحوكمة الحضرية؛ (2) السياسة الوطنية المتعلقة بالقطاع الحضريّ؛ (3) التخطيط الحضريّ؛ (4) تمويل البلديات؛ (5) مشاركة المواطنين؛ (6) إقامة الشراكات؛ (7) العلوم والتكنولوجيا والابتكار وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

◀ تسترشد سياسةُ القطاع الحضريّ بأربعة مبادئ توجيهية هي:

- الانتقائية القُطريّة
- بناء القدرات وتبادل المعارف
- آليات التمويل، ومنها الشراكات بين القطاعين العام والخاص
- تمكين النساء والشباب.

التأثيرات المحتملة

◀ لما كانت جميع القضايا ذات الاهتمام الوطنيّ (كالصحة، والتعليم، وتغير المناخ، والتلاحم الاجتماعيّ) تؤثر على الفضاء الحضريّ- أي القضايا أو القوى التي تؤثر على المدن أو تتأثر بها-، فإن هناك مجالاً غير محدود تقريباً يمكن إسنادُه إلى سياسة القطاع الحضريّ. وبسبب هذه السمة الفريدة إلى حدّ ما، غالباً ما تُعتبَر البرامج الحضرية عاملَ دَمجٍ لمختلف القطاعات في مساحة مشتركة.

◀ لذلك يمكن أن يكون لسياسة القطاع الحضريّ تأثير على أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر بطريقة أو بأخرى. ويُتوقَّع أن تؤثر "سياسة البنك الإسلاميّ للتنمية المتعلقة بالقطاع الحضريّ" على أربعة أهداف من "أهداف التنمية المستدامة" غالباً هي: الهدف 11 (مدن ومستوطنات بشرية مستدامة)، والهدف 6 (المياه النظيفة والصرف الصحيّ)، والهدف 7 (الطاقة النظيفة الميسورة التكلفة)، والهدف 13 (العمل المناخيّ).

الاستثمار

◀ قدم البنك الإسلاميّ للتنمية، منذ إنشائه حتى يناير 2021، تمويلاً صافياً قدره 7.6 مليار دولار أمريكيّ للقطاع الحضريّ، وذلك على الرغم من أنه لم تكن توجد بعد سياسة مخصَّصة للقطاع الحضريّ.

◀ فيما يتعلق بالمشاريع المكتملة في مجال السكن، اكتمل مشروعان أساسيان: واحد في باماكو (مالي) وهو مشروع السكن الاجتماعيّ الأساسيّ ودعم برنامج السكن الاجتماعيّ (31 مليون دولار أمريكيّ) والآخر في صيدا (لبنان) وهو مشروع تطوير البنى التحتية لمدينة صيدا (21 مليون دولار أمريكيّ). غير أن أكبر المشاريع الحضرية المكتملة كانت في مجال إمداد المناطق الحضرية بالمياه (البحرين 191 مليون دولار أمريكيّ، والجزائر 63 مليون دولار أمريكيّ، ولبنان 58 مليون دولار أمريكيّ، إلخ.) وقطاع الصرف الصحيّ (إيران، وتركيا، وتركمانستان، وأوزبكستان، إلخ.).

تمويل القطاع الحضريّ

قدم البنك الإسلاميّ للتنمية، منذ إنشائه حتى يناير 2021، تمويلاً صافياً قدره 7.6 مليار دولار أمريكيّ للقطاع الحضريّ

آليةُ البنى التحتية الاقتصادية المشتركةُ بين "البنك الإسلامي للتنمية" و"الشركة العربية للاستثمارات البترولية"

وقّع "البنك الإسلامي للتنمية" و"الشركة العربية للاستثمارات البترولية" مذكرة تفاهم من أجل إنشاء آلية جديدة للبنى التحتية الاقتصادية تمكّن من حل المشكلات الكبيرة التي تواجه البلدان الأعضاء المشتركة بين المؤسستين، ألا وهي مشكلات المياه والطاقة وإدارة النفايات.

الهدف

يُلزم الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة البلدان بإنشاء بنى تحتية قادرة على الصمود، وحفز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار. ويتسم هذا الهدف والهدف 6 (المياه النظيفة والصرف الصحي) والهدف 7 (الطاقة النظيفة وميسورة التكلفة) بالقدرة على تغيير الحياة للأفضل في جميع البلدان التي يمكنها اتخاذ إجراءات حاسمة في هذه المجالات.

ستمكّن شراكة واسعة النطاق بين "البنك الإسلامي للتنمية" و"الشركة العربية للاستثمارات البترولية" من تسخير هذه الأهداف الطموحة للمساهمة في تقدُّم مشاريع الطاقة والمياه والنفايات في البلدان الأعضاء المشتركة بينهما.

ستموِّل "آلية البنى التحتية الاقتصادية المشتركة بين البنك الإسلامي للتنمية والشركة العربية للاستثمارات البترولية"، التي يبلغ رأسمالها مليار دولار أمريكي، مبادرات في مجال سلسلة قيمة كل من الطاقة والمياه والنفايات في 11 دولةً عضواً في "منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول" (أوابك)

وقع "البنك الإسلامي للتنمية" و"الشركة العربية للاستثمارات البترولية" مذكرة تفاهم في سبتمبر 2019 بمنتدى الطاقة العالمي في أبو ظبي. ويزمع "البنك الإسلامي للتنمية" و"الشركة العربية للاستثمارات البترولية" تحقيق أوَّل إنجاز لهما في إطار مذكرة التفاهم هذه، وهو إنشاء آلية بنى تحتية اقتصادية موجَّهة للقطاع الخاص برأسمال قدره مليار دولار أمريكي لتمويل سلسلة قيمة كلٍّ من الطاقة والمياه والنفايات. وسيمكّن هذا التعاون مما يلي:

- تدارك ضعف مشاركة القطاع الخاص في تمويل البنى التحتية، وذلك بتشجيع حلٍّ تمويليّ بديلٍ عن الدَّين العامّ، ألا وهو استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص في البلدان الأعضاء في "البنك الإسلامي للتنمية".
- دعم التنمية البشرية والاقتصادية للبلدان الأعضاء بسدّ الحاجة إلى البنى التحتية للطاقة والمياه، التي يقدَّر نقص الاستثمار فيها بنحو 200 مليار دولار أمريكي في مختلف دول "منظمة التعاون الإسلامي".
- مواءمة التمويل مع توجُّه "البنك الإسلامي للتنمية" المتعلق بسلاسل القيمة العالمية، إذ إن استراتيجية البلدان الأعضاء في مجال التصنيع ترتبط ارتباطاً مباشراً بالإمدادات الداخلية من المياه وبالقدرة على توليد الطاقة.

الطريقة

ستتخذ آلية البنى التحتية الاقتصادية شكل شراكة بين "البنك الإسلامي للتنمية" و"الشركة العربية للاستثمارات البترولية"، وذلك من أجل تحديد المهامّ الرامية إلى وضع آليات تمويل مهيكَلة والتفاوض بشأنها والاتفاق عليها وتنفيذها بطريقة مشتركة، ومن ثمّ إلى التطوير المستدام للبنى التحتية الاقتصادية للبلدان الأعضاء المشتركة بينهما، ولا سيما في مجالي الطاقة والمياه.

- **التشارك في الدعم المالي:** سيتشارك "البنك الإسلامي للتنمية" و"الشركة العربية

للاستثمارات البترولية" في تمويل مشاريع البنى التحتية المؤهلة.

- **توحيد جهود تعبئة الموارد:** سيقوم البنك الإسلامي للتنمية والشركة العربية للاستثمارات البترولية بحشد مشترك لموارد مالية إضافية من سوق التمويل الجماعيّ من أجل زيادة المساهمة الأولية.
- **الاستفادة من التآزر:** سيمكّن تكاملُ المهارات والمعارف المتعلقةِ بالسوق "البنك الإسلامي للتنمية" و"الشركة العربية للاستثمارات البترولية" من تعزيز قدرة كل منهما على الإنشاء والتنفيذ والتوزيع.

الإنجازات

ستمكّن "الآلية المشتركة المتعلقة بالبنى التحتية الاقتصادية" البنك الإسلامي للتنمية من تحقيق ما يلي:

- **إكمال المزيد من المشاريع:** وذلك بفضل زيادة كبيرة لمساهمة "البنك الإسلامي للتنمية" في تمويل البنى التحتية الاقتصادية التي تركز على القطاع الخاص
- **الاستفادة من المعارف المتخصصة:** الاستفادة من خبرة "الشركة العربية للاستثمارات البترولية" في قطاع الطاقة وبناء قدرات المنظِّم الرئيس للشراكة بين القطاعين العام والخاص داخل البنك الإسلامي للتنمية
- **تقاسم التكاليف:** توحيد جهود الإنشاء والتمويل وتعبئة الموارد
- **تعزيز التكامل الإقليميّ:** تعزيز ترابط أسواق البلدان الأعضاء في "البنك الإسلامي للتنمية" و"الشركة العربية للاستثمارات البترولية".

الاستثمار

- **الحجم المستهدف:** المقصود هو التنظيم المشترَك لتمويلات بمبلغ إجماليّ قدره مليار دولار أمريكي خلال ثلاث سنوات.
- **تعبئة البنك للموارد:** تعبئة البنك للموارد أربع مرات، وذلك بمساهمة "البنك الإسلامي للتنمية" بمبلغ قدره 250 مليون دولار أمريكي، ومساهمة "الشركة العربية للاستثمارات البترولية" بمبلغ قدره 250 مليون دولار أمريكيّ، وتعبئة الباقي من مصادر تمويل خارجية، منها المصارف التجارية ومؤسسات التمويل الإنمائي.
- **القطاعات والمشاريع:** ستركز "آلية البنى التحتية الاقتصادية" على سلاسل القيمة العالمية للطاقة بتمويل البنى التحتية الاقتصادية، ولا سيما في قطاع كل من الطاقة والمياه والنفايات. وستكون مشاركة القطاع الخاص (المحلي والإقليمي والدولي) أولوية أيضاً.
- **التغطية الجغرافية:** ستكون جميع الدول الأعضاء في "منظمة التعاون الإسلامي" معنيّةً، وستُعطَى الأولويةُ للبلدان الأحد عشرة الأعضاءِ في "منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول" (أوابك) والمشترَكةِ بين "البنك الإسلامي للتنمية" و"الشركة العربية للاستثمارات البترولية". كذلك، ستموِّل "آلية البنى التحتية الاقتصادية" مشاريعَ في بلدان غير أعضاء في "منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول" (أوابك) إذا كانت هذه المشاريع ترعاها شركة يقع مقرها في إحدى البلدان الأعضاء في "منظمة الأقطار العربية المصدّرة للبترول" (أوابك).

معدَّل اكتمال المشاريع الإنمائية

ستمكّن "آلية البنى التحتية الاقتصادية" البنك الإسلامي للتنمية من تحقيق المزيد من المشاريع، وذلك بزيادة مساهمته في تمويل البنى التحتية الاقتصادية الموجَّه للقطاع الخاص

أربع مرات

حشد موارد السوق: أول مشروع من نوعه في قازاقستان

يتعاون البنك مع جهات شريكة أخرى متعددة الأطراف لتقديم تمويل مشترك قدره 585 مليون دولار أمريكي لمشروع طريق دائري في قازاقستان، يؤذِن بأوّل شراكة بين القطاعين العام والخاص في هذا البلد.

الهدف

◀ مشروع "طريق ألماتي الدائري الكبير" (BAKAD) مبادرة كبرى للبنى التحتية من شأنها أن تغير وجه الحياة والأعمال في قازاقستان. وبعد أن حصل هذا المشروع في الآونة الأخيرة على تقدير دولي بفوزه بأفضل "جائزة صفقة نقل أوروبية خلال السنة في حفل جوائز تمويل المشاريع الدولية 2020" (PFI Awards 2020)، فإنه سيساعد مدينة ألماتي (قازاقستان) على بناء طريق دائري يمكّن من سدّ الاحتياجات التالية:

- اختصار مدة السفر، والحد من الازدحام المروري وحوادث السير في المدينة.
- إنشاء طريق جانبيّ للمركبات التجارية التي تسلك الطريق السريع العابر للحدود والرابط بين غرب الصين وغرب أوروبا، الذي يشكل جزءاً من المبادرة الصينية "حزام واحد وطريق واحد" (One Belt, One Road).

يُتوقع أن يكون مشروع "طريق ألماتي الدائري الكبير" (BAKAD) مرجعاً للجهات المستثمِرة الدولية في استغلال نماذج الشراكة بين القطاعين العامّ والخاصّ في مشاريع البنى التحتية بالمنطقة مستقبَلاً

- تشجيع اندماج المدينة والمنطقة عموماً في اقتصادات آسيا الوسطى.

◀ يرمي هذا المشروع إلى تمويل وشق وتشغيل طريق سريع ذي رسم مرور يبلغ طوله 66 كلم.

◀ سيمكّن هذا المشروع من القضاء على ازدحام مروريّ كبير في ألماتي، ومن الحدّ بذلك من تلوُّث الهواء المحلّيّ ومن انبعاثات غازات الدفيئة.

◀ هذا أكبر مشروع للبنى التحتية في قازاقستان خارج قطاع النفط والغاز.

◀ يتوقع أن يخلّص هذا المشروع الاقتصادَ من الاعتماد على النفط والغاز، وذلك بتشجيع طرائق استثمار جديدة، كالشراكات بين القطاع العامّ والخاصّ.

◀ سيساعد مشروع الطريق الدائري قازاقستان على تحقيق تطلعاتها إلى الانضمام إلى مصافّ البلدان الثلاثين الأكثر تقدّماً في العالم، وذلك باستيفاء معايير "منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصاديّ"، وبتحسين فرص قازاقستان في تحقيق غاياتها في إطار "أهداف التنمية المستدامة".

الطريقة

◀ في سبيل سدّ الاحتياجات المحددة، عمل البنك مع مختلف الجهات المشاركة في التمويل لتوفير التمويل لشركة "مشروع طريق ألماتي الدائري الكبير" التضامنية المحدودة للاستثمار والتشغيل (BAKAD Investment and Operation Limited Liability Partnership)، التي ستؤسَّس بصفتها الشركة المالكة للمشروع، من أجل إنشاء وتشغيل طريق دائريّ يبلغ طوله 66 كلم شمال مدينة ألماتي.

◀ يُحشَد التمويل في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص، وهو أول مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص في قازاقستان.

تمكّن صيغة المرابحة التي اعتمدها البنك الإسلامي للتنمية الجهةَ المقرضةَ من إعلام الجهة المقترِضة بهامش ربح ثابت فوق المبالغ المسدَّدة بدلاً من سعر الفائدة.

الإنجازات

وُقِّع على وثائق التمويل بمدينة نور سلطان (قازاقستان) في فبراير 2020. ودخلت حيّز النفاذ في أغسطس 2020، على الرغم من القيود التي فرضتها جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ" الجارية.

منحت جمهورية قازاقستان حق استغلال مشروع "طريق ألماتي الدائري الكبير" طوال 20 سنة لائتلاف من الشركات التركية والكورية من أجل تمويل المشروع وإقامته وتشغيله وصيانته.

مُنح حق استغلال المشروع للجهات الراعية له وهي "Makyol Insaat" و"Alsim Alarko" من تركيا و"SK Engineering and Construction" و"Korean Expressway Corporation" من كوريا.

سيتألف هذا الطريق الدائري من أربعة مسارات في مقطعيه الأول والأخير بطول 9 كلم، ومن ستة مسارات في مقاطعه الأخرى بطول إجماليّ قدره 57 كلم. وسيشمل 21 جسراً، و19 قنطرة، وهياكل إنشائية مرتفعة أخرى.

سيوفر مشروع "طريق ألماتي الدائري الكبير" فرص عمل للسكان المحليين طوال عدة سنوات.

مشروع "طريق ألماتي الدائري الكبير" هو أوّل مشروع حق استغلال للبنى التحتية ينفَّذ على مستوى الدولة، سواءً في قازاقستان أو في آسيا الوسطى.

ساهم حضورُ مستشارين ومحامين دوليين والعمليةُ التنافسية الدولية المفتوحة في جعل هذا المشروع حالة فريدة من نوعها في المنطقة بأسرها.

الاستثمار

سيقدم البنك بيعاً آجلاً موافقاً للشريعة قدره 100 مليون دولار أمريكيّ، وذلك لدعم هذا المشروع.

يشكل التمويل الذي يقدمه البنك جزءاً من برنامج تمويليّ إجماليّ قدره 585 مليون دولار أمريكيّ يساهم فيه "البنك الأوروبيّ للإنشاء والتعمير" و"بنك التنمية الأوروآسيويّ".

مشروع الطريق الدائري

سيساعد مشروع الطريق الدائري قازاقستان على تحقيق تطلعاتها إلى الانضمام إلى مصافّ البلدان الثلاثين الأكثر تقدّماً في العالم

الاستثمار

سيقدم البنك بيعاً آجلاً موافقاً للشريعة قدره 100 مليون دولار أمريكيّ وذلك لدعم هذا المشروع

تحسين تقييم قدرات البلدان الأعضاء

كما أن للبنك دوراً تمويليّاً، فإن له أيضاً دوراً معرفيّاً. وقد ساهمت إدارته المعنية بتقييم العمليات في مساعدة البلدان الأعضاء على تعزيز نظمها وقدراتها المتعلقة بالرصد والتقييم على جميع المستويات حتى تستطيع إعداد أدلة تقييمية واستخدامها في زيادة فعالية سياساتها.

الهدف

- أحرز العديد من البلدان الأعضاء تقدّماً اقتصاديّاً مهمّاً خلال العقود الماضية، مما مكّنها من المضيّ في تحقيق "أهداف التنمية المستدامة". بيد أن آليات رصد هذه التدخلات وتقييمها لم تتطور بالوتيرة نفسها، فتأخرت الحكومات في قياس النتائج.
- وظّف البنك، ممثّلاً في إدارة تقييم العمليات، تجربته وخبرته في الرصد والتقييم من أجل مساعدة البلدان الأعضاء على تحسين نظمها المتعلقة بالرصد والتقييم وقدراتها الخاصة بقياس النتائج.
- اتُّخذت مبادراتٌ لتطوير قدرات التقييم من أجل تطوير ما يلي:
  - ثقافة اتخاذ القرار استناداً إلى أدلة في البلدان الأعضاء.
  - نظم الرصد والتقييم في البلدان الأعضاء.
  - القدرات التقييمية للمؤسسات العامة والمختصّين بالتقييم.
- تتواءم هذه الأنشطة مع مكونات الوعي والتشبيك والكفاءة والتنفيذ والتعزيز المنصوص عليها في "البرنامج الخماسي للرئيس"، مما يظهر جلياً في أنشطة البنك في البحرين وقازاقستان والمغرب والسنغال.

تساهم إدارة تقييم العمليات في تحقيق الوعي والكفاءة والتنفيذ والتعزيز بتطوير قدرات المسؤولين الحكوميين في البلدان الأعضاء في مجال قياس النتائج

الطريقة

- يعمل "البنك" بتفانٍ في سبيل تبيُّن الحاجة إلى تطوير القدرات في مجالات الرصد والتقييم وتقييم التأثير في البلدان الأعضاء. وكما تنتهج هذه الإدارة نهج العرض، فكذلك تستجيب في حالات عديدة لطلبات البلدان الأعضاء.
- تصمَّم برامج لتطوير القدرات تشمل ورشات مخصَّصة ودراسات حالة وعمليات محاكاة ودعم لتطوير نظم الرصد والتقييم بحيث تلائم الاحتياجات المحددة للبلدان الأعضاء، وذلك بالتنسيق مع جهات شريكة مثل البنك الدولي.
- كثيراً ما يجتمع في مبادرات تطوير القدرات التدريس النظري والتطبيق العملي في مجال التقييم. وفي حالة المجلس الأعلى للحسابات بالمغرب مثلاً، أتيحت للجهات المشاركة فرصة العمل أعضاءً خارجيين في فريق التقييم التابع لإدارة تقييم العمليات.
- في بعض الحالات، تعاون "البنك" مع وكالات حكومية لتحويلها إلى مراكز تميز لتطوير قدرات الرصد والتقييم، وذلك بإعداد مسؤولي الوكالة المعنية لتدريب مسؤولين آخرين بدورهم بغية تحويل نظم صنع القرارات والسياسات في البلاد إلى أنشطة قائمة على الأدلة.
- اكتسب كلٌّ من "المجلس الأعلى للحسابات" في المغرب و"مركز أستانا المالي الدولي" في قازاقستان القدرة على تدريب وكالات أخرى، ونتج عن ذلك تأثير تسلسلي لمبادرات تطوير القدرات.
- انضم البنك إلى "مبادرة التقييم العالمية"، التي تضم مجموعة واسعة وشاملة من

الحكومات الوطنية، والمنظمات الدولية والإقليمية، ومنظمات القطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية، ومجموعات المجتمع المدني التي كونت هذه الشراكة العالمية الرامية إلى سدّ النقص في الرصد والتقييم وتعزيز القدرات على جميع المستويات من أجل إعداد أدلة تقييمية واستخدامها في وضع سياسات أكثر فعالية في البلدان الأعضاء.

الإنجازات

◀ تمكّن "البنك"، بفضل برامج تطوير القدرات في البحرين وقازاقستان والمغرب والسنغال، من تدريب 130 مسؤولاً من المستوى المتوسط والمستوى العالي في تسعة بلدان أعضاء.

◀ صُمِّمت تدخلات استناداً إلى فهم عميق للقضايا الأساسية، مما يجعلها مخصصة لسياق كل بلد على حدة.

- **تدريب مسؤولين حكوميين في مجال الرصد والتقييم (مملكة البحرين):** استجابة لرغبة حكومة مملكة البحرين في تحسين النتائج، نظّم "البنك" ورشة مكثفة لتعريف المسؤولين الحكوميين بنظرية التغيير وتعزيز قدرتهم على تحقيق ورصد وتقييم حصائل المشاريع. وقد شارك في الورشة 27 مسؤولاً كبيراً من وزارة المالية ووكالات الإنجاز التابعة للوزارات المعنية.
- **ورشة لبناء قدرات مسؤولين حكوميين كبار في مجال التقييم (قازاقستان):** بدعم من مركز أستانا المالي الدولي التابع لوزارة المالية، نظّم "البنك" ورشة لبناء قدرات ثلاثين مشاركاً من مختلف القطاعات والوزارات، ومنهم مسؤولون من مركز أستانا، في مجال التقييم. وكان الهدف من هذه الورشة تزويد المشاركين بمهارات فنية في التقييم وتطبيقاتها العملية في المشاريع الإنمائية. وقد اكتسب المشاركون فهماً أعمق لطرائق التقييم وأساليبه وتطبيقها على إدارة المشاريع.
- **برنامج تطوير قدرات المجلس الأعلى للحسابات في مجال التقييم (المغرب):** كُلِّف المجلس الأعلى للحسابات بالمغرب في الآونة الأخيرة بتقييم مشاريع القطاع العام وسياساته لحكومة المغرب. وكان الهدف من برنامج "البنك" هو مساعدة المجلس الأعلى للحسابات بالمغرب على إعداد 28 قاضياً كي يصبحوا خبراء في تقييم المشاريع والاستراتيجيات والسياسات الحكومية بفضل تدريس نظري وتطبيق عملي. ونجح البرنامج في تعزيز قدرة المجلس الأعلى للحسابات على التقييم المؤسسي بوضع دليل للتقييم وأدوات وإجراءات وتوجيهات ذات صلة لأربعة تقييمات تجريبية أجراها المجلس. وقد وُضعت نظم لدعم اتخاذ القرار استناداً إلى الأدلة والتعلم التنظيميّ والمساءلة.
- **ورشة تقييم التأثير لفائدة مسؤولي البلدان الأعضاء في السنغال:** بالنظر إلى الخبرة التي تتمتع بها "مجموعة البنك الدولي"، تعاون "البنك الإسلاميّ للتنمية" مع "مجموعة التقييم المستقلة" لإتاحة فرصة فريدة لبناء قدرات مسؤولين مختارين من البلدان الأعضاء في مجال تقييم التأثير. وكانت الفرنسية هي اللغة المستخدمة في هذا البرنامج التدريبيّ، الموجَّه خصّيصاً لتمكين المشاركين من تصميم وتنفيذ تقييم تأثير عالي الجودة للسياسات والاستراتيجيات والمشاريع الإنمائية. واستخدمت في التدريب ست دراسات حالة من ستة بلدان أعضاء، وهي: بوركينافاسو والسنغال وغينيا والكاميرون ومالي والنيجر، وذلك لمساعدة المشاركين على الربط بين مهاراتهم وخبراتهم الخاصة. وحضر الورشة 60 مسؤولاً يمثلون: بوركينافاسو والكاميرون وغينيا ومالي والنيجر والسنغال، وهي جميعاً بلدان أعضاء في كل من "البنك الإسلامي للتنمية" و"البنك الدولي".

الاستثمار

◀ بلغ استثمار البنك لتنفيذ هذه المبادرات المتعلقة بتطوير قدرات التقييم نحو 77,000 دولار أمريكي. وتحققت مكاسب هائلة من هذا الاستثمار المتواضع، نظراً لتأثيره في قدرات البلدان الأعضاء على رصد الاستراتيجيات والسياسات والمشاريع العامة الموجهة لتحقيق "أهداف التنمية المستدامة".

مبادرات إدارة تقييم العمليات الرامية إلى بناء القدرات

استثمار
77,000
دولار أمريكي

4 أنشطة لتطوير القدرات

تدريب **130** مسؤولاً من **9** بلدان أعضاء

شراكة مع مبادرتين
عالميتين

توفير الطاقة الكهربائية بفضل التمويل الجماهيريّ

يُتوقع أن يمكّن مشروع تجريبيّ للتمويل الجماهيريّ من إمداد أكثر من 50,000 شخص بالكهرباء باستخدام أنظمة الطاقة الشمسية غير الموصولة بالشبكة.

الهدف

- لا يزال 789 مليون شخص يعيشون بلا كهرباء، 75% منهم في المناطق الريفية.
- الافتقار إلى التمويل الكافي للحصول على الكهرباء، ولا سيما في المناطق الريفية، من الصعوبات الكبرى التي تعيق تحقيق الهدف المتمثل في تعميم الكهرباء قبل سنة 2030 ("خطة التنمية المستدامة" 7-1-1). وتواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة معوقات خاصة في هذا الصدد بسبب صعوبة الحصول على رأس المال العامل.
- بدأت حلول الطاقة الشمسية المنخفضة التكلفة توفر خيارات جديدة لهذه الفئات. ويعمل البنك مع منصة "تراين" (TRINE)، وهي منصة سويدية للتمويل الجماهيري أسست سنة 2015 للتغلب على هذه الصعوبات.

يمثّل تدخل منصة "تراين" أداة تمويل مبتكرة ستمكّن من إقامة شراكات مع القطاع الخاص في مجال التنمية

الطريقة

- يقوم اتفاق البنك مع منصة "تراين" على أن يوفّر التمويل لحلول الطاقة النظيفة والمستدامة غير الموصولة بالشبكة في البلدان الأعضاء. ويرمي هذا الاتفاق أيضاً إلى تعزيز وجود آلية لتمويل حلول الطاقة غير الموصولة بالشبكة في البلدان الأعضاء تمويلاً إسلاميًا باستخدام التمويل الجماهيريّ.
- تتمثل مهمة "تراين"، على وجه الخصوص، في تعزيز فرص حصول قطاع الطاقة الشمسية غير الموصول بالشبكة على رأس المال.
- تؤمن "تراين" بضرورة حصول جميع الأشخاص على الطاقة النظيفة. ولذلك تدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في توزيع أنظمة الطاقة الشمسية المنزلية على الأسر الريفية عن طريق تمويل شراء هذه الأنظمة.
- أنظمة الطاقة الشمسية المنزلية هي أنظمة كهروضوئية قائمة بذاتها وملائمة تماماً للمناطق المحلية النائية غير الموصولة بالشبكة الوطنية للكهرباء.
- انخفضت تكاليف تكنولوجيا توزيع الطاقات المتجددة، مثل أنظمة الطاقة الشمسية المنزلية، انخفاضاً كبيراً (تتجاوز نسبته 40% في السنوات الثلاث الماضية)
- يعتبر البنك التمويل الجماهيري وسيلة لإقامة العلاقات والشراكات التي تساعد على تعبئة الموارد الضرورية للبلدان الأعضاء.
- اختار البنك التعاون مع منصة "تراين" على مشروع يرمي إلى ما يلي:
  - اجتذاب جهات الاستثمار الجماهيري والتأثير الإيجابيّ على قراراتها لدعم الحملات التي تقوم بها هذه المنصة.
  - تمكين المجتمعات المحلية في البلدان الأعضاء المختارة من الاستفادة من حملات التمويل الجماهيري والحصول على طاقة كهربائية منخفضة الانبعاثات.

- أتاح التعاون مع منصة "تراين" تقديم تمويلات بصيغة المرابحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تقدم خدمات الكهرباء النظيفة للأسر الريفية وللشركات الصغيرة.

- تمكّن هذه المبادرة البنك مما يلي:
  - مضاعفة الأثر بالجمع بين مساهمته التي تبلغ مليون يورو ومساهمة جهات التمويل الجماهيري
  - إحداث تأثير إنمائي حقيقي بتوفير الطاقة المتجددة في البلدان الأعضاء
  - نقل المعارف عن التمويل الجماهيري بالتعامل مع منصة خارجية.

الإنجازات

- سيحصل أكثر من 50,000 شخص على الكهرباء بفضل مشروع "تراين" التجريبي.

- ستؤدي الاستعاضة عن المصادر الخطيرة للوقود الأحفوري مباشرةً إلى تجنب انبعاثات تعادل 145,000 طن من ثاني أكسيد الكربون.

- ستشجّع الحصيلة الإيجابية لهذا المشروع التجريبي على دعم منصات أخرى للتمويل الجماهيري في مختلف القطاعات والمناطق الجغرافية.

- سيكون لمشاركة البنك في هذه المبادرة دور حاسم في تقليل المخاطر، ومن ثم في اجتذاب المزيد من الاستثمارات القائمة على التمويل الجماهيري التي يمكن أن تحدث تغييراً ملموساً.

- يشترك البنك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مبادرة "تراين" لتقييم آثار الحملات التي يموّلها البنك باستخدام أداة تأثير العمل المناخي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك لتمكين جهات الاستثمار، سواء جهات الاستثمار الجماهيري أو جهات الاستثمار المؤسسي، من رصد تأثير الاستثمارات على تحقيق "أهداف التنمية المستدامة".

الاستثمار

- تمكّنت منصة "تراين" من الحصول على تمويل من البنك بقيمة مليون يورو، وذلك بفضل نموذج عملها المستدام واهتمامها بتذليل الصعوبات الإنمائية العويصة.

- تملك هذه المنصة محفظة تزيد قيمتها عن 45 مليون يورو. وحققت عدداً من الإنجازات بفضل هذا المشروع التجريبي.

- تشير التقديرات إلى أن كل يورو يقدمه البنك سيجتذب 2 أو 3 يورو من جهات الاستثمار الجماهيري.

- سيكسب كل من البنك وجهات التمويل الجماهيري هامش ربح سنوي يفوق 7% ولا يتجاوز أجل استحقاقه خمس سنوات.

تمويل البنك لحلول الطاقة النظيفة والمستدامة غير الموصولة بالشبكة في البلدان الأعضاء

إحداث أثر مضاعف مرتين بالجمع بين مساهمة البنك البالغة مليون يورو ومساهمة جهات التمويل الجماهيري

خفض الانبعاثات

تجنب انبعاثات تعادل 145,000 طن من ثاني أكسيد الكربون

تحالف الشراكة العالمية من أجل التعليم: التمكين من زيادة وتحسين التمويل

يدعم البنك الإسلامي للتنمية تعميم التعليم الأساسي بالتعاون مع "الشراكة العالمية من أجل التعليم".

الهدف

- في سنة 2019، أطلق "البنك الإسلامي للتنمية" ("البنك") و"الشراكة العالمية من أجل التعليم"- أكبر كيان مختصّ في تمويل التعليم- تحالفاً لمعالجة أزمة التعليم العالمية.
- "الشراكة العالمية من أجل التعليم" صندوقٌ عالميٌ يبلغ رأسماله 2.8 مليار دولار أمريكي. وهو يجمع الأطراف المعنية الرئيسة لتحسين التعليم في 68 بلداً من أفقر بلدان العالم، منها 35 بلدا من البلدان الأعضاء في البنك.
- ينصب الجزء الأكبر من اهتمام هذه الشراكة على حلّ مشكلة العدد الكبير من الأطفال المتسربين من المدارس، وضعف مستويات التحصيل التعليمي.

يتعاون "البنك" مع "الشراكة العالمية من أجل التعليم" على دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم في جمهورية طاجيكستان

- الهدف الرئيس من هذا التعاون هو إتاحة فرص الاستفادة من التعليم للأطفال الموجودين خارج المدرسة، وفق شعار "عدم ترك أيّ طفل خارج المدرسة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي قبل سنة 2030".
- تمكّن هذه الشراكةُ "البنك" من الانخراط بنشاط في خطاب نظام المعونة العالمي، وتعبئة الموارد لأجل البلدان الأعضاء.

الطريقة

- ترمي المبادرات إلى تحقيق تحوّل نموذجيّ من التعليم إلى التعلُّم، إذ يمكن إصلاح أنظمة التعليم هيكلياً وعملياً لتهيئة بيئة شاملة ومواتية للتعليم والتعلّم.
- يؤدي تعاون البنك مع جهات شريكة إلى تحسين الاستثمارات من أجل زيادة الكفاءة والتأثير. ومن ذلك، مثلاً، أن اليونيسيف تقدّم المساعدة الفنية للمشروع، في حين توفّر مشاركة البنك مع "الشراكة العالمية من أجل التعليم" موارد مِنح مباشرة في شكل منحة تنفيذ لبرنامج قطاع التعليم أو المضاعِف الذي يسمح بالاستفادة من الموارد لحشد التمويل الخارجي الجديد والإضافي.
- للاستفادة من تمويل "الشراكة العالمية من أجل التعليم"، يتعين على البلدان أن تخصّص 20% من الموازنة الوطنية المتكرّرة للتعليم. ويعزّز هذا المطلب المتعلق بالموارد المحلية قدرة وكالات الإنجاز أو وزارات التعليم على الوفاء بشروط التمويل المقابل، وهي جانب مهمّ من المشاريع القطاعية التي يموّلها البنك.
- أشرك الإطار الجديد الذي يُجرَّب حالياً في طاجيكستان "مجموعة التعليم المحلية" (التي تتألف من جميع الجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، ونقابات المعلّمين)، تحت قيادة الحكومة، من أجل تحقيق

الحوار الشامل بشأن السياسات، والتآزر، والمسؤولية المشتركة بين الأطراف المعنية.

◄ قدّم منبر "مجموعة التعليم المحلية" للبنك فرصة مواءمة تدخّلاته ضمن منهج قطاعي يوافق السياسات والاستراتيجيات الوطنية.

الإنجازات

◄ من حصائل هذه الشراكة، التي ترمي إلى تعزيز فرص الاستفادة من التعليم الملائم للطلاب، ما يلي:

- بناء 68 مدرسة من 752 فصلا لفائدة 18,000 طالب، وخمسة مبانٍ إدارية في 18 منطقة ومدينة في ولاية خاتلون ودوشنبه.
- طرح مناهج وإصلاحات تقييم التعلم.
- تدريب المدرّسين والموجّهين والمهنيّين.
- إعداد وطباعة 250,000 مجموعة من مواد التدريس والتعلّم الجديدة.
- تقييم الأنشطة التعليمية القائمة على الكفاءة..

◄ كان "البنك الإسلامي للتنمية"- في إطار هذه المبادرة- ثاني بنكٍ متعدّد الأطراف يُتَّخَذ (إلى جانب "البنك الدولي") وكيلا ومسؤولا مسؤوليةً ائتمانيةً عن منح "الشراكة العالمية من أجل التعليم" ومواردها.

◄ أصبح "البنك" عضواً مناوباً في مجلس إدارة دائرة الوكالات الإنمائية المتعددة الأطراف لتعزيز وتعميق مشاركة البنك في إدارة "الشراكة العالمية من أجل التعليم".

الاستثمار

◄ تبلغ التكلفة الإجمالية لمشروع التعليم التجريبي في طاجيكستان 46 مليون دولار أمريكي، ساهم "البنك" فيها بمبلغ قدره 30 مليون دولار أمريكي، و"الشراكة العالمية من أجل التعليم" بمنحة قدرها 10 ملايين دولار أمريكي، وحكومة طاجيكستان بمبلغ قدره 6 ملايين دولار أمريكي.

◄ قدّمت "الشراكة العالمية من أجل التعليم" للبنك منحة لإعداد المشروع قدرها 181,141 دولاراً أمريكياً.

◄ يمكن للبنك، وهو يستفيد من المخصّصات القُطرية للشراكة العالمية من أجل التعليم، أن يضع قائمة مشاريعه على وفق هذه المخصّصات. وبذلك يمكن الاستفادة من موارد المنح وخلطها للتخفيف من التمويل العادي للبنك، الذي تتردد البلدان الأعضاء المنخفضة الدخل في استيعابه أو لا تستطيع ذلك.

◄ نظراً لقابلية نطاق هذه الشراكة للتوسيع، أجرى "البنك" مشاورات مع المركز الإقليمي بالرباط (المغرب) من أجل بحث إمكان تقديم الدعم لتونس والمغرب للإفراج عن مخصّصات كلّ منهما من مضاعِف "الشراكة العالمية من أجل التعليم"، البالغ 15 مليون دولار أمريكي لكلّ منهما، على أثر نجاح العملية التجريبية في طاجيكستان.

الشراكة العالمية من أجل التعليم

صندوق عالمي بقيمة 2.8 مليار دولار أمريكي

من أجل تحسين التعليم في 68 بلداً من أفقر بلدان العالم، منها 35 بلداً عضواً في "البنك الإسلامي للتنمية"

مشروع طاجيكستان التجريبي

68 مدرسة لفائدة 18,000 طالب

مبادرات "ثقة" الإلكترونية

أطلق "منتدى الأعمال لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية" ("ثقة") ونفَّذ، بالتعاون مع كياناتٍ من القطاع الخاص، مبادرات في أكثر من 30 بلداً عضواً في البنك.

الهدف

- باشَر البنك الإسلامي للتنمية سلسلة من المشاريع الرقمية والافتراضية مع ثلاثة من كيانات "مجموعة البنك الإسلامي للتنمية" المعنية بالقطاع الخاص، وهي: "المؤسسة الإسلاميّة لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات"، و"المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص"، و"المؤسسة الدولية الإسلاميّة لتمويل التجارة".
- أسْفَر انتشار الجائحة العالمية عن نشوء حاجة جديدة إلى الحفاظ على زخم الاستثمار الأجنبي المباشر بوسائل افتراضية في غياب خيارات مادية وفي ضوء عمليات الإغلاق العامّ والقيود المفروضة على السفر في العالم أجمع.
- الهدف من هذا التعاون هو المساهمة في زيادة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأعضاء بما يزيد على 100 مليار دولار أمريكي، تتأتى 50 مليار دولار أمريكيّ منها من الاستثمارات البينية في "منظمة التعاون الإسلاميّ".
- هذه المبادرات هي:
  - العروض القُطرية الرقمية لفرص الاستثمار والتجارة.
  - سلسلة "صنع في ..." للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
  - المسابقات الافتراضية للشركات الناشئة.

ترمي هذه المبادرات، الأولى من نوعها، إلى تقديم حلول مبتكرة، مما يمكِّن من تدفق مستمرّ للاستثمار والتجارة في البلدان الأعضاء وفيما بينها

الطريقة

- تتمثل أهداف تلك المبادرات الثلاث الفريدة فيما يلي:
  - مساعدة اقتصادات البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية.
  - إقامة صلات بجهات شريكة جديدة.
  - تشجيع الاستثمار العابر للحدود ودعم القطاع الخاص والتجارة والصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المشاركة.
- أطلقت هذه المبادرات ونفذت بنجاح في أكثر من 30 بلداً، ويزمع توسيع نطاقها لتشمل بلداناً أخرى.
- أعطت جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ" دفعة كبرى للحلول الرقمية. وقد وضعت هذه المبادرات الابتكار الرقمي في خدمة التنمية، الأمر الذي يساهم- في نهاية المطاف- في تحقيق "أهداف التنمية المستدامة".
- ستساعد هذه المبادرة البنك على دعم بلدانه الأعضاء بتطوير قدراتها الاستثمارية والتجارية، ولا سيما بإقامة صلات مع جهات شريكة جديدة، وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتبادل الخبرات، والمشاركة في تمويل المشاريع الإنمائية.
- تركز المبادرة على إيجاد بيئة مواتية لنمو مستدام وشامل.

الإنجازات

- أعلنت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية- بواسطة "منتدى الأعمال لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية" ("ثقة") "ووزارة الاقتصاد الإماراتية و"الاجتماع السنوي للاستثمار"- عن هذه المبادرات الإلكترونية، التي قد نُفِّذت بنجاح في أكثر من 30 بلداً عضواً.
- تتوخى المبادرات الثلاث أهدافاً واضحة لتحقيق مقاصدها.

أكثر من 30 شركة ناشئة فائزة في البلدان الأعضاء

نفّذت المبادرات في أكثر من 30 بلداً عضواً

المبلغ الإجمالي للفرص والمشاريع الاستثمارية والتجارية: أكثر من 10 مليارات دولار أمريكي

العروض القُطرية الرقمية

- تجاوز مجموع عدد الفرص والمشاريع الاستثمارية والتجارية 10 مليارات دولار أمريكي. وتعمل هذه المبادرة على ما يلي:
  - أن توفر تجمعاً افتراضياً هامّاً للمستثمرين والوكالات الحكومية والشركات الخاصة والمؤسسات المالية ووكالات تشجيع الاستثمار، مما سيمكّن البلدان من الترويج لفرصها الاستثمارية والتجارية
  - أن تشجّع وتعرض الفرص الاستثمارية والتجارية في البلدان الأعضاء
  - أن تكون منصة إلكترونية استراتيجية ومبتكرة لمساعدة وكالات تشجيع الاستثمار على إقامة اتصالات وشبكات مع مستثمرين وشركاء وممولين محتملين.

سلسلة "صنع في ..."

- هذه السلسلة منصة رقمية لمشاريع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومنتجاتها وخدماتها القطاعية. وهي ترمي إلى ما يلي:
  - تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة صادرات البلدان وتوفير التمويل لمشاريعها.
  - تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الترويج لمنتجاتها المصنعة محلياً وإتاحة فرصة لها للانتشار في العالم، ومنحها إمكان الاعتراف بها في مجال البيع بالتجزئة الأوسع.
  - التعريف أكثر بعروض قيمة المنتجات والخدمات المصنعة محليا وتحسين تنافسيتها في السوق العالمية.
  - التشبيك مع الشركاء المحتملين في العالم ممن هم مهتمون باستيراد منتج أو خدمة محددة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة العارضة.

المسابقات الترويجية الافتراضية للشركات الناشئة

- تسابق على الجوائز أكثر من 500 شركة مختارة:
  - توفير مساحة افتراضية للشركات الناشئة من أجل التألق والتواصل والتشبيك واستكشاف النفاذ إلى السوق العالمية.
  - وصل الشركات الناشئة على مستوى العالم ومساعدتها على الالتقاء بشركاء ومستثمرين محتملين من مناطق أخرى من العالم.
  - تنظيم مسابقات رقمية في عدة بلدان أعضاء، وتوجيه الدعوة إلى فائز واحد من كل مسابقة للمشاركة في المسابقة العالمية للشركات الناشئة.
  - اكتشاف الشركات الناشئة الناجحة التي لديها إمكانات هائلة للتوسع والتغلغل في السوق بثقة تامّة.

الاستثمار

- بفضل "منتدى الأعمال لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية" ("ثقة")، ستتمكن كيانات "مجموعة البنك الإسلامي للتنمية" المعنية بالقطاع الخاص من زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بتشجيع وعرض الاستثمار العابر للحدود بين البلدان الأعضاء، ويُرتقَب أن تتجاوز تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتوقَّعة 100 مليار دولار أمريكي.

مبادرات "ثقة" الإلكترونية

الهدف من هذا التعاون هو المساهمة في زيادة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأعضاء بما يزيد على

100 مليار دولار أمريكي

تتأتى

50 مليار دولار أمريكي

منها من الاستثمارات البينية في "منظمة التعاون الإسلامي"

دعم مشاريع الطاقة النظيفة في مصر

ترمي "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص" إلى مساعدة مصر على تحقيق أهدافها المتمثلة في خفض الانبعاثات بموجب "اتفاق باريس" (بشأن المناخ).

الهدف

- في سنة 2014، أطلقت الحكومة المصرية برنامجاً للطاقة المتجددة من نوع "التعريفة التشجيعية" من أجل اجتذاب ما يكفي من الاستثمارات الخاصة لتسهيل تطوير 4,300 ميغاوات من الطاقة الهوائية والشمسية الكهروضوئية في البلد.
- تعتزم الحكومة كذلك:

- توفير 20% من إنتاجها الكهربائي من مصادر الطاقة المتجددة خلال العشرية المقبلة.
- تعزيز أمن مصر الطاقي باستغلال إمكاناتها الكبيرة من الطاقات المتجددة.
- تحسين كفاءة قطاعها الكهربائي.

تدل هذه المبادرة على اهتمام المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص بمجال الطاقات المتجددة وبتزايد تعاونها مع مؤسسات تمويل التنمية الدولية الاستراتيجية

- الحد من الاعتماد على واردات الوقود الأحفوري المكلفة.

الطريقة

- في سنة 2017، اعتمدت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص مبلغاً مالياً لا يتعدى 75 مليون دولار أمريكي لتمويل بناء وتشغيل مشاريع طاقة شمسية كهروضوئية مستقلة جديدة، يجري إعدادها في نطاق البرنامج المصري للطاقة المتجددة من نوع "التعريفة التشجيعية"، بالشراكة مع مؤسسات رائدة في التمويل الإنمائي، كالبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير و"صندوق المناخ الأخضر" و"بنك التنمية الهولندي".

مشروع الفنار

- شمل هذا المشروع بناء محطة شمسية كهروضوئية بقدرة 500 ميغاوات في مجمع بنبان للطاقة الشمسية بمحافظة أسوان (مصر)، الذي صُمم ليكون أحد أكبر مجمَّعات الطاقة الشمسية في العالم. وقد مُوِّل هذا المشروع كله بالأسهم (التي قدمتها شركة الفنار، وهي تكتل سعودي رائد ينشط في منطقة "مجلس التعاون لدول الخليج العربي")، وبالديون، وبتمويل قائم على سندات ممتازة قدمه "البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير" و"المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص".

- يُتوقع أن يُخَفِّض المشروع ما يصل إلى 100,000 طن من مكافئ أكسيد الكربون في السنة، وهو ما يساعد مصر على تحقيق أهدافها المتمثلة في خفض الانبعاثات في إطار "اتفاق باريس" (بشأن المناخ)، إضافة إلى النهوض بتطوير الطاقة المستدامة ومساهمة القطاع الخاص في مشهد الطاقة بالبلد.

مشاريع "سكاتيك سولار"

- "سكاتيك سولار آسا" شركة نرويجية تقوم ببناء وتطوير وامتلاك وتشغيل وصيانة محطات شمسية في العالم. وتعمل هذه الشركة على تطوير ستة مشاريع لفائدة البرنامج المصري للطاقة المتجددة من نوع "التعريفة التشجيعية"، وذلك بالشراكة مع جهات استثمارية دولية، منها

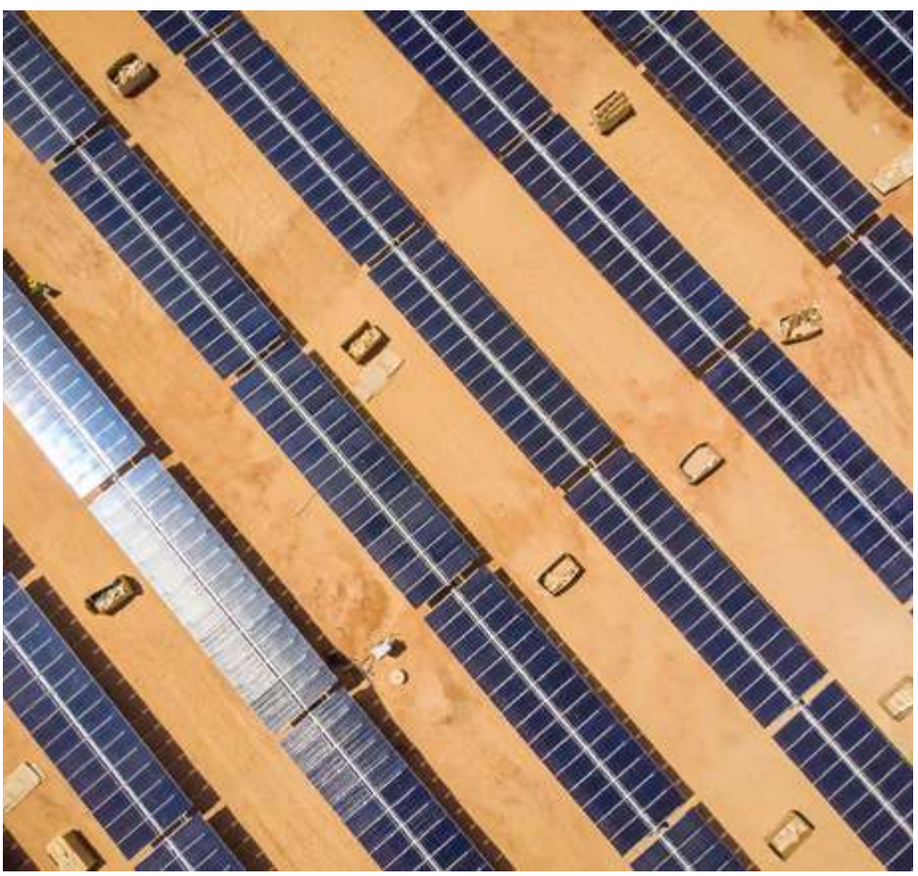

"نورفَند" و" أفريكا 50"، و"صندوق البنى التحتية لأفريقيا". وستبلغ قدرة التوليد الإجمالية لتلك المشاريع 400 ميغاوات، وستقام كلُّها في مجمَّع بنبان للطاقة الشمسية. وستُموَّل التكلفة الإجمالية للمشاريع بأسهم الجهة الراعية وتمويل قائم على السندات الممتازة يقدمه "البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير" و"البنك الإسلامي للتنمية" و"الشركة الهولندية لتمويل التنمية" و"المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص".

- ستُمكن 870 غيغاوات ساعة السنوية من الكهرباء التي تنتجها محطات الطاقة الشمسية بقدرة 400 ميغاوات من تفادي نحو 350,000 طن من انبعاثات أكسيد الكربون في السنة، مما يساعد مصر على تحقيق أهدافها المتمثلة في خفض الانبعاثات بموجب "اتفاق باريس" (بشأن المناخ). والتزمت مصر برفع حصتها من مصادر الطاقات المتجددة في مزيج طاقات البلد إلى 37% قبل سنة 2035.

الإنجازات

- تكشف هذه المبادرة عما يلي:

- اهتمام المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص بمجال الطاقة المتجددة.
- جهود المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص في توسيع نطاق التعاون مع مؤسسات تمويل التنمية الدولية الاستراتيجية.
- التزام المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص تجاه بلد عضو مهم، هو مصر، في رحلته نحو التنمية الاقتصادية المستدامة وتواؤمها مع "أهداف التنمية المستدامة".
- حرص المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص على دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بنبان بإمداد السكان المحليين بالبنى التحتية، وإيجاد فرص العمل، وتطوير المهارات.

الاستثمار

- يموَّل مشروع الفنار بآلية تمويل آجل تصل إلى 28.5 مليون دولار أمريكي.
- تموَّل مشاريع "سكاتيك سولار" بست آليات تمويل آجل يبلغ إجماليها 24 مليون دولار أمريكي.

مشاريع مستقلة جديدة للطاقة الشمسية الكهروضوئية

اعتمدت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص قرضاً يصل إلى

75 مليون دولار أمريكي

لتمويل بناء وتشغيل مشاريع مستقلة جديدة للطاقة الشمسية الكهروضوئية

التغيير من أجل التأثير: تحول الزراعة والتنمية الريفية في البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية

لقد أدى كتاب "التغيير من أجل التأثير: تحول الزراعة والتنمية الريفية في البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية" الذي نشره البنك سنة 2018، إلى التعريف بعمل البنك الإسلامي للتنمية في بلدانه الأعضاء.

الهدف

- يحرص البنك الإسلامي للتنمية على تنمية القطاع الزراعي في البلدان الأعضاء وتمكين هذه البلدان من تحقيق "أهداف التنمية المستدامة". وتتضافر الأدلة على أن التحسين في القطاع الزراعي يمكن أن يحدث أثراً مضاعِفاً.
- كشفت مختلف الدراسات الإنمائية أن استثمار دولار أمريكي واحد في قطاع الزراعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى له تأثيرات يمكن أن تخرج 16 شخصاً على الأقل من الفقر.
- يعمل البنك على ضمان تنفيذ الاستثمارات اللازمة، ولا سيما على يد القطاع الخاص، حتى يتسنى للزراعة أن تنمو نموّاً مستداماً على نطاق واسع وعلى المدى البعيد. ويجب أيضاً دمج هذه الاستثمارات لإحداث تغيير مؤثِّر.
- تشمل نتائج استثمار البنك في القطاع الزراعي ما يلي:
  - زيادة فرص حصول المزارعين على البذور ذات النوعية الجيدة والإنتاجية العالية في العديد من البلدان الأعضاء.
  - تحسين البنى التحتية في المناطق الريفية، مثل الطرق والأسواق وأنظمة الري.
  - معرفة ما يجب القيام به على نحو مختلف في المستقبل، مثل:
    - وجود ممثلين في الميدان
    - التعامل مع القطاع الخاص
    - تمكين سلاسل قيمة تصل المزارعين بالأسواق، وتوجِد فرص عمل ريفية للشباب والنساء.
- ألّف كتاب "التغيير من أجل التأثير" بغية التعريف بنموذج عمل "البنك" الجديد (ولا سيما فيما يتعلق بسلاسل القيمة العالمية ومشاركة القطاع الخاص)، وإطلاع جمهور أوسع على معارف البنك في مجال الزراعة والتنمية الريفية.

يبين هذا الكتاب الدروس والفرص الهامة لتحول القطاع الزراعي في البلدان الأعضاء. ويستكشف أيضاً الفرص المتاحة لإشراك مجموعة واسعة من الأطراف المعنية (ومنها القطاع الخاص والجهات الإنمائية الشريكة والمجتمع المدني) في عملية التحول

الطريقة

- يستكشف الكتاب، بفضل دراسات حالة، دور البنك الإسلامي للتنمية في تعزيز النمو المستدام والشامل والمتكامل في قطاع الزراعة والتنمية الريفية.
- يسلط الضوء على المسارات الحاسمة للاستثمار المؤثر، باستخدام نموذج عمل "البنك" الجديد القائم على فكرة سلاسل القيمة العالمية والتعاون الوثيق مع الجهات الإنمائية الشريكة.
- يشكل هذا الكتاب دليلًا يوجّه حرص البنك الإسلامي للتنمية على تحويل القطاع الزراعي في البلدان الأعضاء. فهو يقدم تأملات متوازنة عن الماضي ودروساً قيمة تنير طريق المستقبل.
- يتناول هذا الكتاب المشكلات التي يواجهها قطاع الزراعة في العديد من البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية، ومنها:
  - ضعف الإنتاجية
  - تغير المناخ

- تدهور البيئة
- انعدام الأمن الغذائي
- ارتفاع معدل البطالة بين الشباب والنساء.

◀ يلبي الكتاب الحاجة إلى تحويل هذا القطاع من أجل القضاء على الجوع وسوء التغذية وإيجاد منبر للنموّ الاقتصادي المستدام الشامل الذي لا يُغفل أحداً.

◀ لذلك يأخذ في الحسبان الدروس المستفادة من الماضي حول ما نجح وما لم ينجح من أجل تغيير الزراعة بحيث تحدث تأثيراً.

◀ لا يسعى الكتاب إلى تقديم تقييم شامل لجميع البرامج والمشاريع الإنمائية التي يمولها البنك في البلدان الأعضاء. بل يتخذ مختلف البرامج والمشاريع التمثيلية دراسات حالات لاستخلاص الدروس العامة التي تنير طريق المستقبل.

◀ تتناول الفصول الثلاثة عشر الموجزة والمترابطة المحتوى التالي:

- استراتيجية البنك الإسلامي للتنمية المتعلقة بالزراعة والتنمية الريفية ومنهجيات تمويل الاستثمارات الزراعية على نطاق واسع.
- التحول اللازم لزيادة إنتاجية الزراعة (المحاصيل والماشية) والمياه زيادة مستدامة في مواجهة تغير المناخ.
- حلول عملية يمكن استخدامها على نطاق واسع لبناء قدرة نظم إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية على الصمود، وزيادة الإنتاجية بطريقة تعزز الأمن الغذائي وتحقق مخرجات إضافية يمكن أن تذهب إلى أسواق مربحة.
- دراسات حالة مستمَدَّة من استثمارات البنك الإسلامي للتنمية في البلدان الأعضاء في آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.
- أهمية تمكين المجتمع المحلي والتمويل الشامل وتشغيل الشباب لتحقيق التحول المستدام.
- آليات عملية يمكن استخدامها لتعزيز إمكانات الحصول على التمويل في المناطق الريفية بطرائق تمكّن المجتمعات المحلية وتوفر فرص العمل للشباب والنساء.
- السبب الذي يجعل الشراكات الاستراتيجية، المالية منها والفنية، ضرورية لتسريع التحول اللازم.
- الكيفية التي يمكن بها وضع اتفاقيات شراكة لتبادل المعارف والخبرات، ومواصلة دمج الابتكارات الضرورية لتحقيق النتائج.
- العوائق التي تحول دون التنفيذ السليم للمشاريع في العديد من البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية.
- نهج تبادل المعارف والخبرات، وهو آلية للتعاون الفني معتدّة بالنتائج أطلقها البنك الإسلامي للتنمية.
- الدروس المستفادة من تقييم العمليات التي مولها البنك خلال العقود الأربعة الماضية، والتي من شأنها أن تنبئ بتدخلاته مستقبلاً.

◀ الهدف البعيد الأمد هو إنشاء قطاعات زراعية منتجة وقادرة على الصمود وذات قيمة تسويقية، قائمة على سلاسل القيمة، تسدّ احتياجات الأمن الغذائي والتغذوي للسكان المتكاثرين في البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية.

الإنجازات

◀ نظراً لما لاقاه الكتاب من قبول عامّ، فإنه ترجم إلى العربية والفرنسية ووزع خلال الاجتماع السنوي للبنك الذي عُقد سنة 2020 بجدة.

◀ اختار "بنك التنمية الآسيوي" دراستين من دراسات الحالة التي وردت في الكتاب ("كيفية تعزيز إنتاجية المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة" و"دروس من نهج إسلامي في التمويل الريفي") لنشرهما على موقعه الإلكترونيّ من أجل عرض الممارسات الفضلى.

◀ ساهم نشر الكتاب في تصميم وتعبئة موارد للبرنامج الإقليمي لسلسلة قيمة الأرز في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقد مكن البنك الإسلامي للتنمية من اجتذاب عدّة جهات شريكة تقليدية وغير تقليدية من أجل حشد موارد في شكل منح لدعم البلدان المستفيدة من البرنامج.

الاستثمار

◀ في نهاية سنة 2017، كان البنك قد استثمر 12.6 مليار دولار أمريكي في الزراعة والتنمية الريفية، وهو ما يدل على نموّ كبير خلال العقد الماضي. ويساهم هذا العمل في تحقيق الهدف 2 من "أهداف التنمية المستدامة" (القضاء على الجوع) وسيستمر في تحقيق منافع حقيقية في المستقبل.

استثمارات البنك الإسلامي للتنمية

استثمار

12.6 مليار دولار أمريكي

في الزراعة والتنمية الريفية

استثمار

دولار أمريكي واحد في قطاع الزراعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

له تأثيرات يمكن أن تخرج 16 شخصاً على الأقل من الفقر.

سياسة التعاون والتكامل الإقليميين

أطلق البنك مبادرة لدعم التعاون والتكامل الإقليميين بين بلدانه الأعضاء.

الهدف

ما زال البنك، منذ أعد "البرنامج الخماسي للرئيس"، يتخذ المبادرات الموجهة للبلدان الأعضاء لتيسير تنقّل السلع والخدمات والمعلومات والوسائل التكنولوجية والأشخاص عبر الحدود. ومن هذه المبادرات:

- التدخلات المرتبطة بالتعاون والتكامل الإقليميين (مشاريع البنى التحتية، وبرامج المنح، ومبادرات تشجيع الاستثمار)
- الأدوات الاستراتيجية (سياسة التعاون والتكامل الإقليميين، واستراتيجية التعاون والتكامل الإقليميين، والتقارير الأساسية عن التعاون والتكامل الإقليميين، والتقارير الاستقصائية للتعاون الإقليمي)
- التوجيهات المتعلقة بالخيار الاستراتيجي (خطط عمل التعاون والتكامل الإقليميين، والتقرير المتعلق بتأثير جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ" على التعاون والتكامل الإقليميين، وآليات التخصيص الاستراتيجية وفق "مؤشر تقييم تمويل التنمية").

ستعزز سياسة واستراتيجية البنك المتعلقتان بالتعاون والتكامل الإقليميين قدرات البلدان الأعضاء في مجال اجتذاب الاستثمار المحلي والأجنبي من أجل التنمية المستدامة

تقدِّم هذه الأدوات والتدخلات المتعلقة بالتعاون والتكامل الإقليميين توجيهاً بشأن برمجة وتخطيط وتنفيذ ودعم وتمويل العمليات القطاعية وغيرها من العمليات المحورية التي تندرج في عداد أنشطة التعاون الإقليمي وتكامل الأسواق.

على الرغم من أن البلدان الأعضاء في البنك شريكةٌ في مشاريع كبيرة للتكامل والربط الإقليمي وأطرافٌ في الاتفاقيات التفضيلية في مجال التجارة الإقليمية، فإن أداء العديد منها ضعيف من حيث التجارة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل المنطقة والطاقة العابرة للحدود وتوصيلات الطاقة.

في إطار العمل على حلّ هذه المشكلات، وضع البنك سياسة للتعاون والتكامل الإقليمي، ترمي إلى تقليص التفاوتات الإنمائية داخل البلدان وفيما بينها بما يلي:

- تحسين فرص النفاذ إلى الأسواق وتقاسم الموارد.
- إنشاء تكامل تجاري واستثماري أوثق بين القطاعات والصناعات.
- ربط المناطق المتأخرة أو المعزولة بمناطق أكثر حيوية من الناحية الاقتصادية.
- إقامة صلات مالية أكثر قوة.

الطريقة

تتسق سياسة التعاون والتكامل الإقليميين وجميع ما يليها من تدخلات وأدوات للبنك اتساقاً وثيقاً مع "البرنامج الخماسي للرئيس" ونموذج عمل "البنك" الجديد، وهو ما يعيد توجيه البنك إلى أن يكون حافزاً يسهل التعاون بين الجهات الإنمائية في كل مرحلة من مراحل دورة التنمية. وترتبط هذه السياسة أيضاً ارتباطاً وثيقًا باستراتيجية الشراكة القُطرية الجديدة، إذ تكمل تلك السياسة تحليل هذه الاستراتيجية بطريقة أوسع وأكثر شمولية.

تستفيد هذه السياسة من أنشطة كيانات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية مثل "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص"، و"المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات"، و"المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة"

في دعم التجارة والاستثمار من أجل التنمية. وهي تقوم على ثلاثة مبادئ توجيهية:
- ربط التدخلات بأهداف التنمية المستدامة؛
- دعم الاندماج في سلسلة القيمة الإقليمية تمهيداً لتعزيز الاندماج في سلاسل القيمة العالمية؛
- النهوض بتبادل المعارف.

◀ يشكّل دور البنك الإسلامي للتنمية في الربط بين الجهات المستفيدة (ناحية الطلب) والجهات المساهمة (ناحية العرض) ضمن شبكة عالمية من الجهات الإنمائية أحد المبادئ التوجيهية الرئيسة لجميع تدخلات التعاون والتكامل الإقليميين. وعلى هذا النحو، يضطلع البنك بأدوار تتعلق بالتعاون والتكامل الإقليميين بصفته مستشاراً، وممولاً، وباني قدرات، ووسيطاً في مجال المعارف، وشريكاً.

◀ يسلم عدد من غايات أهداف التنمية المستدامة صراحةً بأهمية التخطيط والتعاون على كل من المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

◀ اعتمد البنك استراتيجية تشغيلية مفصلة تتعلق بالتعاون والتكامل الإقليميين في ديسمبر 2020 بعد أن اعتمد سياسة التعاون والتكامل الإقليميين الأولى في يوليو 2019. وتتضمن هذه الاستراتيجية تقييمًا لعمليات التعاون والتكامل الإقليميين للبنك وشركائه، بالتنسيق مع شركاء البنك الإسلامي للتنمية (مثل "الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي"، و"مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، و"منظمة التعاون الاقتصادي"، و"الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا"، و"اتحاد المغرب العربي"، و"بنك التنمية الأفريقي"، و"بنك التنمية الآسيوي"، و"المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا"، و"مركز أنقرة"، و"السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا"، و"لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا"، وغيرها من المؤسسات الشريكة) والأطراف المعنية التي تشمل جميع المراكز الإقليمية والبلدان الأعضاء.

◀ تعتمد الاستراتيجية برامج دون الإقليمية عن طريق خطط عمل للتعاون والتكامل الإقليمي، تشمل مختلف القطاعات الاقتصادية، وتقوم على أربع ركائز أساسية:
- تعزيز الموصولية العابرة للحدود.
- تحسين مناخ الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر.
- تعزيز التجارة الإسلامية والمالية الإسلامية.
- دعم المنافع العامة الإقليمية.

◀ في إطار هذه الاستراتيجية، يخصص البنك نسبة مهمّة (نحو 30%) من التمويلات المعتمدة كل سنة للمشاريع الإقليمية.

◀ يوجّه تحليل سلسلة القيمة تنفيذ استراتيجية التعاون والتكامل الإقليميين، وستدخل مقوّمات التعاون والتكامل الإقليميين هذين في إعداد استراتيجية الشراكة القطرية.

الإنجازات

◀ كانت نتائج تدخلات البنك المتعلقة بالتعاون والتكامل الإقليميين، حتى الآن، كما يلي:

- أدوات السياسة: "سياسة التعاون والتكامل الإقليميين" و"الاستراتيجية التشغيلية للتعاون والتكامل الإقليميين" و"التقارير السنوية الأساسية عن التعاون والتكامل الإقليميين"، و"التقارير الاستقصائية عن التعاون والتكامل الإقليميين".
- التوجيهات المتعلقة بالخيار الاستراتيجي: إطار خطة العمل المتعلقة بالتعاون والتكامل الإقليميين، والتقرير المتعلق بتأثير جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ" على التعاون والتكامل الإقليميين لتوجيه "برنامج البنك الاستراتيجي للتأهب والتصدي"، وأول نموذج إقليمي استراتيجي لتخصيص الموارد (نموذج "مؤشر تقييم تمويل التنمية"، الذي يساعد على توجيه المخصصات القطرية لدعم التمويل اللازم لتحقيق "أهداف التنمية المستدامة" في البلدان الأعضاء في البنك).
- تأثير التعاون والتكامل الإقليميين على محفظة البنك الإسلامي للتنمية من حيث التمويل: يتراوح متوسط حصة اعتمادات التعاون والتكامل الإقليميين السنوية ما بين 24% و37% من إجمالي اعتمادات محفظة البنك. ويدل هذا بوضوح على أهمية عمليات البنك الإسلامي للتنمية للتعاون والتكامل الإقليمي، إذ تمثل نحو ربع عمليات البنك.
- تمويل منح التعاون والتكامل الإقليميين- أدوات بناء القدرات: تساهم ثلاثة برامج في خطة التعاون والتكامل الإقليميين في البنك، وتشكّل مجتمعة أداة فعالة لدعم جهود البنك الإسلامي للتنمية الرامية إلى تحقيق تعاون أفضل بين البلدان الأعضاء، وذلك بتوفير القدرات والمساعدات الفنية من أجل تكميل البنى التحتية المادية للتكامل الإقليمي.

الاستثمار

◀ تشمل اعتمادات البنك الإسلامي للتنمية لمشاريع التعاون والتكامل الإقليميين (2016-2018):
- نحو 2.3 مليار دولار أمريكي فيما يتعلق بمنطقة أفريقيا.
- 1.4 مليار دولار مليار دولار أمريكي فيما يتعلق بمنطقة آسيا.
- مليار دولار أمريكي واحد فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

◀ هذا يمثّل:
- تمويل التعاون والتكامل الإقليميين المخصص للموصولية العابرة للحدود- نحو 3.5 مليار دولار أمريكي.
- التعاون والتكامل الإقليميين في إطار المنافع الإقليمية العامة بمبلغ قدره 722 مليون دولار أمريكي.
- التجارة والتمويل الإسلامي 374 مليون دولار أمريكي، والاستثمار 137 مليون دولار أمريكي من إجمالي تمويل التعاون والتكامل الإقليميين.

◀ بعد طرح سياسة التعاون والتكامل الإقليميين وأدوات استراتيجية التعاون والتكامل الإقليميين، حشدت مبادرات برنامج منح التعاون والتكامل الإقليميين الثلاث مجتمعة تمويلات بالمنح تناهز 3.2 مليون دولار أمريكي من الجهات الإنمائية الشريكة، وغالباً مع جهات إنمائية جديدة.

◀ سيعمل البنك، مستقبلاً، على اجتذاب وحشد موارد إقراض عالمية تناهز 1,25 مليار دولار أمريكي، وذلك أولاً لدعم عمليات التعاون والتكامل الإقليميين، ومنها المبادرات الداخلية والعالمية. وسيستهدف البنك الإسلامي للتنمية الحصول من الجهات الشريكة على 5 ملايين دولار أمريكي في شكل تمويل بالمنح.

تأثير التعاون والتكامل الإقليميّين

يتراوح متوسط حصة اعتمادات التعاون والتكامل الإقليميين السنوية بين

%24 و%37

من إجمالي اعتمادات محفظة البنك

تمكين القطاعين العامّ والخاصّ والجهات الإحسانية وعامّة الناس

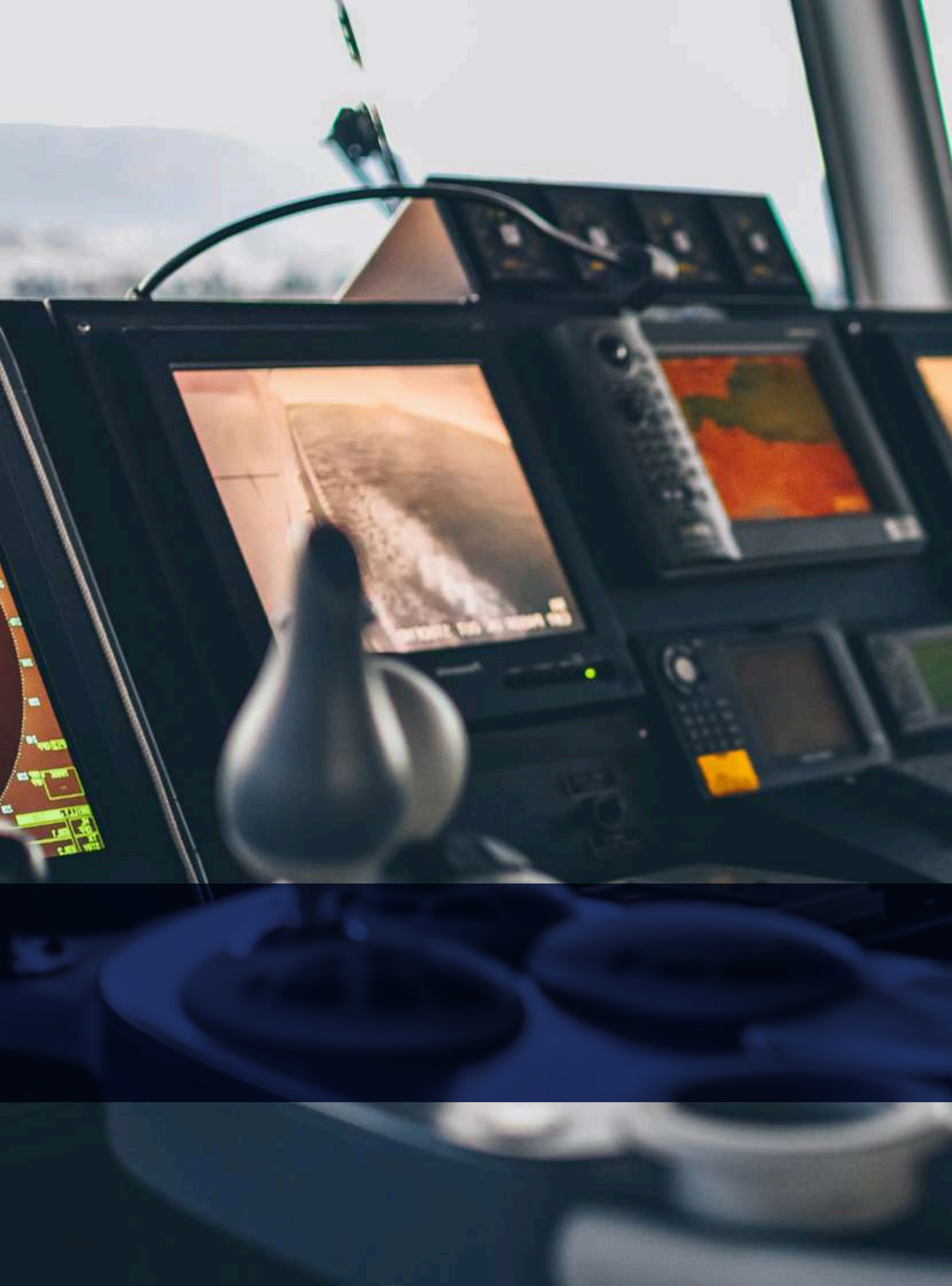

سياسةُ العلوم والتكنولوجيا والابتكار واستراتيجيتُها التشغيلية

يسعى البنك، من وراء عدة برامج مصَّممة للنهوض بالابتكار وتسريع وتيرة الرقمنة، إلى دعم الأنشطة الإنمائية في البلدان الأعضاء وتشجيع إيجاد مجالات عمل جديدة للبنك.

الهدف

وضع البنك سياسة جديدة للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ترمي إلى دمج العلوم والتكنولوجيا والابتكار في عملياته، وإلى دعم البلدان الأعضاء بمجموعة متنوعة من الأنشطة التي تعزز المنظومات الوطنية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، مثل بناء القدرات والتدريب، ودعم السياسات والتعاون الدولي.

تعمل سياسة العلوم والتكنولوجيا والابتكار والاستراتيجية التشغيلية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار على مساعدة البنك على تحقيق أهدافه المتعلقة بالتحوّل الرقمي بالطرائق الآتية:

- تعزيز محور "التنفيذ" المنصوص عليه في "البرنامج الخماسي للرئيس"، وذلك بفضل تكامل العمليات.
- المساعدة على تحديد أولويات واحتياجات البلدان الأعضاء في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار.
- دعم جهود "البنك" الرامية إلى تحقيق رؤيته والمساهمة في تحقيق "أهداف التنمية المستدامة".

تعمل سياسات البنك الإسلامي للتنمية وبرامجه المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار على تغيير ثقافة البنك، وعلى التمكين من إجراء تدخلات أكثر فعالية في البلدان الأعضاء، وعلى تحسين كفاءة عمليات البنك الداخلية

- تشجيع وتعزيز منظومة العلوم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان الأعضاء ببناء القدرات ودعم السياسات والأدوات الاستراتيجية الملائمة.

أنشأ البنك، في إطار سياسته المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار، "برنامج المبادرة المبتكر" الذي يرمي إلى مساعدة البلدان الأعضاء على تطوير قدراتها المؤسسية في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التغلب على الصعوبات الإنمائية الكبرى. ويركز هذا البرنامج، بالتعاون مع مراكز البنك الإقليمية وشركائه الإنمائيين، على البلدان الأعضاء الأقل نمواً خصوصاً.

شكّل البنك أيضاً فريقاً خاصّاً وكلفه بإعادة النظر في الأنماط الحالية لعمل المؤسسة، وإدخال مرونة الأداء إلى جميع الإدارات. ويرمي هذا المشروع، الجاري تنفيذه، إلى مواءمة التحول الرقمي مع أنشطة الأعمال اليومية التي هي من أهمّ محرّكات تحقيق "البرنامج الخماسي للرئيس" و"الاستراتيجية العشرية للبنك".

الطريقة

تشكل وثيقة "البنك" التي تركز على دمج "أهداف التنمية المستدامة" إطاراً لدور العلوم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق هذه الأهداف في البلدان الأعضاء. وأقام البنك شراكة استراتيجية مع اليونسكو من أجل دعم جهود العلوم والتكنولوجيا والابتكار وتعزيز النظم الشاملة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان الأعضاء. وقد أسفرت هذه الشراكة عن إنجازات هامة، مثل "مرصد اليونسكو العالمي المعني بوثائق سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار" الذي هو أداة منهجية لتقديم معلومات وافية عن نظم العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

يتسق "برنامج المبادرة المبتكرة" مع "البرنامج الخماسي للرئيس" والقطاعات ذات الأولوية، كالطاقة والصحة والزراعة والتعليم، حيث يشمل التدريب وتحسين البنى التحتية في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وصياغة السياسات، والحصول على التكنولوجيات المترحة. ويأخذ زمام

المبادرة في تكهن الاتجاهات الاستراتيجية في مجال التنمية، ويسدي المشورة بشأن الكيفية التي يمكن بها للعلوم والتكنولوجيا والابتكار أن تساهم في إيجاد حلول مبتكرة للبلدان الأعضاء.

◀ دعمت "إدارة المعلومات وتكنولوجيا القطيعة" التحول التنظيمي للبنك ببرنامج قوامُه الرقمنةُ وتطبيقُ اللامركزية وتفويضُ الصلاحيات. ويتمثل الهدف الأوّل من هذا البرنامج في توفير حلول ذكية ومبتكرة تمكّن من تحسين التواصل والتعاون بين المستخدِمين.

الإنجازات

◀ تساعد الشراكة مع اليونسكو على بناء منظومات للعلوم والتكنولوجيا والابتكار في موزمبيق وأوزبكستان، مع التركيز على إعادة النظر في الحالة الراهنة للعلوم والتكنولوجيا والابتكار في هذين البلدين لتحديد المجالات الاستراتيجية للاستثمار والتوصية بسياسات تحسين المنظومة الحالية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار. وستُتخَذ المشاريع نموذجاً تجريبياً لوضع إطار يمكن تكراره في البلدان الأعضاء الأخرى.

◀ مكّن "البرنامج الإقليمي لتطوير قدرات المهندسات ورائدات الأعمال الريفيات المحليات في مجال الطاقة الشمسية"، بالشراكة مع "كلية بيرفوت الدولية"، من تزويد 2,297 أسرة في سبعة بلدان (هي أفغانستان وسوريا وإندونيسيا ومالي والسنغال وبوركينافاسو والكاميرون) من أصل تسعة بمعدّات كهربة. واستفادت 40 امرأة في البلدان الأعضاء التسعة (وهي أفغانستان وسوريا وإندونيسيا ومالي والسنغال وبوركينافاسو والكاميرون والصومال والأردن) من تدريب في مجال هندسة الطاقة الشمسية يسمّى "سولار ماماز" من أفغانستان ومالي وبوركينافاسو والأردن، وتدرّبن بنجاح على نشاط ثانوي لكسب العيش هو تربية النحل، وذلك على الرغم من أن جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ" أثرت سلباً على التقدم العامّ للمشروع وأدّت إلى تباطؤ سلاسل التوريد.

◀ في يوليو 2020، أطلقت مبادرة في أكثر مناطق أوغندا هشاشة تدعى "تعزيز التثقيف في مجال السلام وريادة الأعمال والاتصال"، وذلك بالشراكة مع "مبادرة ويتيكر للسلام والتنمية"، وعقدت 9 اجتماعات لإطلاق هذا البرنامج القائم على العلوم والتكنولوجيا والابتكار، حضرها 281 مشاركاً، 218 منهم ذكور و63 إناث.

◀ من نتائج عملية رقمنة البنك حتى الآن حدوثُ تحسن كبير في الاستجابة الداخلية وقوة الحضور والشفافية، في وقت يتوجه فيه البنك نحو بيئة خالية من الورق.

الاستثمار

◀ في سنة 2017، أنشأ البنك "صندوق Transform للعلوم والتكنولوجيا والابتكار" برأسمال أولي قدره 500 مليون دولار أمريكي. ويدعم هذا الصندوق أربع فئات هي: الأفكار الجديدة التي أثبتت جدواها، وتطوير المشاريع الابتكارية، وتسويق التكنولوجيا، وبناء القدرات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

◀ اعتمد البنك مبلغ 1,5 مليون دولار أمريكي وصرفه لتحسين الحياة اليومية والأحوال الاقتصادية لفقراء المناطق الريفية الذين يعيشون في قرى نائية معزولة وغير موصولة بشبكة الكهرباء، وذلك بإمدادهم بإضاءة منزلية نظيفة ومنخفضة التكلفة مستمدة من الطاقة الشمسية في البلدان الأعضاء التسعة المختارة. واعتمد "البنك" كذلك ما يربو على 1,6 مليون دولار أمريكي لتعزيز السلام والاندماج الاجتماعي وقابلية التشغيل في المناطق المتضررة من النزاع في أوغندا. وصرف حتى الآن 378,400 دولار أمريكي (23%) من المبلغ المعتمد.

◀ طرح "البنك" مشروع رقمنته المؤسسية ليشمل أكثر من 1,000 مستخدم، وقدَّر أن تتراوح الوفورات المحتملة بين 11 مليون دولار أمريكي و14 مليون دولار أمريكي. وإذا زاد استخدام هذا النظام، فإنه يُتوقّع أن تصل الوفورات إلى 14 مليون دولار أمريكي في السنة.

صندوق Transform للعلوم والتكنولوجيا والابتكار

أنشأ البنك الإسلامي للتنمية صندوق Transform للعلوم والتكنولوجيا والابتكار سنة 2017 برأسمال أوّلي قدره

500 مليون دولار أمريكي

إطلاق منصة "Engage"

أُطلقت منصة "Engage" سنة 2017. وهي مركز رقميّ أنشأه البنك من أجل تسريع التقدم الاقتصاديّ والاجتماعيّ في العالم النامي بفضل العلم والتكنولوجيا والابتكار.

الهدف

ترتبط منصة "Engage" ارتباطاً وثيقاً بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. فهي توفر منظومة للابتكار تمكّن من إشراك الجهات الفاعلة الأساسية (من مبتكرين ومستثمرين وجامعيين وشركات ناشئة وجهات خيرية وحكومات) والوصل بينها في سبيل مساعدة البلدان على تحقيق تلك الأهداف.

يتمثل الهدف من هذه المنصة في تحفيز الابتكار وتشجيعه وتسخيره لاختراع تكنولوجيات جديدة ووضع حلول تمكّن من تذليل الصعوبات التي تعوق تحقيق "أهداف التنمية المستدامة" التالية:

- الهدف 2 (القضاء على الجوع (الأمن الغذائي))
- الهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاهية)
- الهدف 4 (التعليم الجيد)
- الهدف 6 (المياه النظيفة والصرف الصحيّ)
- الهدف 7 (الطاقة النظيفة الميسورة التكلفة)
- الهدف 9 (الصناعة والابتكار والبنى التحتية).

طُرح 95 حلاً إنمائيّاً في إطار منصة "Engage"، اقترحت النساء 50% منها

تشكّل منصة "Engage"- بفضل دعوتها إلى الابتكار وبفضل آلية الفرز الشاملة المدمجة فيها- منظومة مواتية للاستعانة بالجمهور ولاستغلال الابتكارات والتكنولوجيات الجديدة التي من شأنها التصدي للمشكلات الإنمائية الأساسية التي تواجهها البلدان الأعضاء في البنك.

الطريقة

تمكّن منصة "Engage" الأطراف المعنية النامية في العالم- ومنها: المبتكرون، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والشركات، والحكومات- من الاستفادة من خدمات إرشاد مخصَّصة، والحصول على الموارد المالية، واستشارة الخبراء. وهذا ما من شأنه أن يساهم في حشد وتعهُّد الأفكار والمقترحات الجديدة، التي يمكن أن تصبح حلولاً إنمائية واقعية.

تقوم منصة "Engage" بما يلي:

- تمكّن من نشر المعارف عن الاتجاهات العالمية في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وذلك لتمكين الأطراف المعنية من تقييم التأثير والإنجازات
- تشتمل على وسائل تعلُّم إلكترونية
- تمثّل مركزاً للمعلومات عن الملكية الفكرية، وعن مبادرات مثل مسابقات الابتكار في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، و"لقاءات رواد التحول"، ودعوة "صندوق Transform" السنوية إلى الابتكار، والندوات الإلكترونية، إلخ.

بفضل منصة "Engage"، يستطيع المشتركون الاستفادة من الخدمات التالية:

- **الدعوة إلى الابتكار:** أداة مهيكَلة لإسناد الابتكارات في مختلف القطاعات والمحاور إلى الجمهور
- **الوصل:** خدمة تربط بين الجهات المبتكرة والجهات المستثمرة والمؤسسات التي تبحث عن جهات شريكة أو عن فرص تجارية جديدة، وذلك بالوصل بين نظراء في سبيل تنفيذ ابتكارات تطبيقية فعالة

- **نقل التكنولوجيا:** تعاون يشجّع على نقل التكنولوجيا بين البلدان النامية والمتقدمة
- **الحلول الإنمائية:** مجموعة متنوعة من الحلول القائمة على العلوم والتكنولوجيا والابتكار، يمكن تسخيرها للنهوض بالتنمية المستدامة والشاملة، والتصدّي للمشكلات الأكثر إلحاحًا التي تواجه العالم النامي في القطاعات الأساسية

◀ تشكّل منصة "Engage" منظومة متكاملة تتيح لجميع الأطراف المعنية فرصة إحداث تغييرات تحوّل المجتمعات المحلية

◀ تسرّع منصة "Engage" الحلول القائمة على العلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في البلدان الأعضاء، وذلك باختيارها ستة من "أهداف التنمية المستدامة".

الإنجازات

◀ في كل سنة، تطلق منصة "Engage" وتنفّذ عدّة دعوات إلى الابتكار، منها:

- دعوة "صندوق Transform" السنوية إلى الابتكار، وخصّصت أحدث دعوة لمكافحة جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ"
- دعوة إلى "إنقاذ أرواح النساء من السرطان"
- مسابقة داخلية لموظفي البنك في الابتكار في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار
- دعوة إلى الترشح لجائزة العلوم والتكنولوجيا والابتكار، التي تحتفي بالإنجازات المتميزة.
- "اللقاءات الترويجية لرواد التحول"، التي تقام بانتظام في إطار أنشطة المنصة.

◀ مكّن الموقع الإلكترونيّ لمنصة "Engage" من تحقيق ما يلي:

- نحو 15,600 تسجيل مستخدم، من مبتكرين ومستثمرين وشركات
- ما يقارب 200,000 زيارة للمنصة، أسفرت عن أكثر من 1,080,000 مشاهدة للصفحة. ويقضي الزوار، في المتوسط، 4 دقائق في قراءة محتوى منصة "Engage"
- يأتي نحو 80% من الحركة على الإنترنت من قنوات منصة "Engage" على مواقع التواصل الاجتماعي (150,000 متابع على "الفايسبوك" و11,800 على "تويتر" و1,000 على "لينكدين")
- وسم مدونات مشاريع "صندوق Transform"- على سبيل الترويج- باحتفالات الأمم المتحدة ذات الصلة- مثل "اليوم الدولي للمصارف"، و"اليوم العالمي للعلوم"، و"اليوم العالمي للمدن"، و"يوم التصنيع في أفريقيا"، و"اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني"
- تنظيم سلسلة من الندوات الإلكترونية لإشراك مختلف الأطراف المعنية.

الاستثمار

◀ مكّنت منصة "Engage" حتى الآن من طرح 95 حلاً إنمائيّاً مبتكراً، وذلك بفضل أداتها المهيكَلة "دعوة إلى الابتكار".

◀ استثمر "صندوق Transform" 17.33 مليون دولار أمريكي في سبيل دعم هذه الحلول من أجل تذليل معوّقات تحقيق "أهداف التنمية المستدامة" الستة المختارة: الهدف 2 (11 حلاً)، والهدف 3 (39 حلاً)، والهدف 4 (15 حلاً)، والهدف 6 (9 حلول)، والهدف 7 (3 حلول)، والهدف 9 (18 حلاً).

أداة الدعوة إلى الابتكار

مكّنت منصة "Engage" حتى الآن من طرح 95 حلاً إنمائيّاً مبتكراً

استثمار "صندوق Transform"

استثمر صندوق Transform

17.33 مليون دولار أمريكي

في سبيل دعم هذه الحلول

صندوق Transform

يحرص "البنك" على مساعدة البلدان الأعضاء، فيدعم العلومَ والتكنولوجيا والابتكار من أجل حلّ المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق "أهداف التنمية المستدامة".

الهدف

بانضمام أكثر من 100 مليون شخص في السنة إلى سوق العمل، تواجه البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية مشكلة وفرصة في آن واحد لا مثيل لهما. فهذا المعروض من القوى العاملة، الذي سيكون مشكلة في ظل الظروف الراهنة، هو أيضاً مصدر هائل لفرص ريادة الأعمال والابتكار.

يتيح "صندوق Transform للبنك الإسلامي للتنمية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار" ("صندوق البنك للعلوم والتكنولوجيا والابتكار"، ويشار إليه أيضاً باسم "الصندوق")- الذي تديره "منصة البنك للابتكار"- فرصة بديلة لتعبئة الأموال اللازمة لمشاريع الابتكار، وذلك بجمعه بين نظام للمنح ومنصة للتمويل الجماهيري مخصَّصةٍ لتعبئة الأموال لفائدة المبتكرين في العالَم.. ويستهدف هذا الصندوق البرامج الإنمائية في البلدان الأعضاء، على النحو المنصوص عليه في استراتيجيات الشراكة القُطرية.

الطريقة

أنشئ الصندوق سنة 2017 برأسمال أوّلي قدره 500 مليون دولار أمريكي. وتتمثل أهدافه الرئيسة فيما يلي:

- تقديم الدعم المالي والفني للعلماء والمبتكرين ورواد الأعمال.
- تيسير تسويق التكنولوجيا.
- تعزيز قدرات المؤسسات البحثية في البلدان الأعضاء عن طريق برنامج بناء القدرات.
- الحرص على تطوير ريادة الأعمال.
- مساعدة البلدان الأعضاء على تحقيق "أهداف التنمية المستدامة".

يدعم "الصندوق" أربع فئات من المبادرات:

- أفكار جديدة تثبت جدواها.
- توسيع نطاق المشاريع الابتكارية.
- تسويق التكنولوجيا.
- بناء القدرات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

تنقسم مشاريع الصندوق عموماً إلى مشاريعِ منحٍ ومشاريع مساهمة في رأس المال. وترمي مشاريع المنح إلى دعم كلّ من مشاريع الأفكار الأولية (وإثبات جدواها) ومشاريع بناء القدرات. أمّا مشاريع المساهمة في رأس المال، فتوجَّه لمشاريع التسويق وزيادة الحجم.

يعمل البنك، في إطار برامج مثل "صندوق Transform" والأنشطة ذات الصلة، على تعزيز الابتكارات وتشجيع تبادل الأفكار الجديدة والحلول الإنمائية بين البلدان الأعضاء

الإنجازات

منذ سنة 2018، اختير في البلدان الأعضاء والبلدان غير الأعضاء 78 مشروع منحة و17 مشروع مساهمة في رأس المال.

شهدت الدعوة إلى الابتكار (2020) اختيار 19 مشروع منحة و11 مشروع مساهمة في رأس المال تدور حول جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ". ويجري إعداد العقود وتنفيذ المشاريع.

أسفرت الدعوات السابقة إلى الابتكار- التي أطلقتها منصة "Engage"، وهي منصة "صندوق Transform" المتعلقة بالتسويق- عن مقترحات فائزة تُركّز على "إنقاذ حياة النساء من السرطان" وعلى الابتكار الداخلي للبنك في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار. والمشاريع المتأتية من هذه الدعوات هي قيد المعالجة من أجل تعميمها داخل "البنك" وخارجه.

عُقِدَتْ الدورة السنوية الثالثة لأكاديمية رواد التحوّل افتراضياً بسبب القيود التي فرضتها جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ". والهدف

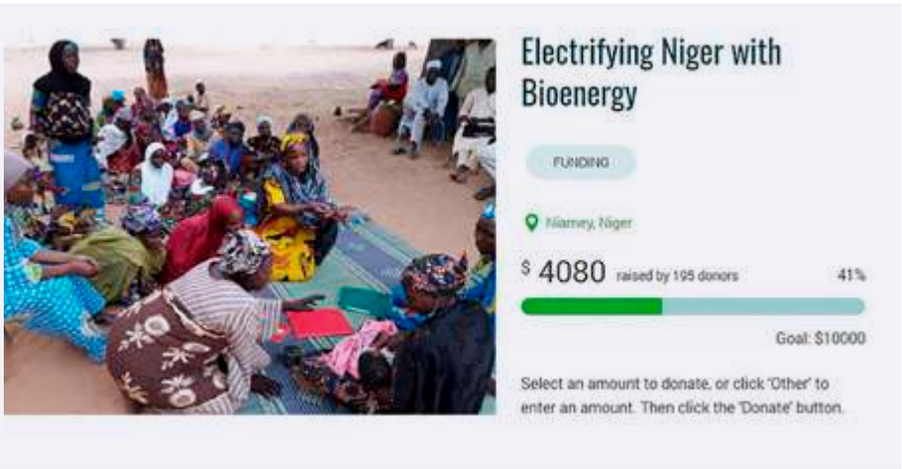

من هذه الأكاديمية هو تقديم المشورة والتدريب للفائزين في الدعوة إلى الابتكار عن سنة 2020. وقد قَدَّم مُرشِدون من "البنك" وخبراء عالميون تدريبات في مجال إدارة المشاريع، والتمويل، والملكية الفكرية.

- يسعى "البنك" إلى تعزيز حضوره في إطار "البرنامج الخماسي للرئيس". ولذلك يُشارك في منتديات ولقاءات ترويجية متعدِّدة الأطراف في إطار أنشطة "صندوق Transform".
- قمّة رواد التحوّل: في ديسمبر 2019، استضافت جمهورية السنغال الدورة الثانية لقمة رواد التحول تحت رعاية رئيس السنغال، السيد ماكي سال، ورئيس البنك، الدكتور بندر حجار. وقد جاءت هذه القمةُ بعد برنامج تدريبيّ شامل ومُخَصَّص دام أسبوعاً واستفاد منه "صندوق Transform".
- اللقاءات الترويجية لروّاد التحول: في سنة 2019، عُقِدت سبعة لقاءات ترويجية لروّاد التحول في أوزباكستان، والبوسنة، والنيجر، وباكستان، وبنغلاديش، وقازاقستان، ومصر.
- كان الهدف من هذه اللقاءات الترويجية هو تسريع المبادرات التي تديرها العلوم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان الأعضاء وفي أوساط الجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء.
- اختير 22 مرشَّحاً ليفوز كلّ منهم بجائزة قدرها 3,000 دولار أمريكي تمكّنه من تطوير فكرته. وقدَّم هؤلاء المبتكرون الفائزون تصوُّرات تدعم "أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة".
- وُجِّهت الدعوة للفائزين في اللقاء الترويجيّ كي يحضروا قمة التحوّل التي عُقدت في السنغال، وذلك لمنحهم فرصة التواصل وربط الصلات مع غيرهم من المبتكرين والمستثمرين والعلماء.
- في ديسمبر 2020، كانت أنشطة "منصة الابتكار" على الإنترنت قد حصَّلت 1,439,000 مشاهدة للصفحة، ووصلت إلى 22,100,000 شخصٍ في 208 بلدان عبر مواقع التواصل الاجتماعي.
- تنشط "منصَّة الابتكار" حاليّاً في تسعة بلدان، وتعرِض ما يفوق الخمسين مشروعاً. وستُنشر جميع المشاريع الفائزة في المنصة حتى يواصل "البنك" دعمها. وتوجد 3,292 جهة مانحة حتى الآن، وأوّل عشرة بلدان في تعبئة الأموال هي الجزائر وبنغلاديش وكوت ديفوار ومصر وغينيا وإندونيسيا وليبيا والمغرب وتونس وتركيا.
- بدأ مشروعان حملات التمويل الجماهيريّ من أجل جمع الأموال اللازمة لهما، وهما: مشروع تزويد النيجر بالطاقة الحيوية الذي يسعى في الحصول على 10,000 دولار أمريكيّ؛ ومشروع التدريب القائم على الكفاءة في تربية الدواجن بالكاميرون، الذي يرمي إلى الحصول على 5,000 جنيه استرلينيّ.
- اللقاءات الترويجية لروّاد التحوّل التي نُظِّمت خلال سنتي 2019 و2020 هي:
  - اللقاء الترويجيّ لروّاد التحوّل بالنيجر- أقيم هذا اللقاء في نيامي، واستقطب أكثر من مئتي رائد أعمال وعالِم ومبتكر من ربوع النيجر.
  - اللقاء الترويجيّ لروّاد التحوّل بأوزبكستان- أُقيم هذا اللقاء في طشقند، وحصل فيه أربعة مبتكرين كلٌّ منهم على جائزة قدرها 3,000 دولار أمريكيّ.
  - اللقاء الترويجيّ لروّاد التحوّل بباكستان- أُقيم هذا اللقاء في إسلام أباد وحضره أكثر من 230 مرشَّحاً.
  - اللقاء الترويجيّ لروّاد التحوّل بالبوسنة والهرسك- أُقيم هذا اللقاء في سراييفو، وشهد حصول أربع فرق بدل ثلاث كلٌّ منها على جائزة قدرها 3,000 دولار أمريكي.
  - اللقاء الترويجيّ لروّاد التحوّل بمصر- أُقيم هذا اللقاء في القاهرة وحضره أكثر من 100 مرشَّح.

الاستثمار

- صارت قمّةُ روّاد التحوّل فعاليةً أساسية تكشف عن حرص "البنك" على الاستثمار في المواهب غير المستغَلّة في بلدانه الأعضاء، وذلك من أجل تحقيق احتياجاتها وغاياتها الإنمائية في إطار "أهداف التنمية المستدامة".
- في سنة 2019، استضافت جمهورية السنغال القمّة الثانية لروّاد التحوّل. وقد عقدت، في داكار، تحت شعار "جعل المدن والتجمعات البشريّة شاملة وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة"، وضمّت مستثمرين ورؤّاد أعمال ومبتكرين ومنظمات غير حكومية وقادة عالميين لبحث دور العلوم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق الهدف 11 ("مدن ومجتمعات مستدامة") من "أهداف التنمية المستدامة".

صندوق Transform للعلوم والتكنولوجيا والابتكار

اختير 22 مرشَّحاً ليفوز كلّ منهم بجائزة قدرها

3,000 دولار أمريكي

تمكّنه من تطوير فكرته

إطار التقييم القُطريّ للمالية الإسلامية

في "مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية" ("مجموعة البنك") شعبة مختصة بمهمة تقديم خدمات استشارية ومساعدات فنية للبلدان الأعضاء من أجل تطوير قطاع المالية الإسلاميّة.

الهدف

- وضع البنك الإسلاميّ للتنمية"، إطاراً يمكّن من تقييم مكامن القوة والقدرة على الصمود في البلدان الأعضاء، ومواطن ضعف نُظم المالية الإسلاميّة في هذه البلدان
- إطار التقييم القُطريّ للمالية الإسلاميّة برنامجٌ رئيس يرمي إلى ربط ركيزة "مجموعة البنك" الاستراتيجية الأساسية المتمثلة في تطوير المالية الإسلاميّة بمختلف مبادرات "معهد البنك الإسلاميّ للتنمية" مثل:
  - سلاسل القيمة العالمية.
  - استراتيجية الشراكة القطرية.
  - التوصيات الأساسية لإدارة تقييم العمليات.

يرمي إطار التقييم القُطريّ للمالية الإسلاميّة إلى ربط ركيزة "مجموعة البنك" الاستراتيجية الأساسية المتمثلة في تطوير المالية الإسلاميّة بمختلف المبادرات في البلدان الأعضاء

- طبقاً للبرنامج الخماسي للرئيس، يرمي إطار التقييم القطري للمالية الإسلامية إلى تحقيق ما يلي:
  - تعزيز التدخلات بالإسراع في تحديد الأولويات في كل من البلدان الأعضاء.
  - تحسين فعالية وسرعة الموافقة على المشاريع وصرف التمويلات وتوزيع الأموال.
  - توفير أعلى مستوى من الشفافية والمساءلة بفضل الرقابة وقياس الفعالية.
  - تقييم القدرات الحالية لمنظومة المالية الإسلامية، وتحديد مكامن الضعف في قدرتها على إيجاد بيئة مواتية.

الطريقة

- إطار التقييم القُطريّ للمالية الإسلاميّة إطارٌ لتقييم قطاع المالية الإسلامية من منظور ما حُقِّق ويُحقَّق من تأثير على الاقتصاد ومساهمة القطاع في تحسين أحوال المجتمع.
- يوصي هذا الإطار بطرائق تطوير القطاع مثل:
  - تقوية المجتمعات المحيطة بالتمكين الاقتصادي والشمول المالي.
  - الاتساق مع "خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030" و"أهداف التنمية المستدامة".
- تتألف المنهجية المعتمدة لهذا المشروع من مرحلتين أساسيتين هما:
- **المرحلة الأولى** تتضمَّن وضع واعتماد الإطار، ومنه التوجيهات والمكوِّنات والأهداف والقواعد والمنهجية لإجراء التقييمات القُطريّة بطريقة موضوعية ومتّسقة. وتتضمن هذه المرحلة التدابير التالية:
  - **البحث المكتبيّ:** إجراء دراسة شاملة لجميع أُطر تقييم قطاع المالية المتاحة للجمهور من قبل بنوك إنمائية متعددة الأطراف ووكالات دولية أخرى، وفحص تقارير التشخيص أو التقييم المتاحة للجمهور والأطر في قطاعي المالية الإسلامية والمالية التقليدية.

- **التقييم التحليليّ:** مراجعة وتحليل ما جمع من وثائق ومعلومات وبيانات ذات صلة في البحث المكتبي، فضلًا على الوثائق والخطط والاستراتيجيات الداخلية ذات الصلة في "معهد البنك الإسلامي للتنمية" و"البنك الإسلاميّ للتنمية" مثل "الاستراتيجية العشرية" و"البرنامج الخماسيّ للرئيس" واللوائح والبيانات.
- **التقييم والمقارنة المرجعية:** إنشاء مجموعة من الممارسات الفضلى التي اعتمدتها البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف والوكالات الدولية التي يمكن اتخاذها معياراً في وضع إطار التقييم القُطريّ للمالية الإسلاميّة.
- **النمذجة:** تحديد معايير التقييم النوعيّ لإطار التقييم القُطريّ للمالية الإسلامية وتحديد الطريقة التي يمكن بها تحويله إلى مقاييس كمية لتصنيف الأداء.
- **استكمال الإطار:** التعاون مع خبراء داخليين في كل من "معهد البنك الإسلاميّ للتنمية" و"البنك الإسلاميّ للتنمية" وغيرهما من الأطراف المعنية (مثل البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى وخبراء القطاع، إلخ.) في سبيل الحصول على ملاحظات بشأن عملية تطوير الإطار والحصيلة والنتائج المحرَزة في سياق برنامج تجريبي يشمل خمسة بلدان أعضاء.

◀ **المرحلة الثانية** هي تنفيذ الإطار، وتشمل ما يلي:

- التقييم الفعليّ لجميع البلدان الأعضاء وإعداد الدراسات والتقارير عن كل من هذه البلدان، التي تعرِض الاستنتاجات والنتائج والتوصيات
- استخدام نتائج من تقييم إطار التقييم القُطريّ للمالية الإسلاميّة في جميع البلدان الأعضاء لتكون آلية مساهَمة حاسمة في أكبر استراتيجية شراكة قُطريّة تتعلق بالركيزة الاستراتيجية للمالية الإسلامية.

◀ ستمكّن هذه المنهجية مما يلي:

- وضع إطار للتقييم القُطريّ للمالية الإسلاميّة يتّسق مع أهداف "الاستراتيجية العشرية" و"البرنامج الخماسيّ للرئيس".

- التنبه لفعالية الأطر الحالية للبنوك الإنمائية المتعددة الأطراف والوكالات، وتوخي العناية في اختيار الممارسات الفضلى المناسبة التي يمكن اعتمادها، كلياً أو جزئياً، في إطار التقييم القُطريّ للمالية الإسلاميّة
- تحديد المكونات الأساسية لمنظومة المالية الإسلامية ومعايير التقييم النوعي التي تمكّن من قياس الفعالية.
- وضع نظام واضح للقياس الكمي يمكّن من تقييم وتصنيف البلدان الأعضاء، وذلك من أجل اقتراح دعم أمثل يُنظَّم تنظيماً يناسب احتياجاتها وأولوياتها.
- الاستفادة من مساهمات وخبرات الفِرَق المعنية بإنتاج المعرفة والبحث والإحصاء في "معهد البنك الإسلاميّ للتنمية" لتوفير إطار عمليّ يتّسق مع رؤى وتطلعات "المعهد" خصوصاً و"مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية" عموماً.

الإنجازات

◀ من الحصائل المرتقبة لإطار التقييم القُطريّ للمالية الإسلاميّة ما يلي:

- ضمان ترشيد الموارد بأكثر الطرائق فعالية وكفاءة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك الإسلاميّ للتنمية.
- تمكين البلدان الأعضاء من محاكاة مكامن القوة وعوامل النجاح في البلدان التي نجح فيها قطاع المالية الإسلامية.
- تمكين البلدان الأعضاء من تحديد المشكلات في منظومة المالية الإسلامية من أجل إعطاء الأولوية للجهود الإنمائية اللازمة للتصدّي لتلك المشكلات، ومن ثمّ تحقيق حصائل أكثر كفاءة.

◀ أوشكت المرحلة الأولى من المشروع على الاكتمال. ووُضِع إطار تقييم سليم وفعال للتمكين مما يلي:

- التحديد المبكر لمواطن القوة والضعف في منظومة المالية الإسلامية (الجوانب القانونية، والتنظيمية، والضريبية، وجوانب الحوكمة والشمول المالي، إلخ.) في كل بلد.
- اقتراح استراتيجيات تدخل "البنك الإسلاميّ للتنمية" الأنسب لتحقيق أقصى قدر من التأثير والفعالية من أجل تطوير المالية الإسلامية.

◀ ستبدأ المرحلة الثانية من المشروع سنة 2022. وستشمل دراسة وتقييماً ميدانيين للبلدان الأعضاء. ويُتوقَّع أن يستمر المشروع مدّة طويلة ليشمل البلدان الأعضاء السبعة والخمسين ويقدم الدعم لمبادرات استراتيجية الشراكة القُطريّة وسلاسل القيمة العالمية.

الاستثمار

◀ يستعين هذا المشروع بخدمات شركة استشارية في المالية الإسلاميّة ذات سمعة دولية، وبالفحص الفني والملاحظات من "شعبة الخدمات الاستشارية والمساعدات الفنية في مجال المالية الإسلاميّة" ومن فريق المشروع بمعهد البنك الإسلاميّ للتنمية ("مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية").

◀ يُتوقَّع إجراء عمليات التنفيذ والتقييم الميدانية سنة 2022، حالما تتضح الأحوال بعد جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ".

إطار التقييم القُطريّ للمالية الإسلامية

يرمي البرنامج إلى ربط ركيزة "مجموعة البنك" الاستراتيجية الأساسية المتمثلة في تطوير المالية الإسلاميّة بسلاسل القيمة العالمية واستراتيجية الشراكة القُطريّة والتوصيات الأساسية لإدارة تقييم العمليات

سياسة الاستثمار من أجل التمكين الاقتصاديّ

سياسة البنك الإسلامي للتنمية المتعلقة بالاستثمار من أجل التمكين الاقتصاديّ سياسةٌ تُوجِّهُ عمليات "البنك الإسلامي للتنمية" ("البنك") المستقبلية في مجال التمكين الاقتصاديّ، وتشكِّل إطاراً يساعد على الاستثمار مع الفقراء بغيةَ تحقيق ربح وتأثير متبادلين.

الهدف

◀ التمكين الاقتصاديّ هو إحدى الركائز المنصوص عليها في "البرنامج الخماسي للرئيس". والهدف منه هو التصدّي للتغيرات التحوُّلية التي تواجه البلدان الأعضاء، أي تحويل الأشخاص المتّكلين على المساعدة إلى أفراد مستقلّين أُباةٍ ودمجهم في المنظومة الإنمائية بجعل الأسواق تخدمهم باحتضانهم وإقامة شراكات معهم.

◀ سيؤدّي التكامل الفعّال بين أهداف "البرنامج الخماسي للرئيس" وأهداف التمكين الاقتصاديّ إلى تحقيق التآزر اللازم لبلوغ الغايات المشتركة:

- إشراك الفقراء في الأنشطة الإنتاجية، وإشراك سلاسل القيمة المتعلقة بالمنتجات التي لها ميزة نسبية على الصعيدين المحليّ والعالميّ، وتوفير فرص عمل لائقة بوصل المُنتجِين الفقراء بالأسواق وإتاحة فرص عادلة لهم فيها من أجل تعظيم أرباحهم.

سيكون "البنك" قادراً، بفضل البنى التحتية الداعمة لسياسة الاستثمار من أجل التمكين الاقتصاديّ، على النهوض بالتمكين الاقتصاديّ لشركائه وعلى تصميم الحلول المناسبة التي تفي باحتياجاتهم

- إنشاء شبكة فعالة من الشراكات الإقليمية والدولية من أجل تعبئة الموارد المالية والفنية اللازمة لنجاح واستدامة مبادرات التمكين الاقتصاديّ في البلدان الأعضاء.
- إتاحة صيغ المالية الإسلامية على نطاق واسع وتمكين الفقراء من الانخراط في الأنشطة الاقتصاديّة بالمشاركة في سلاسل القيمة، وزيادة وتشجيع الطلب على المالية الإسلامية في البلدان الأعضاء المستهدفة.
- استهداف الفئات الفقيرة والمستضعفة في البلدان الأعضاء ومساعدتها على التغلب على مختلف العقبات والعراقيل التي تحول دون ولوجها إلى الأسواق؛ ودعم التنفيذ السريع لبرامج التعافي من الأزمات في البلدان الأعضاء.
- إبراز وتعزيز دور "البنك" بصفته رائداً عالمياً؛ واستخدام المعرفة الناتجة عن المبادرات في تحسين العمليات والتمكين من نقل المعرفة إلى بلدان أخرى مستهدفة، مما يمكّن من توسيع وتكرار مبادرات التمكين الاقتصاديّ على الصعيد العالميّ.

الطريقة

◀ تنظّم "سياسة البنك المتعلقة بالاستثمار من أجل التمكين الاقتصاديّ" أصول محفظة التمكين الاقتصاديّ التي يديرها "البنك" أو تديرها عنه شركات خارجية. وتشمل هذه السياسة الاستثمارات في عمليات التمكين الاقتصاديّ المُستمَدَّةَ من مختلف المصادر، ومنها "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية"، وموارد "البنك" الرأسمالية العادية، والأرصدة الاستئمانية التي تقدّمها الجهات المانحة.

◀ تجعل "سياسة الاستثمار من أجل التمكين الاقتصاديّ" مبادرات "البنك" المستقبلية المتعلقة بالتمكين الاقتصاديّ تركز على ما يلي:

- الوفاء باحتياجات البلدان الأعضاء افي مجال التخفيف من وطأة الفقر وتوفير فرص العمل.
- مواءمة العمليات من أجل دعم تنفيذ التمكين الاقتصاديّ والحصول على التمويل اللازم

لتحقيق "أهداف التنمية المستدامة" المتعلقة بالفقر وتوجُّه "البنك" العامّ المنصوص عليه في "البرنامج الخماسي للرئيس" و"الاستراتيجية العشرية للبنك".

- تتواءم "سياسة الاستثمار من أجل التمكين الاقتصاديّ" مع توجُّهات "البنك" الأساسية مثل:
  - تخصيص ما لا يزيد على 30% من رأس المال المدفوع الخاص بصندوق الوقف التابع لصندوق التضامن الإسلامي للتنمية من أجل استثماره مباشرة في التخفيف من وطأة الفقر
  - اتخاذ مبادرات التمكين الاقتصاديّ التي تستخدم موارد الوقف الإنمائيّ، على وفق "سياسة صندوق التضامن الإسلامي للتنمية المتعلقة بالتخفيف من وطأة الفقر".

التأثيرات المحتملة

- يحرص "البنك" على اتخاذ عدّة إجراءات وفق "سياسة الاستثمار من أجل التمكين الاقتصاديّ". وهذه الإجراءات هي:
  - توفير دليل يساعد الشركاء الماليين على إشراك عملائهم في الأعمال
  - وضع حلول معلوماتية (مالية وغير مالية) تمكّن من خفض التكلفة التشغيلية الباهظة التي تترتب على تحويل الأموال إلى الفقراء
  - إتاحة فرص الولوج إلى الأسواق والاستفادة من الأسعار العادلة وغيرها من الخدمات ذات القيمة المضافة.

- سيروّج "البنك" لحلول التمكين الاقتصاديّ في ملتقيات بناء القدرات مثل الدورات التدريبية، والورشات، والندوات. وسيروّج لها أيضاً على موقع إلكترونيّ.

- سيدير "البنك" صناديق التمكين الاقتصاديّ التي يطلقها هو أو تقترحها مختلف الأطراف المعنية.

- يمكن أن يقدم البنك رأس المال وصيغ تمويل أخرى لمؤسسات التمكين الاقتصاديّ التي أنشأها هو أو اقترحتها مختلف الأطراف المعنية.

- ستتضمَّن برامج التمكين الاقتصاديّ خطّاً للتمويل وبناءً للقدرات بالتعاون مع الأطراف المعنية الداخلية أو الخارجية أو معهما معاً.

- سيُنفّذُ نمط تدخُّل هندسة الأعمال من أجل استحداث طرائق وأدوات وأدلة وحلول معلوماتية وحلول تكنولوجية مالية بالتعاون مع الجهات الشريكة.

- ستنفَّذ برامج بناء القدرات من أجل النهوض بحلول التمكين الاقتصاديّ في إطار جهود البنك الرامية إلى تحسين جودة تدخلاته.

الاستثمار

- ساعدت "سياسةُ الاستثمار من أجل التمكين الاقتصاديّ" إدارةَ التمكين الاقتصاديّ التابعة للبنك على حشد واتخاذ عدّة مبادرات. وقد نجحت هذه الإدارة في حشد أكثر من 450 مليون دولار أمريكي، فتجاوزت بذلك الهدفَ المحدَّد لسنة 2020 والمتمثِّل في 50 مليون دولار أمريكي. وحُشِد من هذا المبلغ ما يلي:
  - حُشِدت 80 مليون دولار أمريكي لفائدة "صندوق التمكين الاقتصاديّ للشعب الفلسطيني"؛
  - حُشِد 327 مليون دولار أمريكي من الجهات الشريكة في إطار برنامج "تعزيز قدرة المنشآت الهشة على الصمود الاقتصاديّ"؛
  - حُشِد 43 مليون دولار أمريكي في إطار برامج أخرى للتمكين الاقتصاديّ.

- تدعم "سياسةُ التمكين الاستثمار من أجل التمكين الاقتصاديّ" برنامجَ "تعزيز قدرة المنشآت الهشة على الصمود الاقتصاديّ"، الذي صُمِّم لتقديم دعم نقديّ فوريّ وخاصّ للشركات التي تضرَّرت من جائحة "مرض فيروس كورونا المستجد"، والحفاظ على أنشطتها بعد الأزمة. وساهمت "مجموعة البنك" بمبلغ قدره 120 مليون دولار أمريكي من أصل المبلغ المعبَّأ الذي هو 327 مليون دولار أمريكي.

حشد المبادرات

يُتوقعُ أن تنظِّم هذه السياسة جزءاً من مخصَّص 30% من رأس المال المدفوع الخاص بصندوق الوقف التابع لصندوق التضامن الإسلاميّ للتنمية، الذي يقدَّر بنحو

800 مليون دولار أمريكي

سياسة القطاع المالي الإسلامي

تتضمّن "سياسة البنك الإسلامي للتنمية المتعلقة بالقطاع المالي الإسلامي" أهدافاً استراتيجية كبرى توجه تدخلات البنك واستثماراته في جميع مجالات عملياته.

الهدف

المالية الإسلامية قطاع متنام من المالية يوافق الشريعة الإسلامية. وتركز طريقة عمله على الشمول المالي، الذي يتناسب تماماً مع تركيز البنك على تحقيق التأثير الإنمائي وسد النقص في التمويل لأهداف التنمية المستدامة في المشاريع التي يدعمها. والمالية الإسلامية شكل فريد من أشكال المالية يجتذب مجموعة متميزة من المستثمرين والممولين من كل من القطاعين العام والخاص على مستوى العالم.

لا تقتصر منظومة القطاع المالي الإسلامي على البنوك الإسلامية، والتأمين الإسلامي والتكافل، وأسواق المال ورأس المال الإسلامية، بل تشمل أيضا الوقف والزكاة، والهيئات والمجالس الرقابية والإشرافية والشرعية. تحدّد هذه السياسةُ الماليةَ الإسلاميةَ بأنها جزءٌ أساسيٌّ من النظام المالي العالمي ومنصة أساسية في سدّ نقص التمويل الإنمائي العالمي.

تحدّد هذه السياسةُ الماليةَ الإسلاميةَ بأنها جزءٌ أساسيٌّ من النظام المالي العالمي ومنصة أساسية في سدّ نقص التمويل الإنمائي العالمي

على الرغم مما تتسم به صناعة التمويل الإسلامي من حجم كبير ونموّ سريع، فإن صعوبات عدّة تعيق هذه الصناعة. ولطالما بذلت جهود مضنية من أجل معايرة ومجانسة أطرها القانونية والتنظيمية في مختلف البلدان. وقد أدى ذلك إلى الحد من مجموعة المنتجات المالية الإسلامية المتاحة في الأسواق، وإلى الحدّ من نطاق المعاملات العابرة للحدود بين البنوك.

يشكّل تطوير قطاع المالية الإسلامية أحد مجالات البنك الاستراتيجية الأساسية، المنصوص عليها سواءً في "البرنامج الخماسي لرئيس البنك" أو في "الاستراتيجية العشرية للبنك الإسلامي للتنمية".

الطريقة

وضع "البنك الإسلامي للتنمية" سياسة تتعلق بالقطاع المالي الإسلامي تتضمن أهدافاً استراتيجية كبرى ستوجه تدخلات البنك واستثماراته في القطاع المالي الإسلامي في البلدان الأعضاء، على وفق "البرنامج الخماسي لرئيس البنك" و"الاستراتيجية العشرية للبنك الإسلامي للتنمية" ونموذج عمل "البنك" الجديد.

تتناول السياسة التدخلات التالية للبنك في القطاع المالي الإسلامي:

- المساعدة الفنية والأنشطة الاستشارية لتطوير بيئة مواتية للمالية الإسلامية، إضافة إلى بناء القدرات المؤسسية.
- الاستثمارات في أسهم رأس المال والدَّين في المؤسسات المالية الإسلامية والأوقاف.
- إنشاء مؤسسات البنى التحتية الإسلامية.
- تطوير المنتجات والصناديق المالية.
- أنشطة البحث والتدريب.
- التمويل الأصغر الإسلامي من أجل الشمول المالي.

تطوير القطاع المالي الإسلامي ركيزة استراتيجية أساسية من ركائز البنك الإسلامي للتنمية. وترمي هذه السياسة إلى الاستفادة من ذلك بتحديد المجالات الأساسية التي سيركز عليها البنك في تدخلاته واستثماراته في القطاع المالي الإسلامي.

- تشكّل هذه السياسة أساساً لوضع استراتيجية وتوجيهات البنك الإسلامي للتنمية المتعلقة بالقطاع المالي الإسلامي، وستكون بذلك وثيقة مرجعية في تحديد أولويات أنشطة البنك في هذا القطاع.

- تشمل أهداف السياسة المتعلقة بالقطاع المالي الإسلامي ما يلي:
  - إيجاد بيئات قانونية وتنظيمية وحوكمية مواتية.
  - بناء القدرات والخبرات الفنية.
  - إقامة الشراكات الاستراتيجية.
  - دعم مؤسسات ومنتجات التمويل الإسلامي.

التأثيرات المحتملة

- ستنطبق هذه السياسة على جميع المشاريع والتدخلات والبرامج والمبادرات التي تتعلق بقطاع المالية الإسلامية، ويموّلها "البنك" كلّياً أو جزئياً.

- ستُختار المشاريع وتُصنَّف بحسب الأولوية بناء على مدى مواءمتها للأهداف الاستراتيجية والغايات الأساسية المنصوص عليها في وثيقة سياسة القطاع المالي الإسلامي.

- سيعزِّز التطبيق الفعال للسياسة القطاع المالي الإسلامي في البلدان الأعضاء، مما يمكنه من منافسة أفضل للمالية التقليديّة من حيث جودة المنتجات والمؤسسات والخدمات، ومن ثم حفز نموّ وتطوّر قطاعاتها الحقيقية. وعلى العموم، يُتوقَّع نتيجةً لذلك التطبيق أن يزداد تغلغل المالية الإسلامية في السوق وتزداد حصتها في السوق.

الاستثمار

- في نهاية سنة 2017، بلغ حجم قطاع المالية الإسلامية أو المالية الموافقة للشريعة الإسلامية نحو تريليوني دولار أمريكي، ينبع أغلبها من البلدان الأعضاء، حيث يتجاوز معدل نموّ أصول البنوك الإسلامية معدل نموّ أصول البنوك التقليدية.

- تمثل أصول القطاع المالي الإسلامي 2% فقط من الأصول المالية العالَمية، في حين لا يستفيد من خدمات المالية إلا ما يقدَّر بنسبة 14% من مليارَي مسلم في العالم.

- في 11 بلداً عضواً، تحظى المالية الإسلامية بأهمية نظامية، بحيث قد يؤدي إخفاقها إلى أزمة مالية وركود اقتصادي.

- تستحوذ بلدان "مجلس التعاون لدول الخليج العربي"، وسائر بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (غير بلدان مجلس التعاون) وآسيا، على الحصة الكبرى من سوق المالية الإسلامية العالمية.

أصول القطاع المالي الإسلامي

تمثل أصول القطاع المالي الإسلامي 2% فقط من الأصول المالية العالَمية، في حين لا يستفيد من خدمات المالية إلا ما يقدَّر بنسبة 14% من مليارَي مسلم في العالم

سياسة تبادل المعارف والخبرات

البنك الإسلامي للتنمية هو البنك الإنمائيّ المتعدد الأطراف الوحيد الذي جميع بلدانه الأعضاء من بلدان الجنوب النامية. وقد ظل البنك منذ إنشائه يدعم مبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

الهدف

- إن ضعف الاستثمارات الخارجية المباشرة، وضعف المبادلات التجارية بين دول منظمة التعاون الإسلامي، وضعف انتشار التكنولوجيا، مقرونةً بارتفاع عجز الميزان التجاري واضطراب الأسواق العالمية، كلها عوامل تدعو إلى إعادة تموضع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بصفتها سوقاً بديلة واعدة. إذ تتسم هذه الدول بالتنوع الكبير من حيث الموقع، ومعدل دخل الفرد، وحجم وطبيعة اقتصاداتها.

- تبادل المعارف والخبرات" آلية تعاون فني موسعة تُستخدم أساساً في بناء القدرات بالتعاون فيما بين البلدان الأعضاء (والجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء). ويمكن اعتماد هذه الآلية بسهولة من أجل القيام بأيّ تدخل إنمائيّ إذا كان بلدان عضوان أو جاليتان إسلاميتان في بلدين غير عضوين (أو بلد عضو وجالية إسلامية في بلد غير عضو) على الأقل مستعدَّين للانخراط في هذا التعاون.

تبرز آلية تبادل المعارف والخبرات دور البنك الإسلامي للتنمية بصفته ميسراً ومنسقاً، يعمل مع جميع الجهات الشريكة بطريقة تعاونية

الطريقة

- في سنة 2017، اعتمد البنك الإسلامي للتنمية "سياسة تبادل المعارف والخبرات"، التي هي تجسيد لالتزام البنك بتوسيع نطاق دعمه للتدخلات القائمة على النتائج وبدعم الموصولية في إطار التعاون فيما بين البلدان الأعضاء في البنك، الذي هو تعاون فيما بين بلدان الجنوب. والغاية من هذه الآلية، في نهاية المطاف، هي المساهمة في تحقيق "أهداف التنمية المستدامة".

- قد يشمل "تبادل المعارف والخبرات" مكونات مادية وفنية، منها التدريب وتقديم الخبرات، وإنشاء وتوفير المعدات.

- تعتمد سياسة البنك في مجال تبادل المعارف والخبرات المبادئ المتعارفة دوليّاً في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهي: "احترام السيادة الوطنية، والملكية الوطنية، والاستقلال الوطني، والمساواة، وعدم فرض الشروط، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتحقيق المنفعة المتبادلة".

- تتمثل العناصر التشغيلية لتدخلات البنك الإسلامي للتنمية المتعلقة بتبادل المعارف والخبرات فيما يلي:

- **تحديد الطلب:** يجب أن تنبني التدخلات، في إطار آلية تبادل المعارف والخبرات، على الطلب وتلبي بوضوح احتياجات البلدان الأعضاء المتلقية للدعم.
- **اختيار مراكز الموارد:** هذه مؤسسات في البلدان الأعضاء وتتمتع بالمعرفة والخبرة والتكنولوجيا والموارد على نحو مثبت، ويختارها البلد المتلقي للدعم كي تقدم الحلول في إطار تدخلات تبادل المعارف والخبرات.
- **تصميم تدخلات تبادل المعارف والخبرات:** تُصمَّم مشاريع لتبادل المعارف والخبرات قائمة بذاتها" و"مكونات لتبادل المعارف والخبرات مضمَّنة في مشاريع"، وذلك وفق

عملية تشاور بين النظراء وانخراط كامل للبلدان الأعضاء المتلقية للدعم والبلدان المقدِّمة، إضافة إلى البنك الإسلامي للتنمية.

- **توريد السلع والأشغال والخدمات:** تتولى مراكز الموارد المختارة توريد جميع الخدمات التي يمكن أن تقدّمها مباشرة. أما الخدمات التي لا يمكنها أن تقدّمها مباشرة، فستورَّد طبقاً لتوجيهات الجهات الشريكة التي تمول هذه الخدمات.
- **التنفيذ:** يبدأ تنفيذ مشاريع تبادل المعارف والخبرات فور اكتمال توقيع الاتفاقيات المتعلقة بالمشروع بين الأطراف المعنية. وتقود مراكز الموارد المقدمة للخدمة عملية التنفيذ بالتنسيق الوثيق مع البلد العضو والبنك.
- **الرصد:** يرصد البنك الإسلامي للتنمية التنفيذ، بالتنسيق مع كل من البلد العضو المتلقي والبلد العضو المقدم، بواسطة لجنة تنسيق مشتركة أساساً. وتتكون هذه اللجنة من الجهات الفنية والمالية الشريكة المنخرطة في مشروع تبادل المعارف والخبرات.
- **اكتمال المشروع:** يقوم البنك، بالتعاون مع جميع الأطراف المعنية، بإجراء المراجعة النهائية لنتائج المشروع وإعداد تقرير مشترك عن اكتمال المشروع يبين المخرجات والنتائج والدروس المستفادة بعد اكتماله.
- **إدارة المعرفة:** توثَّق المعرفة والخبرة المكتسبة أثناء تنفيذ المشروع وتُعرَض على الأطراف المعنية.

التأثيرات المحتملة

أصبح البنك، بآلية "تبادل المعارف والخبرات"، إحدى الجهات الرائدة في مجال التعاون الفني التي تسهّل انخراطاً أكثر شمولاً في التعاون القائم على تبادل المكاسب فيما بين بلدان الجنوب، وذلك طبقاً لأهداف التنمية المستدامة المنصوص عليها في "خطة عام 2030"، ولا سيما الهدف 17 الذي يتطلب تفعيل الشراكات العالمية.

في كل تدخل لتبادل المعارف والخبرات، وبعد إبراز الجهة المقدمة والجهة المتلقية لالتزامهما الكامل بتحقيق الأهداف المتفق عليها في بداية المشروع، يعمل البنك الإسلامي للتنمية- بصفته ميسّراً- على دعم التبادل لضمان التنفيذ الملائم في الأجل المحدَّد.

ستساهم الصلات التي يساعد البنك على إقامتها بين البلدان الأعضاء في تحقيق الهدف 17 من "أهداف التنمية المستدامة"، وستساهم كذلك بطريقة إيجابية في تحقيق "أهداف التنمية المستدامة" الأخرى.

الاستثمار

يمكن استخدام أي صيغة من صيغ تمويل البنك الإسلامي للتنمية في تدخلات تبادل المعارف والخبرات، وذلك طبقاً لقواعد البنك وتوجيهاته المنظِّمة للتمويل.

مساهمات الجهة المقدمة للخبرة والجهة المستفيدة منها: إن إحدى السمات الأساسية لتدخلات تبادل المعارف والخبرات هي اشتراط مساهمة جميع الأطراف، ومنها الجهة المقدمة للخبرة والجهة المستفيدة منها، إضافة إلى نقل الخبرة الفنية. والهدف من ذلك هو ضمان مشاركة والتزام جميع الأطراف. وقد تكون المساهمات مالية أو عينية أو هما معاً، شريطة موافقة البنك الإسلامي للتنمية. ومن المساهمات العينية ما يلي:

- رسوم الخدمات الاستشاريّة المخفضة.
- الملكية الفكرية.
- المعدات والوسائل اللوجستية.

مساهمات الجهات الإنمائية الشريكة: لا بدّ للجهات الإنمائية الشريكة الأخرى المعنية بتنفيذ تدخلات تبادل المعارف والخبرات من أن تقدم كذلك مساهمة مالية أو فنية للمشروع. وإذا كانت الجهة الشريكة مؤسسة تمويل إنمائي، فسيكون عليها تقديم مساهمة مالية. ويمكن للجهات الشريكة أيضاً أن تساهم في المشاريع بحشد موارد مالية إضافية من داخل شبكة مانحيها. وتُحدَّد آلية توفير تلك الأموال لمشاريع تبادل المعارف والخبرات بحسب كل حالة على حدة.

مساهمات القطاع الخاص: تُستخدَم الموارد المالية التي يمكن حشدها من القطاع الخاص لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون فرض أي شروط على الجهة المتلقية.

سياسة تبادل المعارف والخبرات

تبرز هذه السياسة دور البنك الإسلامي للتنمية بصفته ميسّراً ومنسّقاً، يدعم التنمية، ويذلّل معوّقاتها، ويعمل مع جميع الجهات الشريكة بطريقة جماعية وتعاونية

الصندوق السيادي للتجارة الزراعية المشترك بين "البنك الإسلامي للتنمية" و"المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة"

شهدت التجارة العالمية للمنتجات الزراعية زيادةً كبيرةً خلال العقود الأربعة الماضية. فمنذ إنشاء "منظمة التجارة العالمية" سنة 1995، زاد قطاع الأغذية الزراعية العالمية على الضِّعف بأن بلغ 1.5 تريليون دولار أمريكي سنة 2018.

الهدف

على الرغم من أن إنتاج البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية ضعيف نسبيّاً، فقد زادت صادراتها من 33.5 مليار دولار أمريكي)6,7% من الصادرات العالمية (سنة 1995 إلى 110 مليارات دولار أمريكي)8% من الصادرات العالمية (سنة 2016. كذلك، زادت وارداتها من 38 مليار دولار أمريكي (7.3% من الواردات العالمية) إلى 155 مليار دولار أمريكي (11.1% من الواردات العالمية) خلال المدة نفسها. وهي أرقام تشير إلى أن البلدان الأعضاء تنشّط في التجارة الزراعية العالمية على الرغم من صغر حصتها منها، وأنها أكثر نشاطاً في الاستيراد منه في التصدير. ويعمل "البنك الإسلامي للتنمية" الآن على إنشاء صندوق سيادي معني بالتجارة الزراعية يساعد بلدانه الأعضاء على زيادة حصتها في التجارة العالمية للمنتجات الزراعية.

سيدعم هذا "الصندوق" تجارة السلع الزراعية الاستراتيجية المحدَّدة في "سياسة واستراتيجية البنك الإسلامي للتنمية المتعلقتين بقطاع الزراعة والتنمية الريفية" وفي "تقريره عن قطاع الأغذية الزراعية العالمي"

الهدف من هذا "الصندوق" هو دعم التنمية الزراعية في البلدان الأعضاء بتمويل التجارة، وذلك من أجل تحقيق ما يلي:

- تحسين تنافسية السلع الزراعية الأساسية للبلدان الأعضاء وزيادة حصتها في السوق.
- تعزيز المبادلات التجارية الإقليمية بين البلدان الأعضاء من أجل تحسين الأمن الغذائي.
- توفير تمويل بديل لسلاسل القيمة الزراعية ذات الأولوية المنصوص عليها في "استراتيجيات الشراكة القُطريّة" لمجموعة البنك.

الطريقة

استناداً إلى نموذج العمل المتعلق بسلاسل القيمة العالمية، أعدَّ البنك الجيل الثاني من "استراتيجية الشراكة القُطريّة" الجديدة وفق مبدأ "تسخير الأسواق لخدمة التنمية". وهو ما يعني مزيداً من تكامل البلدان الأعضاء في سلاسل القيمة العالمية وحفز الأسواق على تمويل المشاريع التي تحقق هذا التكامل. وتظهر التجارة في بداية ونهاية سلاسل القيمة العالمية، ومن ثم فهي عنصر ضروري لحفز زيادة مشاركة البلدان الأعضاء في الأسواق العالمية.

سيستثمر "الصندوق السيادي للتجارة الزراعية" في تمويل التجارة المرتبطة بالزراعة، وفي التجارة المهيكَلة، وأصول تمويل سلسلة التوريد لكيانات سيادية أو شبه سيادية.

سيهتمّ هذا "الصندوق" بدعم تمويل تجارة المنتجات الأساسية الاستراتيجية ووسائل الإنتاج (ومنها الآلات) التي تنمّ البلدان الأعضاء فيها عن ميزة نسبية عالمية.

حدَّد "البنك"، في تقريره عن قطاع الأغذية الزراعية العالمي، خمس سلع أساسية ذات أولوية هي: الكاكاو، وزيت النخيل، والأرز، والأسماك، والدواجن. كذلك، ترتبط عدة سلع زراعية أخرى للعديد من البلدان الأعضاء- ومنها: الماشية، والقمح، وقصب السكر، والمكسرات، والقطن، والفانيليا- بسلاسل القيمة العالمية، وذلك على الرغم من ضعف حصصها عموماً.

سيغطّي "الصندوقُ" البلدانَ الأعضاء السبعة والخمسين، وسيولي اهتماماً خاصّاً لتطوير الصلات التجارية فيما بينها وزيادة المبادلات التجارية الإسلامية. وأمام البلدان الأعضاء أيضاً فرص للتصدير إلى بلدان غير أعضاء.

سيُسجَّل "الصندوق" في ولاية قضائية تقبلها جميع المؤسسات المتعددة الأطراف والجهات المستثمِرة المؤسسية، وستنظِّمه سلطتها المالية المعنيّة، مثل "سلطة مركز دبي المالي العالمي" و"هيئة السلوك المالي" في المملكة المتحدة.

سيكون للصندوق هيكل حوكمة اعتيادي (يتمثل في مجلس الإدارة ولجنة الاستثمار) وستكون له أيضاً لجنة استشارية تمثِّل الجهات المستثمرة في "الصندوق"، وتقدِّم المشورة، وتعتمد أيّ تعديل مهمّ في "اتفاقية شراكة الجهات المستثمرة في الصندوق". وستتألَّفُ اللجنة من ممثِّل واحد من كل جهة مستثمرة تملك أكثر من 5% من إجمالي حجم "الصندوق" وتعقد اجتماعاتها كل ثلاثة أشهر.

يُتوقّع أن تدير "المؤسسةُ الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" ("المؤسسة") هذا "الصندوقَ"، وأن يساهم في ذلك مستشارٌ استثماريّ ومستشارٌ فنيّ مساهمةً استراتيجيةً. وستتولى "المؤسسة" الإدارة اليومية لعمليات "الصندوق"، وتقيمُ علاقات مع الجهات المستثمرة. وستتكفَّل بإنشاء الصفقات، وبهيكلتها، وبتحقيق العائدات للجهات المستثمرة في "الصندوق".

ستفوِّض "المؤسسة" جزءاً من الخدمات الإدارية المساعدة إلى مدير أصول طرف ثالث خاضع للّوائح التنظيمية (جهة مقدِّمة للخدمات المساعِدة)، وستتعاون مع المستشارَين الاستثماريّ والفنيّ على إعداد عدد كبير من المشاريع التي تتواءم مع "استراتيجيات الشراكة القُطريّة" الجديدة لمجموعة البنك بشأن سلاسل القيمة العالمية في البلدان المستهدَفة. كذلك، ستعوِّل "المؤسسة" على الهيئة الشرعية للبنك الإسلامي للتنمية في التثبّت من أن جميع الاستثمارات توافق مبادئ الشريعة.

الإنجازات

سيعتمد "الصندوق" استراتيجية استثمارية ترمي إلى تحقيق الأهداف الإنمائيّة المنصوص عليها في "سياسة واستراتيجية البنك المتعلقتين بقطاع الزراعة والتنمية الريفية". وسيُواءم على نحو وثيق مع استنتاجات وتوصيات تقرير "البنك" بشأن صناعة الأغذية الزراعية العالمية.

نُصّ على الحدود الدنيا في شروط استثمار "الصندوق" من أجل تحقيق التأثيرات الإنمائية المرتبطة بالأمن الغذائي (محفظة تضم 50% من المحاصيل الزراعية الأساسية والمنتَجات الحيوانيّة)، وبالقيمة المضافة المحلية (30% من السلع الأساسية المصنَّعة أو شبه المصنَّعة)، وبتحسين الإنتاجية والتنافسية (20% من وسائل الإنتاج، ومنها الآلات الزراعية والجرّارات).

الاستثمار

يتمثل الهدف الاستثماري من "الصندوق" في تعظيم العائدات المعدَّلة في ضوء المخاطر، وذلك باختيار استثمارات لتمويل التجارة توافق الشريعة، ويُتوقع أن تتسم بتقلبات محدودة وعائدات تنافسية.

يزمع "البنك الإسلامي للتنمية" استثمار ما يصل إلى 200 مليون دولار أمريكي في "الصندوق"، وذلك باستخدام خط المضاربة (وهي نوع من العقود التجارية يشارك فيه أحد الطرفين برأس المال والآخر بالجهد الشخصي) يقدَّم للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة. وسيمكّن الاستثمار من تنويع القطاعات والبلدان، ومن استخدام خط المضاربة بمزيد من الكفاءة نتيجةً لذلك.

ستتزعَّم "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" جهود تعبئة الموارد اللازمة للصندوق، وذلك طبقاً لركيزة "التشبيك" المنصوص عليها في "البرنامج الخماسي للرئيس".

سيكون حشد "البنك الإسلامي للتنمية" للتمويل (وهو تمويل لا يتجاوز 200 مليون دولار أمريكي) متناسباً مع الإنجازات من حيث تعبئة الموارد، وذلك طبقاً لركيزة "حشد التمويل" المنصوص عليها في "البرنامج الخماسي للرئيس":

- الإغلاق المالي الأوّل عند 200 مليون دولار أمريكي: "البنك الإسلامي للتنمية" (33%)، والأطراف الأخرى (66%).
- إغلاق مالي نهائي يصل إلى 1,000 مليون دولار أمريكي: البنك الإسلامي للتنمية (20%) وغير البنك الإسلامي للتنمية (80%).

استثمار "البنك" في "الصندوق"

يزمع "البنك الإسلامي للتنمية" استثمار مبلغ يصل إلى

200 مليون دولار أمريكي

في هذا "الصندوق"

صادرات البلدان الأعضاء

زادت الصادرات من

33.5 مليار دولار أمريكي

سنة 1995 إلى

110 مليارات دولار أمريكي

سنة 2016

تحسين المنظومات الوطنية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثيّ

أعدّ البنك، بما له من خبرة في آلية تبادل المعارف والخبرات، إطار "المنظومة الوطنية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي"؛ وأطلقه على هامش الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2019.

الهدف

تنفِّذ البلدان النامية، ومنها بلدان البنك، التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بشتى الوسائل، وتستخدم مختلف الطرائق والتدابير المؤسسية والمنهجيات على المستوى الوطنيّ. ويخضع ذلك لمختلف العوامل، ومنها القدرات المؤسسيّة والتنظيميّة والبشريّة القائمة. وعلى الرغم من كثرة ما حقّق من إنجازات بفضل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، فإن وتيرة التحسُّن في الأطر المؤسَّسية الوطنية تتسم بالبطء. وهذا يعوق استغلال إمكانات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كاملةً.

أُعِدَّ إطار "المنظومة الوطنية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي" مع مركز الجنوب والبلدان الأعضاء في "البنك"، وبالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وهو

المنظومةُ الوطنيةُ مجموعةٌ من التدابير المؤسسية التي ينبغي أن تساعد البلدانَ الأعضاء على الاستفادة استفادةً كاملةً من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثيّ والمشاركة فيهما

يمكّن من التغلب الشامل على معوّقات التنمية الاقتصادية بإبرام شراكات استراتيجية، كما ينص على ذلك "البرنامج الخماسي للرئيس". ويحقِّق هذا الإطارُ الهدفَ المتمثل في تعزيز التعاون فيما بين البلدان الأعضاء ومع الجنوب العالميّ بفضل جهود أكثر تماسكاً وتنسيقاً. كذلك، يساهم في تحقيق الهدفين 16 (السلام والعدل والمؤسسات القوية) و17 (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف) من "أهداف التنمية المستدامة".

الطريقة

في سبيل تذليل هذا العائق، أعدَّ البنك، بما له من خبرة ميدانية وتحليلية، إطار "المنظومة الوطنية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي" الذي يحدّد الركائز الأساسية لتدابير مؤسسية وطنية فعالة مثل:

- الإرادة السياسية
- استراتيجية وطنية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي
- هيئة وطنية تنسق تدخلات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تحسين المنظومات الوطنية وتحقيق "خطة عام 2030"
- قواعد بيانات تمكّن البلدان من استقصاء قدراتها، واستقصاء الحلول الإنمائية التي يمكن أن تشاركها مع غيرها، والوقوف على القضايا التي يمكن معالجتها في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.
- الجهات الفاعلة المترابطة التي تنسق جهودها وأنشطتها في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل مواءمة تدخلاتها وتعظيم أثر عملها.
- آليات التمويل الوطنية التي توفر الموارد اللازمة لانخراط البلدان في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في المستويَيْن الإقليمي والعالمي.
- أنظمة إدارة الأداء التي تمكّن البلدان من

تقييم مدى نجاحها في التزاماتها بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وإيجاد سُبُل تحسينها باستمرار.

- من فوائد مساعدة البلدان الأعضاء على إنشاء أو تعزيز منظوماتها الوطنية الخاصة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أن يتوطَّد التعاون في تبادل وجهات النظر والخبرات في مجال التنمية الاقتصادية وأن يتسع نطاقه، سواء بزيادة التدفق الوارد (الجهات المستفيدة) للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أو بالتدفق الصادر (الجهات المقدِّمة) لتبادل الخبرات هذا.

- ستصبح البلدان التي تمكَّنت من إقامة ركائز قوية لمنظوماتها الوطنية جهات مقدِّمة لغيرها من البلدان التي تحتاج إلى تطوير قدراتها. وسيساهم هذا الإطار في تحقيق هدف البنك المتمثل في التحول إلى "بنك للتنمية والإنمائيين"، وذلك بتيسير تبادل القدرات والخبرات المؤسسية المتعلقة بالتعاون فيما بين البلدان الأعضاء وبلدان الجنوب العالمي وفق مبدإ "التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي".

- في سبيل تفعيل إطار المنظومات الوطنية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لفائدة البلدان الأعضاء، وضع البنك "برنامج تطوير القدرات الرامي إلى تحسين المنظومات الوطنية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في البلدان الأعضاء في البنك" واعتمده في ديسمبر 2019. وستكون "آليةُ تبادل المعارف والخبرات" الآليةَ الأساسيةَ لتنفيذ هذا البرنامج.

- في إطار هذا البرنامج، سينفذ البنك الأنشطة الأساسية التالية لجميع البلدان المستفيدة:
  - تقييم الخلل في قدرات المنظومة الوطنية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتحديد مواطن الضعف، ومجالات التدخل ذات الأولوية، ووضع خطة عمل من منظور تشاركي مع الأطراف المعنية الوطنية.
  - تصوُّر حلّ شامل لتطوير القدرات من أجل تحسين المنظومة الوطنية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتنفيذه مع الشركاء الفنيين للبرنامج.

الإنجازات

- بإعداد هذا الإطار، ساهم البنك في محتوى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، المعروف أيضاً باسم "خطة عمل بوينس آيرس بعد مرور 40 سنة" (BAPA+40). ومن جملة ما تدعو إليه هذه الوثيقة تعزيز التدابير المؤسسية الوطنية في بلدان الجنوب العالمي من أجل تطوير قدراتها على الانخراط الفعال في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

- يُعتبر هذا الإطار مساهمة البنك في الرصيد المعرفي العالمي المتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وهو محل ثناء عالمي من مختلف الجهات الإنمائية الشريكة مثل: "منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي"، و"مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب"، و"وكالة تنمية الاتحاد الأفريقي".

- في سنة 2019، أطلق البنك- في هذا الإطار- تدخلات في البلدان الأعضاء بدأت تحقق نتائج ملموسة. ومن ذلك، مثلاً: أن البنك أقام شراكة بين "الوكالة التونسية للتعاون الفني" و"الوكالة الغينية للتعاون الفني". فموَّل البنك، بموجب آلية تبادل المعارف والخبرات، توظيف خبيرين تونسيين لتطوير قدرات "الوكالة الغينية للتعاون الفني". وأسفر هذا التعاون عن إعداد واعتماد منتَجات أساسية، كالنظام الأساسي للوكالة الغينية للتعاون الفني، وهيكلها التنظيمي، ودليليها الإداري والمالي، وخطة عملها الثلاثية، وأدواتها التشغيلية. وقد اعتمِد مجلس الوزراء، خلال اجتماعه الذي عُقد في يونيو 2020، النظام الأساسي للوكالة الغينية للتعاون الفني، الذي أعِدّ بدعم من البنك.

- في سنة 2020، أعد البنك "إطار المنظومات الوطنية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي"، واتُّخِذ أداةً شاملةً تُستخدَم لاكتشاف مواطن الخلل الخاصة في قدرات المنظومات الوطنية الحالية في البلدان الأعضاء. وسيجري البنك هذه التقييمات بالتعاون مباشرة مع غيره من الجهات الإنمائية الشريكة، أو بتكليف خبراء بتطبيق إطار التقييم. وفي جميع الأحوال، ستدعم البلدان التقييمات القُطرية وتنخرط فيها عن طريق الجهات الحكومية المختصة. وستُستخدم هذه التقييمات القُطرية بعد ذلك في صياغة تدخلات تطوير القدرات الرامية إلى تعزيز المنظومات الوطنية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في البلدان الأعضاء.

الاستثمار

- من المقرَّر أن يقدم برنامج تطوير القدرات الرامي إلى تحسين المنظومات الوطنية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي 20 مليون دولار أمريكي من المنَح. وسيساهم البنك منها بمبلغ 3 ملايين دولار أمريكي لفائدة البلدان الأعضاء، وذلك من أجل تعزيز منظوماتها الوطنية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. أمّا الأموال المتبقية، فستعبَّأ من البلدان الأعضاء والجهات الإنمائية الشريكة. وسيُطلب من جميع البلدان المستفيدة أن تساهم مساهمة مالية في التدخلات التي تنفَّذ فيها، وذلك دليلاً على التزامها بالبرنامج وانخراطها فيه.

برنامج تحسين المنظومات الوطنية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

اعتُمد البرنامج بموازنة إجمالية قدرها

20 مليون دولار أمريكي

في شكل منحة، وساهم فيها البنك الإسلامي للتنمية بمبلغ

3 ملايين دولار أمريكي

بناء قدرات الملكية الفكرية في البلدان الأعضاء

الملكية الفكرية مجال ذو أهمية كبيرة في مكافحة تكنولوجيات جديدة وحلول مبتكرة، وتعزيز العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتسريع الانتقال نحو الاقتصادات القائمة على الابتكار.

الهدف

- الهدف الأساسيّ من بناء قدرات الملكية الفكرية هو القفز بالبلدان الأعضاء إلى الاقتصادات التي يحركها الابتكار، وإتاحة فرص الاستفادة من المعارف والخبرات التي ينتجها وينمّيها البنك بمواردها.

- يهتمّ البنك الإسلامي للتنمية اهتماماً بالغاً بتشجيع إنشاء الملكية الفكرية في سياق جهود البلدان الأعضاء الرامية إلى بناء اقتصادات قائمة على المعرفة، ودعم حماية واستخدام حقوق الملكية الفكرية الناشئة عن المشاريع التي يدعمها البنك، ونقل تلك التكنولوجيا إلى كيانات تجارية مجدية.

بناء قدرات الملكية الفكرية ضروريٌّ لتحوّل البلدان الأعضاء إلى بلدان قائمة على الابتكار

- للملكية الفكرية أهمية خاصة في عمليات "صندوق Transform"، الذي أطلقه البنك سنة 2018 من أجل إحداث تغيير كبير بمنح العلماء وخبراء التكنولوجيا والمبتكرين فرصة تغيير العالم المحيط بهم.

- تؤدي حماية حقوق الملكية الفكرية دوراً مهمّاً في إحداث التغييرات التكنولوجية المبتكرة وتسهيل النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية الاجتماعية.

- الملكية الفكرية مكوّن هامّ من مكوّنات بيئة "البنك" التشغيلية القائمة على المعرفة، ومن مكوّنات نماذج شراكة القطاع الخاص التي اعتمدها البنك الإسلامي للتنمية.

الطريقة

- تتمثل أولى مراحل بناء نظام الملكية الفكرية للبنك الإسلامي للتنمية في إجراء تقييم تقريبي لنموذج الملكية الفكرية الحاليّ والنظم المتعلقة بالملكية الفكرية. وإضافة إلى ذلك، يجب تحديد الإدارات والأقسام والوحدات والمشاريع والبرامج التي يديرها أو يمولها البنك.

- يعمل البنك على ضمان أن تساهم الملكية الفكرية في جلب حلول مبتكرة وفعالة ومخصَّصة واقتصادية يمكن لكلّ بلد عضو أن ينفّذها. ومن المنافع غير المباشرة لهذه الطريقة إيجاد فرص عمل محلّية بإطلاق الابتكار وتمويله وتطويره وحمايته وتصنيعه وتسليعه داخل البلد.

- يشارك البنك في العديد من الأنشطة المتعلقة بالملكية الفكرية، التي تتراوح بين تمويل الأنشطة الإنمائية (اجتماعياً واقتصادياً) ودعم العلوم والتكنولوجيا والابتكار. وتشمل هذه الأنشطة الأصول الملموسة وغير الملموسة.

- إنشاء نظام ملكية فكرية قوي للبنك الإسلامي للتنمية ليس ضرورياً للمساهمة في

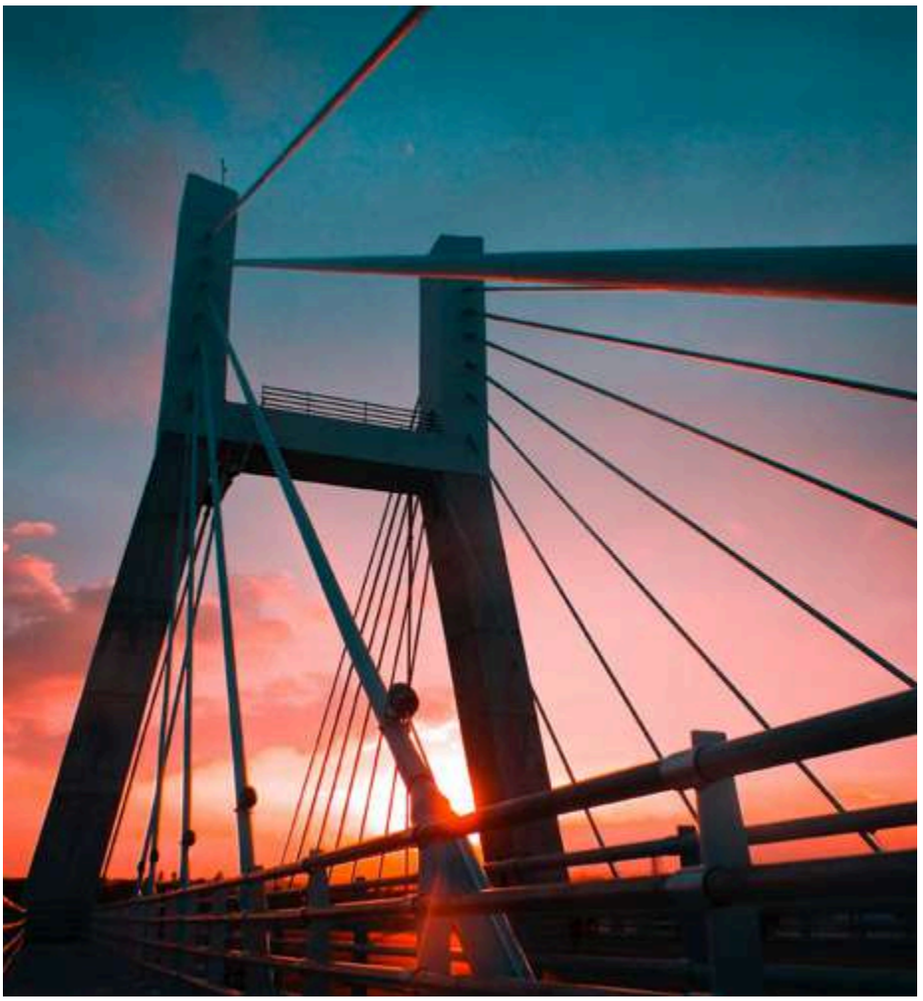

تعظيم استغلال الملكية الفكرية فحسب، بل أيضاً لحماية أصول "البنك" غير الملموسة. ثمّ إن وجود نظام للملكية الفكرية سيساعد البنك على تجنب أي مخاطر قانونية محتملة قد تنشأ من التعدي عن غير قصد على الملكية الفكرية لأطراف خارجية.

- في سنة 2021، بدأ البنك يتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية، ويستهدف المبتكرين في ميادين البلدان الأعضاء. ويتمثل الهدف من ذلك في تنشيط مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، التي ستقدِّم الدعم والمساعدة المباشرين للمبتكرين وأصحاب الأعمال، ومنهما التسجيل الرسمي للملكية الفكرية، والبحث عن براءات الاختراع، والمساعدة على التسويق. ويشكّل التعاون فيما بين بلدان الجنوب أحد الأنشطة المقرَّرة لمبادرة WIPO Match، التي ستسمح للمبتكرين بإطلاع المستثمرين المحتملين وغيرهم من الأطراف المهتمة على أفكارهم.

الإنجازات

- أنشأ البنك إطاراً رفيع المستوى لبدء نواة برنامج للملكية الفكرية يبني في نهاية المطاف القابلية والقدرة على تدبير وتسيير الملكية الفكرية والجوانب ذات الصلة بها.

- ستمتد أدوار ووظائف برنامج الملكية الفكرية المزمع إنشاؤه لتشمل البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية.

- ستركز وحدة الملكية الفكرية في الغالب على التعريف بالملكية الفكرية، وستوفر التدريبات والورشات والتشبيك. ويمكن الاستعانة بهذه الوحدة في المستقبل لتوفير الملكية الفكرية لمشاريع مختارة.

- في الوقت الحالي، تعمل وحدة الملكية الفكرية التابعة للبنك بجزء من طاقتها ويجري إعداد خارطة طريق عامة لها. وتشمل الخطط إنشاء "دليل عمليات واستراتيجيات الملكية الفكرية" من أجل توضيح هيكل الوحدة وأدوارها ووظائفها وأنشطتها على مستوى كل من البنك الإسلامي للتنمية والبلدان الأعضاء.

- أطلق برنامج مهيكَل لتعزيز التعريف بالملكية الفكرية داخل البنك الإسلامي للتنمية. وبدأ تدريب موظفي العلوم والتكنولوجيا والابتكار عبر الإنترنت. وإضافة إلى ذلك، سيكون التدريب متاحاً لموظفين مختارين في بعض إدارات البنك الأخرى.

- نظم البنك الإسلامي للتنمية ندوة إلكترونية مشتركة مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية في أوائل سنة 2021. وشارك في الندوة التي تحمل عنوان "نحو بناء منظومة أقوى للابتكار بتعزيز الملكية الفكرية" مسؤولون رفيعو المستوى مثل الدكتور بندر حجار، رئيس البنك؛ ودارين تانغ، المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية؛ والدكتورة حياة سندي، كبيرة مستشاري البنك في العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

الاستثمار

- يستثمر البنك في إنجاح البرنامج بمختلف المبادرات، منها ندوة إلكترونية للتعريف بالملكية الفكرية تستهدف جمهوراً عريضاً في البلدان الأعضاء.

- حدّد موعد الندوة الإلكترونية بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية وضمَّت متحدثين رفيعي المستوى.

- وجِّهت دعوة إلى الأطراف المعنية الأساسية في مجال الملكية الفكرية للمشاركة في هذه الندوة، منها المبتكرون وصناع القرار في مجال الملكية الفكرية والجامعات ومراكز البحث في البلدان الأعضاء.

حماية حقوق الملكية الفكرية

تؤدي حماية حقوق الملكية الفكرية دوراً مهمّاً في إحداث التغييرات التكنولوجية المبتكرة وتسهيل النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية الاجتماعية

تعزيز البيئة المواتية لاستثمارات القطاع الخاص

تمكّن آلية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات في دول منظمة التعاون الإسلامي من تحسين بيئة استثمارات القطاع الخاص في البلدان التي يعمل فيها البنك.

الهدف

- يركز نموذج عمل "البنك" الجديد على حشد المزيد من استثمارات القطاع الخاص في سلاسل القيمة الرئيسة والصناعات الأساسية، مما سيؤدّي في المقام الأوّل إلى توفير المزيد من فرص العمل في البلدان الأعضاء.

- أحد الشروط الأساسية المسبقة للترويج الفعال للاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان الأعضاء في "البنك" هو وجود بيئة قانونية مواتية توفر حماية وضمانات معينة للمستثمرين.

- من الأمثلة على هذا النوع من البيئة المواتية وجودُ إطار جيّد وشفَّاف لتسوية المنازعات التي قد تنشأ بين الدول المضيفة للاستثمارات ومستثمري القطاع الخاص.

ستمكِّن هذه المبادرة- بتحسينها لمناخ الاستثمار- من توفير بيئة مواتية لاجتذاب الاستثمارات الخاصة إلى الدول الأعضاء في "منظمة التعاون الإسلاميّ" والبلدان الأعضاء في "البنك الإسلاميّ للتنمية"، فتزيد بذلك من قدرة هذه البلدان على تمويل وتحقيق "أهداف التنمية المستدامة"

- أطلقت "منظمة التعاون الإسلاميّ" منظومة لتسوية المنازعات في مجال الاستثمارات تكمل نموذج عمل "البنك" الجديد وتساهم بقوّة في تنفيذه، وذلك بتوفير إطار محكَم لمستثمري القطاع الخاص من أجل تسوية المنازعات في مجال الاستثمار.

- ستعزِّز هذه المبادرة أمن الاستثمارات في البلدان الأعضاء في "البنك" وتقلل من حالات عدم اليقين في إجراءات تسوية المنازعات، فتمنح بذلك المزيد من الثقة للمستثمرين وتحفز المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الأعضاء.

- ترتبط المبادرة كذلك ارتباطاً وثيقاً بالبرنامج الخماسي للرئيس، ولا سيما منه محور "التشبيك". وإضافة إلى ذلك، تتسق هذه المبادرة مع إحدى الرسائل الأساسية المتضمَّنة في محور "التوعية" من "البرنامج الخماسيّ للرئيس"، بالنظر إلى أن "البنك" مؤسسة لبلدان الجنوب تعمل على تعزيز التكامل والتعاون الإقليميين وهي تحشد قوّة وإمكانات بلدانها الأعضاء.

الطريقة

- أطلِقت هذه المبادرة بعد حدثين مهمين وقعا سنة 2016، وهما:
  - أن "منتدى منظمة التعاون الإسلاميّ لوكالات ترويج الاستثمار" قرَّر "إنشاء هيئة دائمة للتحكيم في منازعات الاستثمار بين المستثمرين أو الهيئات الاعتبارية العاملة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلاميّ".
  - أنّ مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلاميّ- بناء على ذلك القرار- أصدر، في قرار يتعلق بالتعاون في مجال التجارة والاستثمار والسياحة، تكليفاً باقتراح إجراءات لإنشاء هيئة دائمة لتسوية المنازعات الناشئة عن اتفاقية تشجيع وحماية وضمان الاستثمارات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلاميّ.

بناءً على طلب رسميّ من الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلاميّ، وافق رئيس البنك الإسلاميّ للتنمية، على تكليف شعبة الشؤون القانونية في "البنك" بتقديم مساعدة فنية خاصة للأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلاميّ، من أجل تنفيذ ذلك القرار الصادر عن مجلس وزراء الخارجية.

منذ سنة 2018 و"البنك الإسلاميّ للتنمية"، ممثَّلاً في شعبة الشؤون القانونية، يترأس جهود الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلاميّ الرامية إلى إنشاء آلية دائمة لفض المنازعات في مجال الاستثمار.

الإنجازات

من النتائج الرئيسة الملموسة للمبادرة التحسينُ المتوقَّعُ لمناخ الاستثمار في البلدان الأعضاء، وذلك بتوفير إطار جيّد لمستثمري "منظمة التعاون الإسلاميّ" والبلدان الأعضاء التي تستضيفهم من أجل تسوية المنازعات في مجال الاستثمار.

توجد هذه المبادرة في مرحلة متقدمة من التنفيذ. وقد حققت حتى الآن النتائج التالية:

- تصديق مجلس وزراء الخارجية على مذكرة تصوُّرية أعدَّها "البنك" بشأن قرار يتعلق بالتجارة والاستثمار والسياحة والنقل بين دول "منظمة التعاون الإسلاميّ"، وهو القرار الذي صدر عن دورته السادسة والأربعين التي عقدت بأبو ظبي في مارس 2019، وتضمن اقتراحاً فنّياً بإنشاء آلية دائمة لفض المنازعات.
- عرض مشروع بروتوكول "معاهدة منظمة التعاون الإسلامي المتعلقة بالاستثمار" بشأن فضّ المنازعات في مجال الاستثمار على مجلس وزراء الخارجية الذي عُقد بنيامي (النيجر) في نوفمبر 2020.

الاستثمار

تهيئ المبادرة مناخاً مواتياً للاستثمارات المستقبلية في دول "منظمة التعاون الإسلاميّ" بتوفير الشفافية والجودة لنظام تسوية المنازعات القائم بموجب "اتفاقية منظمة التعاون الإسلاميّ المتعلقة بالاستثمار".

تعزيز البيئة المواتية

يُتوقَّع أن تعزز هذه المبادرة مكانة "البنك" بصفته مؤسسة لبلدان الجنوب تعمل على توطيد التكامل والتعاون الإقليميين وهي تحشد قوّة وإمكانات بلدانها الأعضاء

مبادرة الاستثمار البحريّ والاقتصاد الأزرق

يستعين البنك الإسلامي للتنمية بالاستثمار البحري والاقتصاد الأزرق للاستفادة من إمكانات المحيطات في ممارسات التنمية المستدامة.

الهدف

- تُنقل 90% من التجارة العالمية عبر البحر، الذي هو عنصر أساسيّ من عناصر الاقتصاد العالميّ، يساهم فيه بنحو 2.5 تريليون دولار أمريكي.

- توفر الموائل البحرية مجموعة من السلع الأساسية للحياة البشرية، ومنها الأسماك والهيدروكربونات والمعادن.

- فيما يلي عوامل تؤكد اعتماد البلدان الأعضاء في البنك على البحار:
  - 85% من البلدان الأعضاء في البنك بلدان ساحلية
  - لجميع البلدان الأعضاء في البنك تجمّعات بمحاذاة الأنهار والبحيرات
  - تربية الأحياء المائية هي أسرع القطاعات نموّاً في الصناعة الغذائية
  - تبلغ مساهمة المحيطات في الاقتصاد العالمي نحو 2.5 تريليون دولار أمريكي
  - بلغت 90% من مصايد الأسماك العالمية أو تجاوزت قدرتها على التجدّد
  - توفر الصناعة العالمية للمأكولات البحرية 350 مليون فرصة عمل، أي ما بين 10 و12% من فرص العمل في العالم
  - يعتمد مليار شخص في نظامهم الغذائي على الأسماك مصدراً أساسيّاً للبروتينات، ويعتمد 3.2 مليار شخص على الأسماك للحصول على ما لا يقل عن 20% من استهلاكهم من البروتينات الحيوانية
  - تنقل السفن 90% من التجارة العالمية

يخطط البنك الإسلامي للتنمية ويقدم مجموعة واسعة من الأنشطة لإيجاد بيئة مواتية لمبادرة الاستثمار البحريّ وتنمية الاقتصاد الأزرق

- يواجه القطاع البحري مشاكل متزايدة، تمثّل قضايا مؤرّقة للعديد من البلدان الأعضاء، التي تتمتع 85% منها بسواحل على المحيط أو ببحار داخلية
  - يهدّد تغيّر المناخ سلامة المحيطات
  - تتعرض منظومات بيئية كثيرة لأضرار ارتفاع حرارة المحيطات
  - يثير تحمُّض المحيطات وتلوّثها بالنفايات البلاستيكية قلقاً كبيراً.

- في سياق الأزمة المتزايدة التي يحتمل أن تواجهها هذه البلدان أو يمكن أن تكون قد واجهتها، يستكشف البنك سوق الاستثمار البحري ابتغاء إنشاء "صندوق للاستثمار البحري".

- ستكون أيّ مبادرة يدعمها "البنك" في مجال الاستثمار البحري قادرة على سدّ الاحتياجات المشخَّصة للبلدان الأعضاء في المناطق الساحلية المتضررة.

- إذا كانت الصناعات البحرية تعاني من نقص في رأس المال بسبب المخاطر التي يتصورها المستثمرون التجاريون ونقص الأدوات المالية المستهدفة، فإن بإمكان مبادرة من مبادرات الاستثمار البحري أن تتيح للبنك فرصة تزعُّم مستثمرين جدد في هذا القطاع.

الطريقة

◀ سيكون البنك قادراً، بفضل مبادرة استثمار بحري موجَّهة توجيهاً مناسباً، على مساعدة البلدان الأعضاء على الاستثمار في كل من المشاريع البحرية الكبيرة والصغيرة باستخدام التمويل الإسلامي. وتتمثل خصائص المبادرة المقرَّرة فيما يلي:

◀ يحمل "صندوق للاستثمار البحري" شعار "بناء قاعدة الاقتصاد الأزرق" وسيستلهم "صندوق Transform" جزئياً، وسيكون عالميّ التطلّع والنطاق، وسيعمل في جميع مجالات محفظة "البنك"، ولا سيما في البلدان الأعضاء الأقل نموّاً.

◀ سيستثمر "الصندوق" في مجموعة من أنشطة الاقتصاد الأزرق، على رأسها: تربية الأحياء المائية والمأكولات البحرية، والخدمات اللوجستية البحرية، والطاقة البحرية، والعلوم البحرية، والسياحة البحرية.

◀ سيخصّص رأسمال كبير لحلّ هذه المشكلات وتكييف الصناعات المحيطية حتى تعمل بمزيد من الفعالية.

◀ يحتمل أن تحقّق مبادرة الاستثمار البحري عدّة فوائد:

- يمكن أن تفيد صناديق الاستثمار المزيد من الناس خارج البلدان المتقدمة، وبدرجة أقل خارج البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، لأن البنك يستطيع تسخير مهمته المتمثلة في الحد من الفقر لجلب الاستثمار في الاقتصاد الأزرق إلى البلدان المهمشة.
- يستطيع "البنك" أن يحشد جميع إدارات "مجموعة البنك" لتقديم مجموعة كاملة من الخدمات، وذلك حتى يتسنّى للبلدان المحرومة رسمياً أن تتصدّى لمشكلاتها البحرية.
- يمكن للاستثمارات الاستفادة من الشراكات مع أطراف معنيّة خارجية، ومنها: جهات الاستثمار المؤثِّرة، والمنظمات الخيرية، وجهات الاستثمار التجارية.

الإنجازات

◀ لقد اعتُمِدت عدّة مشاريع في إطار "مبادرة الاستثمار البحريّ"، منها ما يلي:

- "سياسة الاستثمار في الاقتصاد الأزرق" من أجل توجيه أنشطة الاستثمار في الاقتصاد الأزرق حالا واستقبالا داخل "البنك"؛
- اتفاقيات استثمار مع جهات استثمار وصناديق دولية قيد الإعداد في الوقت الحاليّ؛
- مذكرة تفاهم مع جمهورية السنغال في مجال الاستثمار البحري والاقتصاد الأزرق.
- برنامج منح التعاون والتكامل الإقليميين، ويستفيد منه 25 بلداً عضواً غير ساحليّ ليس له منفذ إلى الطرق البحرية؛ ويشارك فيه 2,200 من كبار المسؤولين والخبراء.

◀ استُحدثت منحة مساعدة فنية بمبلغ قدره 300,000 دولار أمريكي من أجل دعم برنامج بناء القدرات في قطاع تربية الأحياء المائية بالمغرب.

الاستثمار

◀ يأمل البنك الإسلامي للتنمية أن تمكّنه شراكات "مبادرة الاستثمار البحري" من الاستفادة من الفرص الجديدة التي تتيحها المحيطات التي يُقدر حجم مساهمتها الممكنة في الاقتصاد العالمي بنحو 2.5 تريليون دولار أمريكي.

التجارة العالمية

تنقل السفن 90% من التجارة العالمية

الصناعة العالمية للمأكولات البحرية

توفر الصناعة العالمية للمأكولات البحرية 350 مليون فرصة عمل، أي ما بين 10 و12% من فرص العمل في العالَم

القيمة البروتينية

يعتمد مليار شخص في نظامهم الغذائي على الأسماك مصدراً أساسيّاً للبروتينات، ويعتمد 3.2 مليار شخص على الأسماك للحصول على ما لا يقل عن 20% من استهلاكهم من البروتينات الحيوانية

الاستفادة من حلول القطاع الخاص في إطار برنامج تبادل المعارف والخبرات

برنامج تبادل المعارف والخبرات آليةٌ للتعاون الفني يوفرها البنك لبلدانه الأعضاء كي تتبادل معارفها وخبراتها ووسائلها التكنولوجية ومواردها اللازمة لتطوير قدراتها ولإيجاد حلول تمكّنها من تحقيق تنميتها بنفسها.

الهدف

انبثق "برنامج تبادل المعارف والخبرات" من روح المشاركة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، فصار يشارك فيه القطاع الخاص من البلدان الأعضاء وغير الأعضاء.

تملك البلدان الأعضاء وبلدان الجنوب فيضاً من المعارف والخبرات والموارد في القطاعين العام والخاص، وهي غير مستغلة ويمكن أن تفيد في التغلب على الصعوبات الإنمائية إذا سُخّرت بطريقة فعالة. وإنّ التوجه الاستراتيجي الجديد للبنك، المبين في "البرنامج الخماسي للرئيس"، يدعو إلى تنمية تسدّ احتياجات السوق، وهو ما يستتبع دوراً أكبر للقطاع الخاص.

خلال السنتين الماضيتين، وصل البنك بين 31 بلداً عضواً في إطار "برنامج تبادل المعارف والخبرات"، وذلك كي تتبادل الحلول الإنمائية في العديد من القطاعات، ولا سيما الطاقة المتجددة، والصحة، والتعليم، والزراعة

الطريقة

يستخدم البنك منهجيته المتعلقة بتحديد مراكز الموارد في اكتشاف الجهات الشريكة من القطاعين العام والخاص والقطاع الثالث. ومراكز الموارد مؤسسات إنمائية وشركات أثبتت خبرتها العملية والفنية في المجالات الإنمائية الأساسية. كذلك، يجري البنك حواراً مباشراً مع القطاع الخاص في البلدان الأعضاء وغير الأعضاء لاستكشاف فرص التعاون في إطار "برنامج تبادل المعارف والخبرات".

من الأدوات المتاحة للبنك للتعامل مع القطاع الخاص شكل جديد من "آلية تبادل المعارف والخبرات"، يمكن استخدامه لتعبئة موارد القطاع الخاص من أجل تعزيز التنمية وتشجيع التعاون فيما بين البلدان الأعضاء ومع بلدان الجنوب. ويكتسي إشراك القطاع الخاص في التنمية الاجتماعية والاقتصادية أهمية حاسمة، لأنه يتيح الاستفادة من الموارد المالية الهائلة التي يملكها القطاع الخاص، ومن خبرته الفنية العالية، ومن آليات التنفيذ المرنة. وتتواءم هذه المشاركة مع الهدف 17 من "أهداف التنمية المستدامة" (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف)، وتساهم في تحقيق أهداف أخرى من "أهداف التنمية المستدامة"، ومنها الهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاه) والهدف 4 (التعليم الجيّد) والهدف 8 (العمل اللائق ونموّ الاقتصاد) والهدف 13 (العمل المناخي).

تُطبَّق خاصية البرنامج التي تعود بالنفع على جميع الأطراف، وذلك من أجل ضمان التعاون المثمر مع القطاع الخاص. وتكون المنافع الملموسة التي سيجنيها كل من القطاع الخاص، بصفته مزوّداً للمعرفة، والجهات المستفيدة مكفولة منذ مرحلة التصميم. ومن المنافع التي تعود على القطاع الخاص: النفاذ إلى أسواق البلدان الأعضاء، واكتساب منزلة وسمعة دوليتين، وتخفيف مخاطر الأعمال، والحصول على مصادر جديدة للإيرادات.

الإنجازات

في سنة 2019، فتح البنك آفاقاً جديدة للتعاون مع القطاع الخاص، أوّل مرة، بتسخير "برنامج تبادل المعارف والخبرات"، مما أسفر عن إنشاء آليات لحشد التمويل بمساهمة مالية إجمالية قدرها 45 مليون دولار أمريكي للبلدان الأعضاء. ووقع البنك اتفاقية مع شركة "Serba Dinamik Group Berhad"، وهي شركة خاصة للطاقة في ماليزيا، من أجل إنشاء صندوق في إطار البرنامج بقيمة 30 مليون دولار أمريكي. وسيوفّر هذا الصندوقُ الموارد المالية والفنية التي تساعد البلدان الأعضاء على إنشاء مراكز للتدريب المهني في قطاع النفط والغاز، وهو ما من شأنه أن يحقق منافع، منها تعزيز فرص العمل.

خلال تلك السنة نفسها، وقع "البنك" اتفاقية مع شركة "Warisan Quantum Management"- وهي شركة ماليزية لإدارة الأسهم الخاصة الموافقة للشريعة- من أجل تخصيص 15 مليون دولار أمريكي لصندوق مستحدث في إطار البرنامج يدعم المنشآت الماليزية الصغيرة والمتوسطة الراغبة في المشاركة في أنشطة البرنامج وفي الفرص التجارية التي قد تتأتى من مشاريع البرنامج.

في سنة 2020، واصل البنك مشاركته مع القطاع الخاص وتلقى تعهدات بتمويل البرنامج تبلغ قيمتها 88.6 مليون دولار أمريكي.

من أبرز ما ميّز هذه السنة توسيع شبكة الإنمائيين خارج النطاق الجغرافي للبلدان الأعضاء، إذ عقد البنك أوّل شراكة له في إطار هذا البرنامج مع القطاع الخاص بسنغافورة.

الاستثمار

أسفرت الشراكة مع القطاع الخاص، في إطار البرنامج، عن تدخلات ملموسة لفائدة البلدان الأعضاء. وفي سنة 2020، إبّان أزمة "مرض فيروس كورونا المستجدّ"، استفاد الأردن من نقل الخبرة والتكنولوجيا من سنغافورة. وستدعم شركة "PATEC Pte Ltd" في سنغافورة "مركز الملك عبد الله الثاني للتصميم والتطوير" من أجل تطوير قدراته في مجال إنتاج أقنعة N95 بتوفير حل متكامل. وسيمكّن هذا الحلُّ الأردنَ من تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج معدات الحماية الشخصية، بل وتصديرها إلى الخارج، مما سيعزز صناعة الأدوية في البلاد.

في سنة 2020 كذلك، تبرعت شركة "Serba Dinamik Holding Berhad" من ماليزيا بمجموعة معدات تمكّن من التصدي للجائحة بقيمة 2.25 مليون دولار أمريكي في إطار دعم "برنامج البنك الاستراتيجي للتأهب والاستجابة". وهو ما يدلّ على أهمية علاقتها مع البنك ومساهمتها الكبيرة في التنمية. وفي سبتمبر 2020، خصصت الشركة 550,000 دولار أمريكي من هذا التبرع لكل من غينيا والسنغال، بشراكة مع البنك. وأرسلت من ماليزيا، جوّاً، شحنة من المعدات الطبية الأساسية للحماية الشخصية إلى كلا البلدين كي توزَّع محلّياً.

توضِّح هذه الأمثلة كيف يعمل "برنامج تبادل المعارف والخبرات" على تمهيد الطريق لجيل جديد من الشركات الخاصة النشطة والمسؤولة اجتماعياً الراغبة في عقد شراكات مباشرة مع البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف، مثل البنك الإسلامي للتنمية، من أجل زيادة التأثير الإيجابي للأنشطة الإنمائية بغية تحسين نوعية الحياة في البلدان الأعضاء.

تعهُّدات القطاع الخاصّ

في سنتي 2019 و2020، بلغ إجماليّ ما قدَّمه القطاع الخاص أو تعهد بتقديمه لبرنامج تبادل المعارف والخبرات

133.6 مليون دولار أمريكي

الوصل بين البلدان في إطار البرنامج

وصل البرنامج بين 31 بلداً عضواً

إضفاء الطابع المؤسّسيّ على منهجية "البنك الإسلاميّ للتنمية" المتعلقة بالتمكين الاقتصاديّ

يقع التمكين الاقتصادي في صُلب "البرنامج الخماسيّ لرئيس البنك"، ويتصدّى لبعض المشكلات الرئيسة التي تواجه البلدان الأعضاء في البنك.

الهدف

- ستقوم خطة البنك في مجال التمكين الاقتصادي، بصفتها إحدى الآليات الأساسية لتنفيذ "البرنامج الخماسي للرئيس"، بما يلي:
  - العمل على أن تكون حافزاً لدعم الأسواق التي تخدم الفقراء: تفعيل التدخلات بتحديد الشركاء الاقتصاديين والاستراتيجيين (قادة سلاسل القيمة) وإيجاد الظروف المواتية لكي تعمل هذه الكيانات على تطوير أسواق لفائدة الفقراء.
  - تشجيع تفكير إنمائيّ جديد، وتغيير طريقة تفكير المستفيدين من الاتكال على المساعدات إلى الاعتماد على الذات.
  - اتخاذ بعد شامل بتضمّنه بناء القدرات ووضع هيكل تنظيميّ ومؤسسيّ داعم.

تقوم خطة البنك في مجال التمكين الاقتصادي على توفير فرص اقتصادية للفقراء بعرض حلول مالية وغير مالية عليهم لمساعدتهم في رحلتهم نحو حياة أفضل

- إقامة شراكات مع القطاع الخاص وغيره من الجهات الفاعلة في مجال التنمية من أجل علاقات متبادلة النفع.

- لتحقيق هذه الأهداف، أرسى البنك وظيفة جديدة للتمكين الاقتصادي من أجل تعميم التمكين الاقتصادي في جميع البلدان الأعضاء في البنك. وبالخصوص، تدعم هذه الوظيفة تحوّلاً نوعيّاً من الشمول المالي إلى الشمول الاقتصادي.

الطريقة

- تُتَّخذ مبادرات التمكين الاقتصادي بإنشاء الصناديق والبرامج والمؤسسات. وسينشئ البنك الإسلامي للتنمية ويدير صناديق التمكين الاقتصادي، سواء تلك التي أطلقها البنك أو تلك التي اقترحتها مختلف الأطراف المعنية. وقد يقوم البنك بمنح تمويل رأس المال أو غيره من أساليب التمويل لمؤسسات التمكين الاقتصادي التي ينشئها البنك أو غيره من الأطراف المعنيّة.

- ستُستحدَث البرامج لتشمل خط التمويل وبناء القدرات بالتعاون مع الأطراف المعنية الداخلية أو الخارجية.

- عقد الشراكات الذكية ركيزة أساسية لأسلوب التمكين الاقتصادي. ومن ثم، انخرط البنك بنشاط مع العديد من الجهات الشريكة على مختلف الجبهات لإقامة علاقات متينة ومستدامة من شأنها تيسير التوسع السريع لقائمة المبادرات. وتستتبع هذه الشراكات توقيع مذكرات تفاهم في المقام الأول.

الإنجازات

- أفضت جهود البنك الإسلامي للتنمية، حتى الآن، إلى النتائج التالية:
  - في إطار "برنامج البنك الاستراتيجي للتأهب والتصدي"، أعِدّ "برنامج تعزيز قدرة المنشآت الهشة على الصمود الاقتصاديّ" من أجل تقديم دعم فوري وموجَّه للتدفقات النقدية

للمنشآت المتضررة من جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ" ومن أجل مساعدتها على مواصلة عملياتها التجارية في مرحلة ما بعد هذه الأزمة. وقد أطلقت مشاريع "برنامج تعزيز قدرة المنشآت الهشة على الصمود الاقتصاديّ"، حتى الآن، في فلسطين والأردن وجيبوتي.

- أنشئت البنى التحتية المؤسسية، ومنها نقل مشاريع التمويل الأصغر، وإنشاء لجنة إدارة عمليات التمكين الاقتصادي، وتفويض الصلاحيات، وآليات العمل.

◀ من الإنجازات الأخرى ما يلي:

- إطلاق وتنفيذ "صندوق التمكين الاقتصادي للشعب الفلسطينيّ"، و"مؤسسة بشرى للتمويل الأصغر" في السنغال، و"برنامج تعزيز قدرة المنشآت الهشة على الصمود الاقتصاديّ" في جيبوتي. وفضلاً على ذلك، تتابع "إدارة التمكين الاقتصادي" 8 مشاريع للتمويل الأصغر الإسلامي و4 مؤسسات للتمويل الأصغر الإسلامي.
- وضع خارطة طريق من أجل مشروع "تصميم الحلول الهندسية لريادة الأعمال" الذي يرمي إلى إيجاد منظومة مواتية للتمكين الاقتصادي بإنتاج المعارف ونقل الأدوات والسياسات والممارسات الفضلى وأنشطة بناء القدرات وتطبيق التكنولوجيا لتطوير قدرات المؤسسات المالية الشريكة.
- تمثيل البنك الإسلامي للتنمية في إطار "الشراكة العالمية لمجموعة العشرين من أجل الشمول المالي"، ومن ثم المساهمة في عدة وثائق سياسات وتوصيات استراتيجية تؤدي إلى حصول البنك على مقعد دائم في "الشراكة العالمية لمجموعة العشرين" من أجل الشمول المالي بصفته شريكاً في التنفيذ.

الاستثمار

◀ وضع "البنك" قائمة ثرية من المشاريع، منها محفظة تضمّ أكثر من 20 مبادرة وبرنامجاً وصندوقاً ومؤسسة، تصل استثماراتها المحتملة إلى أكثر من 300 مليون دولار أمريكي، ويُتوقَّع أن تحشد استثمارات تقدر بنحو 2.9 مليار دولار أمريكي.

النتائج المحققة من جهود حشد الموارد

نجحت "إدارة التمكين الاقتصاديّ" في حشد أكثر من 450 مليون دولار أمريكيّ، وهو ما تجاوز الهدف المزمع تحقيقه سنة 2020 والمتمثل في 50 مليون دولار أمريكي.

وحُشدت 80 مليون دولار أمريكي لفائدة "صندوق التمكين الاقتصادي للشعب الفلسطينيّ"، و327 مليون دولار أمريكي من الجهات الشريكة في إطار "برنامج تعزيز قدرة المنشآت الهشة على الصمود الاقتصاديّ"، و43 مليون دولار أمريكي من برامج التمكين الاقتصادي الأخرى.

تعزيز قدرة المنشآت الهشة على الصمود الاقتصاديّ في مواجهة جائحة "مرض فيروس كورونا المستجد"

يقدِّم برنامج جديد دعماً فوريّاً هادفاً للتدفقات النقدية للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة المتضررة من جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ"، ويساعدها على مواصلة عملياتها التجارية في مرحلة ما بعد هذه الأزمة.

الهدف

- يبلغ متوسط عدد المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء في "منظمة التعاون الإسلامي" 53.2 منشأة لكل 1,000 شخص، وهو رقم يتجاوز ضِعف المتوسط العالمي (25.2).
- تمارس إجراءات الإغلاق العامّ المتخذة في العالم أجمع ضغطاً كبيراً على المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات، وقد اضطر كثير منها إلى الإغلاق خلال هذه المدة.
- وضع البنك "برنامج تعزيز قدرة المنشآت الهشة على الصمود الاقتصاديّ" لمساعدة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في البلدان الأعضاء بتوفير ما تحتاج إليه من سيولة لتجاوز هذه المرحلة الصعبة.
- يتسق هذا البرنامج مع مهمة "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" التي تتمثل في الحدّ من الفقر، ويشكّل جزءاً من دعم الصندوق لتدخلات البنك في مواجهة جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ".

تؤدي جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ" إلى تفاقم معدلات البطالة المرتفعة أصلاً وإلى تزايد الفقر في البلدان الأعضاء في البنك. ولذلك يقدم لها "برنامج تعزيز قدرة المنشآت الهشة على الصمود الاقتصاديّ" الدعم اللازم

الطريقة

- الهدف الرئيس من هذا البرنامج هو اتخاذ مجموعة تدابير دعم تستهدف المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في البلدان الأعضاء ذات الأولوية، التي تُحدَّد وفقاً لآلية البنك المتعلقة بتحديد الأولويات والانتقاء.
- يتواءم هذا مع أهداف "برنامج البنك الاستراتيجي للتأهب والتصدي" المعتمد في مارس 2020 ويتسق مع محور "الاستعادة" المنصوص عليه في هذا البرنامج، الذي هو محور يغطي الإجراءات المتوسطة المدّة بتمويل التجارة والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة لتحقيق ما يلي:
  - استدامة الأنشطة في سلاسل القيمة الاستراتيجية الأساسية.
  - ضمان استمرار الإمدادات، ولا سيما لقطاعي الصحة والغذاء.
- سيمكن التمويل الميسر الذي يقدمه "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" من خفض تكلفة التمويل لفائدة مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي. كذلك، أشرك "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" جهات شريكة مثل "سبارك" و"صلتك" للتعاون مع "البنك" على المشاريع التي ستُعتمَد في إطار هذا البرنامج. وهو إجراء سيعزّز نسبة الرفع الماليّ لموارد البنك والصندوق التي سيُتعهَّد بها في هذا الإطار.
- سيُقدَّم خط تمويل لمؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي، وستحوَّل موارد التمويل الميسر (قروض البنك الإسلامي للتنمية، وقروض صندوق التضامن الإسلامي للتنمية) بواسطة حكومة كل من البلدان المستفيدة بالدولار الأمريكي. وسيتولى المقترض المباشر للقرض السيادي مسؤولية السداد للبنك الإسلامي للتنمية، الذي يقرض الأموال من الباطن لمؤسسة أو مؤسسات التمويل الإسلامي المختارة بما يعادلها بالعملة المحلية، بحيث تتحمل الحكومة مخاطر سعر تبديل العملة.
- ستحوِّل اتفاقيات الإقراض من الباطن شروط التمويل نفسها التي يقدمها البنك الإسلامي

للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية إلى مؤسسة التمويل الإسلامي.

- يُتوقَّع من مؤسسات التمويل الأصغر المختارة تقديم تمويل يقابل التمويل الذي يقدمه البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية. وستودع الأموال المقابلة في حساب مخصص يُستخدَم لتمويل عملاء يستوفون المعايير التي يحددها البنك الإسلامي للتنمية. ويُتوقع منها أيضا أن تقدم مساعدة غير مالية تمكّن عملاءها من حسن استخدام تمويلها.

- ستقرض مؤسسات التمويل الإسلامي التمويل بعد ذلك لعملائها باستخدام صيغ التمويل الموافقة للشريعة الإسلامية (كالمرابحة والسلم، إلخ.). ولن يبدي البنك الإسلامي للتنمية أيّ اعتراض على المنتج المالي للتحقق مما يلي:
  - أن المنتجات المقترحة تلائم احتياجات المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة المستهدفة؛
  - أن تسعير المنتجات المالية مبرَّرة؛
  - أن العملاء سيستفيدون من القروض الميسرة التي يقدّمها البنك الإسلامي للتنمية.

- كذلك، سيقدَّم خط تمويل للبنوك الإسلامية والمؤسسات المالية العامة والخاصة (ومنها المؤسسات المالية الشريكة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية).

- يستند "برنامج تعزيز قدرة المنشآت الهشة على الصمود الاقتصادي" إلى معايير عالمية وممارسات فضلى من أجل دعم جهود الحكومات في الحد من تأثير جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ" على اقتصاداتها. وسيساهم هذا البرنامج في الحفاظ على متطلبات رأس المال العامل الحالية والمستقبلية، وتمويل الابتكار وتكييف العمليات التجارية للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة من أجل التخفيف من آثار الجائحة.

الإنجازات

- يتصدّى "برنامج تعزيز قدرة المنشآت الهشة على الصمود الاقتصادي" فعلا للتأثيرات الحادة لجائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ" على الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في البلدان الأعضاء.

- سيؤدي دعم البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية لتوفير السيولة للمؤسسات المالية الشريكة، إلى بناء قدرتها على الصمود وقدرة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة المستفيدة منها.

- في نهاية سنة 2020، كانت قد اعتُمدت مشاريع "برنامج تعزيز قدرة المنشآت الهشة على الصمود الاقتصادي" في كل من جيبوتي والأردن وفلسطين، وكان من المزمَع إطلاق مشروع رابع في المغرب.

- يتوقع أن تمكِّن هذه المشاريع الأربعة من حماية وتوفير ما لا يقل عن 107,000 فرصة عمل في المجموع.

- ينطوي التمويل على إمكان تحقيق نتائج تتعدى الجهات المستفيدة الأولية، لأنه يمكن استخدامه في دعم الجهات المالية الشريكة لكيانات "مجموعة البنك الإسلامي للتنمية"، والجهات المستثمرة في رأسمال هذه الكيانات، ويمكن استخدامه أيضاً في تعبئة الجهات الشريكة والجهات المانحة.

الاستثمار

- اعتمد صندوق التضامن الإسلامي للتنمية "برنامج تعزيز قدرة المنشآت الهشة على الصمود الاقتصادي" في سبتمبر 2020، وحشد 120 مليون دولار أمريكي من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

- تعهد البنك بمبلغ إجمالي قدره 83.30 مليون دولار أمريكي، وحشد تعهدات إضافية قدرها 327 مليون دولار أمريكي من الحكومات والمؤسسات المالية النظيرة.

- صُرفت أول دفعة من التمويل لجيبوتي فعلا.

"برنامج تعزيز قدرة المنشآت الهشة على الصمود الاقتصادي"

يُتوقَّع أن يستحدث هذا البرنامج أو يحافظ على 314,000 فرصة عمل بتمويل أكثر من 150,000 منشأة صغرى وصغيرة ومتوسطة بمبلغ قدره 240 مليون دولار أمريكي

منصة الجسر: إنشاء شبكة عالمية من المؤسسات المالية

منصة الجسر وسيلة إلكترونيّة مخصَّصة تجمع بين المؤسسات المالية للبلدان الأعضاء.

الهدف

- التكنولوجيا المالية مجموعةٌ جديدةٌ كلّ الجدّة من الوسائل التكنولوجية التي تستخدمها المؤسسات المالية لتحسين وأتمتة تقديم الخدمات بمساعدة الشركات وأصحاب الأعمال والمستهلكين على إدارة معاملاتهم وعملياتهم وحياتهم المالية إدارة أفضل.

- في خضمّ جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ"، اضطرت المؤسسات المالية إلى تسريع جهودها الرامية إلى الرقمنة حتى يتسنى لها تلبية الطلبات الجديدة والمتزايدة.

- في هذا السياق، تعمل "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص"، أحد الكيانات المعنيّة بالقطاع الخاص في "البنك الإسلامي للتنمية"، على تعزيز شبكتها العالمية من المؤسسات المالية بواسطة منصة رقمية مخصَّصة. والهدف من ذلك هو تحسين التواصل والتعامل التجاري بين المؤسسات المالية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

يتمثل الهدف من منصة الجسر في تمكين "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص"، أحد كيانات "مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية"، من أداء دور أكثر تنافسيةً ومبادرةً في الوفاء باحتياجات البلدان الأعضاء في البنك

- ترمي "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص"، من وراء مبادرة "منصة الجسر"، إلى تسريع تبادل المعارف وتقييم الأسواق والصفقات الخاصة التي من شأنها حفز التنمية الاقتصادية الوطنية وتعزيز قدرة القطاع الخاص على دعم تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

- ترمي هذه المنصة إلى ما يلي:
  - تيسير تبادل المعلومات بين المؤسسات المالية الأعضاء.
  - تحسين تحليل المعلومات لمتعلقة بالأسواق والأعمال.
  - إتاحة فرص الاستفادة من وسائل التكنولوجيا المالية ومن الخدمات السحابية.
  - تخفيض تكاليف المعاملات المالية للمؤسسات المالية الأعضاء.
  - تحسين الخدمات الاستشارية التي تقدمها "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص" لشركائها عن طريق الشبكة الإنمائية الإسلامية بتطبيق وسائل التكنولوجيا المالية.

- ستمكّن المنصةُ- بفضل التكنولوجيا التي تصل بين المؤسسات المالية- من تحقيق النتائج التالية التي تدعم "البرنامج الخماسي للرئيس":
  - ستكون المنصة قناة تواصل متكاملة لجميع البلدان الأعضاء، ومن ثمّ ستزيد من حضور البنك.
  - ستساهم المنصةُ في إقامة شراكات في البلدان الأعضاء، وتمكّنُ المؤسسات المالية لهذه البلدان من الوصول إلى أحدث المنتجات التكنولوجية.
  - ستحصل المؤسسات المالية، بتبادلها للبيانات على المنصة، على المعارف اللازمة لتحديد المشكلات والصعوبات الحقيقية، ثم تستكشف الحلول والفرص التجارية الممكنة.
  - بتمكين المنصة المؤسسات المالية من التواصل فيما بينها واستكشاف الفرص المتاحة، فإنها ستساعدها على توسيع نطاق التمويل ليشمل بلداناً أعضاء أخرى.
  - ستضمن رقمنةُ الاتصالات وتبادلُ المعلومات والاستعانةُ بالجمهور والمعاملاتُ سرعةَ تنفيذ المشاريع في البلدان الأعضاء.

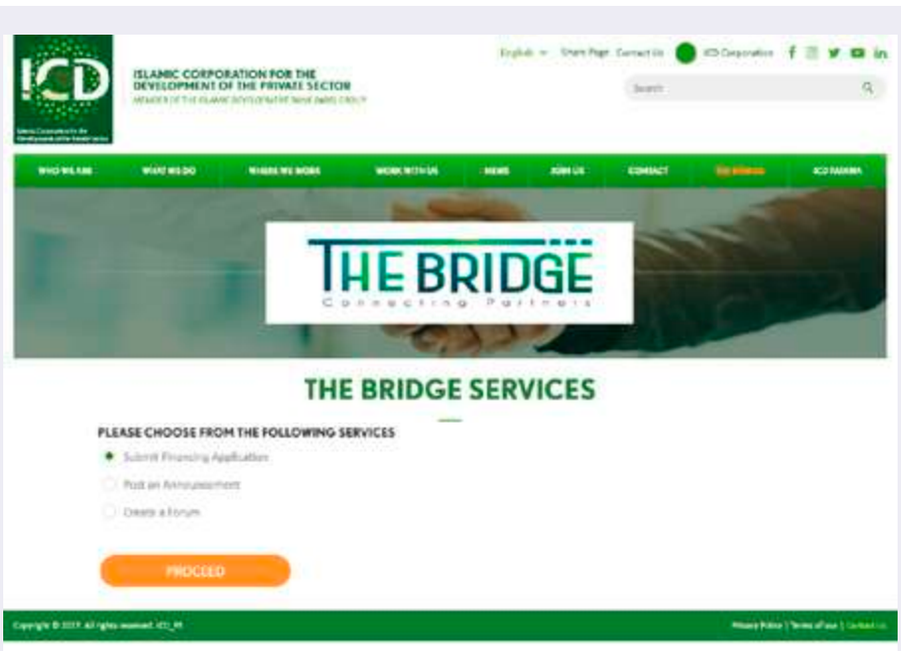

- ستشجع المنصة المؤسسات المالية على اعتماد حلول وسياسات تضمن التنمية المستدامة في البلدان الأعضاء.

الطريقة

- ستمكّن المنصة البنوك الإسلامية وشركات التكافل وشركات الإجارة ومؤسسات التمويل الأصغر من العمل في المجالات التالية:
  - التعاون وتيسير أنشطة، منها: البيع المتقاطع، والتمويل الجماعي، والتمويل الآجل، والخدمات الاستشارية، ومعاملات الصكوك، وخطوط التمويل، وإدارة الأصول، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والمساهمة في رؤوس الأموال، والتعامل في أدوات الخزانة والأسواق المالية، وغيرها من المعاملات ذات الاهتمام المشترك.
  - توفير الخدمات استشارية والممارسات الفضلى لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة (مثلا).
  - توفير التدريبات الإلكترونية في مجال المالية الإسلامية، والتكافل، والإدارة المالية السليمة، وإدارة الخزانة، وتأثير البيانات الاقتصادية على الأسواق المالية.
  - أنشطة الرهن العقاري وخدمات التكنولوجيا المالية (الأوراق المالية المدعومة بالرهون العقارية).
  - منتجات إدارة الأصول التي ستباع عن طريق المنصة بعد موافقة الهيئات التنظيمية.
  - عمليات الخزانة لخدمة المؤسسات المالية المئة المشاركة.
  - تبادل المعلومات بشأن مشاريع القطاع الخاص وفرص الأعمال ذات النفع المتبادل في دول "منظمة التعاون الإسلامي" (وذلك بالوصل بينها).
  - إدارة البيانات الضخمة عن طريق المنصة من أجل التمكين من تدفق المعلومات إلى "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص" كي تحسن من استثماراتها وتمويلها.
  - الحفاظ على سرية جميع البيانات المتبادلة عن طريق المنصة من أجل ضمان الإنصاف وتفادي أيّ تضارب في المصالح بين المؤسسات المالية المشاركة.

- تسجيل مجاني للمؤسسات المالية المهتمة على الموقع الإلكتروني للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص مع اختيار نوعين من العضوية:
  - العضوية العادية- وهي مجانية ومفتوحة لجميع المؤسسات المالية. ويتكون هذا القسم من المقالات والوثائق عن أدوات وتقنيات التمويل الإسلامي، ونادٍ للرؤساء التنفيذيين حيث يستطيع الرؤساء التنفيذيون التواصل للحصول على الدعم والمشورة والتوجيه.
  - العضوية الذهبية- إذ يمكن للمؤسسات المالية التسجيل مقابل رسوم سنوية زهيدة والانضمام إلى الشبكة العالمية التي تضمّ أكثر من 100 مؤسسة مالية لتبادل المعلومات والصفقات.

الإنجازات

- تتكون "منصة الجسر" من ثلاث مراحل رئيسة هي:
  - المرحلة 1: تبادل المعلومات والتواصل.
  - المرحلة 2: خدمات معلومات عن الأعمال والأسواق، وتوحيد الخدمات والوصل مع تحديد فرص الاستثمار.
  - المرحلة 3: المعاملات التجارية والمبادلات التجارية في الأسواق العالمية، ومجموعة من المنتجات المالية الإسلامية مثل: الصكوك، والرهون العقارية، والتكافل، والاستثمارات المباشرة، وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري، والاستشارات الروبوتية.

- اكتملت المرحلة الأولى بنجاح سنة 2020 بشبكة تضم من العالم أكثر من 88 مؤسسة مالية و12 شركة إجارة مؤهلة للتسجيل على المنصة.

- أُطلِقت نسخة تجريبية لاختبار تدفّق الصفقات قبل الإطلاق الرسمي للمرحلتين الثانية والثالثة.

الاستثمار

- موَّلت "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص" منصّة الجسر داخليّاً بصفتها إحدى المبادرات الرئيسة التي ستُتّخَذ وسيلةً للمساهمة في رحلة التحول الرقمي للمؤسسات المالية الشريكة للبنك الإسلامي للتنمية.

منصّة الجسر

في سنة 2020، اكتملت المرحلة الأولى بشبكة تضم من العالَم أكثر من 88 مؤسسة مالية و12 شركة إجارة مؤهَّلة للتسجيل على المنصة

برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية

هذه المبادرة التجارية الكبرى موجَّهةٌ لزيادة التكامل الاقتصادي ودعم النمو المستدام في مختلف البلدان العربية والأفريقية.

الهدف

- على الرغم من أن الإقليمين العربي والأفريقي يشهدان نموّاً اقتصادياً مهمّاً، فإنه لا تزال فيهما إمكانات لم تستغل لتطوير التجارة الإقليمية، وهو ما سينتج نموّاً اقتصاديّاً مستمرّاً وفرص عمل لهذين الإقليمين.

- في فبراير سنة 2017، أطلق البنك الإسلامي للتنمية "برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية" لتذليل بعض الصعوبات المتعلقة بتشجيع التجارة والاستثمار بين الإقليمين وتطوير الشراكات التجارية الأقاليمية.

- يستفيد برنامج الجسور التجارية العربية الأفريقية من وجود "منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية" (AfCFTA)، وهي واحدة من أكبر المبادرات في العالم الرامية إلى زيادة المبادلات التجارية داخل القارات وفيما بينها. وفي يوليو 2019، كانت قد انضمت 54 دولة من أصل 55 في "الاتحاد الأفريقي" إلى المبادرة القارية. وهو ما يتطلب إعفاء ما يصل إلى 90% من التعريفات الجمركية للبلدان الأعضاء، وخفضاً كبيراً في الحواجز غير الجمركية (NTBs) داخل القارة.

يمكن للبلدان العربية والأفريقية الاستفادة من أنشطة "برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية" في تنمية التجارة والاستثمار، ولا سيما في القطاعات ذات القيمة المضافة التي تعتمد على قوى عاملة أكثر مهارة ويمكنها النهوض بمزيد من الاستثمار ونشر المعرفة

- تتمثل إحدى أهم مزايا برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية في قدرته على تقليل اعتماد الاقتصادات المشاركة على الصادرات السلعية. وسيمكّن النهوض النموّ الذي يزيد صادرات المنتجات الأعلى قيمة مضافة والأدنى تقلّباً من تعزيز الآثار الإيجابية للتجارة ومن دعم النموّ الاقتصادي المستدام والشامل.

- بفضل حفز النموّ في التجارة والاستثمار حيث حجمه منخفض في الوقت الحالي، يشكل برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية أداة بالغة التأثير تساعد على المساهمة في تحقيق أكبر تكامل اقتصادي عن طريق التجارة والاستثمار.

الطريقة

- برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية مبادرة متعددة الجهات المانحة والبلدان والمنظمات ترمي إلى تحقيق ما يلي:
  - تعزيز وزيادة تدفقات التجارة والاستثمار بين جميع البلدان العربية والأفريقية
  - توفير ودعم تمويل التجارة وتأمين ائتمان الصادرات.
  - تحسين آليات بناء القدرات المرتبطة بالتجارة.

- يستهدف هذا البرنامج زيادة التكامل الاقتصادي ودعم النمو المستدام في مختلف البلدان العربية والأفريقية. وبعبارة أدق، تنصبّ جهود تشجيع التجارة على القطاعات التي تحقق قيمة مضافة هامة، ولا سيما القطاعات التي تعوّل على قوى عاملة أكثر تأهيلا والقطاعات التي يمكنها النهوض بالمزيد من الاستثمار ونشر المعارف

◀ إذا نظرنا إلى الحالة الاقتصادية الراهنة للبلدان المستهدفة، فإن القطاعات الرئيسة التي سيكون فيها تأثير هذا البرنامج أكثر وضوحاً هي:

- التصنيع
- وسائل الإنتاج الزراعية
- الصحة والمنتجات الصيدلانية.

◀ يركز هذا البرنامج على تصميم وتنفيذ المشاريع والأنشطة التي من شأنها:

- تعزيز التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية والأفريقية
- تعظيم وزيادة فرص الاستثمار والتجارة في القطاعات ذات الأولوية.

◀ يحقق البرنامج تلك الأهداف اعتماداً على الأنشطة التالية:

- عقد شراكات تجارية جديدة
- رفع مستوى التجارة والاستثمار بين البلدان العربية والأفريقية
- نشر مزيد من المعلومات العامة عن جهود إنشاء الأسواق
- منصة معروفة للتجار من أجل تسويق صادراتهم
- زيادة التواصل بين المنشآت الموجودة في البلدان العربية والأفريقية
- إنشاء منصات لوجستية جديدة
- زيادة تمويل التجارة وتأمين ائتمان الصادرات من مؤسسات القطاعين العام والخاص.

◀ يدعم هذا البرنامج أنشطة القطاع الخاص في كلا الإقليمين من أجل توفير الفرص لأرباب الشركات كي يلتقوا فيما بينهم ويكتشفوا الإمكانات الاستثمارية. وفي السنوات المقبلة، سيولي هذا البرنامج اهتماماً خاصّاً لتحقيق الأهداف التالية:

- إنشاء مشاريع قائمة على سلسلة القيمة من أجل تحسين الولوج إلى أسواق البلدان الأفريقية والعربية
- تطوير المهارات في مجال الاقتصاد الرقمي
- رفع كفاءة وفعالية البلدان في استهداف منتجات ذات قيمة مضافة عالية
- زيادة تنافسية الصادرات بالتحكم في تكلفة الإنتاج
- إزالة العقبات؛ وتوفير حلول للدفع؛ والشحن؛ والتنافسية المتعلقة بالتجارة بين البلدان العربية والأفريقية.

الإنجازات

◀ تتوخى اجتماعات المصدرين والمستوردين التي أطلِقت في إطار البرنامج إلى الربط المباشر بين هاتين الفئتين من أجل تعزيز الشراكات التجارية في القطاع الخاص. وفي هذا السياق، عقدت عدّة اجتماعات، ومنها اجتماعات في القطاع الصيدلاني بجمهورية مصر العربية وكوت ديفوار والسنغال. وفي قطاع الأغذية بجمهورية مصر العربية والإمارات العربية المتحدة.

◀ شهدت الاجتماعات مشاركة نشطة من القطاع الخاص في 18 بلداً أفريقيّاً و10 بلدان عربية. وبلغت قيمة المعاملات المبحوثة خلال هذه الاجتماعات نحو 250 مليون دولار أمريكي (190 مليون دولار أمريكي للوازم والملحقات الصيدلانية، وما يصل إلى 40 مليون دولار للمواد الغذائية).

◀ تمخض اجتماعان بين أرباب الشركات سنة 2019 عن النتائج التالية:

- تنظيم فعالية عن منتجات الأغذية الزراعية في دبي (الإمارات العربية المتحدة) احتضنت أكثر من 1,620 اجتماعاً بين المستوردين والمصدِّرين أدّى إلى 120 صفقة قيد التفاوض تدرّ 10 ملايين دولار أمريكي.
- احتضنت فعالية للمنتجات الصيدلانية والصناعات ذات الصلة 602 من الاجتماعات وجرى التفاوض فيها على 108 صفقات بقيمة تناهز 41 مليون دولار أمريكي.

◀ كذلك، نُظِّمت فعاليات تدريبية وتعليمية، منها:

- إطلاق مبادرة في السنغال سنة 2019 لإحداث تحول في الزراعة بتقديم معلومات شاملة لما يقارب 5,000 مزارع عن مغذيات التربة، وذلك من أجل توجيههم نحو ممارسات الزراعة القائمة على التكنولوجيا. وتفكر بلدان أخرى من غرب أفريقيا في برامج مماثلة.
- تنظيم دورة تدريبية عن التجارة الإقليمية والعالمية لفائدة البلدان الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك مع "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" بالتعاون مع المملكة المغربية و"المعهد المغربي العالي للتجارة وإدارة المقاولات".

الاستثمار

◀ يتكون مجلس إدارة برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية من الأعضاء المؤسسين. ويتحقق الاستثمار المتواصل بتوجيه الدعوة إلى بلدان أخرى وشركات تجارية أو مالية للانضمام إلى البرنامج بتقديم مساهمة مالية لا تقل عن 500,000 دولار أمريكي لخطة "البرنامج" التشغيلية الثُّلاثية السنوات.

اجتماعات المستوردين مع المصدرين في إطار برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية

اجتذبت الاجتماعات مشاركة نشطة من القطاع الخاص في 18 بلداً أفريقيّاً و10 بلدان عربية. وبلغت قيمة المعاملات المبحوثة خلال هذه الاجتماعات نحو 250 مليون دولار أمريكي

المنشآت الصغيرة والمتوسطة في غرب أفريقيا

يسعى البنك إلى المساعدة على تقليص التفاوت بين قدرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة من جهة والتمويل اللازم لتجارتها من جهة أخرى، وذلك ببناء القدرات وتحسين أدوات التقييم.

الهدف

- تشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة 90% من الشركات التجارية في غرب أفريقيا وتوفر 80% من فرص العمل في القطاع الخاص. وهي من أهم محركات التقدم الاقتصادي والاجتماعي في منطقة "الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا".
- غير أن المشاكل التنظيمية، مقرونة بصعوبات الهيكلة وتدني مستويات التدريب ومحدودية القدرة المالية، تدلّ على الجهود الكبيرة التي تبذلها المنشآت الصغيرة والمتوسطة لإقناع المؤسسات المالية بجدارتها الائتمانية.
- يتمثل أحد أهم مجالات تدخل "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة"، التي هي أحد كيانات البنك الإسلامي للتنمية المعنية بالقطاع الخاص، في مساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الانخراط في الاقتصاد. ولذلك أُسّس "برنامج المنشآت الصغيرة والمتوسطة في غرب أفريقيا" الذي تبلغ قيمته 18 مليون دولار أمريكي، ويتألف من أربعة مكونات هي:

تُحَدَّد المنشآت الصغيرة والمتوسطة وفق معايير مسبقة تتعلق بجاهزيتها التجارية والتنظيمية، وتخصَّص نسبة تصل إلى 20% للمنشآت التي تديرها نساء

- تطوير قدرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة المختارة؛
- بناء القدرات وتوفير أدوات تقييمِ المنشآتِ الصغيرة والمتوسطة للبنوك الشريكةِ؛
- خط تمويل التجارة للبنوك الشريكة؛
- مساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الناجحة على تقديم مشاريعها القابلة للتمويل.

الطريقة

- يرمي هذا البرنامج، الذي أُطلِق سنة 2018، إلى الحدّ من نقص التمويل التجاريّ للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المنطقة.
- يوفر البرنامج خطوط تمويلٍ وبناء قدراتٍ وخدمات استشاريةٍ للبنوك الشريكة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في منطقة "الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا" التي تضم بنين وبوركينافاسو وكوت ديفوار وغينيا بيساو ومالي والنيجر والسنغال وتوغو.
- الهدف العام من هذا البرنامج هو تعزيز قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة المختارة والبنوك الشريكة على تحقيق معدل قبول أفضل وتحسين معدل استخدام خطوط التمويل المودعة في البنوك الشريكة.
- كان لا بد من أن تَختار المؤسسةُ الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، نظرا إلى التغطية الإقليمية للبرنامج، شركاء محليين يشاركونها أهدافها ونطاق عملها. واختير مصرف "كوبيس بنك إنترناشيونال" شريكاً رئيساً في مشروعين تجريبيين في إطار البرنامج، في بوركينافاسو والسنغال، وذلك لما لهذا البنك من حضور قوي في المنطقة:
  - في بوركينافاسو، نظمت "ميزون دو لونتربريز" خمسة برامج تدريبية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وراجعت كذلك مشاريعها وأعادت تقديمها إلى "كوريس بنك إنترناشيونال".
  - في السنغال، حيث رَكّز الدعم على بناء القدرات، أقيمت شراكة بين "بعثة ريادة الأعمال السريعة" و"المنظمة الدولية للفرنكوفونية" و"كوريس بنك إنترناشيونال".

تتوقع "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" زيادة قيمة التمويل المتاح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة مع خفض الكلفة، باستخدام مجموعة من الأدوات المالية الخاصة بكل من هذه الوكالات والمتعلقة بالديون والضمان وحقوق الملكية والمِنح. وسيُطلَق البرنامج في كوت ديفوار بعد نجاح هذين المشروعين التجريبيين.

الإنجازات

يرمي المشروع التجريبي المقام في بوركينافاسو، الذي استغرق ثمانية أشهر من سنة 2018، إلى ما يلي:

- تقديم خط تمويل لـ"كوريس بنك" في بوركينافاسو؛
- اختيار وتدريب ما يصل إلى 25 منشأة صغيرة ومتوسطة رَفضها مصرف "كوريس" سابقا؛
- دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الناجحة وإعادة تقديم طلبات للتمويل؛
- تحقيق نجاح في 25% من الطلبات التي أعيد تقديمها للحصول على التمويل؛
- إطلاق مكوّن الصيرفة مع "بنك كوريس بوركينافاسو".

فيما يخص المشروع التجريبي في السنغال، اختير نحو 100 منشأة صغيرة ومتوسطة، تدير نساءٌ عدّةً منها، وفق معايير متفق عليها مسبقاً كالمستوى الإجمالي لنضج المشروع.

سيَختار شركاءُ البرنامج 200 منشأة صغيرة ومتوسطة سنغالية متعددة القطاعات للخضوع لبرنامج تجريبي يستغرق 15 شهراً.

يشمل المشروع التجريبي في السنغال:

- اختيار وتدريب ما يصل إلى 200 منشأة صغيرة ومتوسطة خلال سنتي 2020 و2021؛
- دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الناجحة وإعادة تقديم طلباتها لأجل التمويل؛
- الحصول على التمويل لفائدة 25% من الطلبات التي أعيد تقديمها؛
- إطلاق مكون الصيرفة في "بنك كوريس السنغال".

الاستثمار

يؤتي استثمار البنك أكله في تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ولا سيما ما كان عن طريق المشاريع التجريبية التي أطلقها البرنامج. وكانت حصيلة المشروع التجريبي في بوركينافاسو، على سبيل المثال، كالتالي:

- مَنْح "كوريس بنك" خطَّ تمويل تجاري بقيمة 8 ملايين دولار أمريكي؛
- اختيار 60 منشأة صغيرة ومتوسطة من محفظة كوريس للمنشآت المرفوضة.
- اختيار 22 منشأة صغيرة ومتوسطة الحجم للتدريب، وإعادة تقديم طلبات ائتمان لفائدتها.
- الحصول على التمويل لفائدة 35% من طلبات التدريب والطلبات التي أعيد تقديمها.
- اعتماد مليون دولار أمريكي من "كوريس بنك" لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- استحداث أداة لتقييم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الربع الأول والثالث من سنة 2020.

المشروع التجريبي في بوركينافاسو

مَنْح "كوريس بنك" خطَّ تمويل تجاري بقيمة 8 ملايين دولار أمريكي

اعتماد مليون دولار أمريكي من "كوريس بنك" لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

تعزيز قدرة القطاع الخاص على الصمود بفضل برنامج "تعزيز قدرة المنشآت ذات القيمة المضافة على الصمود"

يتمثل الهدف من برنامج "تعزيز قدرة المنشآت ذات القيمة المضافة على الصمود" (BRAVE) و"برنامج تعزيز قدرة المنشآت النسائيّة ذات القيمة المضافة على الصمود" (BRAVE Women) في تعزيز القطاع الخاص بصفته محرّكاً للنموّ المستدام على الرغم من النزاعات الجارية.

الهدف

برنامج "تعزيز قدرة المنشآت ذات القيمة المضافة على الصمود" برنامج صممته "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص" سنة 2016 بالشراكة مع "البنك الإسلامي للتنمية". وقد انبثق برنامج "تعزيز قدرة المنشآت النسائية ذات القيمة المضافة على الصمود" من هذه المبادرة للوفاء بالاحتياجات الخاصة بالنساء.

يستثمر هذان البرنامجان في مبادرات قدرة الأعمال على الصمود واستمرارها في إطار متكامل من أجل مساعدة المؤسسات على إدارة المخاطر الناجمة عن تأثير النزاعات الجارية ووضع استراتيجيات للتخفيف من وطأة الأزمات.

يتمثل الهدف من برنامج "تعزيز قدرة المنشآت ذات القيمة المضافة على الصمود" في تعزيز قدرة القطاع الخاص على الصمود في اليمن بصفته

ساهم برنامج "تعزيز قدرة المنشآت ذات القيمة المضافة على الصمود" وبرنامج "تعزيز قدرة المنشآت النسائيّة ذات القيمة المضافة على الصمود" في استحداث فرص العمل واستقرار المجتمعات المعرضة للخطر، وفي توطيد الدور المهم للقطاع الخاص في البلدان الهشة والمتضررة من النزاعات

محرّكاً للنموّ المستدام، وذلك بإيلاء الاهتمام للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في قطاعات موجَّهة للفقراء وذات قيمة مضافة قوية، كالأغذية الزراعية، وصيد الأسماك، والرعاية الصحية، والمنسوجات. وقد عمل الشركاء بتشاور وثيق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمنية و"وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر"، وهي وكالة تابعة للصندوق الاجتماعي للتنمية وثلاث مؤسسات مالية محلية كبرى.

الهدف من "برنامج تعزيز قدرة المنشآت النسائيّة ذات القيمة المضافة على الصمود" هو تذليل الصعوبات الخاصة التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تديرها نساء في العالم النامي، والتي غالباً ما تكون غير قادرة على الحصول على الخدمات المالية اللازمة لبدء وإدارة أنشطتها.

الطريقة

يشمل برنامج دعم صمود المنشآت ذات القيمة المضافة ثلاثة مكونات هي:

- بناء قدرة الشركات على الصمود.
- مساعدة شركات مختارة على استئناف أنشطتها بفضل خطة مِنَح تكميلية، تُستثمَر أساساً في السلع الرأسمالية الضرورية لتلك الشركات.
- تعزيز قدرة سلسلة القيمة في القطاعات المستهدفة على الصمود ومساعدة المؤسسات الرائدة على مواءمة أو تحديث أو تحسين نماذج عملها تبعاً لهيكل السوق الجديد، وذلك بفضل خطة مِنَح تكميلية مناسبة.

مكّنت المرحلة الأولى من البرنامج (2017-2018) الشركات اليمنية من الحصول على تدريب في مجال استمرار الأعمال، وهو تدريب كانت بأمسّ الحاجة إليه للتغلب على الصعوبات التي تواجه القطاع الخاص. كذلك، استفادت الشركات المختارة من خطة مِنَح تكميلية، قُدِّمت بالتنسيق مع البنوك المحلية.

أنشِئ برنامج "تعزيز قدرة المنشآت النسائية ذات القيمة المضافة على الصمود" سنة 2018 وأطلِق رسميّاً في فبراير سنة 2019 في اليمن، ويُزمَع توسيع نطاقه ليشمل نيجيريا وبوركينافاسو. ويركِّز هذا البرنامج، الذي يتضمن منحة تقدَّم خمس سنوات في إطار "مبادرة تمويل رائدات الأعمال"، على تذليل معوّقات ريادة النساء في سلاسل قيمة مختارة في اليمن ونيجيريا وبوركينافاسو.

يأتي تمويل برنامج "تعزيز قدرة المنشآت النسائية ذات القيمة المضافة على الصمود" من موارد منح خارجية ترمي إلى إطلاق الإمكانات الريادية للنساء. وتقود وحدة تمكين النساء والشباب انخراط البنك في "مبادرة تمويل رائدات الأعمال". وهذا البرنامج يديره فريق "دعم بيئة الصناعة والأعمال" التابع للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص.

يرمي برنامج "تعزيز قدرة المنشآت النسائية ذات القيمة المضافة على الصمود" إلى بلوغ نحو 1,500 منشأة صغرى تملكها وتترأسها نساء بتدريب متخصص في مجال الأعمال، ولمساعدة 1,200 منها على التأهل للحصول على منحة تجمع بين الدعم المالي والمساعدة الفنية.

الإنجازات

أحرز برنامج "تعزيز قدرة المنشآت النسائية ذات القيمة المضافة على الصمود" حتى الآن النتائج التالية:

- استفادت 620 شركة من تدريب في مجال استمرار الأعمال.
- استفادت 348 شركة من خطة منح تكميلية.
- حُفظت 15,000 فرصة عمل واستُحدثت 1,541 فرصة عمل جديدة.

انطلق مشروع "تعزيز قدرة المنشآت ذات القيمة المضافة على الصمود" في اليمن سنة 2019 وأحرز تقدُّماً في تحسين تطوير القدرات في محافظات: صنعاء وعدن وإب وحضرموت وتعزّ. وفي أبريل 2020، انطلق مشروع نيجيريا بخطط لإمداد 1,000 امرأة بفرص عمل وتطوير مهارات 600 امرأة. واضطلع فيه "بنك الصناعة" النيجيري بدور وكالة تنفيذ محلية.

الاستثمار

حُشِدت 6.0 ملايين دولار أمريكي لبرنامج "تعزيز قدرة المنشآت ذات القيمة المضافة على الصمود" من "الصندوق الانتقالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" الذي أنشئ سنة 2012 بطلب من "شراكة دوفيل مع البلدان العربية التي تمرّ بمرحلة انتقالية". وبدأت المرحلة الثانية من برنامج "تعزيز قدرة المنشآت ذات القيمة المضافة على الصمود" سنة 2019 بتمويل إضافي قدره 3.0 ملايين دولار أمريكي من "الصندوق الانتقالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا".

تموّل "مبادرة تمويل النساء الرائدات" برنامج "تعزيز قدرة المنشآت النسائية ذات القيمة المضافة على الصمود" تمويلا تامّاً بمخصَّص متعدد البلدان قدره 32.2 مليون دولار أمريكي في إطار الجولة الأولى من طلبات المشاريع في اليمن ونيجيريا وبوركينافاسو. وتتمثل الجهات الشريكة لمبادرة تمويل النساء الرائدات في 14 حكومة مانحة وستة بنوك إنمائية متعددة الأطراف بصفتها شريكة في التنفيذ، والعديد من الأطراف المعنية الأخرى في القطاعين العام والخاص في العالم أجمع.

"مجموعة البنك الإسلامي للتنمية" هي إحدى الجهات الشريكة المعيَّنة في تنفيذ صندوق "مبادرة تمويل النساء الرائدات"، في حين تقدم "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص" دعماً فنياً لتنفيذ برنامج "تعزيز قدرة المنشآت ذات القيمة المضافة على الصمود"، بتعاون وثيق مع "وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر" بصفتها وكالة إنجاز في اليمن، التي هي البلد التجريبي للبرنامج. وقد تلقت اليمن 8.8 مليون دولار أمريكي من المنحة الإجمالية.

برنامج "تعزيز قدرة المنشآت ذات القيمة المضافة على الصمود"

استفادت 620 شركة من تدريب في مجال استمرار الأعمال

استفادت 348 شركة من خطة منح تكميلية

حُفظت 15,000 فرصة عمل واستُحدثت 1,541 فرصة عمل جديدة

صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

يدعم صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية بالمشاركة في تمويل المشاريع الرامية إلى استغلال الأراضي والممتلكات الوقفية.

الهدف

- يرمي "صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف" إلى الاستثمار في الممتلكات الوقفية العقارية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.

- يشارك هذا الصندوق في العمليات والمشاريع التي أن يمكن أن ترتفع قيمتها أو تزيد عائداتها على المدى القصير أو المتوسط أو البعيد.

- يعمل "صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف"- بصفته صندوق استثمار مؤثر يضم 15 مستثمراً مؤسسياً- على سدّ النقص في التمويل اللازم لتحقيق "أهداف التنمية المستدامة". وشهد صندوق تثمير ممتلكات الوقف، بما استحدثه من مبادرات جديدة ومبتكرة، تحوّلاً في نطاق تغطيته وتدخله وذيوع صيته وفي نموذج عمله إلى حدّ كبير خلال السنوات القليلة الماضية.

- يوفر صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف- في إطار مهمته المتمثلة في وقف واستغلال الأوقاف العقارية- مصادر دخل مستدامة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية المحلية ومنظمات المجتمع المدني، تمكنها من اتخاذ قراراتها الإنمائية.

يجري الصندوق دراسات للتحقق من جدوى المشاريع المختارة للاستثمار وسلامتها الفنية والمالية والاقتصادية والشرعية وفرص تحقيقها عائدات جيدة للأوقاف

- يشكل صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف نموذجًا فريدًا في عالم التنمية بتركيزه على تمويل الأوقاف عن طريق مساعدته للمنظمات التي ترغب في استغلال أراضيها الوقفية الحالية، أو تجديد عقاراتها الموقوفة، أو اقتناء ممتلكات جديدة على جهة الوقف. وقد توسع الصندوق ليشمل دعم استحداث أوقاف جديدة تركز على الاستدامة على مرّ الأجيال.

- على المدى القصير، يعمل صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف على دعم المنظمات غير الحكومية والمنظمات الخيرية المحلية ودعمها في بحثها عن مصادر دخل مستدامة. أما على المدى البعيد، فيعمل الصندوق على تنمية الثروة الاجتماعية بتشجيع العطاء الخيري وتوجيه المدخرات المحلية لخدمة المجتمع.

الطريقة

- يرمي الصندوق إلى الرفع من عائداته الإجمالية إلى الحد الأعلى الممكن، بالتمويل البعيد الأمد وباستخدام صيغ التمويل الإسلامي المعروفة، مثل: الإجارة والبيع الآجل والاستصناع والمشاركة المتناقصة والمشاركة في رأس المال.

- من أجل ضمان تنافسية شروط تمويل الصندوق مع الشروط التي يتيحها منافسون آخرون، تُعتبَر عائدات صيغ التمويل باتخاذ المؤشرات المعهودة توجيهات، إضافة إلى هامش ربح يحدد وفق مدة التمويل والمخاطر ذات الصلة. ولما كان الصندوق يديره البنك الإسلامي للتنمية، فإنه يتمتع بالإعفاء الضريبي الذي يتمتع به البنك في جميع البلدان الأعضاء.

- يمول صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف بناء وترميم واقتناء الممتلكات العقارية المدرة للدخل شريطة أن يقدم المستفيد مساهمة مالية لا تقل عن 25% من التكلفة الإجمالية للمشروع، أو قطعة أرض مناسبة (إذا كان المشروع جديداً).

وتعنى متطلبات الحد الأدنى للمساهمة أن تمويل الصندوق غالباً ما يكون حافزاً لزيادة العطاء الخيري، في حين يتدخل المانحون المحليون والدوليون لسدّ النقص.

- يصمَّم المشروع عادةً بحيث يسدد تمويل الصندوق كله من دخل المشروع، ويتبقى في الحالة المثلى مبلغ مهم يستخدم لدعم أنشطة المستفيد أثناء مدة السداد. وبعد مدة السداد، يذهب كل الدخل الناتج لدعم أنشطة المستفيد دائماً. وتُستثمَر موارد الصندوق غير المستخدمة على نحو عاجل، أخذا في الاعتبار مبادئ إدارة المخاطر المتعارفة.

- يمكن للبنك- بصفته المضارب (المستأمن أو المدير) - أن يستعين بشركات استشارية مختصة في إدارة الاستثمار العقاري لتقديم المساعدة في هيكلة التمويل والتفاوض على الشروط وإبرام الصفقات.

الإنجازات

- استطاع صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف حتى الآن دعم 57 مشروعاً ذا تأثير واسع على الأفراد والمجتمعات والمنظمات، بقيمة إجمالية قدرها 1.21 مليار دولار أمريكي، في 29 بلداً عضواً وغير عضو في البنك الإسلامي للتنمية.

- شرع الصندوق في مجموعة من المبادرات المبتكرة، منها إجراء مراجعة كاملة لنموذج عمله وتحويله وتجديده حسب الضرورة.

- أعيد تقديم نموذج صندوق تثمير الممتلكات والأوقاف في شكل مساهمة فريدة من البنك في عالم التنمية، وتجرى الآن حملة توعية بين مختلف المؤسسات الإنمائية والجهات الشريكة المحتملة.

- نفذ الصندوق أيضاً عددا من المبادرات الجديدة من أجل دعم جهوده الإعلامية والتعريفية. وتشمل هذه المبادرات: تصميم شعار جديد، وموقع إلكتروني، وفيديو تفاعلي، ومنشور للتعريف بالصندوق، طبقاً للهوية البصرية الجديدة للبنك، وعملية واسعة لجمع وتصنيف وتحليل تأثير تدخلات الصندوق، أفضت إلى تقرير عن تأثير الصندوق.

- واصل صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف دعم المستفيدين منه السابقين الأكثر نجاحا مثل "لجنة المتولين (مجلس الأمناء) لوقف التضامن الإسلامي التعليمي المشترك بين البنك الإسلامي للتنمية وبنغلاديش". وقد اعتُمد تمويل جديد للمرحلة الثانية سنة 2019.

الاستثمار

- في ديسمبر 2020، بلغ عدد المشاركين في صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف 16 جهة مشاركة، منها البنك الإسلامي للتنمية، ووزارات الأوقاف ومنظمات الأوقاف ومنظمات غير ربحية وبنوك إسلامية برأسمال إجمالي مدفوع قدره 88.5 مليون دولار أمريكي، وقدم البنك خط تمويل بقيمة 100 مليون دولار أمريكي تستخدم في تمويل مشاريع الصندوق

- في سنة 2020، اعتمد البنك زيادة في رأسمال صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف المصرح به من 100 مليون دولار أمريكي إلى 500 مليون دولار أمريكي.

صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

دعم صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف حتى الآن 57 مشروعا، بقيمة إجمالية قدرها 1.21 مليار دولار أمريكي، في 29 بلداً عضواً وغير عضو في البنك الإسلامي للتنمية

قدم البنك خط تمويل بقيمة 100 مليون دولار أمريكي تُستخدم في تمويل مشاريع صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

برنامج نشر الوعي وبناء القدرات في مجال المالية الإسلامية

يستثمر البنك الإسلامي للتنمية في تطوير جهوده التواصلية بفضل مجموعة متنوعة من وسائل الإعلام والفعاليات، وذلك من أجل التعريف بمنتجاته ومبادراته في قطاع المالية الإسلامية.

الهدف

- تندرج أنشطة تواصل "البنك" الاستراتيجيّة والتكتيكيّة في إطار استراتيجيته التواصلية العامة، التي عُدِّلت في الأشهر الأخيرة من أجل الوفاء بالاحتياجات الناجمة عن جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ".

- أطلق "البنك"، في إطار استراتيجيته التواصلية، برنامجاً لبناء القدرات ونشر الوعي يعزّز حضور المالية الإسلامية وقبولها في العالم. ويحرص البنك، بواسطة هذا البرنامج، على أن يدرك الجميع قدرة المالية الإسلامية على المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائيّة. ولذلك يتعاون مع غيره من المنظمات الدولية والبنوك الإنمائية المتعددة الأطراف، كالبنك الدولي، وبنك التنمية الآسيوي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الإسلامي.

عند ظهور جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ" سنة 2020، ساعدت أنشطة البنك التواصلية على إبراز موقعه الريادي ودور المالية الإسلامية في دعم البلدان الأعضاء خلال هذه الأزمة

- يستهدف البرنامج المؤسسات المعنية في مختلف البلدان الأعضاء وغير الأعضاء في البنك. ومن هذه المؤسسات: الوزارات، والبنوك المركزية، وهيئات أسواق رأس المال، ووكالات التأمين، والجهات الفاعلة في السوق، والمؤسسات المالية وغير المالية، والجامعات.

- منذ إطلاق "نموذج العمل الجديد للبنك" و"البرنامج الخماسي للرئيس"، أعطى البنك الأولوية كذلك لتقديم رئيسه بصفته رائداً فكريّاً للمالية الإسلامية.

الطريقة

- يحرص البنك الإسلامي للتنمية، بتنظيمه للورشات والندوات والمؤتمرات وغيرها من الفعاليات والمشاركة فيها، على أن يحظى أكبر عدد من الناس بفرصة متابعة ما يقوله الخبراء عن المالية الإسلامية وبحث ما تتيحه من إمكانات.

- يمكن أن يتخذ دعمُ الفعاليات التي تُنظَّم، في إطار هذا البرنامج، شكل الرعاية المالية، والدعم العيني، أو رعاية مشاركة خبير من منظمة خارجية.

- بعد ظهور جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ" سنة 2020، وبينما كان العالم يعيش التأثير المباشر للجائحة على الصناعات والاقتصادات، قدّم البنك الإسلامي للتنمية عدة أنشطة لتسليط الضوء على الدعم الذي كان يقدّمه لبلدانه الأعضاء خلال هذه الأزمة. ومن هذه الأنشطة ما يلي:
  - العمل على مضاعفة تعهداته على الصعيد العالمي.
  - الرفع من مستوى تواصله بشأن التصدي لجائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ" باستخدام جميع ما يملكه من قنوات، ومنها الموقع الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي وقنوات التواصل الداخلية.

- إبانته عن قيادة قوية وعمل ناجع وطمأنته للفئات الأساسية من جمهوره داخليّاً وخارجيّاً.

◀ سعت استراتيجية التواصل إلى تحقيق ما يلي:

- تقديم تدخل منسق من البنك الإسلامي للتنمية، مع إيلاء اهتمام خاص لقيادة رئيسه، ولا سيما في إطار ترؤسه لاجتماعات رؤساء البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف سنة 2020.
- نشر المعلومات بكفاءة ودقة عن "برنامج البنك الاستراتيجيّ للتأهب والتصدي".
- إلقاء الضوء على الشراكات الجديدة التي كوَّنها البنك الإسلامي للتنمية من أجل تعبئة الموارد من القطاعات العامة والخاصة والخيرية، وذلك عن طريق "المنتدى الاقتصادي العالميّ" مثلاً.
- توفير الضمانات والمعلومات المحدَّثة لشبكة موظفي البنك الواسعة في العالم، ودعوتهم إلى أن يكونوا سفراء حقيقيين للبنك.

الإنجازات

◀ تتضمن الفعاليات والأنشطة الحديثة العهد التي قام بها البنك من أجل مزيد من التعريف بريادته في مجال المالية الإسلامية ما يلي:

- عقد المؤتمر الدولي للوقف بكوناكري (غينيا) في يناير 2019 من أجل مناقشة وحلّ المشكلات التي تواجها المؤسسات الوقفية، وبحث بعض الحلول المبتكرة الواعدة لتطوير هذا القطاع.

وكان الغرض من هذا المؤتمر هو نشر الوعي في هذا المجال وجمع مستثمري الوقف في العالم وإطلاعهم على المشاريع الواعدة في غينيا والمنطقة عموماً.

- عقدت قمة مجلس الخدمات المالية الإسلامية سنة 2019، تحت شعار "المالية الإسلامية من أجل تحقيق التنمية المستدامة في عصر الابتكار التكنولوجي"، وهي ترمي إلى سد النقص الكبير في قدرة قطاع الخدمات المالية الإسلامية والتقدم التكنولوجيّ العالميّ على إتاحة إمكانات أكبر لتحقيق تنمية مالية شاملة.
- نُظِّمت، في إسلام أباد (باكستان) بالشراكة مع "هيئة الأوراق المالية والبورصة الباكستانية"، ورشة عن الصكوك الخضراء في إطار "المنصة العالمية المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الإسلامي للتنمية والمتعلقة بالاستثمار المؤثر للمالية الإسلامية".

◀ نشر البنك الإسلامي للتنمية في وسائل الإعلام الدولية عدداً من المقالات التي كتبها الرئيس. واستخدم البنك أيضاً قنواته لنشر تلك المقالات والترويج لها.

◀ نشرت مختلف وسائل التواصل تقارير عن بعض الفعاليات، منها شراكات البنك الإسلامي للتنمية مع كلّ من "وكالة الطاقة الذرية" (لمكافحة أنواع السرطان التي تصيب النساء) و"الأكاديمية العالمية للعلوم من أجل النهوض بالعلوم في البلدان النامية" و"منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة" و"منظمة الأمم المتحدة للطفولة"؛ ومشاركة البنك في "منتدى دافوس" سنة 2020، وفي "منتدى باريس للسلام"، وفي "الجمعية العامة للأمم المتحدة"، وفي فعاليات "مجموعة العشرين"، وفي "فريق عمل المجلس العالميّ للمالية الإسلامية"، وفي "المنتدى العالميّ للعلوم والتكنولوجيا في المجتمع"، وفي "أكاديمية روّاد التحول".

الاستثمار

◀ اعتُمد 71 مشروعاً في إطار "برنامج نشر الوعي وبناء القدرات" منذ ترسيمه سنة 2015، وبلغت قيمة مساهمات البنك فيه 1.64 مليون دولار أمريكي حتى الآن.

واتخذت هذه المساهمات شكل مخصَّص منحة مساعدة فنية، استُخدمت فيه أموال من الحصة الخاصة للمالية الإسلامية التي اعتمدها مجلس المحافظين سنة 2013.

◀ ساهم البنك بموازنة قدرها 327,000 دولار أمريكي في "المؤتمر الدولي للوقف". ويُتوقع أن يمكّن نشر الوعي وربط الصلة وغيرهما من المبادرات من حشد موارد بملايين الدولارات الأمريكية لفائدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك باستخدام أدوات الوقف في غينيا والمنطقة.

المؤتمر الدولي للوقف

ساهم البنك الإسلامي للتنمية بموازنة قدرها 327,000 دولار أمريكي في "المؤتمر الدولي للوقف"

عدم ترك أحد متخلِّفاً عن الركب

سياسة تمكين المرأة

تساهم "سياسة البنك الإسلامي للتنمية المتعلقة بتمكين للمرأة" في التنمية المستدامة والشاملة للبلدان الأعضاء في البنك وللجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء.

الهدف

- ترمي "سياسة البنك الإسلامي للتنمية المتعلقة بتمكين للمرأة" إلى تحسين فعالية المساعدة الإنمائية التي يقدمها البنك لتحقيق مزيد من العائدات الاجتماعية والاقتصادية، وتنفيذ مهمته، وذلك بتمكين النساء والفتيات من المشاركة في تنمية مجتمعاتهن وجالياتهن والاستفادة من تلك التنمية.

- تشكّل هذه السياسة أوّل سياسة يضعها "البنك" في هذا الباب، وتحدّد التزامه بتشجيع تمكين المرأة بصفته إحدى وسائل الحد من الفقر وتعزيز التنمية المستدامة والنمو الشامل. وتمثل هذه السياسة كذلك وعد البنك بإطلاق الإمكانات غير المستغلة للمرأة في البلدان الأعضاء وفي أوساط الجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء، وذلك بوضع مبادئ أساسية توجّه برامجه وتدخلاته من أجل تقليل العوائق التي تحول دون التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة.

سيعمل البنك بالتدريج وباستمرار على بناء قدرات موظفيه في سبيل النهوض بتمكين المرأة في برامج عمله والتزاماته القُطرية

- تتواءم هذه السياسة مع "الاستراتيجية العشرية" للبنك ومع خطته الإصلاحية القائمة على "البرنامج الخماسي للرئيس" (2017-2022)، وهي ترمي إلى توجيه البنك نحو دمج تمكين المرأة في عملياته المستقبلية. وستساهم هذه السياسة أيضاً في تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة، و"أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة"، ولا سيما الهدف 5 (المساواة بين الجنسين).

الطريقة

- تقوم هذه السياسة على أربع ركائز تجسد مشكلات البلدان الأعضاء وأولوياتها، وتعهدات البنك المؤسسية والعالمية بمساعدة هذه البلدان على الوفاء بالتزاماتها الوطنية والدولية. وهذه الركائز هي:
  - تحسين فرص نفاذ المرأة إلى الموارد والخدمات (النفاذ)
  - دمج احتياجات المرأة (الدمج)
  - النهوض باستقلال المرأة ومشاركتها (الاستقلال)
  - تشجيع تعلّم المرأة وتعزيز قدراتها (التعلّم).

- سيتناول البنك هذه الركائز الأربع في ضوء المبادئ التالية:
  - الاستفادة من أوجه التآزر والتكامل
  - إجراء اختيارات استراتيجية في مجالات وطرائق تدخُّل البنك
  - تشجيع الابتكار
  - القدرة على التكيف لضمان شمول الجميع.

- تستند هذه الركائز والمبادئ إلى عوامل مساعدة أساسية، تستغل ميزة "البنك" النسبية وأدواته الفريدة، وتستفيد من هيكله اللامركزي، وتعزّز الشراكات

- سيخصص البنك ما يكفي من الموارد المالية

والبشرية ومن آليات المساءلة الواضحة والقابلة للقياس من أجل تنفيذ هذه السياسة بنجاح.

تتطلب هذه السياسة من البنك رصد أدائه باستمرار في سبيل دعم تمكين المرأة. وسيرصد البنك تنفيذ هذه السياسة ويدخل عليها التعديلات عند الاقتضاء، وهو يدرك أن الظروف القُطرية قد تتغير وأنه يجب تعديل الأولويات التشغيلية تبعاً لذلك.

تشكّل المبادئ التوجيهية التالية جزءاً لا يتجزّأ من تنفيذ هذه السياسة:

- الانتقائية
- القدرة على التكيف والشمول
- أوجه التآزر والتكامل
- الابتكار.

التأثيرات المحتملة

صُمِّمت هذه السياسة لتحقيق التأثيرات التالية:

- الإقرار بأن لكل من المرأة والرجل أدواراً ومسؤوليات مميَّزة، وهو ما يجعلهما مختلفين من حيث وجهات النظر والاحتياجات والمصالح والأدوار والمسؤوليات، ولكنهما يكمّل أحدهما الآخر.
- التعامل مع احتياجات المرأة ومصالحها ومواطن ضعفها وقدراتها
- تحديد وتذليل المعوقات التي تعوق المرأة عن تحقيق إمكاناتها كاملةً
- مساعدة النساء والفتيات على الحصول على جميع الفرص والموارد حتى يشاركن مشاركة هادفة في تدخلات البنك ويستفدن منها، وحتى تتحقق تنمية عادلة ومستدامة في البلدان الأعضاء وفي أوساط الجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء.

تقع مسؤولية تنفيذ السياسة على عاتق الوحدات في جميع الإدارات والكيانات المشاركة في برامج وتدخلات البنك. ولذلك يتعهد البنك بتحديد ووضع الاستراتيجية والإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه السياسة تنفيذاً سليماً ومستداماً وفعّالاً.

الاستثمار

يستخدم البنك أدواته المالية ونوافذه لتمويل العمليات التي تدعم تمكين المرأة.

على الرغم من أن معظم تدخلات تمكين المرأة كانت تقتصر فيما مضى على موارد المنح، فإنه يمكن حشد أو تخصيص آليات البنك التمويلية لهذه التدخلات.

ستواصل "مجموعة البنك" بحث إمكانات حشد الموارد اللازمة لتمويل برامج مستقلة خاصة بتمكين المرأة. وبعبارة أدقّ، ستَبحث إمكانات إقامة شراكاتٍ جديدة وتحسين الشراكات القائمة، وذلك من أجل زيادة الموجود من الموارد اللازمة للتدخلات المؤثِّرة. وسيولى اهتمام خاصّ للاستعانة بالقطاع الخاص طبقاً للتوجه الاستراتيجي للبنك.

سياسة تمكين المرأة

تقوم هذه السياسة على أربع ركائز تجسد مشكلات البلدان الأعضاء وأولوياتها، وتعهدات البنك المؤسسية والعالمية بمساعدة هذه البلدان على الوفاء بالتزاماتها الوطنية والدولية. وهذه الركائز هي:

النفاذ
الدمج
الاستقلال
التعلّم

سياسة التعامل مع المجتمع المدنيّ

سياسة البنك الإسلامي للتنمية المتعلقة بالتعامل مع المجتمع المدنيّ سياسةٌ تمكّن البنكَ من تذليل معوقات الاستدامة، وذلك بتنسيق جهود جميع الجهات الفاعلة في المجال الإنمائيّ.

الهدف

◄ تواجه البلدان الأعضاء مشكلات معقدة ومتنوعة في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

◄ للبنك تاريخ حافل في التعامل مع منظمات المجتمع المدني، التي تتمتع بميزة نسبية في إمداد السكان بمجموعة من الخدمات سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص، في الأماكن التي تنفَّذ فيها البرامج والمشاريع التي يمولها البنك الإسلامي التنمية. ويتعاون البنك أيضاً مع المنظمات غير الحكومية الإنمائية الدولية والمحلية التي تتصدَّر تقديم الخدمات الإنسانية، وبناء القدرة على الصمود، والتنمية الاجتماعية.

◄ يرى البنك أن لمنظمات المجتمع المدني دورا حاسما في مساعدة البلدان الأعضاء على التصدي لأكثر القضايا إلحاحاً. وفي هذا السياق، وضع البنك "سياسة التعامل مع المجتمع المدني".

تقوم هذه السياسة على كيفية إدماج منظمات المجتمع المدني والتعامل معها بصفتها شريكة، وبناء القدرات وتنويع مصادر التمويل، بالإضافة إلى التأييد القطري، والابتكار، والشراكة، والانتقائية، والتضامن والشمول

◄ تأخذ هذه السياسةُ في الحسبان الهيكلَ التنظيميّ اللامركزيّ للبنك وأولوياته الإستراتيجية، وتستفيد من الخبرات والممارسات الفضلى والدروس التي استخلصها البنك والمؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف في قطاعات تشمل التعليم والصحة والزراعة والتخفيف من وطأة الفقر والتمكين الاقتصادي وتمكين المرأة وتطوير قدرات الشباب. وتعترف هذه السياسة بمختلف أنواع منظمات المجتمع المدني، وتقرّ بمختلف احتياجات ومسارات ومراحل التنمية في بلدان "البنك" السبعة والخمسين (57) وفي أوساط الجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء.

◄ ترمي هذه السياسة، التي تسترشد بالاستراتيجية العشرية للبنك والبرنامج الخماسي للرئيس، وأهداف التنمية المستدامة إلى ما يلي:

- تحديد التوجه الاستراتيجي للبنك من أجل التعامل المطرد مع منظمات المجتمع المدني.
- استحداث إطار للحوار والتشاور والشراكة مع منظمات المجتمع المدني من أجل تعزيز تبادل المعارف والخبرات وأفضل الممارسات.
- تحسين المساعدة المباشرة للسكان المحليين في البلدان الأعضاء وللجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء عن طريق منظمات المجتمع المدني.

الطريقة

◄ تتمثل الركائز الأربع لهذه السياسة فيما يلي:

- الإدماج
- التعامل مع منظمات المجتمع المدني بصفتها شريكة
- بناء القدرات
- تنويع مصادر التمويل.

◄ ستوجه المبادئ التوجيهية الخمسة التالية تعامل البنك العام مع منظمات المجتمع المدني:

- **التأييد القطري:** سيعمل البنك مع منظمات المجتمع المدني التي تحظى بقبول حكومات البلدان الأعضاء.
- **الابتكار:** ستعزز هذه السياسة وتدعم برامج ومشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية

المبتكرة والتحويلية التي تدعو إلى استخدام التكنولوجيا وتنطوي على إمكانات تعزيز النتائج والتأثير الإنمائيين.

- **الشراكة:** يتطلب هذا المبدأ من البنك الإسلامي للتنمية إطلاق شراكات ذات قيمة مضافة عن طريق شبكة الجهات الإنمائية والجهات الشريكة غير التقليدية الراغبة في التعاون مع "البنك".
- **الانتقائية:** سيتعاون "البنك" ويعمل مع منظمات المجتمع المدنيّ من المستوى الأوليّ والوسيط والعالي، التي تنفّذ تدخلات إنسانية واقتصادية واجتماعية في البلدان الأعضاء والبلدان غير الأعضاء.
- **التضامن والشمول:** تلتزم هذه السياسة بالمبادئ والأعراف الإسلامية التي تنصّ على القيم الأساسية التي تمكّن "البنك" من دعم التدخلات الإنسانية والإنمائية في البلدان الأعضاء والبلدان غير الأعضاء عن طريق منظمات المجتمع المدنيّ.

◀ سيضطلع "البنك"- بصفته ميسّراً- بدور ترويجيّ عن طريق ما يلي:

- الجمع بين الجهات الفاعلة الأساسية ومنظمات المجتمع المدنيّ لدعم سكان المناطق النائية
- تشجيع مشاركةِ وتمثيلِ منظمات المجتمع المدني في المنتديات الدولية
- الدعوة إلى وضع سياسات إنمائية وطنية تشجع مشاركة منظمات المجتمع المدني في أنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الأعضاء.

التأثيرات المحتملة

◀ ترمي هذه السياسة إلى تحقيق ما يلي:

- تقديم توجيهات عامة للبنك تمكّنه من التعامل تعاملاً أكثر فعاليةً مع المجتمع المدنيّ
- تشجيع الحوار عن طريق مشاركة منظمات المجتمع المدنيّ بالحضور والرأي في اجتماعات "البنك" السنوية والمنتديات الإقليمية وغيرها من اللقاءات
- التمكين من تبادل المعلومات بشأن السياسات والبرامج والمشاريع التي تعزز تواصل البنك مع منظمات المجتمع المدني المستهدفة التي ما كان ليكون لها من سبيل إلى هذه الموارد.
- تيسير التعامل مع منظمات المجتمع المدني عن طريق استراتيجية الشراكة القطرية.
- استحداث طريقة للتعامل وتحقيق الأهداف المتفق عليها، طبقاً لفكرة "البرنامج الخماسي للرئيس" التي تتمثل في أن "البنك" شبكة إنمائيين.
- إيلاء اهتمام خاص لكيفية قيام منظمات المجتمع المدني الدولية بدعم منظمات المجتمع المدني المحلية في مناطق الهشاشة أو النزاع، التي غالباً ما تشكو من نقص نسبي في الموارد.
- تزويد منظمات المجتمع المدني المستهدفة بالدعم اللازم لبناء القدرات، وهو ما سيجعلها أيضاً أفضل قدرة واستدامة مما كانت عليه قبل تعاملها مع "البنك".
- بناء قدرات منظمات المجتمع المدنيّ ذات المهمة والتغطية الإقليميتين، على المدى البعيد.

الاستثمار

◀ ستعتمد هذه السياسة مجموعة من الخيارات التي تمكّن من تعبئة الموارد اللازمة لدعم التزام "البنك" بالتعامل مع المجتمع المدنيّ، وبتمويل إجراءات هذا التعامل عند الاقتضاء. (الركيزة الرابعة للسياسة).. ومن هذه الخيارات ما يلي:

- استخدام أدوات تمويل البنك الإسلامي للتنمية أدوات "البنك" التمويلية الحالية والمقترَحة، وآليات التمويل المبتكرة وغير التقليدية
- وضع خطة لتعبئة الموارد تحلل وتحدّد مختلف مصادر التمويل (كالجهات المانحة التقليدية وغير التقليدية، والصناديق الدولية، مثلاً)
- تشجيع حكومات البلدان الأعضاء على أخذ منظمات المجتمع المدنيّ المختارة بعين الاعتبار في البرامج والعمليات التي يموّلها "البنك"
- استغلال عدَّة إمكانات هامّة أخرى لتعبئة الموارد كمنصات التمويل الجماهيريّ، مثلاً
- استخدام "البنك" أدواته التمويلية الأخرى، مثل "برنامج المنظمات غير الحكومية"، و"صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف"، و"صندوق التضامن الإسلاميّ للتنمية"، و"صندوق Transform"، وعدّة صناديق استئمانية.
- النظر في آليات تمويلية مبتكرة في إطار "برنامج البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلاميّ للتنمية لتمكين المنظمات غير الحكومية من أجل الحدّ من الفقر"، كالزكاة وتمويل القطاع الخاصّ ومشاركات الهيئات الخيرية.

سياسة التعامل مع المجتمع المدنيّ

تقرّ هذه السياسة بمختلف أنواع منظمات المجتمع المدني وبمختلف احتياجات ومسارات ومراحل التنمية في بلدان "البنك" السبعة والخمسين (57) وفي أوساط الجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء

السياسة المتعلقة بالهشاشة والقدرة على الصمود الاجتماعيّ

تقع بعض أكثر البلدان هشاشة وتضرراً من النزاعات ضمن البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية. ويشمل ذلك أكثر من 50% أو ما عدده 19 بلداً من بين 36 بلداً مصنفة من البنك الدولي سنة 2018. ضمن البلدان الهشة والمتضررة من النزاعات.

الهدف

تساهم "سياسة البنك الإسلامي للتنمية المتعلقة بالهشاشة والقدرة على الصمود الاجتماعيّ" في تنفيذ الهدف 16 من "أهداف التنمية المستدامة" المتعلق بالسلام والعدالة والمؤسسات القوية. وتتواءم هذه السياسة مع الركيزة الثالثة المتمثلة في التنمية الاجتماعية الشاملة والمنصوص عليها في "إطار الاستراتيجية العشرية"، حيث يسعى البنك الإسلامي للتنمية إلى سدّ احتياجات السكان المعرضين لخطر التخلّف عن الركب، وذلك في مجالات أساسية كالصحة والتعليم والتشغيل وتقديم الدعم في حالة الأزمات، وبناء المؤسسات، وتمكين المرأة، والتخفيف من وطأة الفقر المدقع.

تتواءم هذه السياسة مع "البرنامج الخماسيّ للرئيس" الذي يدعو "البنك" إلى أن يكون مبادراً سريع الاستجابة لمشاكل البلدان الأعضاء، ومنها الهشاشة والنزاعات. وتأخذ هذه السياسةُ في الحسبان الهيكلَ التنظيميّ اللامركزيّ للبنك وأولوياته الإستراتيجيةَ ونموذجَ عمله، مستندة إلى الممارسات الفضلى والدروس المستفادة من البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى ومن الجهات الفاعلة الإنمائيّة الدولية.

لهذه السياسة أربع ركائز هي: الاستثمار في الوقاية، والانتقال من الإغاثة إلى التنمية، ودعم الانتعاش والقدرة على الصمود، وتعبئة الموارد من أجل القدرة على الصمود

يتمثل الهدف من هذه السياسة في وضع المعايير والتوجه الاستراتيجيّ للبنك الإسلاميّ للتنمية من أجل تعزيز المؤسسات، وبناء القدرة على الصمود، والمساهمة في تحقيق التماسك الاجتماعيّ والتنمية المستدامة في البلدان الأعضاء. وتعمل هذه السياسة على التصدّي لعوامل الهشاشة التي تمتدّ من الإقصاء والتهميش الاجتماعيّين والاقتصاديّين حتى التنمية غير المتكافئة. وتنطلق هذه السياسة مما تراكم لدى البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى من خبرات وما تواجهه من صعوبات، فتركّز على مبدأ الشراكة، ولاسيما عند صبّ الاهتمام على الوقاية وتيسير الانتقال الهامّ من الإغاثة إلى التنمية.

الطريقة

يعمل "البنك الإسلاميّ للتنمية" على وضع إطاره المتعلق بالتدخلات، وهو إطار يركز على مهمتين شاقتين هما: التصدي للهشاشة والنزاعات، وبناء القدرة على الصمود.

تقوم هذه السياسة على ستة مبادئ توجيهية هي:

- التأييد القُطريّ
- قابلية التكيف
- التضامن
- الانتقائية في التدخلات
- مراعاة السياق وطبيعة النزاع
- الشراكات

تقضي هذه السياسة بألا يشارك البنك فيما يلي:

- الأنشطة الخارجة عن نطاق مهمته.
- المسؤوليات الأساسية لوكالات أخرى مثل الأمم المتحدة، ومنها حفظ السلام ونزع السلاح وما سوى ذلك من الشؤون الأمنية والحقوقية والسياسية.
- قضايا العنف الإجراميّ والعنف المتبادل بين الأشخاص.
- العمل مع القوات المسلحة.

◀ تتناول هذه السياسة مخاطر النزاع والهشاشة التي يمكن تصور ديناميتها وتأثيرها في إطار الركائز التالية:

- **الاستثمار في الوقاية:** تتعلق "ركيزة الاستثمار في الوقاية" (قبل النزاع) باعتماد سياسات إنمائية في بلدان لا تنمّ عن نزاع ظاهر، ولكنها تنطوي على مخاطر الهشاشة وعدم الاستقرار والأزمة. وتتسق طرائق الوقاية مع "خطة التنمية المستدامة لعام 2030" ومع القرارين المتطابقين بشأن الحفاظ على السلام، ومنه منع "نشوب النزاعات وتصعيدها واستمرارها وتجدُّدها".
- **الانتقال من الإغاثة إلى التنمية:** ترمي ركيزة الانتقال من الإغاثة إلى التنمية (أثناء النزاع) إلى مواصلة الانخراط في حالات النزاع الجاري عن طريق الأنشطة التي تصل بين الإغاثة والتنمية. وتوفر هذه السياسة النطاق لمشاركة متواضعة ترمي إلى التخفيف من أضرار النزاع، وتوطيد السلام المستدام، وبناء القدرة المجتمعية والمؤسسية على الصمود، وتعزيز التماسك الاجتماعي. وبذلك، سيدعم "البنك" برامج ومشاريع تصل بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي، ومنه توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ وتمكين الشباب؛ والتعليم في حالات الطوارئ.
- **دعم الانتعاش والقدرة على الصمود:** تشمل "ركيزة دعم الانتعاش والقدرة على الصمود" (بعد النزاع) حلّ مشاكل أربعة أنواع أساسية من رأس المال تتضرر من النزاع (هي رأس المال المادّي، ورأس المال المالي، ورأس المال البشري، ورأس المال الاجتماعي). وتنص هذه السياسة على أن يساهم "البنك" في بناء السلام، والانتعاش وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع، وذلك بفضل خطته، "خطة الإنعاش والقدرة على الصمود"، التي تركز على إعادة بناء البنى التحتية المادية الهامّة، وعلى رأس المال البشري والاجتماعي، وعلى استعادة الخدمات الاجتماعية الأساسية، وعلى الحوكمة، وعلى التماسك الاجتماعي، وعلى التطوير المؤسَّسي الأساسي.
- **تعبئة الموارد من أجل القدرة على الصمود:** يعمل "البنك الإسلامي للتنمية" على تعزيز موارده وتأثيره في حالات الهشاشة والنزاعات، وذلك بالتعاون مع غيره من الجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي، وباعتماد اللامركزية في اتخاذ القرارات، وباستخدام منصّات عالمية للاستعانة بالجمهور وغيرها من الطرائق التشاركية اللازمة لتعظيم المعرفة والابتكار وتعبئة الموارد والتنسيق.

التأثيرات المحتملة

◀ يعتمد "البنك الإسلامي للتنمية" نموذجاً لتطوير المالية الإسلامية، فيعزز الشراكات البعيدة الأمد من أجل توفير موارد مستقلّة تمكّن من تخفيف وطأة الفقر، ومن التصدي للهشاشة والنزاع، ومن بناء القدرة على الصمود، ومن دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. ويتبع "البنك" في ذلك المبادئ التوجيهية الستة التالية المعروضة في هذه السياسة:

- **التأييد القُطري:** يحرص "البنك" على أن تكون جميع التزاماته وسياساته وبرامجه القُطرية في بناء القدرة على الصمود متوائمة مع الخطط والأولويات الإنمائية القُطريّة.
- **الانتقائية:** "البنك" انتقائي في تدخّلاته بحسب مهمته الإنمائية وبحسب الأماكن التي يتمتع فيها بميزة نسبية، وذلك من أجل التخفيف من المعاناة، والقضاء على الفقر، وبناء القدرة على الصمود.
- **قابلية التكيف:** يدعو "البنك" إلى اعتماد إجراءات وآليات عمل ومبادئ توجيهية مناسبة للتغلب على مشكلات الهشاشة.
- **التضامن:** تلتزم هذه السياسة بالمبادئ الإسلامية التي تشكّل قيمة وروح التضامن من أجل النهوض بالسلام وبإنقاذ الأرواح وبسبل العيش.
- **مراعاة السياق وطبيعة النزاع:** يعمل البنك على التخفيف من التأثيرات السلبية ("لا تؤذ") وتعظيم التأثيرات الإيجابية ("افعل الخير").
- **الشراكات:** يرمي "البنك" إلى إيجاد علاقات تآزر مع الجهات الشريكة من أجل تحقيق الأهداف المشتركة، من منظور "خطة التنمية المستدامة لعام 2030" والمبادرات العالمية الحالية.

الاستثمار

◀ يلتزم البنك الإسلامي للتنمية بالمساهمة في بناء السلام، والانتعاش وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع، وذلك بفضل خطته، "خطة الإنعاش والقدرة على الصمود"، التي تركز على إعادة بناء البنى التحتية المادية الهامّة، وعلى رأس المال البشري والاجتماعي، وعلى استعادة الخدمات الاجتماعية الأساسية، وعلى الحوكمة، وعلى التماسك الاجتماعي، وعلى التطوير المؤسَّسي الأساسي. وتشكّل "خطة الإنعاش والقدرة على الصمود" طبعاً أساس برنامج استثماري يصدُر عن تقييم مشترك بين الجهات المانحة المتعددة الأطراف للأضرار والاحتياجات بعد انتهاء النزاع.

المبادئ التوجيهية الستة

تقوم هذه السياسة على ستة مبادئ توجيهية هي: التأييد القُطري، وقابلية التكيف، والتضامن، والانتقائية، ومراعاة السياق وطبيعة النزاع، والشراكات

استعادة البصر سبيلاً واضحاً إلى الخروج من الفقر

مبادرة "التحالف من أجل مكافحة العمى الممكن تفاديه" شراكة عالمية تضم 32 جهة شريكة تسعى إلى مواجهة المشاكل المستعصية التي يسببها عدم الحصول على خدمات الرعاية الطبية للعيون في العديد من البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية.

الهدف

أطلق البنك الإسلامي للتنمية مبادرة "التحالف من أجل مكافحة العمى الممكن تفاديه" سنة 2008، تعبيراً عن تطلّع بعيد الأمد إلى تحسين ظروف الحياة والقضاء على الأمراض التي تسبب العمى. رأى البنك فرصة للعمل مع جهات شريكة على استراتيجيات متعددة لمكافحة أمراض العيون الممكن تفاديها، وذلك بوضع برامج تدخل. ومن هذه البرامج توفير فحوص للكشف عن اضطرابات انكسار العين وتصحيحها. وبدخول مبادرة التحالف مرحلة جديدة، أضحى الهدف هو الحفاظ على التقدم المحرز حتى الآن ومضاعفة أنشطة بناء القدرات مستقبلاً.

الطريقة

يلتزم البنك الإسلامي للتنمية، عن طريق هذا التحالف، بمواصلة العمل مع شركائه من أجل تعزيز التعاون الدولي الذي يحقق منافع ملموسة لأشد الناس فقراً في العالم. ويمكن للتحالف إحداث تأثير كبير في حياة العديد من الناس بتحسن الرعاية الصحية للعيون ومنع فقدان البصر الممكن تفاديه.

ترمي مبادرة التحالف من أجل مكافحة العمى الممكن تفاديه إلى إجراء 1.5 مليون عملية لعلاج الساد، و10 ملايين استشارة طبية في أمراض العيون، وتوزيع النظارات، وأنشطة بناء القدرات

فيما بين سنتي 2008 و2015، ركزت المبادرة على علاج الساد، وهو مسبب رئيس للعمى. فحشد البنك الإسلامي للتنمية 10 ملايين دولار أمريكي لهذا العمل في ثمانية بلدان أفريقية هي: بنين وبوركينافاسو والكاميرون وتشاد وجيبوتي وغينيا ومالي والنيجر.

مكّن التحالف من تقديم الرعاية الطبية لعيون 244,000 شخص، وردّ البصر إلى أكثر من 49,000 كفيف من مختلف الفئات العمرية، وتدريب 177 عاملاً محلياً في طب العيون.

يركز الجيل الثاني من التحالف (2019 - 2023) على دعم تطوير خدمات شاملة وميسورة ومستدامة للرعاية الطبية للعيون، وتوسيع نطاق عمل التحالف من أجل تقوية نظم طب العيون في 13 بلداً أفريقياً.

تُقدَّم العلاجات لمجموعة متنوعة من الإصابات المسببة للعمى الممكن تفاديه والشفاء منه.

سيُفحص ما يقارب مليون طفل في المدارس وتوزع النظارات على المحتاجين منهم.

ستوفر المنح الدراسية إمكانات تدريب للعاملين الجدد في مجال طب العيون وتعزيز معاهد التكوين المحلية في البلدان التي يقل فيها عدد أطباء العيون.

سيمكّن إنشاء مراكز مختصة بمعالجة الغلوكوما واعتلال الشبكية السكري الناس من الحصول على مساعدة بشأن هذين المرضين.

سيؤدي الاستثمار في البرنامج إلى توفير رعاية مجانية لعيون ملايين الأشخاص في بوركينافاسو وتشاد والاتحاد القمري وكوت

ديفوار وجيبوتي وغينيا بيساو وغينيا ومالي وموريتانيا وموزمبيق والنيجر والصومال وتوغو.

◀ يضم الجيل الثاني من التحالف، الذي يزمع إجراء العديد من عمليات علاج الساد، البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية بالتعاون مع أكثر من 32 جهة مالية شريكة، منها:

- النور من أجل العالم (النمسا)
- وكالة أذربيجان الدولية للتنمية
- جمعية العون المباشر (الكويت)
- الجمعية المغربية الطبية للتضامن
- مؤسسة البصر الخيرية العالمية
- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا
- الوكالة التونسية للتعاون الفني
- الوكالة الدولية للوقاية من العمى
- اتحاد مكافحة العمى.

الإنجازات

◀ أجريت 15,000 عملية لعلاج الساد و60,000 استشارة طبية في أمراض العيون في تسعة بلدان أعضاء منذ سنة 2019.

◀ نُظِّمت برامج في تركيا وتونس لبناء قدرات أطباء العيون الأفارقة الشباب من 13 بلدا عضوا

◀ يُتوقَّع توسيع النطاق الجغرافي وحشد الموارد بوسائل غير تقليدية كالتمويل الجماهيري.

الاستثمار

◀ بدأ البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية مباحثات مع الجهات الشريكة الاثنتين والثلاثين، وذلك في سبيل توحيد تعهُّداتها وتثبيت التزاماتها المالية والفنية.

◀ يقوم البنك الإسلامي للتنمية، عن طريق "برنامج تبادل المعارف والخبرات" و"صندوق التضامن الإسلامي للتنمية"، بتنسيق الجيل الثاني من التحالف، الذي سيشمل خطة عمل خماسية واسعة النطاق لكل بلد معني.

التحالف من أجل مكافحة العمى الممكن تفاديه

فيما بين سنتي 2019 و2023، حشد البنك

250 مليون دولار أمريكي

لعلاج الساد في 13 بلداً افريقياً هي: بوركينافاسو وتشاد والاتحاد القُمري وكوت ديفوار وجيبوتي وغينيا بيساو وغينيا ومالي وموريتانيا وموزمبيق والنيجر والصومال وتوغو.

منذ سنة 2019

أجريت 15,000 عملية لعلاج الساد وقُدِّمت 60,000 مشورة طبية في أمراض العيون في تسعة بلدان أعضاء

تحقيق الحصائل الاجتماعية بواسطة "صندوق توفير المياه والصرف الصحيّ والنظافة العامة"

يمكّن "صندوقُ ضمان الحصائل الاجتماعية" وغيرُه من المبادرات "البنكَ الإسلاميّ للتنمية" من دعم مشاريع إنمائية بتدخلات تحقق الحصائل المتوخاة وتقلل المخاطر المرتبطة بالجهات المستثمِرة.

الهدف

◄ يتطلب تحقيقُ الأهداف الطموحة التي حدَّدتها "خطة أهداف التنمية المستدامة" زيادة الموارد المالية المخصَّصة للمشاريع الإنمائيّة زيادة كبيرة تجعلها تفوق ما كانت عليه في الماضي.

◄ صمَّم "البنك الإسلاميّ للتنمية"- بالتعاون مع "صندوق التضامن الإسلاميّ للتنمية" و"المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات"- صندوقاً لضمان الحصائل الاجتماعية، وهو مبادرة ترمي إلى توفير الضمانات للمنظمات غير الحكومية الراغبة في هيكلة "السندات ذات التأثير الإنمائيّ" في القطاعات المؤهَّلة.

◄ ستمكّن هذه المبادرة مما يلي:

- حماية الجهات المستثمِرة ذات الدخل الثابت من المخاطر المرتبطة بالحصائل الإنمائية وبعدم تحقيقها.

يستخدم "صندوق توفير المياه والصرف الصحيّ والنظافة العامة" آلية تمويل مبتكرة موجَّهة لاجتذاب رؤوس أموال جديدة من مؤسسات خيرية وجهات استثمارية خاصة إضافةً إلى التمويلات التقليدية التي تقدمها الجهات المانحة للعمل الإنسانيّ

- احتواء بعض مخاطر هيكل التمويل حتى يمكن إصدار السندات ذات التأثير الإنمائيّ.
- المساهمة في طمأنة الجهات المستثمِرة ذات الدخل الثابت، التي غالباً ما ترى أنّ مخاطر عدم تحقيق الحصائل، ولا سيما في سياق البلدان النامية، مخاطرُ مرتفعةٌ
- المساعدة على إصدار السَّنَدات ذات التأثير الإنمائيّ في البلدان الأعضاء
- حمل المنظَّمات غير الحكومية المحليّة والدوليّة في البلدان المشارِكة على أن توجِّه المزيد من تدخُّلاتها لتحقيق الحصائل.

الطريقة

◄ تقترح المبادرةُ طريقةً مبتكَرةً لتمويل التنمية والعمل الإنسانيّ:

- إقامة علاقات تآزر، في إطار منصات مشارَكة رسمية، بين البنوك الإنمائية والمنظمات غير الحكومية
- الاستفادة من المزايا الأساسية لكل طرف.
- تحقيق الهدف المتمثل في تحويل البنك الإسلامي للتنمية إلى منصة للجهات الإنمائية.
- تسخير التمويل الإنمائيّ، والمساعدات الإنسانية، واستثمارات رؤوس الأموال الخاصة لدعم السندات ذات التأثير الإنمائيّ.

◄ يمكن أن تكون السنداتُ ذات التأثير الإنمائيّ أداةً استراتيجية تساعد الجهات الفاعلة في مجال التنمية والعمل الإنسانيّ على إيلاء مزيد من الاهتمام لتحقيق الحصائل.

◄ ترتكز هذه السندات على آلية قوامُها "الدفع مقابل النتائج"، ولا تدفع الجهات المانحة (الجهات المموّلة لتحقيق الحصائل) ما تعهّدت به من مِنَح إلا بعد تنفيذ المشاريع وتحقيق الحصائل المتَّفَق عليها.

◄ تساهم الحصائل المقرَّرة مساهَمةً مباشِرةً في حصول الفئات السكانية المستهدَفة في البلدان الأعضاء في "البنك الإسلاميّ للتنمية" على المنافع الاجتماعية الأساسية المتمثلة فيما يلي:

- التعليم
- الصحة
- التخفيف من وطأة الفقر

◄ يجمع هذا النموذج في المقام الأوّل بين التمويل المعتدّ بالحصائل والتمويل بالمنح في هيكل تكون حصائله مواتيةً للجهات المموِّلة وللأطراف المعنية المشارِكة، فيتيح طريقةً جديدة لحشد الموارد لأجل منظمات التنمية والعمل الإنساني..

◄ يدعم "البنك الإسلاميّ للتنمية" اتخاذَ السندات ذات التأثير الإنمائيّ أداةً استراتيجية تساهم حصائلُها مباشَرةً في حصول الفئات السكانية المستهدَفة في البلدان الأعضاء في "البنك الإسلاميّ للتنمية" على منافع اجتماعية مهمّة تتمثل في التعليم، والصحة، والتخفيف من وطأة الفقر.

الإنجازات

◄ "صندوق توفير المياه والصرف الصحيّ والنظافة العامّة" موجَّهٌ لتنفيذ برامج في 29 دولةً عضواً في "منظمة التعاون الإسلاميّ"، يرمي إلى التأثير فيها على حياة 5 ملايين نسمة بتعزيز ودمج خدمات المياه، والصرف الصحيّ، والنظافة العامة في الخدمات الصحية. وهو يستخدم في ذلك منهجيات مجرَّبةً دَرَج "الاتحاد الدوليّ لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر" على تطبيقها في الميدان.

◄ "صندوق توفير المياه والصرف الصحيّ والنظافة العامّة" (والصكوك) أوّلُ سند ذي تأثير إنمائيّ يدعمه نظام الضمان.

◄ يرمي هذا الصندوق إلى تحقيق ما يلي:
- القضاء على الكوليرا وأمراض الإسهال الأخرى في دول "منظمة التعاون الإسلاميّ"، ولا سيّما الحدّ من الوفيات المترتبة على مرض الكوليرا بنسبة 90% في أكثر دول المنظمة تضرّراً خلال السنوات العشر المقبلة؛
- توفير الخدمات لأكثر من 5 ملايين نسمة قبل سنة 2030؛
- المساهمة في تحقيق الأهداف 3 و5 و6 و13 و17 من "أهداف التنمية المستدامة".

الاستثمار

◄ يُتوقَّع أن يبدأ تنفيذُ الشطر الأول من البرنامج في الربع الرابع من سنة 2021، وهو يستهدف بنغلاديش بمبلغ 40 مليون دولار أمريكيّ من إجماليّ حجم البرنامج البالغ 210 ملايين دولار أمريكي.

أهداف المبادرة

الحد من الوفيات المرتبطة بمرض الكوليرا بنسبة 90% في أكثر دول "منظمة التعاون الإسلاميّ" تضرّراً خلال السنوات العشر المقبلة

تقديم الخدمات لأكثر من 5 ملايين نسمة قبل سنة 2030

حجم البرنامج

210 ملايين دولار أمريكي

حشد الموارد من أجل البرنامج المركزيّ لتحلية مياه البحر في غزة

يشارك البنك الإسلامي للتنمية في مبادرة لجلب المياه الصالحة للشرب التي تشتد الحاجة إليها إلى قطاع غزة، إحدى أكثر المناطق كثافة سكانية في العالم، إذ يبلغ عدد سكانه نحو مليوني نسمة. ومعدل توافر المياه العذبة في غزة من أدنى المعدلات في العالم.

الهدف

◄ يعتمد جميع أهل غزة على المياه الجوفية خصوصاً، وعلى بعض المياه المستوردة من إسرائيل. فنحو 97% من المياه في غزة غير صالحة للشرب، وذلك بسبب ارتفاع نسبة الملوحة والنترات الناجم عمّا تتسبب فيه الأنشطةُ البشرية والزراعية من تلوُّث. وتشير منظمة الصحة العالمية إلى أن هذه الحالة هي السبب الرئيس في أكثر من 25% من الأمراض المنقولة بالمياه في غزة.

◄ في إطار مواجهة هذه الأزمة الإنسانية والبيئية، يعمل البنك الإسلامي للتنمية وغيره من الأطراف المعنية الدولية الكبرى- ومنها بنك الاستثمار الأوروبي، والمفوضية الأوروبية، والبنك الدولي- على جمع الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج لم يسبق له مثيل في مجال المياه.

◄ كان يوم 20 مارس 2018 الذي عُقد فيه مؤتمر الجهات المانحة ببروكسل تاريخاً أساسياً في تحقيق هذه الشراكة. وكان هذا التاريخ إيذاناً بإطلاق "البرنامج المركزيّ لتحلية مياه البحر في غزة"، إذ تعهدت الجهات المانحة الدولية، ومنها البنك، بتمويل هذا البرنامج، ما مهد الطريق للشروع في إجراءات التوريد.

◄ يرمي هذا البرنامج إلى الحد من أزمة المياه وتحسين ظروف العيش في قطاع غزة.

محطة التحلية هي أهمّ مكوّنات البرنامج المركزيّ لتحلية مياه البحر في غزة وستبلغ طاقتها السنوية 55 مليون متر مكعب

الطريقة

◄ يؤدي البنك، بهذه المبادرة المتعلقة بغزّة، دوراً هامّاً في حشد الموارد لهذا البرنامج، وذلك لما له من شراكة متميزة مع الجهات المانحة في المنطقة. ولما كان البنك مدير صناديق استئمانية خاصة موجَّهة لفلسطين، فإنه سيوفّر ويدير موارد للبرنامج نيابة عن شركائه الإقليميين.

◄ يهتم البرنامج بما يلي:
- إيجاد مصادر جديدة لإمداد البيوت بالمياه
- تحسين كفاءة شبكات التوزيع
- تعزيز تحصيل الإيرادات من بيع المياه.

◄ سيكون هذا البرنامج الحاسم- بعد تنفيذه- أكبر مشروع بنى تحتية يقام في قطاع غزة على الإطلاق.

◄ يتكون البرنامج من مكوِّنيْن أساسيّين هما:
- محطة لتحلية مياه البحر بالتناضح العكسيّ تبلغ سعتها 55 مليون متر مكعب من المياه الصالحة للشرب في السنة، وستُزوَّد بمنشأة مستقلة لتوليد الطاقة.
- الأشغال ذات الصلة، التي ستمكِّن من توزيع المياه العذبة على جميع سكان قطاع غزة.

◄ يمثّل البرنامج شراكة متعددة الأطراف بقيادة ثلاث مؤسسات كبرى هي:
- البنك الإسلامي للتنمية، الذي يمثل بلدان "مجلس التعاون لدول الخليج العربية".

- بنك الاستثمار الأوروبي، الذي يمثل الدول الأعضاء في كل من المفوضية الأوروبية والاتحاد الأوروبي.
- البنك الدولي، الذي يتولى مساهمته الخاصة ومساهمات جهات مانحة دولية ثنائية أخرى.

الإنجازات

◀ إن تطوير استثمار بهذا الحجم للبنى التحتية في سياق قطاع غزة مهمة شاقة وتستغرق وقتاً طويلاً، ولا سيما عند النظر إلى الظروف الجيوسياسية الصعبة المحيطة بالبرنامج.

◀ اكتملت بعض الإجراءات، على الرغم من تلك الصعوبات.

◀ ختمت الجوانب المالية من المبادرة، بعدما تمكنت الجهات الشريكة من تعبئة المبلغ اللازم لتمويل البرنامج.

◀ اكتملت دراسة جدوى المشروع، وخلصت إلى حلّ لتزويد محطة التحلية بالطاقة لا يلوّث البيئة، وهو أن تستفيد هذه المحطة مما يلي:

- مجموعة تجهيزات للإمداد بالطاقة تتكون من ألواح ضوئية، وعنفات ريحية، ومحركات ترددية.
- طاقات متجددة، يُتوقع أن تمثل حتى 15% من الاستهلاك السنوي للطاقة، من أجل المساهمة في التخفيف من آثار تغير المناخ في هذه المنطقة التي تتعرّض للإجهاد المائي.

◀ اقتُنيت كل الأراضي اللازمة لتنفيذ البرنامج، ويجري تنفيذ بعض الأشغال ذات الصلة التي يموّلها البنك الدولي.

◀ اكتمل التصميم التصوُّري لمحطة تحلية المياه.

◀ اكتملت وثائق المناقصة. ويجري اختيار المقاول الذي سيكلف بتصميم محطة تحلية المياه وبنائها وتشغيلها.

الاستثمار

◀ تمكن البنك، باقتراحه حدّاً أدنى لمساهمته قدرها 7.5 مليون دولار أمريكي، من تعبئة موارد قدرها 582 مليون يورو من تحالف يضم جهات دولية شريكة، منها المفوضية الأوروبية وبنك الاستثمار الأوروبي والبنك الدولي.

◀ يتفاوض البنك الإسلامي للتنمية في الوقت الحالي مع أهمّ شركائه، وهو "بنك الاستثمار الأوروبي"، من أجل استكمال تفاصيل الاتفاقية المتعلقة بصندوق استئماني يديره "بنك الاستثمار الأوروبي" لتحويل الموارد المالية للبرنامج.

◀ يتفاوض البنك أيضاً مع الجهات المانحة الإقليمية- ولا سيما أبو ظبي والرياض- على اتفاقيات يسير البنك بموجبها الموارد المتعهد بها نيابة عنها.

◀ في فبراير 2020، وافق مجلس المديرين التنفيذيين للبنك رسمياً على إنشاء صندوق استئماني يديره البنك من أجل تحويل تمويل بلدان "مجلس التعاون لدول الخليج العربي" للبرنامج.

◀ مع تقدم المشروع، سيدير البنك صندوقاً استئمانياً بقيمة 291 مليون يورو من موارد المنح. وستساهم هذه الموارد في تحقيق الأهداف 6 و3 و13 و17 من "أهداف التنمية المستدامة".

◀ يتسق هذا الإنجاز غير المسبوق اتساقاً كاملاً مع التزام "البرنامج الخماسي للرئيس" بحشد الموارد التي تمكّن البلدان الأعضاء من تحقيق "أهداف التنمية المستدامة".

تعبئة الموارد

تمكن البنك من تعبئة موارد قدرها 582 مليون يورو، وذلك باقتراحه حدّاً أدنى لمساهمته قدرها 7.5 مليون دولار أمريكي

البرنامج الاستراتيجيّ للتأهب والتصدّي لجائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ"

منذ بداية جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ"، حشد "البنك" الموارد وعمل بالتآزر مع غيره على الاستجابة لطلب بلدانه الأعضاء إسعافَها بالدعم. وقد وُضِع "البرنامج الاستراتيجي للتأهب والتصدي" ("البرنامج") في إطار هذه العملية.

الهدف

- يتمثل الهدف العامّ من هذا البرنامج في دعم ما تبذله البلدان الأعضاء من جهود في سبيل منع جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ" واحتواء تأثيراتها وتخفيفها والتعافي منها.

- نظراً للاضطرابات الكثيرة التي تسببت فيها الجائحة، فإن التعافي يتطلب آليات عمل مرنة تدمج تدابير بين مختلف الأطراف على الأمد القريب والمتوسط والبعيد، وذلك اعتماداً على مساعدة جهات شريكة في العالم أجمع.

- من هذا المنظور، أطلق البنك "البرنامج الاستراتيجي للتأهب والتصدي"، فقدم دعماً مالياً يتسق مع الاحتياجات القريبة والمتوسطة والبعيدة الأمد ويتعزز بإمكانات التكنولوجيا، التي ترفد تصميم جميع تدخلات البنك. واستهدف البرنامج الاحتياجات التالية:
  - عقد الشراكات في حشد وتقديم الموارد.
  - الابتكار في هياكل التمويل.
  - تسريع العمليات والإجراءات.

يشمل التعاون مع وكالات الأمم المتحدة 24 اتفاقية بمبلغ قدره 124.45 مليون دولار أمريكيّ، وُقّع على 17 منها بمبلغ قدره 112.57 مليون دولار أمريكي. وصُرِف في إطار هذه الاتفاقيات حتى الآن 74.30 مليون دولار أمريكي.

الطريقة

- يعتمد البرنامج إطار "الاستجابة والاستعادة والاستئناف" الذي يلبّي على نحو شامل الاحتياجات العاجلة والقصيرة والمتوسطة المدة في البلدان الأعضاء.

- الاستجابة. يمكّن هذا المحور من تقديم دعم عاجل يُتوخَّى منه ما يلي:
  - تعزيز النُّظُم الصحية من أجل توفير الرعاية للمصابين.
  - بناء القدرات لإنتاج أدوات الاختبار واللقاحات.
  - بناء قدرة التأهب لمواجهة الجائحة، بالتعاون مع "المبادرة العالمية لمجموعة العشرين".

- الاستعادة. يمكّن هذا المحور من اتخاذ إجراءات متوسطة المدة، وذلك بتمويل التجارة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة من أجل ما يلي:
  - دعم النشاط في سلاسل القيمة الاستراتيجية الأساسيّة
  - ضمان استمرار الإمدادات لقطاعي الصحة والغذاء، ولغيرهما من السلع الأساسية الأخرى.

- الاستئناف. يمكّن هذا المحور من اتخاذ إجراءات بعيدة الأمد لإقامة اقتصادات قادرة على الصمود على أسس صلبة وحفز الاستثمارات الخاصة بدعم الانتعاش الاقتصاديّ، والإنفاق على مكافحة تقلُّب الدورات الاقتصادية، وهو ما يتّسقُ مع نموذج الأعمال الجديد للبنك المتمثل في حشد 10 مليارات دولار أمريكيّ من أجل إطلاق استثمارات قدرها تريليون دولار أمريكيّ واحد.

- استُحدِث نموذجٌ للتخصيص الاستراتيجيّ للموارد وإطارٌ لتقييم الاحتياجات القُطرية المرتبطة به من أجل إعطاء الأولوية لدعم البلدان الأعضاء.

- في إطار العمل على الإسراع في دعم البلدان الأعضاء، اعتمد "البنك" طرائق داخلية سريعة ومبتكرة لمعالجة المشاريع دون التفريط في مبادئ الجودة والحوكمة.

◄ استخدم "البنك" آليات توريد ملائمة للاحتياجات، وذلك بفضل بند الحالات الطارئة المنصوص عليه في التوجيهات المتعلقة بالتوريد، الذي يمكّن من التعاقد المباشر والاستعانة بخدمات الوكالات المختصة التابعة للأمم المتحدة.

◄ أُنشئت "منصة تنسيق عالمية" قائمة على تكنولوجيا سلسلة الكتل من أجل تسريع وتعزيز التدخلات في إطار البرنامج. وتُنسّقُ المنصة تقديم المساعدة وتحشد الموارد المالية والفنية اللازمة لدعم البلدان الأعضاء.

◄ وُضِعت آلية ضمان "مجموعة البنك الإسلامي للتنمية" المتعلقة بمكافحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ" من أجل تسهيل تحويل موارد إضافية من الجهات الشريكة الخارجية إلى التدخلات في الصناعات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

الإنجازات

◄ أقام "البنك" شراكة مع "مجموعة التنسيق العربية" أفضت إلى الإعلان المشترك عن اعتمادات قدرها 10 مليارات دولار أمريكي لتمويل مشاريع مكافحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ". واتُّفِق على قائمة مشاريع لفائدة بلدان المنطقة.

◄ فضلاً على الدعم المالي، سخّر البنك آلية "تبادل المعارف والخبرات" لتبادل الخبرات والمعارف والتجارب الوطنية والممارسات الفضلى من أجل مواجهة أزمة "مرض فيروس كورونا المستجدّ" في مختلف البلدان.

◄ حشد "البنك"، في إطار آلية تبادل المعارف والخبرات، 2.25 مليون دولار أمريكي لاقتناء أدوات طبية أساسية واعتماد نُظُم وتطبيقات تكنولوجية متطورة لمحاربة الجائحة. وحُشِدَ مليون دولار أمريكي واحد من أجل تعزيز قدرات المختبرات في البلدان الأعضاء.

◄ تشكّل خمس وكالات تابعة للأمم المتحدة (هي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسف، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان) جهات شريكة مُنفِّذة للبرنامج في 11 بلداً عضواً (هي غينيا، وتشاد، وبوركينافاسو، وسيراليون، والسنغال، وموزمبيق، والمالديف، وبنين، والكاميرون، وغينيا بيساو، ومالي، واليمن).

◄ فيما يلي بعض المخرجات الأساسية المتوقَّعة من استثمار "البنك" في البرنامج:

- تدريب 24,000 عامل في مجال الصحة
- إمداد 141,000 عامل في مجال الصحة بتجهيزات الحماية الشخصية
- إضافة 7,426 سريراً في المستشفيات
- تجهيز 262 مشفى
- تجهيز 3,110 أسرّة في وحدات العناية المركّزة
- تجهيز 150 مختبراً
- توفير 5,316 من المعدات واللوازم الطبية
- اقتناء 210 سيارات إسعاف ومركبة
- فحص 4 ملايين حالة
- توريد 5 ملايين طقم اختبار
- توريد 1,712 جهاز تنفس اصطناعي
- حصول 9 ملايين شخص على موادّ غذائية
- توفير 10 ملايين وحدة من معدات الحماية الشخصية
- دعم 7,420 منشأة صغرى وصغيرة ومتوسطة.
- تمكين 12,000 شخص من الحصول على التمويل.

◄ سيؤدّي التأثير المتوقَّع لعمليات البرنامج المعتمَدة على 52.3 مليون مستفيد إلى ما يلي:

- الوصول إلى 43.3 مليون شخص بحملات توعية بشأن انتقال "مرض فيروس كورونا المستجدّ" والوقاية منه
- تلقي 8.9 مليون أسرة تعاني من انعدام الأمن الغذائي الحادّ حصصاً غذائية لسدّ احتياجاتها الغذائية شهراً على الأقل.
- توفير 59,600 فرصة عمل لإحياء سلاسل القيمة والقطاعات الاقتصادية ذات الأولوية
- استفادة 23,596 عاملاً في مجال الصحة من دعم لبناء قدراتهم من أجل إدارة التصدّي لمرض فيروس كورونا المستجدّ.
- تلقي 20,000 منشأة صغرى وأسرة لخدمات التمويل الأصغر.
- استفادة 7,420 منشأة صغيرة ومتوسّطة من الدعم المالي.

الاستثمار

◄ تمكّن آلية "البرنامج الاستراتيجي للتأهب والتصدّي" من استثمارات بمبلغ يناهز 2.3 مليار دولار أمريكي لتمويل التدخلات الرامية إلى مكافحة تأثيرات هذه الجائحة.

◄ الاعتمادات- اعتمدت "مجموعة البنك الإسلامي للتنمية" حتى الآن تمويلاً قدره 1.96 مليار دولار أمريكي (أي 68% من المبلغ الملتزم به في إطار البرنامج)، موزَّع على النحو التالي:

- اعتمد "البنك" مبلغاً قدره 788 مليون دولار أمريكي في 32 بلداً، و"صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" مبلغاً قدره 89.9 دولار أمريكي، و"المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" مبلغاً قدره 601 مليون دولار أمريكي، و"المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص" مبلغاً قدره 133 مليون دولار أمريكي، و"المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات" مبلغاً قدره 344 مليون دولار أمريكي، و"برنامج خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز للأعمال الخيرية" مبلغاً قدره 6.9 مليون دولار أمريكي.
- تندرج أغلب المشاريع المعتمَدة حتى الآن في محور "الاستجابة" من "البرنامج الاستراتيجي للتأهب والتصدّي".

◄ المصروفات- بلغ إجمالي ما صرفه البنك في هذا البرنامج 748 مليون دولار أمريكي.

- في نوفمبر 2020، كان قد بدأ صرفُ التمويل لاثنين وعشرين (22) مشروعاً عن طريق "منصة التنسيق العالمية".
- صرفت "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" 170 مليون دولار أمريكي (48%) مقابل عقود موقَّعة بمبلغ إجمالي قدره 235 مليون دولار أمريكي في إطار اتفاقية مستوى الخدمة.
- بلغ إجمالي ما صُرِف من تمويل للوكالات التابعة للأمم المتحدة 74.5 مليون دولار أمريكي مقابل قيمة إجمالية للعقود الموقّعة قدرها 112.57 مليون دولار أمريكي.

الشراكة مع "مجموعة التنسيق العربية"

أفضت شراكة "البنك" مع "مجموعة التنسيق العربية" إلى الإعلان المشترك عن اعتمادات قدرها 10 مليارات دولار أمريكي لتمويل مشاريع مكافحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ"

الحصص الغذائية

تلقي 8.9 مليون أسرة تعاني من انعدام الأمن الغذائي الحادّ حصصاً غذائية

تمكين النساء والشباب بتطوير مهاراتهم- مشروع تجريبيّ في بنغلاديش

تستفيد النساء والشباب في بنغلاديش من فرص جديدة بفضل مبادرة للبنك الإسلاميّ للتنمية ("البنك") تعرِض منحاً صغيرة للتدريب وتطوير المهارات.

الهدف

- نفذ "مركز تعليم العلوم للجماهير"، بدعم مالي من البنك، مبادرة تمكين المرأة والشباب المتمحورة حول فرص العمل، وهي "برنامج تمكين المرأة بالتدريب على كسب العيش والتدريب والتعريف بحقوق الإنسان" في مقاطعات تانغيل (سوروج) وراجشاهي (دامكورا) وشابيناوابغونج (إلايبور) وديناجبور (رانيربندر) في بنغلاديش.

- كانت هذه المبادرة ترمي إلى تحسين سبل العيش المستدامة للشابات الضعيفات اللائي تتراوح أعمارهن بين 19 و35 سنة، وذلك بتيسير التمكين الاقتصاديّ والاجتماعيّ والتعريف بحقوق الإنسان في المناطق الريفية النائية في بنغلاديش.

- أُطلقت المبادرة في أكتوبر 2018، واستمرت حتى سبتمبر 2020.

أدّت مبادرة المنح التي أطلقها البنك الإسلامي للتنمية في بنغلاديش إلى التعريف بأضرار التمييز ومكّنت المجتمع من دعم حقوق الإنسان

الطريقة

- ساهمت المبادرة في تحقيق هدفها عن طريق ما يلي:

- زيادة قدرة الشابات على الانخراط في الأنشطة الاقتصادية بإكسابهن مهارات جديدة تتعلق بإنتاج ملابس الموضة والمهارات المعلوماتية الأساسية؛ وإكساب الفتيات مهارات القراءة والكتابة والحساب والمعلوميات.
- تشغيل الشابات بإقامة شبكات علاقات وربط صلات مع منظمات محلية ووطنية لاكتشاف فرص العمل، وتنظيم دورات توجيهية للمتدرّبات على بروتوكولات العمل وتعيينهن في فرص العمل المكتشَفة.
- التعريف بحقوق المرأة والقضاء على العنف الموجَّه للمرأة بتنظيم دورات توعية للنساء والرجال والشباب؛ وتحديد المدافعين أو المؤثرين الراغبين في المشاركة في المشروع؛ وتنظيم حوار مجتمعي للتعريف بأضرار التمييز وبالطريقة التي يمكن بها للمجتمع أن يدعم حقوق الإنسان لأجل الجميع، ولا سيما لأجل النساء والفتيات.
- اعتماد طريقة تشاركية تنخرط بها جميع الأطراف المعنية في تنفيذ المبادرة.
- تشجيع الذكور من أفراد أسر المستفيدين ومجتمعهم على أداء دور محوري في دورة التوعية، إذ يساعد التعريف بحقوق الإنسان على درء وقوع حوادث تستهدف النساء.
- تكييف برنامج التعريف بحقوق الإنسان، ومنها قضايا المساواة بين الجنسين، والعنف الموجَّه للمرأة إلخ.، مع "أهداف التنمية المستدامة" ودمج الأدوات الموجودة.

الإنجازات

- تلقت 500 شابة تدريباً على إنتاج ملابس الموضة الأساسية وعلى محو الأمية في المعلوميات؛ وتلقت 300 منهن تدريباً متقدّماً في هذين المجالين

- وُقّعت 63 مذكرة تفاهم بين "مركز تعليم العلوم للجماهير" وأرباب العمل أو روّاد الأعمال المحليين لتشغيل المتدربات الخريجات

- أثّر التدريب إيجابياً على النمط المهنيّ، ودخْل الخريجين، ووعيهم. وقد مكّن بحث استقصائيّ من استنتاج ما يلي بعد اكتمال المشروع:

- قبل الالتحاق ببرنامج التدريب، كانت نسبة الانخراط في الأنشطة الاقتصادية 10% فقط. وارتفعت هذه النسبة إلى 64% بعد الالتحاق ببرامج التدريب، و11% في الشغيل، و50% في الأعمال التجارية أو العمل الحر؛
- حصل 10% من المشاركين الذين كانوا نشطين اقتصادياً قبل التدريب على ما يصل إلى 24 دولاراً أمريكياً في الشهر. أمّا بعد الانتهاء من الدورات التدريبية، فكانت النتائج كما يلي:
  - حصل 36% من المشاركين على ما يصل إلى 24 دولاراً أمريكياً؛
  - حصل 24% من المشاركين على ما يصل إلى 60 دولاراً أمريكياً؛
  - حصل 2% من المشاركين على ما يصل إلى 120 دولاراً أمريكياً؛
  - حصل 1% من المشاركين على أكثر من 120 دولاراً أمريكياً.
- ارتفع متوسط الدخل الشهريّ إلى 37 دولاراً أمريكيّاً بعد أن كان لا يتجاوز 5 دولارات أمريكية.
- بيّن البحث الاستقصائيّ الذي خضع له المتدربون الخريجون والمقابلات مع مجموعات بؤرية ومقابلات مع أشخاص بارزين مطلعين أن مستوى الإلمام بقضايا حقوق الإنسان قد زاد إلى حدّ بعيد بين خريجات التدريب وكذلك في المجتمع الذي يتألف من نحو 12,000 شخص في المناطق الأربع المختارة للمبادرة، التي تمحورت 80% منها حول حقوق المرأة.
- أفادت الخريجات والعديد من نساء المجتمع المحلي أن بإمكانهن اتخاذ قرارات بشأن المسائل الشخصية على نحو مستقل والمشاركة في اتخاذ القرار في الأسرة.
- لا يزال عدد من المربّين الأقران ينشرون بطريقة غير رسمية رسائل عن قضايا حقوق الإنسان في أحيائهم ويشيعونها بين أقاربهم وأصدقائهم. وفي بعض الحالات، يقدمون دعماً استشارياً للنساء ضحايا العنف.

- عندما تفشى "مرض فيروس كورونا المستجدّ"، استخدمت المستفيدات الملابس الباقية من برنامج التدريب لصنع كمّامات. وأطلع "البنك" الشريك المنفّذ على معايير إنتاج الكمّامات. وقد بدأ الإنتاج في مارس 2020، وأسفر عما يلي:
- صنع 2,000 كمامة: 800 منها في مراكز التدريب و1,200 في منازل المتدربين.
- توزيع 800 كمامة مجاناً على عمّال عربات الجرّ وعلى عمّال صناعة الملابس، وعلى النساء والأطفال من السكان.
- بيع المتدربات في أحيائهنّ 1,200 كمامة.
- انخراط 26 امرأة مدرَّبة في ريادة أعمال للمشاركة في إنتاج الكمامات باستخدام مواردهن الخاصة.
- استفادة المتدربات من مقاطع فيديو عن معايير مكافحة الأمراض والوقاية منها لصنع الكمامات، واتباعهن تدابير الوقاية من العدوى، وصنعن كمامات من طبقتين من القماش صالحة للاستخدام المتكرر.
- إضافة صنع الكمامات إلى برنامج الشريك المنفذ، وهو ما كان خارج نطاق خطة المشروع الأصلية.

الاستثمار

- وافق البنك على تخصيص 100,000 دولار أمريكي لبرنامج تمكين المرأة في إطار مبادرة التدريب على مهارات كسب العيش والتعريف بحقوق الإنسان.

- أنشئت أربعة مراكز تدريب باستخدام المبلغ الذي قدمه "البنك" لتوفير آلات خياطة وحواسيب وغيرها من المعدات ذات الصلة لتهيئة البيئة اللازمة لأنشطة تطوير القدرات وتحقيق الاستدامة في المستقبل.

- نُظّمت تسعة معارض شغل و85 دورة إرشاد في مجال العمل.

- جرى الاتصال في إطار هذه المبادرة بمائة وثمان وستين (168) منشأة ومؤسسة خاصة محلية من أجل بحث فرص تشغيل الخريجات.

- حشدت المبادرة موارد إضافية، مما أدى إلى تبرع الحكومة المحلية بتسع آلات خياطة لأفقر المتدربات.

- تلقت المتدربات الخريجات اللائي أسسن منشآت صغرى لأنفسهنّ قروضاً من أقاربهن ومن منظمات غير حكومية محلية لشراء المعدات اللازمة.

- تُستخدم مراكز التدريب التي أُنشِئت بالأموال التي قدمها "البنك الإسلاميّ للتنمية" في الوقت الحاليّ لتقديم التدريب المستمر بعد انتهاء المبادرة.

- أثبتت هذه المبادرة التجريبية أنها ناجحة جدّاً وأن "البنك" يستطيع أن يستثمر فيها المزيد لتوسيع نطاقها وتكرارها في مناطق أخرى.

برنامج تمكين المرأة

وافق البنك لبرنامج تمكين المرأة على

100,000 دولار أمريكي

، وذلك في إطار مبادرة التدريب على مهارات كسب العيش والتعريف بحقوق الإنسان

صندوق العيش والمعيشة

يمكّن تعاون "البنك الإسلاميّ للتنمية" ("البنك") مع الجهات الشريكة المانحة من تحقيق نتائج إنمائية رائعة بفضل "صندوق العيش والمعيشة". ومن الجهات الشريكة لصندوق العيش والمعيشة "صندوقُ أبو ظبي للتنمية" و"مؤسسة بيل وميليندا غيتس" و"وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية" البريطانية و"صندوق التضامن الإسلاميّ للتنمية" و"مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية" و"صندوق قَطَر للتنمية".

الهدف

◄ في السنوات الأخيرة، أدرك "البنك" ضرورة زيادة حجم الموارد الميسرة لتمويل مشاريع التنمية البشرية الأساسية في البلدان الأعضاء الأقلّ نموّاً زيادةً تتجاوز المبلغ الذي كان متاحاً، وهو نحو 350 مليون دولار أمريكي في السنة.

◄ بعد أن اعتمد العالَمُ "أهداف التنمية المستدامة"، صارت تلك الزيادةُ أكثر استعجالاً بتجدُّد التشديد على ضرورة زيادة الإنفاق العامّ وعلى ضرورة انخراط البلدان الأعضاء في مبادرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

يجري حشد الموارد الخارجية. وقد حُشِدت 407 ملايين دولار أمريكي في شكل منح من الجهات المانحة من أجل زيادة قدرة البنك على التمويل الميسَّر

◄ واصلت الجهات المانحة غير التقليدية ظهورها بصفتها جهاتٍ مساهِمةً مهمّةً في المشهد العالميّ للتمويل الإنمائيّ، ولا سيما في مناطق البلدان الأعضاء في "البنك". ونذكر، على الخصوص، أن "مؤسسة بيل وميليندا غيتس" كانت تتطلع إلى الشراكة مع جهات فاعلة إقليمية تشاركها الأهداف نفسها من أجل تحقيق ما يلي:

- توسيع نطاق عملها في البلدان الأعضاء في "البنك"
- زيادة الانخراط الإقليميّ في برامجها.
- تمكين "مؤسسة بيل وميليندا غيتس" من توسيع نطاق تأثيرها في إطار مبادرة "التمويل من أجل التنمية".
- تعزيز القدرة التمويلية للبلدان الأعضاء والوفاء بالأهداف الدولية المتمثلة في القدرة على تحمل الديون في الوقت نفسه.

◄ سبق لمؤسسة بيل وميليندا غيتس أن تعاونت مع البنك الإسلامي للتنمية في برنامج القضاء على شلل الأطفال في باكستان، وكانت النتائج إيجابية جدّاً. ولما كانت هاتان المؤسستان تدركان إمكان إقامة المزيد من المشاريع ذات المنفعة المتبادلة، فإنهما استحدثتا معاً نموذجاً مبتكراً للتعاون المتعدّد الأطراف يُعرَف اليوم باسم "صندوق العيش والمعيشة".

الطريقة

◄ صُمِّم "صندوق العيش والمعيشة" على غرار نموذج البنك المتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي تعمل في إطاره جهات شريكة مانحة إقليمية مع "البنك" على تعظيم التمويل الميسَّر الميسور التكلفة الموجَّه لمشاريع تنمية بشرية أساسية في البلدان الأعضاء الأقلّ نموّاً.

◄ ساهم دمج التمويل الميسَّر مع الموارد الرأسمالية العادية في مضاعفة مساهمات الجهات المانحة، وذلك من أجل التمكين من إجراء تدخلات واسعة النطاق، ما كانت لتكون ممكنة بالمنح وحدها.

◄ يسعى "صندوق العيش والمعيشة" إلى تحقيق أهداف متنوعة منها:

- تعبئة الموارد من الجهات المانحة الإقليمية ودمجها في نموذج تمويليّ مبتكر.
- توسيع نطاق توفير التمويل الميسَّر الميسور التكلفة لمشاريع التنمية البشرية في 33 بلداً من البلدان الأقلّ نموّاً الأعضاء في "البنك".
- النهوض بتيسير التمويل والجمع بين القدرات الفريدة لجميع الجهات الشريكة ذات المشاريع الإنمائية الفعالة والمؤثِّرة.
- اللجوء إلى التعاون من أجل ريادة الابتكار في معالجة المشاريع داخل البنك الإسلامي للتنمية.

الإنجازات

◀ انتقلت شراكة "صندوق العيش والمعيشة" من شراكة بين المؤسستين الأوليَين إلى شراكة بين سبع جهات شريكة، منها ست منظمات مانحة، آخرها هي وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية (وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث سابقا).

◀ تشكِّل ثلاث جهات مانحة إقليمية جزءاً من هذه المبادرة إلى جانب "صندوق التضامن الإسلاميّ للتنمية" التابع للبنك. وهذه الجهات هي: "صندوق أبو ظبي للتنمية" و"مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية" و"صندوق قطر للتنمية".

◀ حشد الصندوق منحاً قدرها 407 ملايين دولار أمريكي خصصتها الجهات المانحة لمشاريع "البنك" المتعلقة بالتنمية الاجتماعية.

◀ إضافةً إلى منح الجهات المانحة، يوفر "صندوق العيش والمعيشة" موارد إضافية عن طريق "آلية إعداد وتنفيذ المشاريع" التابعة لهذا "الصندوق". وتقدِّم "آلية إعداد وتنفيذ المشاريع" المساعدة الفنية اللازمة لمشاريع "صندوق العيش والمعيشة" المعقَّدة المتعلقة بالتنمية الاجتماعية. وهذه المساعدة الفنية لا تقدّمها "آلية إعداد وتنفيذ المشاريع" وحدها. وقد استفاد عدد من المشاريع من مساعدة فنية مباشرة إضافية من جهات شريكة مانحة. ومن ذلك:

- تقديم مليون دولار أمريكي لتقييم الجدوى وأنواع أخرى من الدعم لمشروع "صندوق العيش والمعيشة" المتعلق بالمياه والصرف الصحيّ في غينيا كوناكري؛
- إشراك شركة "آي سي تي" الاستشارية في مشروع النموّ المستدام في الساحل الأفريقيّ.

◀ يشارك خبراء فنيون من الجهات المانحة أيضاً في دعم إعداد المشاريع، وشكَّلت "لجنةٌ تأثير صندوق العيش والمعيشة" لجنةً للفحص الفنيّ تساهم في تعزيز جودة المشاريع وجدواها الفنية.

◀ أدى الجمع بين منح الجهات المانحة وموارد "البنك" الرأسمالية العادية إلى زيادة كبيرة في قدرات "البنك" المتعلقة بالتمويل الميسَّر عموماً:

- ظلّ محتفَظاً بمخصَّص التمويل الميسَّر الذي يقدِّمه "صندوق العيش والمعيشة"، وذلك على الرغم من محدودية القروض الممنوحة خلال سنتي 2018 و2019.
- زادت حصة تمويل البنك للتنمية البشرية الأساسيّة زيادةً كبيرةً خلال السنوات القليلة الماضية بفضل "صندوق العيش والمعيشة".

◀ نال "صندوق العيش والمعيشة" اعترافاً في الأوساط الإنمائيّة، فزاد حجمُ المشاريع ذات التمويل المشترَك في إطار هذا الصندوق.

◀ إضافة إلى التمويل المشترك، تعمل بعض الجهات الشريكة الإنمائية مباشرةً مع الصندوق في البلدان المؤهلة من أجل وضع مقترحات ودراسات جدوى تمكن البلدان الأعضاء من استيفاء الشروط وطلب الحصول على تمويل "صندوق العيش والمعيشة".

◀ كثف "الصندوق العالمي" نشاطه مع نظامه الصحي وقدَّم منه مساعدات فنية، فعزَّز بذلك موارد مشاريع "صندوق العيش والمعيشة" المتعلقة بالصحة في بنين والسنغال وتوغو.

◀ على الرغم من وجود مشاريع "صندوق العيش والمعيشة" في قطاعات معقَّدة من قطاعات التنمية الاجتماعية، فإن مدّة معالجة المحفظة (في المتوسط) يظل على قدم المساواة مع الآجال المتوسطة التي حدّدها "البنك الإسلاميّ للتنمية". وهو ما يعزَى إلى ما يلي:

- المتابعة الدقيقة للمشاريع ورصدها ودعم الفِرق المكلَّفة بها.
- المساعدة الفنية التي تتلقاها المشاريع من الجهات المانحة لصندوق العيش والمعيشة ومن "آلية إعداد وتنفيذ المشاريع".
- دمج أساليب التصميم التي تعزز المعالجة السريعة.

◀ يتوقع أن تؤثر مشاريع "صندوق العيش والعيشة" في مئات الملايين من الناس (نصف مليون في الزراعة، و560 مليون في الصحة، وأكثر من 40 مليون في البنى التحتية الأساسية، حسب "صندوق المياه والصرف الصحي والنظافة العامة").

الاستثمار

◀ فيما بين سنتي 2016 و2020، نجح "صندوق العيش والمعيشة" في إعداد قائمة هامّة من المشاريع في البلدان الأعضاء اعتمدتها لجنة التأثير التابعة له.

◀ بلغ التمويل الميسر الذي اعتمدته "لجنة تأثير صندوق العيش والمعيشة" حتى الآن 1.54 مليار دولار أمريكي (370 مليون دولار أمريكي من المنح؛ و1.165 مليار دولار أمريكي من الموارد الرأسمالية العادية).

◀ يتوقع أن يبلغ حجم الصندوق في نهاية المطاف 1.7 مليار دولار أمريكي، أي أكثر من إجمالي التمويل الميسر المقدم خلال الفترة نفسها من موارد البنك الذاتية (قروض البنك الإسلامي للتنمية وقروض صندوق التضامن الإسلامي للتنمية)، وهو ما يزيد على ضعف التمويل الميسَّر الذي يقدِّمه "البنك".

◀ تضمّ المحفظة 35 مشروعاً من مشاريع التنمية الاجتماعية (الصحة والزراعة والبنى التحتية الأساسية) في 22 بلداً عضواً في البنك، تستهدف الفئات الأكثر ضعفاً.

◀ يجري صرف التمويل فعلياً لمعظم محفظة 2016-2018. وقد بلغ إجماليّ صرف التمويل أكثر من 57%، ويشمل ذلك مشاريع سنة 2020 المعتمَدة منذ عهد قريب.

◀ صُرف نحو 210 ملايين دولار أمريكيّ حتى الآن، وتحقَّقت نتائج واعدة على أرض الواقع.

صندوق العيش والمعيشة

بلغ إجماليّ التمويل الميسر المقدَّم

1.54 مليار دولار أمريكي

تغييرات جذرية في برنامج المنح الدراسية

يساعد البنك الإسلامي للتنمية، ببرنامج منحه الدراسية، البلدان الأعضاء في البنك والجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء على سد النقص في رأسمالها البشري اللازم لتوسيع نطاق مشاركتها في الأسواق العالمية.

الهدف

- بلغ عدد المستفيدين من منح البنك الدراسية منذ أطلق برنامجه هذا سنة 1983 أكثر من 18,000 طالب وطالبة من 56 بلداً عضواً و67 جالية إسلامية في بلدان غير أعضاء درسوا تخصصات مختلفة تتعلق بعلوم الاستدامة.

- على الرغم من التأثير العميق للبرنامج على حياة المستفيدين، فإن بصمته لم تتسع كما كان متوقَّعاً بسبب مشكلات التسويق والاستهداف.

الطريقة

- يشجع البنك اكتساب العلوم والمعارف والخبرات التكنولوجية ونقلها إلى البلدان الأعضاء. ولذلك عقد اتفاقيات تعاون مع عدد من كبريات الجامعات بغية ضمان نيل طلابه والمستفيدين من منحه الدراسية تعليماً عالي الجودة بتكلفة ميسورة.

- أعيد النظر في مجالات الدراسة بغية حلّ المشاكل العويصة ذات الصلة المباشرة بقضايا الاستدامة. وقد أصبح اهتمام البرنامج منصبّاً الآن على المجالات ذات الصلة بالتنمية، ولا سيما على علوم الاستدامة، من أجل تمكين المجتمعات والبلدان الأعضاء من تحقيق أهداف التنمية المستدامة و"البرنامج الخماسي لرئيس البنك".

بلغ الإقبال على التعليم العالي مستوى غير مسبوق من الشدة في البلدان الأعضاء في البنك وفي أوساط الجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء

- شكّل البنك لجنتي اختيار دوليتين جديدتين تضمّان 16 جامعيّاً وعالماً خارجيّاً بارزاً يعملون في مجالات ذات صلة بالتنمية المستدامة في البلدان الأعضاء وفي أوساط الجاليات الإسلامية بالبلدان غير الأعضاء.

- أضيفَ إلى مواضيع الدراسة المالية الإسلامية، والاقتصاد، والتمويل والصيرفة، والاقتصاد الدولي، والصحافة، والعلوم السياسية، والقانون، والملكية الفكرية، وريادة الأعمال. ووُسّعت البرامج الدراسية كافة لمساعدة الطلاب سواءٌ من البلدان الأعضاء أو من البلدان غير الأعضاء.

- تدير لجنتان دوليتان مستقلتان عملية انتقاء الترشيحات، وتعنى إحداهما ببرنامج مرحلة الدراسة الجامعية، والأخرى ببرنامج الدراسات العليا. ويتسم أعضاء اللجنتين بالتخصص في مجالات الاهتمام من أجل تشجيع أكبر مشاركة للطلاب، وتحقيق عملية أكثر شفافية، واختيار مرشَّحين ذوي إمكانات واعدة.

- يعزَّز إشراك الطالبات في جميع البرامج من أجل تحقيق الهدف 5 من "أهداف التنمية المستدامة" (المساواة بين الجنسين).

- أُطلق برنامج تمويل مشترك جديد للمنح الدراسية يموّله "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية". وهو موجَّه للبلدان الأعضاء الأقلّ نموّاً من أجل الحدّ من الفقر فيها. ويتيح البرنامج للشبان والشابات فرصاً تعليمية تمكّنهم من نيل التعليم والتدريب المهنيين والفنيين.

- عقد البنك شراكة مع "الأكاديمية العالمية للعلوم" بإيطاليا من أجل مساعدة البلدان الأعضاء على تحقيق "أهداف التنمية المستدامة" في البلدان الأعضاء. وقد اتخذت المبادرات التالية بفضل هذا البرنامج المشترك الذي يدعم بناء القدرات

الرامية إلى تكوين الكفاءات اللازمة في العلوم والتكنولوجيا والابتكار للتصدي لعوائق التنمية المستدامة التي تواجهها البلدان الأعضاء:

- دعم 20 عالماً للحصول على تدريبات بحثية في مرحلة ما بعد الدكتوراه تستغرق ما لا يزيد على ستة أشهر في مجالات أساسية ذات صلة بعلوم الاستدامة.
- منحة لمشروع مشترك للبحث ونقل التكنولوجيا في مواضيع تتعلق بمعوقات الاستدامة التي تعوق تحقيق "أهداف التنمية المستدامة" في البلدان الأعضاء.
- تقديم دعم يمكّن 11 عالماً لاجئاً أو معرَّضاً للخطر من الإفادة من برنامج المنتسبين الشباب في "الأكاديمية العالمية للعلوم".
- تنظيم ورشة رفيعة المستوى سنة 2019 عن العلاقة بين العلوم ووضع السياسات، وهي الأولى من نوعها في العالم الإسلامي.

الإنجازات

◀ في سنة 2018، أجرى البنك تقييماً للبرنامج وأعاد هيكلته بحيث يستوعب التغيرات الناتجة عن التقدم التكنولوجي. وزادت أعداد المرشَّحين للحصول على منح دراسية بعد إعادة الهيكلة هذه من 2,200 مرشَّح سنة 2018 إلى 187,000 مرشَّح من 192 بلداً سنة 2019 ثم إلى 210,000 مرشَّح من 193 بلداً سنة 2020..

◀ في سنة 2020، حصل 1,221 طالباً في 114 بلداً على منح دراسية من البنك على النحو التالي:

- 746 طالباً من 109 بلدان (برنامج البكالوريوس).
- 196 طالباً من 92 بلداً (برنامج الماجستير).
- 160 طالباً من 58 بلداً (برنامج الدكتوراه وما بعدها).
- 119 طالباً من 20 بلداً من البلدان الأعضاء الأقل نموّاً (البرنامج المشترك بين البنك و"صندوق التضامن الإسلامي للتنمية").

◀ دَعَمَ البرنامج أوّلَ مرّةٍ طلاباً من أبناء الجاليات الإسلامية في أنغولا وبوتسوانا وإقليم المحيط الهندي البريطاني والدومينيكان وهايتي وبيرو وجنوب السودان وسوازيلاند وفنلندا وتايوان وأوكرانيا والمملكة المتحدة.

◀ تساعد الشراكات مع منظمات كبرى، مثل "الأكاديمية العالمية للعلوم" و"اليونسكو"، على إحراز تقدم في تحقيق "أهداف التنمية المستدامة" في البلدان الأعضاء بواسطة العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

◀ وقع البنك مذكرة تفاهم مع مجموعة منظمات غير حكومية اختيرت من الجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء من أجل المساعدة على الوصول إلى الطلاب ذوي الإمكانات الواعدة وتنفيذ البرامج.

◀ يحثّ البنكُ الجامعات الشريكةَ له في إدارة برامج المنح الدراسية على رصد الأداء الدّراسيّ للطلاب، وعلى تنفيذ برامج إرشادية توجّههم، وعلى الإسراع في صرف المنح لهم.

◀ أبرم البنك الإسلامي للتنمية اتفاقيات جديدة وأطلق برامج منح دراسية مشتركة، سنة 2020، مع "كامبيس فرانس" في فرنسا و"رئاسة الأتراك في الخارج" والجاليات ذات الصلة. وأجرى كذلك مفاوضات من أجل عقد اتفاقيات جديدة مع "جامعة برينستون" و"جامعة هارفارد" في الولايات المتحدة الأمريكية و"جامعة ماكيريري" في أوغندا، ونفذ البنك شراكات مع "جامعة كامبريدج" و"جامعة أكسفورد" و"كلية الملكة مارى" بلندن (المملكة المتحدة) و"جامعة كوبنهاغن" بالدنمارك و"جامعة ماكغيل" بكندا.

◀ عُقدت شراكاتٌ للتعليم المجّانيّ أو المدعوم مع وزارة التعليم في ماليزيا، ومجلس التعليم العالي في تركيا، والوكالة المغربية للتعاون الدولي في المغرب، وجامعة أوزبكستان الوطنية، وجامعة طشقند لتكنولوجيا المعلومات.

◀ يجري إنشاء بوابة البنك الإلكترونية الجديدة لقدماء الممنوحين من أجل إقامة شبكة فعالة بين الخريجين تتجاوز الحدود الوطنية، وأداء دور أساسيّ في تطوير اقتصاد المعرفة في بلدانهم. وهو ما سيساهم في ضمان أن يكون للخريجين تأثير أوسع نطاقاً لفائدة البلدان الأعضاء والجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء في العالم.

◀ بلغت برامج البنك للمنح الدراسية مستوى جديداً من السمعة الدولية بفضل التعاون مع جامعات مرموقة ومع وزارات التعليم العالي في البلدان الأعضاء.

◀ ساعد برنامج البنك للمنح الدراسية الطلاب والخريجين على تحقيق تطلعاتهم المهنية. إذ يتقلد الكثير من الخريجين في الوقت الحاليّ مناصب استراتيجية، فمنهم رئيس الدولة، ومنهم الوزير، ومنهم المختص بالصحة العالمية، ومنهم العالم ذو السمعة الدولية، ومنهم الخبير التكنولوجيّ. ويدعو هؤلاء إلى الابتكار والتغيير التكنولوجيّ من أجل تحقيق مستقبل مشرق لبلدانهم.

الاستثمار

◀ حقق البنك، بفضل الشراكات التي عقدها في إطار برنامج المنح الدراسية، وفورات في التكاليف بلغت نحو 43 مليون دولار أمريكي خلال السنتين الماضيتين، وزاد العدد السنويّ لمنحه الدراسية ثلاث مرات تقريباً دون تغيير في الموازنة التشغيلية المخصصة.

◀ قدم البنك 469 منحة دراسية إضافية لطلاب 16 جالية إسلامية في البلدان غير الأعضاء من مبالغ القروض الحسنة التي سدَّدها قدماء الممنوحين من أجل ضمان استدامة البرامج على المدى البعيد.

برنامج البنك الإسلاميّ للتنمية المتعلق بالمنح الدراسية

أكثر من 2,500 طالب يدرسون في جامعات 88 بلداً في العالم

دمج القدرة على الصمود في مواجهة التغير المناخيّ في عمليات "البنك"

يحرص "البنك الإسلاميّ للتنمية" ("البنك") على مساعدة بلدانه الأعضاء على مكافحة تغيّر المناخ. وقد عمل بواسطة نظامه المتمثل في المراكز الإقليمية على تقديم الدعم اللازم لبنغلاديش وجزر المالديف في هذا الصدد.

الهدف

- يسبب تغيّر المناخ للبلدان الأعضاء في "البنك" مخاطر كبيرة. إذ يواجه العديد من البلدان الساحلية في آسيا، مثل بنغلاديش وجزر المالديف، تأثيرات وخيمة ناجمة عن تغيّر المناخ. ويُتوقَّع أن تتفاقم الحالة كثيراً في السنوات المقبلة ما لم يُتَّخذ أيّ إجراء مناسب.

- ما فتئ "البنك" يدمج العمل المناخيّ ويدعم بناء القدرة على الصمود في إطار عملياته منذ اعتماد سياسته المتعلقة بتغير المناخ.

- مع أنّ حكومة بنغلاديش تنفّذ مجموعة كبيرة من التدابير لتحسين قدرة البلد على التكيّف مع تغير المناخ، فإن البلد يواجه تهديدات كبيرة تتعلق بتغير المناخ، وهي:
  - ارتفاع منسوب مياه البحر.
  - عدم كفاية المياه الصالحة للشرب.
  - المشكلات المتعلقة بالبنى التحتية.

- تهدِّد هذه المشكلاتُ التنميةَ المستدامة والنموّ الاقتصاديّ في بنغلاديش. ويتعرَّض هذا البلدُ أيضاً لظواهر جوّيّة قصوى ناتجة عن التغير المناخيّ مثل:
  - الأعاصير الموسمية.
  - الفيضانات.
  - الجفاف.
  - التعرية.

- جزر المالديف دولة جزُريّة منخفضة. وهي إحدى الدول الجزرية الصغيرة النامية الأكثر عرضة لتغير المناخ، وذلك للأسباب التالية:
  - ارتفاع مستوى سطح البحر.
  - الكثافة السكانية.
  - تناثر الرقعة الجغرافية.
  - اعتماد الاقتصاد على السياحة الطبيعية ومصايد الأسماك والموارد البحرية.

- على الخصوص، يسبّب ارتفاع مستوى سطح البحر في جزر المالديف ما يلي:
  - ضغوطاً على الموارد المائية والبنى التحتية.
  - تأثيرات خطيرة على قطاع صيد الأسماك.
  - انعدام الأمن الغذائي الناجم عن فقدان موارد الصيد.

- يتعرض البلد كذلك لعدد من الكوارث الطبيعية، منها: الأعاصير المدارية والعواصف والأمطار الغزيرة والفيضانات وعُرام العواصف والأمواج العاتية والتسونامي؛ والمخاطر المرتبطة بالمناخ، مثل: سرعة ارتفاع مستوى سطح البحر، وارتفاع درجة حرارة سطح البحر، والتغيرات في نمط الرياح الموسمية.

يندرج التصدي للمخاطر الناجمة عن تغير المناخ في صميم المشاريع التي يمولها "البنك" في بنغلاديش وجزر المالديف

الطريقة

- بعد إجراء فحص المخاطر المناخية لعمليات "البنك" في بنغلاديش وجزر المالديف، صُمِّمت المشاريع وفق تدابير ترمي إلى تدارك المخاطر المناخية المحدَّدة في كلا البلدين.

- تتآزر المبادرات المتَّخَذة في بنغلاديش وجزر المالديف مع نموذج عمل "البنك" الجديد و"البرنامج الخماسي للرئيس"، فتدعم التنمية المنخفضة الكربون التي تحقق القدرة على الصمود في هذين البلدين.

تساهم المشاريع في هذين البلدين أيضاً في تحقيق التزام "البنك" بدعم "أهداف التنمية المستدامة".

الإنجازات

في بنغلاديش، قدّم "البنك" 18 مليون دولار أمريكي لتمويل برنامج لنظام الطاقة الشمسية المنزلية تنفّذه "شركة تطوير البنى التحتية المحدودة". ومكّن هذا البرنامج مما يلي:

- تعزيز استخدام أنظمة الطاقة المتجددة غير المضرّة بالبيئة.
- إمداد 77,000 أسرة ريفية بالكهرباء المستمدَّة من الطاقة الشمسية، وذلك بتركيب أنظمة الطاقة الشمسية المنزلية.

مكّن تمويل قدره 130 مليون دولار أمريكي، في إطار "برنامج الملك عبد الله بن عبد العزيز للأعمال الخيرية" (المعروف سابقاً باسم برنامج "فاعل خير")، من بناء 157 ملجأ مدرسيّاً من الأعاصير ذات سمات مقاومة للمناخ، منها أنظمة المياه والطاقة الشمسية المستدامة.

كذلك، وفّر "البنك" التمويل للمشاريع التالية:

- مشروع كابلات الألياف البصرية المغمورة الذي دعم ترقية الاتصال بالهاتف المحمول الذي سيمكّن من نشر المعلومات بسرعة كبرى، ودعم أنظمة الإنذار المبكر، حتى في المناطق النائية.
- توسيع وتحديث شبكة الطرق الريفية التي تمكّن الناس من الوصول بسهولة إلى ملاجئ آمنة وتيسّر إجلاء الأشخاص المعرضين للخطر في حالة حدوث كارثة مناخية.
- الملاجئ التي توفر الأمان حتى أثناء الاضطرابات أو الظواهر المناخية الكبرى.
- تطوير نظام المياه والصرف الصحي الذي يساعد الناس على التعامل مع الضغوط المناخية خلال الظواهر الجوية القصوى.

يُتوقَّع أن يكون لمشروعين يموّلهما "البنك" تأثيرٌ كبيرٌ في التصدي لتغير المناخ في جزر المالديف:

- تحديث 10 موانئ بالغة التضرر من أمواج تسونامي وتزويدها بمنشآت مستدامة، ومراعاة عوامل القدرة على الصمود في مواجهة مخاطر الكوارث وتغير المناخ في عملية إعادة الإعمار.
- مشروع إدارة النفايات في "منطقة ماليه الكبرى"، الذي يُتوقّع أن يحقق منافع تتمثل في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه بإقامة منشأةٍ لإدارة النفايات قادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ ومنشأةٍ مستدامة لتحويل النفايات إلى طاقة.

الاستثمار

اعتمد "البنك" 13 مشروعاً بمبلغ قدره 1.03 مليار دولار أمريكي من أجل النهوض بتوليد واستخدام الطاقة المتجددة في بنغلاديش.

بنغلاديش

قدم "البنك" تمويلاً قدره

18 مليون دولار أمريكي

لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية

"برنامج خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز للأعمال الخيرية"

مكّن تمويل قدره

130 مليون دولار أمريكي

من بناء 157 ملجأ مدرسياً من الأعاصير

صندوق التمكين الاقتصادي للشعب الفلسطيني

سيساعد صندوق جديد أنشأه "البنك الإسلامي للتنمية" ("البنك") أكثر من 300,000 أسرة فلسطينية خلال العقد المقبل.

الهدف

- "صندوق البنك للتمكين الاقتصادي للشعب الفلسطيني" صندوق استثماري مؤثّر بقيمة 500 مليون دولار أمريكي يقدم تمويلا مختلطاً في شكل رأسمال سهمي وتمويل مهيكل، إضافةً إلى المساعدة الفنية.

- يتمثل الهدف من "صندوق التمكين الاقتصادي للشعب الفلسطيني" في الحد من الفقر، وتمكين الفقراء، وتقليل اعتماد الشعب الفلسطيني على المساعدات، واستحداث منظومة قوية ومستدامة، وتحويل الفقراء من مجرد متلقين للتمويل إلى شركاء حقيقيين في الأعمال.

- سيساهم "صندوق البنك للتمكين الاقتصادي للشعب الفلسطيني" في تعزيز مشاركة الشباب والأسر الفقيرة في سلاسل القيمة المحلية عن طريق مجموعة متنوعة من المشاريع. وبذلك فهو متوافق مع نموذج العمل الجديد للبنك ونهج سلاسل القيمة العالمية.

نجح برنامج "صندوق التمكين الاقتصادي للشعب الفلسطيني" في إنشاء مجموعة جذابة من المشاريع الاستثمارية وفرص التمويل

- سيكون نهج التمكين الاقتصادي- كما تصوره "البرنامج الخماسي للرئيس"- محفّزاً وميسّراً لشركاء البنك المنفّذين للعمل بصفتهم مطورين للسوق.

- أهداف "صندوق البنك للتمكين الاقتصادي للشعب الفلسطيني":
  - تحسين سبل العيش والقدرة على الصمود للشباب والفئات الفقيرة والمهمشة في فلسطين
  - تحقيق عائدات مالية واجتماعية ذات تأثير قابل للقياس
  - توفير منصة استثمارية لتوجيه الموارد المالية وغير المالية نحو المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة والتعاونيات والنقابات ومجموعات التضامن، إلخ.، طبقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

الطريقة

- يطبق "صندوق البنك للتمكين الاقتصادي للشعب الفلسطيني" الممارسات العالمية الفضلى في مجال الحوكمة وإدارة الاستثمار في عمله مع الشباب الفقراء والعاطلين عن العمل في فلسطين. وسيُعيَّن مدير صندوق خارجي متمرّس يتمتع بخبرة دولية وسجلّ حافل في الاستثمارات المؤثرة لإدارة استثمارات وعمليات "صندوق البنك للتمكين الاقتصادي للشعب الفلسطيني".

- يعتمد "صندوق البنك للتمكين الاقتصادي للشعب الفلسطيني" على نجاحات "برنامج التمكين الاقتصادي للأسر المحرومة"، وهو برنامج رائد للبنك في مجال التمكين الاقتصادي حقق نجاحاً ملموساً في هدفه المتمثل في تعزيز التمويل الأصغر الإسلامي في فلسطين ويركز على ما يلي:
  - معايير الجدوى الاقتصادية
  - مفاهيم الاستثمار (التكلفة والربح)
  - الآليات والمعارف والخبرة الميدانية المتقدمة

التي تتضافر من أجل وضع الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المنشودة.

◄ للاستفادة من هذه المبادرة الناجحة وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية، ومساعدة مجموعة كبرى من الفلسطينيين، أنشأ البنك "صندوق التمكين الاقتصادي للشعب الفلسطيني" برأسمال أوّلي مستهدَف قدره 500 مليون دولار أمريكي.

◄ سيساهم "البنك" أيضاً بمبلغ إضافي قدره 100 مليون دولار أمريكي (20% من رأس المال المستهدف) في رأسمال هذا "الصندوق".

◄ يأمل "البنك" أن يمكّن الصندوق الجديد أكثر من 300,000 أسرة فلسطينية خلال العقد المقبل.

◄ يستند "الصندوق" إلى رؤية اقتصادية علمية، ويسعى إلى إنشاء إطار متكامل يشمل جميع المجالات الاقتصادية لتحقيق الأهداف التالية:

- كفاية الموارد لسد الاحتياجات الكبرى للسكان المستهدفين.
- توسيع نطاق تدخلات التمكين الاقتصادي للبنك في فلسطين.
- دعم التنمية الاقتصادية والمساهمة في تعزيز مناعة الاقتصاد الفلسطيني وقدرته على الصمود.
- تطوير ونشر مفهوم التمكين الاقتصادي بواسطة آليات المالية الإسلامية.

◄ يُتوقَّع أن يؤدّي برنامج "الصندوق" مهمته بالتدخُّلات التالية:

- إنشاء مؤسسات مالية للتمكين الاقتصادي في فلسطين.
- تقديم خطوط تمويل للبنوك والمؤسسات المالية المحلية من أجل تمويل مشاريع التمكين الاقتصادي في فلسطين.
- المشاركة في رأسمال المؤسسات المالية وشركات وأعمال القطاع الخاص البالغة التأثير.
- تقديم خطوط تمويل لبرامج ومشاريع التمكين الاقتصادي.
- تطوير القدرات، وإجراء البحوث، والدراسات الفنية، والرصد والتقييم.
- الاستثمارات القصيرة المدّة: الاستثمار في الصناديق أو الآليات الأخرى التي تخدُم مهمة "الصندوق".

◄ سيتعاون "الصندوق" تعاوناً كاملاً مع القطاع الخاص والمؤسسات المالية وغير المالية في فلسطين، وسينسّق مع الهيئات الحكومية ذات الصلة، مثل "سلطة النقد الفلسطينية"، و"هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية"، و"هيئة سوق رأس المال الفلسطينية"، و"وزارة الاقتصاد والتنمية الاجتماعية".

الإنجازات

◄ قام "الصندوق"، بعد سنة من إنشائه، بتعبئة 120 مليون دولار أمريكي إضافية من مختلف الجهات الشريكة، فارتفع رأسماله إلى 220 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل 44% من الهدف النهائي.

◄ يأتي هذا النجاح في مرحلة مبكرة من عمل "الصندوق" وقبل النشاط الشامل المقرَّر لتعبئة الموارد.

◄ فيما يتعلق بحوكمة "الصندوق"، اجتمع مجلس المساهمين مرتين برئاسة رئيس البنك الإسلامي للتنمية، واجتمعت لجنة الإدارة ثلاث مرات.

◄ اعتمد مجلس إدارة "الصندوق" اللوائح الداخلية لمجلس المساهمين ولجنة الإدارة، وإجراءات الاستثمار، وقواعد الإدارة، ونظام إعداد التقارير، والتوجيهات المتعلقة بخطوط التمويل، ونموذج الاستقصاء التمهيدي عن المتقدمين بطلب الحصول على خط التمويل.

◄ فحص فريق "الصندوق" ستّ فرص استثمارية، وافقت لجنة الإدارة على أربع منها لمزيد من العناية الواجبة، وستُعرَض الفرقتان المتبقيتان على لجنة الإدارة في النصف الثاني من سنة 2021.

◄ دفعت الجهات المساهمة مساهماتها الأولى طبقاً لاتفاقية المساهمين.

الاستثمار

◄ تتكون قائمة المساهمين الحاليين في الصندوق من الجهات التالية:

- البنك الإسلامي للتنمية: 100 مليون دولار أمريكي.
- صندوق التضامن الإسلامي للتنمية: 52 مليون دولار أمريكي.
- صندوق الاستثمار الفلسطيني: 25 مليون دولار أمريكي.
- صندوق ازدهار فلسطين: 30 مليون دولار أمريكي.
- صندوق الأقصى: 13 مليون دولار أمريكي.

◄ فيما يتعلق باستثمارات "الصندوق" على أرض الواقع، أعدّت ثلاث مذكرات تفاهم ووُقّعت مع "سلطة النقد الفلسطينية"، و"هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية"، و"هيئة سوق رأس المال الفلسطينية"، وذلك من أجل اتخاذ التدابير التحفيزية التي قد يحتاج إليها "الصندوق".

◄ يعمل فريق الصندوق كذلك على تحديث دراسة لإنشاء أول شركة أو بنك للتمكين الاقتصادي في فلسطين.

صندوق التمكين الاقتصادي للشعب الفلسطيني

أنشأ "البنك" هذا الصندوق برأسمال أولي مستهدف قدره

500 مليون دولار أمريكي

وسيساهم فيه بمبلغ

100 مليون دولار أمريكي

أخرى.

ويؤمل أن يساهم هذا "الصندوق" في تمكين أكثر من 300,000 أسرة فلسطينية خلال العقد المقبل

إنقاذ حياة النساء من السرطان

يسخّر البنك الإسلامي للتنمية بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية قوّة الابتكار لمكافحة نوعي السرطان اللذين يصيبان النساء.

الهدف

- توجد حاجة ماسّة، منذ زمن بعيد، لإعطاء الأولوية لتشخيص ومعالجة نوعي السرطان اللذين يصيبان النساء في البلدان الأعضاء وغير الأعضاء في "البنك".
- تتطلب المكافحة الشاملة للسرطان استثمارات مهمة يشارك فيها عدد كبير من الجهات الشريكة من أجل تحقيق هدفين هما: إنقاذ الأرواح، وتعزيز الأنظمة الصحية الوطنية.
- من الضرورات العاجلة زيادةُ فرص الحصول على الكشف عن السرطان وعلى خدمات تشخيصه وعلاجه الفعّالة والآمنة والمستدامة.

الطريقة

- في إطار هذه الشراكة، يعمل "البنك الإسلامي للتنمية" مع "الوكالة الدولية للطاقة الذرية" في الوقت الحالي على مبادرة بعنوان "إنقاذ حياة النساء من السرطان".

في سبتمبر 2021، ستدخل الشراكة القائمة منذ مدة طويلة بين "البنك الإسلامي للتنمية" و"الوكالة الدولية للطاقة الذرية" مرحلة جديدة، وذلك بإطلاق صندوق استئماني موجَّه لدعم هذه المبادرة. ويخطط البنك أيضاً لتعهّد رسمي يرمي إلى جمع الجهات الشريكة العالمية حول المبادرة

- يتعاون "البنك الإسلامي للتنمية" و"الوكالة الدولية للطاقة الذرية" تعاوناً ناجحاً، منذ مدّة طويلة، على تحسين علاج السرطان ونتائجه في البلدان التي ينشَطان فيها. ومن أجل التصدّي الفعّال للصعوبات الهائلة المطروحة، اتخذت هاتان المنظمتان مبادرة شراكة تتعلق بمكافحة سرطان الثدي وسرطان عنق الرحم في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وترمي إلى ما يلي:
  - المساهمة في الجهود العالمية لإنقاذ حياة ملايين النساء من سرطان الثدي وسرطان عنق الرحم بمنحهنّ فرصة عادلة عن طريق زيادة فرص الحصول على الوقاية والتشخيص والعلاج، وذلك بالتعاون مع غيرهما من الجهات الشريكة التابعة للأمم المتحدة.
  - المساهمة بطريقة ملموسة في تحقيق كل من الهدف 3 و5 و9 و17 من "أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة"، وذلك بالتعاون مع غيرهما من الجهات الشريكة التابعة للأمم المتحدة على تحسين المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان الأساسية، وتعزيز فرص الحصول على الخدمات الصحية، وتحسين الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للمرأة، وتشجيع الابتكار، وزيادة الإنفاق على البحث والتطوير.
- تستخدم هذه المبادرةُ منصّةً تمكّن من حشد الموارد من كلّ من القطاع العامّ والخاصّ والخيري والجمهور العامّ في إطار آلية تمويل مختلط، هي الشراكة بين القطاع العامّ والقطاع الخاصّ والقطاع الخيري من أجل الناس (الركائز الخمس)
- ستهتمّ المنصة الجديدة بخدمات الوقاية من نوعي السرطان اللذين يصيبان النساء في البلدان الأعضاء المشتركة بين المنظمتين، والكشف عنهما وتشخيصهما ومعالجتهما. ويُتَوقع أن تُساهم هذه المنصة في إنقاذ حياة أكثر من مليون امرأة من سرطان الثدي و3.7 مليون امرأة من سرطان عنق الرحم خلال العقد المقبل.

الإنجازات

- بلغت مبادرة الشراكة بين المنظمتين مرحلة التنفيذ، على الرغم من الصعوبات التي طرحتها جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ".

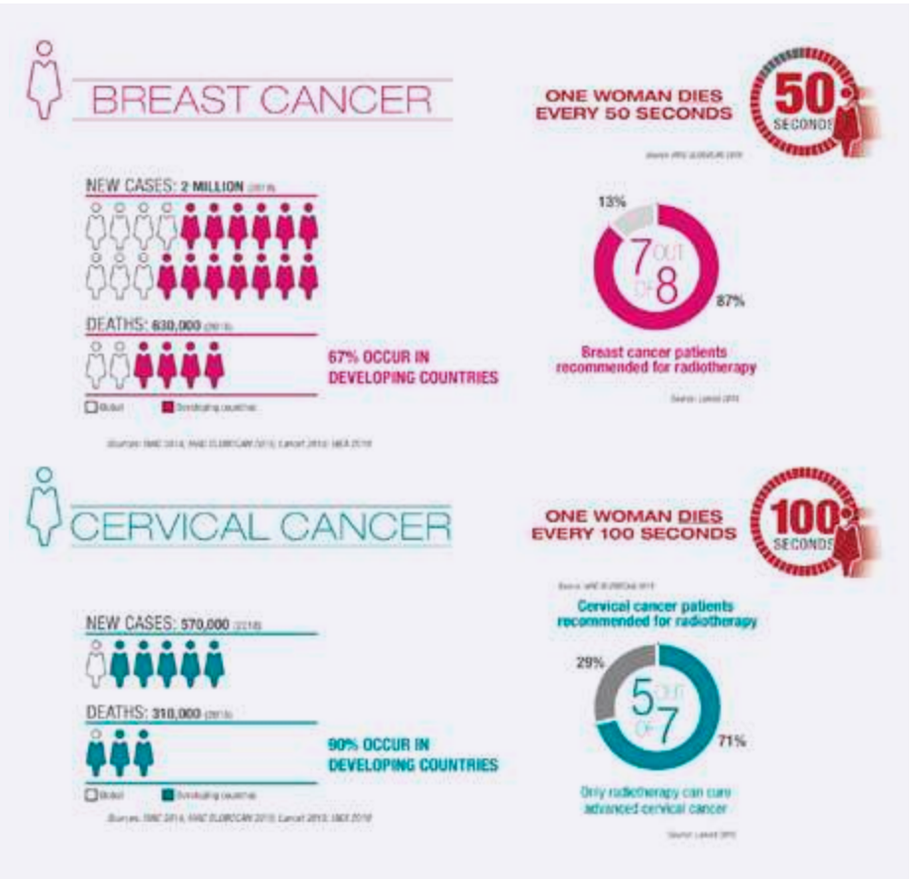

أطلقت منصة "Engage"- التي تعمل على تسريع التقدم الاقتصادي والاجتماعي في العالم النامي بفضل قوة العلوم والتكنولوجيا والابتكار- دعوة إلى الابتكار. وقد تلقّت ترشيحاتٍ من 36 بلداً وانتقاها المجلس الاستشاري العلمي بالبنك. وحصلت كلّ جهة فائزة على مبلغ قدره 50,000 دولار أمريكي يساعدها على تطوير مشروعها والمساهمة في إنقاذ حياة النساء.

الجهات الفائزة في "الدعوة إلى الابتكار" هي:

- المؤسسة الخيرية، "City Cancer Challenge Foundation"، التي سيمكّن مقترَحُها من تحسين فرص حصول النساء المصابات بسرطان الثدي على الرعاية الجيّدة، والمساهمة في تدريب المختصّين بالرعاية الصحيّة على تقديم رعاية متعدّدة التخصصات للمصابات بالسرطان
- "المركز الدولي لبحوث الأمراض الإسهالية" (بنغلاديش)، الذي اقترح مجموعة أدوات كشف مبتكرة سيكون لها تأثير مستدام على الكشف المبكّر لسرطان الثدي وسرطان عنق الرحم في المناطق الساحلية الريفية المحدودة الموارد.
- الشركة المبتكِرة، فيراسوفت (Virasoft)، التي ستساعد تكنولوجيتُها التطبيقية، "فيمو" (ViMo)، على تدريب المختصين بعلم الأمراض على إجراء الفحوص، وسيتيح تطبيق "تيلي باث" (TelePath) للمختصّين بعلم الأمراض الأقلّ خبرة فرصة تبادل الصور والفيديوهات مع الخبراء.
- برنامج الوقاية من سرطان عنق الرحم، الذي يرمي مقترَحه المبتكَر اجتماعيّاً إلى تنظيم أنشطة محليّة للكشف والعلاج والتطعيم تهمّ العلاقة بين الأم والبنت.

في سبتمبر 2020، وقد نظَّم "البنك الإسلامي للتنمية" لقاءً في إطار المؤتمر العامّ للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك من أجل تقييم المنجَزات المحققة منذ إطلاق مبادرة الشراكة. وقد مكّن ذلك اللقاء من تبيان الطريقة التي يتكامل بها "البنك" و"الوكالة" في تطوير التشخيص والعلاج الشاملين للنساء المصابات بسرطان الثدي وسرطان عنق الرحم في البلدان الأعضاء الأقل نموّاً المشتركة.

في اللقاء نفسه، أُعْلِنَ عن الجهات الفائزة في الدعوة إلى الابتكار.

الاستثمار

مكّنت هذه المبادرة حتى الآن من جمع أكثر من 144 مليون دولار أمريكي، موزَّعة على النحو التالي: 80 مليون دولار أمريكي من الموارد الرأسمالية العادية (لمشروع أوزبكستان خلال 5 سنوات)؛ ومنحة بقيمة 7.78 مليون دولار أمريكي من الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ و51.28 مليون دولار أمريكي من البلدان الأعضاء (منها 41.87 مليون دولار أمريكي من حكومة أوزبكستان)؛ ومنحة بقيمة مليوني دولار أمريكي خلال 4 سنوات من صندوق التضامن الإسلامي للتنمية؛ ومنحة بقيمة 2.85 مليون دولار أمريكي من بلدان غير أعضاء (هي بلجيكا وفرنسا وموناكو وروسيا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية)؛ و316,132 دولار أمريكي من القطاع الخاص (فاريان، وألكتا)؛ ومنحة بقيمة 25,000 دولار أمريكي من القطاع الخيري ("جمعية العون المباشر").

الشراكة بين القطاع العامّ والقطاع الخاصّ والقطاع الخيري من أجل الناس

يُتَوقع أن تُساهم هذه المنصة في إنقاذ حياة أكثر من مليون امرأة من سرطان الثدي و3.7 مليون امرأة من سرطان عنق الرحم خلال العقد المقبل في البلدان الأعضاء المشتركة

الأموال المعبَّأة

أكثر من

144 مليون دولار أمريكي

توفير التعليم الذكيّ وتطوير المهارات للاجئين

يعمل البنك على بناء القدرة على الصمود بين الشباب اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم، وذلك بتوفير التعليم الذكي وتطوير المهارات.

الهدف

◄ شرّدت الأزمة السورية أكثر من 13 مليون شخص قسرا، 7 ملايين منهم مشردون داخليا بين المناطق، وفرّ 6.7 مليون منهم إلى بلدان مجاورة، منها تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر، إضافة إلى مليون لاجئ آخر متفرق في أوروبا. ويشكل الشباب والأطفال الذين انقطعوا فجأة عن الدراسة من جراء الحرب الحصة الأكبر من اللاجئين.

◄ يولي البنك اهتماما كبيرا لدعم التعليم في سبيل سد النقص الذي قصرت عنه مساهمات مالية دولية. ومن شأن الاستثمار في التعليم أن يفضي إلى النتائج الحميدة التالية:

- دعم السلم والاستقرار وبناء المستقبل.
- الحيلولة دون ضياع جيل كامل في خضمّ النزاع.
- تحسين التصوّر العامّ المرتبط ببيئات التعلم من كونها آمنة وداعمة.
- تحسين المعايش.
- تعزيز الثقة في قدرة الحكومات على توفير الخدمات الاجتماعية.

ترمي آلية التمويل التكميلي إلى تحسين فرص حصول اللاجئين السوريين على التعليم في العراق والأردن ولبنان وتركيا عن طريق التعليم المهني الموجَّه لتمكين اللاجئين الشباب تمكيناً اقتصادياً وتأهيلهم للعمل اللائق

- التأسيس للتماسك الاجتماعي والحد من العنف.

◄ يتمثل هدف برنامج البنك المتعلق بتعليم اللاجئين فيما يلي:

- إنشاء مسارات للاجئين الشباب والمجتمعات المضيفة، من التعليم إلى فرص العمل اللائق، بالتشغيل أو بإطلاق أعمالهم التجارية الخاصة.
- زيادة فرص حصول النازحين داخليًا واللاجئين على التعليم بالتسجيل في التعليم الذكي.
- توفير التعليم الاستدراكي عن طريق مناهج تكميلية وكتب مدرسية للطلاب.

الطريقة

◄ يسعى البرنامج الذي يستهدف 2,010 نازحين داخل سوريا إلى توفير التعليم الجيد والمنح الدراسية للحصول على الدرجات التعليمية العليا والمهنية والشهادات الفنية والدورات القصيرة. كذلك، يوفر التمكين الاقتصادي ودعم ريادة الأعمال، والتدريب على ريادة الأعمال، والتوجيه والدعم المالي لفائدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتدريب على المهارات العقلية والفنية، والتدريب المهني وفرص العمل.

◄ يسعى البرنامج إلى ما يلي:

- تعزيز وصول النازحين داخل سوريا إلى التعليم والتدريب الفني الإلكتروني.
- توفير التعليم والتدريب الفني للاجئين السوريين في تركيا ولبنان والأردن وحكومة إقليم كردستان العراق.
- تمكين الطلاب السوريين من الحصول على فرص العمل أو استحداثها عن طريق مهارات ريادة الأعمال وتطوير المهارات اللازمة للعمل.
- بناء نظام "تعليم ذكي" إلكتروني متاح للجميع وميسر يستهدف أكثر من 700,000 طالب و300 مدرسة.
- توفير التعليم التعويضي أو الاستدراكي عن طريق المناهج التكميلية والكتب المدرسية للطلاب.

◄ استحدث البنك الإسلامي للتنمية آلية تمويل تكميلي لزيادة الموارد المخصصة لتعليم اللاجئين السوريين من أجل حشد موارد تساعد البلدان الأعضاء على مواجهة ضغوط هؤلاء اللاجئين. وتعمل الآلية على إشراك الجهات الشريكة غير التقليدية والمنظمات غير الحكومية الدولية التي يمكنها المساهمة بتمويل تكميلي.

◄ اختيرت 12 منظمة غير حكومية دولية لتشكّل ائتلافاً عقب سلسلة من الورشات التشاورية مع الجهات الإنمائية الشريكة الرئيسة والمنظمات الفاعلة بغية المشاركة في تمويل برنامج التعليم. والهدف من هذا الائتلاف هو:

- المساهمة بتمويلات تكميلية في تكلفة البرنامج.
- المشاركة في تنفيذ البرنامج.

◄ ترمي آلية التمويل التكميلي إلى تحسين فرص حصول اللاجئين السوريين على التعليم في العراق والأردن ولبنان وتركيا بتوفير التعليم المهني لتمكين اللاجئين الشباب تمكيناً اقتصادياً وتأهيلهم للعمل اللائق. ويغطي النطاق العام للبرنامج مجالات التعليم الاستدراكي والإلكتروني والمهني وتطوير المهارات. وسيستفيد من أنشطة برنامج التعليم الذكي نحو 705,000 طالب و2,000 مدرّس.

الإنجازات

◄ يتمثل التقدم المحرز في تنفيذ هذا البرنامج حتى الآن فيما يلي:

- اختيار 10 منظمات مجتمع مدني ومؤسسات تعليم مهني محلية جهات محلية شريكة في التنفيذ. وتمتلك هذه المنظمات سجلاً حافلاً بالعمل مع اللاجئين والنازحين داخليا من السوريين. وتلقت هذه المنظمات تدريباً على بناء القدرات في مجالات التواصل والتوجيه، والتدخلات النفسية والاجتماعية الموجَّهة للمجتمعات وإدارة المشاريع والرصد والتقييم وإدارة الموارد البشرية في المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني المختارة بناءً على احتياجاتها.
- حصول 1,150 طالباً على التعليم والتدريب المهني ذي الصلة بسوق العمل في المجتمع المضيف. وينصبّ التركيز على الدراسة التي تقدم فرص العمل الأفضل بعد التخرج. ويشمل ذلك دبلومات تتطلب سنتين من الدراسة، وشهادات تتطلب ما بين 3 و9 أشهر من الدراسة في التعليم والتدريب الفني والمهني.
- مساعدة 460 طالباً على الحصول على فرصة عمل أو تدريب بفضل تدريبات مهنية وفنية، ومساعدة 115 طالباً على إنشاء مشاريعهم الخاصة بفضل تدريب على ريادة الأعمال، ومسابقة لاختيار أفضل خطة أعمال، ودعم مالي وتوجيه أو احتضان.
- استحداث نظام معلومات عن الطلاب، يمكّن "البنك" من متابعة الطلاب بدءاً من مرحلة تقديم طلبات الالتحاق حتى ما بعد التخرج.
- إعداد دراسة مفصلة في إطار "برنامج التعليم الذكي" من أجل تحليل احتياجات الطلاب للاجئين في مجال التعليم وتحديد المستفيدين المحتملين.
- إعداد منهاج تعليمي إلكتروني يغطي جميع المواد من الصف الأول إلى الصف الرابع، في حين لا تزال جميع مواد الصفين الخامس والسادس قيد الإعداد.
- تصميم المنصة الإلكترونية. وهي الآن قيد الاختبار، وقد أبانت عن نتائج إيجابية. وستُطلَق النسخة التجريبية قريباً.

◄ من الخطط الأخرى:

- تعزيز قدرات 20 مؤسسة للتعليم والتدريب المهني والفني ومنظمة مجتمع مدني في المنطقة من أجل توفير التعليم لنحو 1,500 سوري، ومنهم النازحون داخليا واللاجئون، وبناء مهاراتهم وإعدادهم لسوق العمل.
- منح 460 طالباً تدريبات أو فرص عمل، و115 لاجئاً سورياً فرصة للحصول على التمويل لشركاتهم الناشئة. وبذلك يبلغ مجموع المستفيدين 575 مستفيداً.
- إعداد أدوات رقمية يجب استخدامها بطريقة استراتيجية من أجل تحسين فرص وصول المستفيدين إلى البرنامج.

الاستثمار

◄ اعتمد البنك 7 ملايين دولار أمريكي من الموارد التي خصصها "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" لهذا البرنامج.

◄ بلغ إجمالي الاستثمارات، ومنها التمويلات التكميلية المعبّأة، 16 مليون دولار أمريكي.

◄ حشد البنك حتى الآن أكثر من 9 ملايين دولار أمريكي من المنظمات غير الحكومية الدولية، ومنها "سبارك انترناشيونال" من هولندا، "ومجموعة وفا الدولية" من إندونيسيا، و"الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية"، و"جمعية الشيخ عبد الله نوري الخيرية" من الكويت، إضافة إلى 7 ملايين دولار أمريكي من "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية".

حشد الأموال

حشد البنك حتى الآن أكثر من

9 ملايين دولار أمريكي

من المنظمات غير الحكومية الدولية

برنامج التعليم الذكي

سيستفيد من هذه الأنشطة نحو 700,000 طالب، و2,000 مدرّس، و300 مدرسة

المنصة العالمية للأمن الغذائيّ الإسلاميّ

يتيح وجود منصة رشيقة وشاملة للأمن الغذائيّ الإسلاميّ الفرصة للبلدان الإسلامية التي تصبّ اهتمامها على مكافحة الجوع، وعلى تحقيق الأمن الغذائيّ من أجل زيادة سلاسل القيمة الغذائية الزراعية، وإنشاء بنى تحتية مستدامة وقادرة على الصمود للأغذية والصناعة الزراعية بين البلدان الأعضاء.

الهدف

◄ أدت جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ" العالمية إلى زيادة كبيرة في هشاشة ما لا يقل عن 65 مليون شخص في البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية. ولا يزال الكثيرون يواجهون خطر الموت أو المعاناة جوعاً.

◄ يعيش في البلدان الأعضاء في "البنك" 45 مليون شخص من السكان الأكثر ضعفاً في العالم. ولا بد من أن يتدخل "البنك" بسرعة، لأن إجمالي العجز الغذائيّ السنويّ في دول "منظمة التعاون الإسلاميّ" يبلغ نحو 67 مليار دولار أمريكيّ.

◄ يتأثر الفقراء بالارتفاع الحادّ في أسعار المواد الغذائية، لأنهم ينفقون حصة مهمة من دخلهم على المواد الغذائية الأساسية وحدها. ويشير "المعهد الدوليّ للبحث في الأرز" إلى أن 700 مليون فقير يعيشون في البلدان النامية المنتِجة للأرزّ في آسيا وينفقون ما بين 30 و40% من دخلهم على الأرزّ وحده.

نتيجة ظهور جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ" في أوائل سنة 2020، أصبح الأمن الغذائيّ من أكثر القضايا إلحاحاً في العالم، ولا سيما في العالم الإسلاميّ

الطريقة

◄ ستغير "منصة الأمن الغذائي الإسلامي" نظام الأضاحي الحاليّ (توزيع لحوم الهدي والأضاحي على المستفيدين) بحيث يتحول من مجرد توزيع وإدارة اللحوم إلى مساعدة ودعم جميع المسلمين الفقراء الذين يعانون من الجوع الحادّ، على المدى القصير. وسيكون استخدام الفائض من سعة مشروع الأضاحي سنة 2020 وتكنولوجيا سلسلة الكتل مع دفاتر الأستاذ المفتوحة للتوريد والتوزيع أوّل استخدام من نوعه في العالم، وهو ما سيعزز الثقة والشفافية ويجعل المنصة تنافسيةً على المستوى العالميّ.

◄ سيحدِّد استخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل في عملية التوريد معياراً ممتازاً لبرامج الأمن الغذائيّ على مستوى العالم، وينهض في الوقت ذاته باستخدام هذه التكنولوجيا في صناعات الأغذية الزراعية للبلدان الأعضاء.

◄ يشكِّل إنشاء "منصة الأمن الغذائي الإسلامي" عنصراً أساسيّاً في تطوير سلاسل قيمة للأغذية الزراعية تتسم بالحيوية والقدرة على الصمود في العالم الإسلاميّ، وذلك بالنظر إلى مختلف الموارد الهائلة المتاحة في مختلف البلدان على المدى البعيد.

◄ ستقدِّم "المنصة العالمية للأمن الغذائي الإسلامي" المقترَحة مساعدةً فوريةً للبلدان التي تواجه كارثة من الكوارث، وتوفِّرُ حلاً لمشكلة نقص الغذاء في البلدان الأعضاء. وستتيح لهذه البلدان تخزيناً مادّيّاً بديلاً، وذلك بالاستفادة من وفورات الحجم واستخدام البنى التحتية الحالية. وستمكِّن المنصة كذلك من تطوير قطاع الزراعة بإطلاق إنتاج زراعيّ محلّيّ في البلدان الأعضاء.

◄ يجب تحقيق زيادة النموّ عن طريق الإنتاجية، وذلك من أجل تجنب المجاعة والهلاك الجماعيّ على المدى البعيد. ومن ثمّ، ستعمل المنصة على تدارك النقص في المحاصيل وتقليص التفاوت بين العرض والطلب في البلدان الأعضاء بزيادة إنتاجية الغذاء.

ستمكِّن هذه المنصة من تدارك النقص في المحاصيل- وهو المشكلة الرئيسة في أفريقيا وبعض أجزاء آسيا- بتشجيع الاستثمارات من أجل اعتماد أصناف عالية الإنتاجية تتحمل الآفات والجفاف. وستعمل المنصة أيضاً على النهوض بالإنتاج المحلّي عن طريق وصل المزارعين المحليين بالأسواق العالمية واستمداد احتياطيّ "منصة الأمن الغذائي الإسلامي" منها. وبذلك سينخفض اعتماد البلدان الأعضاء على استيراد المنتجات الغذائية.

لا بدّ من وجود نظام معلومات فعّال وكفؤ عن التسويق لتنفيذ الاحتياطيّ العالميّ المقترَح. إذ لا يزال المزارعون في البلدان النامية يفتقرون إلى معلومات صحيحة عن السوق، وذلك على الرغم من إدخال تكنولوجيا المعلومات في العديد من هذه البلدان. وسيكون بإمكان المزارعين استعمال منصة "البنك الإسلاميّ للتنمية" المتعلقة بسلسلة الكتل للاطّلاع على أحدث المعلومات عن السوق وللاندماج في السوق اندماجاً أفضل.

ستُتَّخَذ التدابير اللّازمة سواءٌ لتوفير الأمن الغذائي للبلدان الأعضاء أو لتعزيز الصلات التجارية بينها وفي العالم أجمع. وستساعد "منصة الأمن الغذائي الإسلامي" صناعة الأغذية الزراعية على الازدهار بتعزيز المبادلات التجارية بين البلدان الأعضاء، وتحسين تنافسية هذه البلدان في إطار التعاون الإقليميّ.

الإنجازات

ستمكِّن المنصةُ المقترحةُ من حماية السكان المستضعَفين في البلدان الأعضاء من انعدام الأمن الغذائيّ، ومن حفظ البلدان المستورِدة من أضرار عدم استقرار أسعار سوق الغذاء العالميّ. وستبدأ مخزوناتُ الغذاء بالأرزّ، ثم تتوسَّعُ لتشمل حبوباً غذائيةً أخرى، كالقمح والذُّرة.

الاستثمار

بإنشاء احتياطيّ الغذاء الإسلاميّ، سيتمكَّن "البنك الإسلاميّ للتنمية" مما يلي:

- الريادة في الاحتياطيات الغذائية ذات الأغراض الإنسانية بين البلدان والجاليات الإسلامية في العالم؛
- مساعدة البلدان والجاليات الإسلامية على التصدي لأزمة الغذاء وصدمات الأسعار؛
- التدرُّج في بناء سلسلة قيمة للأغذية الزراعية بالإنتاج، والاستهلاك، والتجارة داخل البلدان وفيما بينها.

الأمن الغذائي للبلدان الأعضاء

يعيش في البلدان الأعضاء في "البنك" 45 مليون شخصٍ من السكان الأكثر ضعفاً في العالَم. ويبلغ فيها العجز الغذائيّ السنويّ 67 مليون دولار أمريكي

"منصة الأمن الغذائي الإسلامي"

يشكِّل إنشاء "منصة الأمن الغذائي الإسلامي" عنصراً أساسيّاً في تطوير سلاسل قيمة للأغذية الزراعية تتسم بالحيوية والقدرة على الصمود في العالم الإسلامي

الوحدات الطبية المتنقلة في إطار "برنامج الملك عبد الله بن عبد العزيز للأعمال الخيرية"

هي إحدى مبادرات "البنك الإسلامي للتنمية" المتعلقة بالتخفيف من حدة الفقر، التي تساعد السكان المحرومين في العديد من البلدان الأعضاء.

الهدف

- يواجه قطاع الصحة في معظم البلدان الأعضاء صعوبات متعددة في تقديم خدمات جيدة تسدّ احتياجات السكان، ولا سيما فقراء المناطق الريفية وكبار السن وصغار السن والمعاقين والمصابين بأمراض مزمنة. وتبدو المؤشرات الصحية للفئات الأكثر تهميشاً أسوأ من مؤشرات عموم السكان، وهو ما يشير إلى تفاوتات عميقة لا يهتم بها النظام الصحيّ في الوقت الحاليّ.

- كلف الملك عبد الله بن عبد العزيز البنك الإسلامي للتنمية بتنفيذ برنامج "فاعل خير" (المعروف الآن باسم "برنامج الملك عبد الله بن عبد العزيز للأعمال الخيرية") لفائدة الفقراء والمحرومين. وينفذ هذا البرنامج بتنسيق وثيق مع "مؤسسة الملك عبد الله الإنسانية".

يساهم مشروع الوحدات الطبية المتنقلة في تحقيق الهدف 3 من "أهداف التنمية المستدامة"، ولا سيما الحد من الأمراض السارية المقترنة بوفيات الأمهات والأطفال

- تقدم هذه الوحدات (المجهز بعضها بالطاقة الشمسية) خدماتها في المناطق الريفية التي تفتقر إلى المراكز الصحية وتُحدَّد مواقع تنقل كل وحدة بالتنسيق مع الحكومات والسلطات المحلية في تلك البلدان.

- الهدف من مشروع الوحدات الطبية المتنقلة هو توفير الرعاية الطبية في المناطق الريفية للمحتاجين من سكان سبعة بلدان آسيوية، وذلك باستخدام 75 وحدة طبية متنقلة متعددة الأغراض.

- يساهم مشروع الوحدات الطبية المتنقلة في تحقيق الهدف 3 من "أهداف التنمية المستدامة"، ولا سيما الحد من الأمراض السارية المقترنة بوفيات الأمهات والأطفال

الطريقة

- أطلق "برنامج الملك عبد الله بن عبد العزيز للأعمال الخيرية" مشروعاً للوحدات الطبية المتنقلة يغطي سبعة بلدان أعضاء كما يلي:
  - اليمن والهند وباكستان (15 وحدة لكل منها)
  - بنغلاديش وأفغانستان (10 وحدات لكل منهما)
  - طاجيكستان وقرقيزستان (5 وحدات لكل منهما).

- في سنة 2019، بدأت ثماني وحدات تقدم خدمات صحية للمحتاجين في المناطق الريفية في إقليمي "خيبر بختونخوا" و"السند" في باكستان. وفي سنة 2020، اكتمل بناء 10 وحدات طبية متنقلة في طاجيكستان وقرقيزستان ويُتوقع أن تعمل بطاقتها كاملةً خلال النصف الثاني من سنة 2021.

- تقدم الوحدات الطبية المتنقلة عدة خدمات طبية، منها الرعاية الصحية الأولية والرعاية الصحية الثانوية في بعض الوحدات. وكما يقدّم هذا المشروع خدمات التدخل السريع وخدمات الطوارئ الصحية للمجتمعات المستفيدة، فكذلك يقدّم التدريب للطاقم الطبيّ المكلف بإدارة تلك الوحدات.

- يستهدف مشروع الوحدات الطبية المتنقلة أكثر من 1.14 مليون مستفيد في السنة، ويرمي إلى بلوغ 5.7 مليون مريض خلال خمس سنوات في البلدان المستفيدة السبعة، عندما تعمل جميع الوحدات بطاقتها كاملةً. وسيكون لهذه الخدمات تأثير واضح على السكان، ولا سيما في المناطق الريفية والمناطق النائية التي تعاني من نقص كبير في الخدمات الصحية.
- سيعمل المشروع على تكملة الأنظمة الصحية القائمة وسيكون عاملاً مساعِداً على تحقيق الاستراتيجية الصحية المحلية و"أهداف التنمية المستدامة" ذات الصلة.
- سيستمر المشروع ما يقارب 7 سنوات في كل بلد، لأنه ينفذ على مرحلتين: تستهدف أولاهما توريد الوحدات (نحو سنتين)، والثانية تشغيل الوحدات وتستمر مدة لا تقل عن خمس سنوات، يمكن بعدها تسليمها للسلطات أو الإدارات المحلية.

الإنجازات

- لا يزال المشروع قيد التنفيذ، ويختلف التقدُّم المحرَز بين البلدان المشاركة. ففي بنغلاديش وقرقيزستان وباكستان وطاجيكستان، يتقدم المشروع تقدماً جيّداً؛ أمّا في البلدان أخرى، فلا يزال في أولى مراحله.
- وُقعت اتفاقيات مع جميع الحكومات المعنية إلا في الهند، التي يتعامل فيها البرنامج مباشرة مع المنظمات غير الحكومية المحلية. ويُتوقَّع إطلاق مشروع تجريبي في الهند، ربما قبل نهاية سنة 2021.
- فضلت حكومة أفغانستان إنشاء مستشفى مختص بطب القلب في كابول لمساعدة الفقراء الذين لا يستطيعون السفر إلى خارج البلد لعلاج أمراض القلب. واختارت بناء أربعة مراكز صحية شاملة في المناطق الريفية، إضافة إلى المستشفى.
- أما في اليمن، فيدرس البرنامج في الوقت الحالي عدة خيارات وآليات لاستئناف المشروع، آخذاً في الاعتبار الحالة الراهنة على أرض الواقع.
- صارت الوحدات الطبية المتنقلة المخصصة لطاجيكستان وقرقيزستان جاهزة للعمل خلال سنة 2021.
- في أغسطس 2019، بدأت ثماني وحدات طبية متنقلة نشاطها في باكستان، تقدم 6 وحدات منها خدمات الرعاية الصحية الأولية ووحدتان (2) الخدمات الجراحية البسيطة.
- في بنغلاديش، لا تزال 5 وحدات طبية متنقلة قيد الإنشاء؛ في حين أطلِقت ثلاث منها لاختبارها وإدخالها في الخدمة، ويُتوقَّع أن تشرع في تقديم الخدمات خلال سنة 2021.

الاستثمار

- بلغ إجمالي المخصَّص لمشروع الوحدات الطبية المتنقلة 242 مليون دولار أمريكي، موزَّعة بين أفغانستان وبنغلاديش والهند وقرقيزستان وباكستان وطاجيكستان واليمن.

مشروع الوحدات الطبية المتنقلة

يستهدف مشروع العيادات الطبية المتنقلة أكثر من 1.14 مليون مستفيد في السنة، ويرمي إلى بلوغ 5.7 مليون مريض خلال خمس سنوات في البلدان المستفيدة السبعة

البرنامج المشترك بين "البنك الإسلامي للتنمية" و"صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" المتعلق بتمكين المنظمات غير الحكومية من أجل الحد من الفقر

عمل "البنك الإسلاميّ للتنمية" مع عدة جهات شريكة على إطلاق برنامج طموح مشترك بينه وبين "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" يتعلق بتمكين منظمات المجتمع المدنيّ الوطنية من أجل الحدّ من الفقر، وذلك لتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في المناطق النائية.

الهدف

- في سنة 2019، أنشأ البنك برنامجه المتعلق بتمكين المنظمات غير الحكومية من أجل الحدّ من الفقر، وهو برنامج يرمي إلى إعانة منظمات المجتمع المدني في البلدان السبعة والخمسين الأعضاء في البنك على رفع مستوى تلبيتها لاحتياجات الفئات الضعيفة، مثل اللاجئين والأشخاص المشردين داخليّاً والأيتام والمعاقين والمحرومين.

- البرنامج مبادرة تحويلية مبتكرة تدعم التدخلات الإنمائية بالربط بين أعمال وخبرات منظمات المجتمع المدني ومنشآت خاصة، ومستثمرين اجتماعيين مختصين بالتمويل الجماهيريّ وسلسلة الكتل. وهو يتألف مما يلي:
  - تعليم اللاجئين والمشرَّدين داخليّاً والأيتام
  - إيجاد فرص العمل
  - بناء القدرة على الصمود
  - تطوير سبل العيش.

لما كانت منظمات المجتمع المدنيّ جهات إنمائية وجهات شريكة في التنمية قيِّمة، فإنها تساهم في النهوض بمشاركة المواطنين وتعزيز الاستدامة والتخفيف من وطأة الفقر من أجل التعجيل بإحراز تقدم في تحقيق "أهداف التنمية المستدامة"

- يشمل نطاق البرنامج ما يلي:
  - إحصاء وفحص وتصنيف منظمات المجتمع المدني الوطنية في مجموعة مختارة من البلدان الأعضاء
  - بناء قدرات منظمات المجتمع المدني المختارة
  - تشجيع مشاريع مبتكرة وتحويلية في مجالات محورية محددة
  - إنشاء آليات تمويل مبتكرة ومستدامة لمنظمات المجتمع المدني عن طريق التمويل الجماهيري والشراكات.

- يعمل البرنامج في الوقت الحاليّ على إمداد:
  - 115,000 لاجئ ومشرد داخليّاً ويتيم بفرص الحصول على تعليم أساسي جيد وتطوير المهارات الملائمة
  - 3,000 أسرة منخفضة الدخل بفرص تطوير سبل عيشها المحلية بفضل أنشطة مدرة للدخل.

الطريقة

- يتمحور البرنامج حول منصة "التضامن" الجامعة الدولية، التي تشكِّل أداة لتمكين منظمات المجتمع المدني وتشبيكها في البلدان السبعة والخمسين الأعضاء في البنك بمنحها قوَّة الحضور، والتمويل، وبناء القدرات، والمعارف.

- لما كانت منصة "التضامن" منصة جامعة، فإنها تؤدي دور المرشد للمواطنين والقطاع الخاص من أجل تسهيل الدعم المالي لجهود منظمات المجتمع المدني في المجالين الإنسانيّ والإنمائيّ. وفي سبيل ذلك، فإنها تصل بين حملات التمويل الجماهيري انطلاقا من عدد من منصات التمويل الجماهيري القائمة.

- لمنصة "التضامن" 10,000 متابع، وهي ملتزمة بتوحيد جهود كل الجهات الشريكة من أجل بناء مجتمعات أقوى ومدّ يد العون للمستضعفين.

◄ يعتمد نموذج عمل منصة "IMPACT" طريقة مبتكرة وله ستة جوانب هي:

- **الابتكار:** تسهيل ودعم الأفكار المبتكرة التي تنطوي على إمكانات لتعزيز وزيادة التنمية البشرية وبناء القدرة على الصمود
- **تعبئة الموارد:** استخدام أحدث آليات التمويل المرنة مثل التمويل الجماهيري والتمويل الاجتماعي الإسلامي لإقامة شراكات في مجموعة من المجالات حتى يمكن التصدي لقضايا أساسية وإيجاد مصدر مستدام لدعم الفئات الضعيفة
- **الترويج:** تُبرز المنصَّةُ قيمةَ الأفكار والإنجازات المؤثِّرة الصادرة عن منظمات المجتمع المدنيّ وتقدّمها في شكل جذّاب من أجل زيادة وتحسين النتائج الإنمائية، فتعرِضُ في منتدى "مجموعة البنك" الخاصّ بمنظمات المجتمع المدنيّ وتحتفي بتقدم الجهات الشريكة وإنجازاتها.
- **المساعدة:** مساعدة وتمكين منظمات المجتمع المدني في البلدان الأعضاء بتطوير القدرات المؤسسية من أجل سدّ احتياجات البلدان الأعضاء بفعالية وكفاءة
- **الوصل:** الوصل بين شبكات الجهات الإنمائية وجمعها بإحصاء وفحص منظمات المجتمع المدنيّ، وتبادل المعارف والخبرات والممارسات الفضلى والمعلومات
- **التحوّل:** الاستثمار في مشاريع وأفكار تحويلية تمكّن من تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المناطق النائية.

الإنجازات

◄ حظي البرنامج حتى الآن بتأييد ودعم رسميين مما لا يقل عن 24 بلداً عضواً.

◄ أحصى البرنامج وفحص أكثر من 600 منظمة مجتمع مدني في البلدان الأعضاء.

◄ أقيم 12 برنامجاً وطنياً للتوعية والتمويل الجماهيري وبناء القدرات في البلدان الأعضاء، منها ورشات تمهيدية لإحصاء منظمات المجتمع المدنيّ في ستة بلدان أعضاء هي المغرب وإندونيسيا ولبنان وتونس والصومال وقازاقستان.

◄ أنشئ برنامج لبناء قدرات التعلّم عن بُعد بتعاون وثيق بين البنك و"أكاديمية القيادة الإنسانية" التابعة لمنظمة إنقاذ الطفولة. وسيدعم هذا البرنامج التعليميّ القدرات المؤسسية لمنظمات المجتمع المدنيّ وجهودها الرامية إلى جمع الأموال، وإدارة وتنفيذ ورصد وتقييم المشاريع الموجَّهة للسكان المحلّيّين.

◄ حُشد أكثر من 800,000 دولار أمريكيّ بواسطة منصة "التضامن" لدعم المناطق النائية. ومن حصائل منصة "التضامن" حتى الآن ما يلي:

- زيادة فرص حصول أكثر من 50,000 لاجئ ويتيم على تعليم أساسي جيّد وعلى تطوير المهارات ذات الصلة
- تمكين 3,000 أسرة محدودة الدخل من الاستفادة من تنمية سبل العيش المحلية بواسطة أنشطة مدرة للدخل
- تعزيز القدرات المؤسسية لأكثر من 500 منظمة غير حكومية ومنظمة مجتمع مدني
- زيادة الموارد بالحصول على تمويلات مبتكرة مثل الشراكة والتمويل الجماهيري وسلسلة الكتل
- تنظيم البنك لخمس ورشات في مجال بناء القدرات من أجل المساعدة على دمج مكافحة الهشاشة والنزاعات، وإدارة الكوارث، والتعامل مع المجتمع المدني في العمليات.

الاستثمار

◄ منذ إطلاق البرنامج في شهر سبتمبر 2019، بلغت تكلفته الإجمالية 21 مليون دولار أمريكي بمساهمات فنية ومالية من مختلف الجهات الإنمائية الشريكة، ومنها: "بنك التنمية الأفريقي" و"المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" و"منظمة إنقاذ الطفولة الدولية" و"منظمة بلان الدولية" و"منظمة سبارك".

- بلغت المساهمة الأولية لصندوق التضامن الإسلامي للتنمية في تمويل منحة البرنامج 10 ملايين دولار أمريكي.
- قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1.61 مليون دولار أمريكي.
- ساهمت منظمات غير حكومية دولية بمبلغ 7.31 مليون دولار أمريكي.
- قدمت منظمات المجتمع المدني المشاركة مساهمات عينية قدرها 2.11 مليون دولار أمريكي.

◄ سيستمر البرنامج، بفضل التمويل المبتكر ومنصة "التضامن"، في زيادة الموارد الأولية المخصصة، وذلك بالاستعانة بجهات شريكة غير تقليدية مثل: القطاع الخاص، والمؤسسات الخيرية، والجهات الإحسانية، وآليات التمويل المبتكرة. ويُحتمل أن يدرّ التمويل الجماهيري على الخصوص موارد تصل إلى 20 مليون دولار أمريكي خلال مدة البرنامج.

◄ خلال جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ"، أعدّ البنك "برنامج التضامن للإسراع في التصدّي للجائحة" لفائدة منظمات المجتمع المدنيّ، الذي يرمي إلى مساعدة 17 بلداً عضواً على اتقاء واحتواء ومكافحة الأخطار الفورية والمتوسطة المدة للجائحة. وإضافةً إلى ذلك، مكّنت نافذة الإسراع في التصدّي للجائحة في إطار منصة "التضامن" حتى الآن من جمع 24.5 مليون دولار أمريكي من الالتزامات الفعلية من الجهات الشريكة لأجل أحد عشر بلداً عضواً، ويبلغ عدد السكان المستهدَفين فيها 7.3 مليون مستفيد يعيشون في مناطق هشة.

منصة "التضامن"

حُشد أكثر من

800,000

دولار أمريكيّ

بواسطة منصة "التضامن"

لدعم المناطق النائية

سياسة قطاع تطوير قدرات الشباب

أطلق البنك الإسلامي للتنمية ثلاث مبادرات شبابية تؤدي إلى زيادة مهمة في قدرته على سدّ احتياجات الشباب في بلدانه الأعضاء.

الهدف

- يواجه الشباب في البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية مشكلات مهمة، تتراوح بين الفقر المدقع وقلة فرص التعليم وارتفاع نسبة البطالة. ويخصص البنك الإسلامي للتنمية في المتوسط نحو 8% من دعمه المالي للمشاريع والبرامج الشبابية. وينخرط حالياً في ثلاث مبادرات كبرى هي:
  - استراتيجية تطوير قدرات الشباب التي تضع إطاراً استراتيجياً مركزاً وشاملاً لتطوير قدرات الشباب في البلدان الأعضاء
  - فريق العمل المعني بتطوير قدرات الشباب، الذي يناصر قضايا الشباب ويشكّل إطاراً لتبادل المعارف بشأن الممارسات الفضلى
  - "منصة تعزيز أهلية الشباب للتشغيل" التي تسلط الضوء على الممارسات الجيدة

حل مشكلات الشباب مهمة بعيدة الأمد ستستدعي عملاً حكومياً تدعمه المؤسسات الإنمائية وتوجّهه أصوات الشباب أنفسهم

والاستراتيجيات الرامية إلى تحسين مهارات الشباب الباحثين عن العمل في البلدان الأعضاء

- ترمي استراتيجية تطوير قدرات الشباب المتكاملة إلى ضمان توجيه جهود البنك الإسلامي للتنمية ومواردها نحو الغاية المتمثلة في التقدم الاقتصاديّ والاجتماعيّ للشباب في البلدان الأعضاء في البنك. والأهداف من هذه الاستراتيجية هي دعم الشابات والشبان في سبيل بلوغ هدفين رئيسين هما:
  - أن يكونوا منتجين ومستقلين من الناحية الاقتصادية حتى يساهموا في تنمية مجتمعاتهم
  - أن يكونوا ملتزمين ومسؤولين حتى يجسدوا الريادة ويعتنقوها

- ترتكز استراتيجية تطوير قدرات الشباب على ثلاث ركائز مترابطة هي: التعليم والتمكين الاقتصادي والمشاركة. وترمي هذه الركائز إلى تمكين الشباب حتى يعملوا ويتحمَّلوا المسؤولية في حفز النموّ وإضافة القيمة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعاتهم.

- أنشئ فريق العمل المعنيّ بتطوير قدرات الشباب سنة 2019 من أجل التصدي لقضايا تطوير قدرات الشباب بالاستفادة من الخبرات الجماعية والتزام عدد من المؤسسات الإنمائية

- يشمل الفريق ممثلين لمجموعة من البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف والمنظمات الإنمائية الدولية التي تدافع عن قضايا تطوير قدرات الشباب وتسعى إلى زيادة التآزر بالعمل الجماعي على تدخلات واسعة النطاق في مجال تطوير قدرات الشباب

- أعضاء فريق العمل المعني بتطوير قدرات الشباب هي "البنك الإسلامي للتنمية"، و"البنك الدولي"، و"بنك التنمية الأفريقي"، و"بنك التنمية الآسيوي"، و"البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير"، و"بنك التنمية للبلدان الأمريكية"، و"الوكالة الألمانية للتعاون الدّولي"، و"مركز التجارة الدولية"، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصاديّ، و"اليونسكو"، و"برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ"، و"اليونيسيف"،

و"إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية".

◀ أنشئت منصة تعزيز أهلية الشباب للتشغيل سنة 2019، وهي منصة إلكترونية لتبادل المعارف بين المؤسسات المهتمة بتطوير قدرات الشباب، ومنها الحكومات، وصناع السياسات، والمنظمات التي يديرها شباب وتهتم بالشباب؛ والوكالات المانحة؛ ومنظمات المجتمع المدني؛ والمنظمات المتعددة الأطراف؛ وكيانات القطاع الخاص؛ ومؤسسات التعليم.

◀ تشير المنصة إلى "الأهلية للتشغيل" بدل "التشغيل"، لأن اهتمامها لا ينحصر في خطاب "الحصول على فرصة عمل" بل يتعداه إلى توفير بيئة ومنظومة مواتيتين، يشملان السلوك والمهارات وفرص العمل والهياكل اللازمة لاستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي.

الطريقة

◀ تتمثل مهمة "استراتيجية تطوير قدرات الشباب" في تناول جميع أنواع تعليم الشباب عن طريق عملياتها في مجالات البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية الاجتماعية الشاملة. وتعزّز التمكين الاقتصادي للشباب عن طريق برامج في البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية، والمالية الإسلامية، وتنمية القطاع الخاص، والتنمية الاجتماعية الشاملة. وإضافة إلى ذلك، فإنها تدعم البلدان في جهودها الرامية إلى وضع آليات للنهوض ببيئة مواتية لمشاركة الشباب.

◀ إذ يصبّ فريق العمل المعني بتطوير قدرات الشباب اهتمامه على التعليم والتمكين الاقتصادي، فإنه يحقق هدفه بما يلي:

- تبادل المعلومات والخبرات
- صقل وتطبيق منهجيات الممارسات الجيدة
- آليات مراجعة النظراء
- استكشاف مجالات التعاون والتنفيذ الواعدة
- إقامة خطة مشتركة للدفع بقضايا تطوير قدرات الشباب
- دعم استراتيجيات متكاملة ترمي إلى إشراك الشباب

◀ تعمل "منصة تعزيز أهلية الشباب للتشغيل" على تحقيق أهداف "البرنامج الخماسي للرئيس" بنشر الوعي وربط الصلات. وتتناول أهليةَ الشباب للتشغيل على طول سلاسل القيمة العالمية في الصناعات التي يدافع عنها البنك، وتساهم في المحتوى المعرفي المُنتَج في مجال تطوير قدرات الشباب عن طريق ما يلي:

- التركيز القطاعي
- الموازنة بين نطاق البرامج وحجمها
- التمثيل الجغرافي

الإنجازات

◀ تهتم استراتيجية تطوير قدرات الشباب بالتدخل على كل من المستوى الاستراتيجي والقُطري والبرمجي والتشغيلي، مع إعطاء الأولوية للتعاون مع المنظمات الإنمائية الأخرى من أجل حشد الموارد والاستفادة من خبرتها الفنية في صياغة خطة تطوير قدرات الشباب.

◀ تشمل التأثيرات المتوخاة تنصيب البنك الإسلامي للتنمية شريكاً موثوقاً به من الطراز الأول في تطوير قدرات الشباب بدعم شبكات الشباب والتعاون مع مجموعات الشباب، وتيسير الفرص التطوعية. وتُقام آليات التواصل والتعريف من أجل تعزيز الانخراط وإرساء شعور بالانتماء بين المستفيدين.

◀ خلال جائحة "مرض فيروس كورونا المستجد"، استخدمت "منصة تعزيز أهلية الشباب للتشغيل" في سبيل تعزيز المعرفة عن تأثير الجائحة على الشباب. و"مدونة تصدّي البنك لجائحة مرض فيروس كورونا المستجد" مبادرة معرفية إلكترونية ترمي إلى توثيق الجهود والمبادرات التي يجري تنفيذها على المستوى المؤسسي.

◀ تُعرض قصص هذه المنظمات على صفحة المدونة من المنصة.

◀ حضّر "فريق العمل المعني بتطوير قدرات الشباب"- منذ إنشائه- أو نظّم ثلاث فعاليات لتبادل المعارف هي:

- إطلاق "منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي" للتقرير العالمي بشأن "الحوكمة من أجل الشباب والثقة والعدالة فيما بين الأجيال"
- عرض لأمانة الكومنولث يقدّم أولويات سياسة الشباب في نظر دول الكومنولث، مع إيلاء اهتمام خاصّ لسياسات الشباب المبنية على الأدلة ولأداة مؤشِّر تطوير قدرات الشباب.
- ندوة إلكترونية لفريق العمل المعني بتطوير قدرات الشباب بشأن تصدّي الشباب لجائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ".

الاستثمار

◀ شملت استثمارات البنك الحديثة في برامج الشباب:

- برنامج محو الأمية المهنية (500 مليون دولار أمريكي)
- برنامج دعم التمويل الأصغر (500 مليون دولار أمريكي)
- برنامج دعم تشغيل الشباب (250 مليون دولار أمريكي)
- مبادرة التعليم من أجل التشغيل (250 مليون دولار أمريكي)
- برنامج التعليم من أجل التنافسية (300,000 دولار أمريكي).

الآفاق الاجتماعية للتشغيل في العالم

أفاد تقرير "الآفاق الاجتماعية للتشغيل في العالم" الصادر عن منظمة العمل الدولية سنة 2018 أن معدل بطالة الشباب في العالَم بلغ 13%، وهو معدَّل أعلى بثلاثة أضعاف من معدل البالغين (4.3%)

الشركة السعودية للجيلاتين والكبسولات

إنّ صناعة الجيلاتين العالميّ الذي يدخل في أغلب المواد الغذائية الأساسية وحلويات الأطفال والمثلّجات تكاد تكون حكراً على الصين وأوروبا والغرب عموماً. غير أنّ معظم الجيلاتين مستخلص من الخنزير المحرّم في الإسلام. ولذلك ارتأت المملكة العربية السعودية أن تستغل مخلفات ذبائح موسم الحج التي كانت تُلقى فيما مضى في المزابل، فتلوث بيئة المشاعر المقدسة، في إنتاج جيلاتين حلال، خدمة للمستهلكين المسلمين وحفاظاً على طهارة بيئة المشاعر المقدسة.

الهدف

- تقديم مصنع الجيلاتين- وموقعه في مكة المكرمة- منتجاً حلالا جيّداً ذا مواصفات عالمية.
- ترسيخ علامة تجارية رائدة في عالم الصناعات الجيلاتينية الغذائية والدوائية الحلال.
- تحويل المشروع إلى مشروع ربحيّ يضمن استدامته.
- سدّ احتياجات المملكة العربية السعودية في المقام الأول، والمنطقة العربية بعد ذلك، من المنتجات الجيلاتينية على الوجه الأكمل وبأعلى معايير الجودة العالمية.
- توطين صناعة محلية جديدة: "صنع في السعودية"، "صنع في مكة"، وذلك طبقاً لرؤية 2030.
- تعيين موظفين سعوديين للاستفادة من الخبرات الطويلة لموظفي الشركة الحاليين.
- تعزيز مكانة المملكة العربية السعودية بصفتها رائدة للصناعات الغذائية والدوائية الحلال في المنطقة.

معظم الجيلاتين العالمي مستخلص من الخنزير. ولذلك ارتأت المملكة العربية السعودية أن تستغل مخلفات ذبائح موسم الحج في إنتاج جيلاتين حلال

الطريقة

- الابتكار والتطوير المستمر للمنتجات الجيلاتينية الحلال بأعلى معايير الجودة.
- تطبيق إجراءات ومواصفات التصنيع الجيد (GMP STANDARD).
- تعزيز قيم النزاهة والمسؤولية.
- اعتماد معايير الجودة والسلامة.
- دعم الشراكات الاستراتيجية.

الإنجازات

- المصنع الوحيد في هذا المجال في المملكة ومنطقة الخليج.
- اكتساب الرعيل الأول خبرات تتراوح بين 20 و25 سنة في صناعة الكبسولات بالمنطقة، ونقلها تدريجياً إلى الجيل الثاني من المواطنين.
- التفرد في المنطقة بوجود معدّات فحص وفرز آليّين للكبسولات بأحدث التقنيات، مما يجعل نسبة

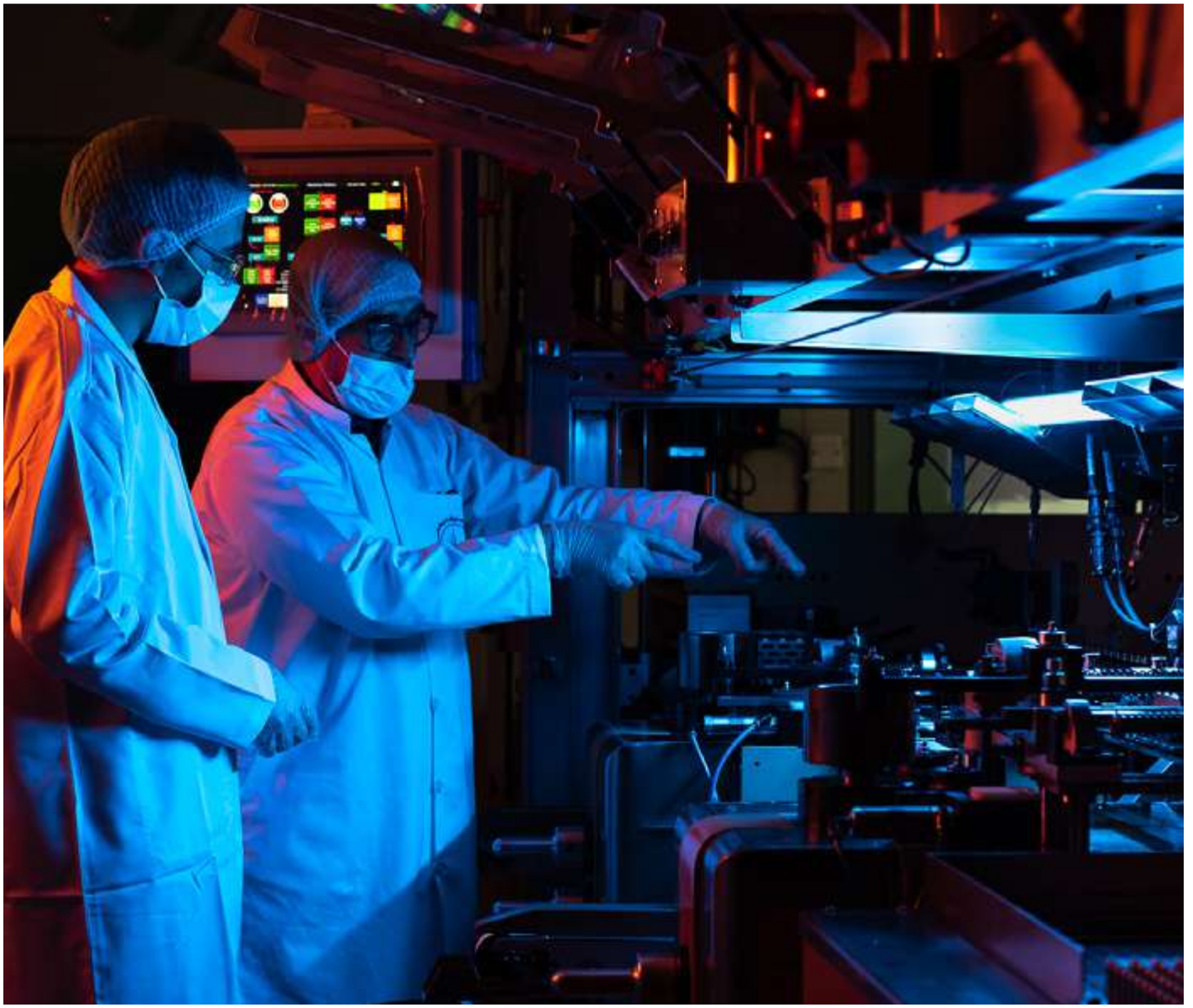

العيوب في المنتَج من الكبسولات شبه منعدمة.

- تخفيض مدة النقع لجلود الأغنام والماعز والأبقار في مصنع الجيلاتين بالطريقة القلوية المتعارفة عالمياً من 40 يوماً إلى ما بين 5 و7 أيام فقط، وما لذلك من أثر واضح على خفض التكلفة الصناعية.
- التفرد عالمياً باستخلاص الجيلاتين المطابق لمواصفات الجودة العالمية من الأغنام والماعز والأبقار.
- إنتاج الجيلاتين الحلال بمختلف أصنافه (الدوائيّ والغذائيّ والصناعيّ).
- إنتاج الكبسولات الجيلاتينية الصلبة.

وهي شكل صيدلانيّ آمن متعدد المقاسات (0، 1، 2، 3، 4) يمتاز بسهولة البلع والذوبان في المعدة من دون إيذاء جدارها.

الاستثمار

- استيراد معدّات صنع الكبسولات وملحقاتها، المصنوعة وفق أحدث التكنولوجيات العالمية، من أكبر وأشهر شركة في العالم للتصنيع والتوريد والدعم الفني والحلول التكنولوجية.
- إقامة تحالفات وشراكات تجارية وفنية عالمية مع أكبر شركتين عالميتين، إحداهما مختصة بإنتاج الجيلاتين والأخرى مختصة بتصنيع وحلول ودعم معدّات الكبسولات.

جيلاتين حلال بمختلف أصنافه (دوائيّ وغذائيّ وصناعيّ)

كبسولات جيلاتينية صلبة آمنة ومتعددة المقاسات (0، 1، 2، 3، 4)

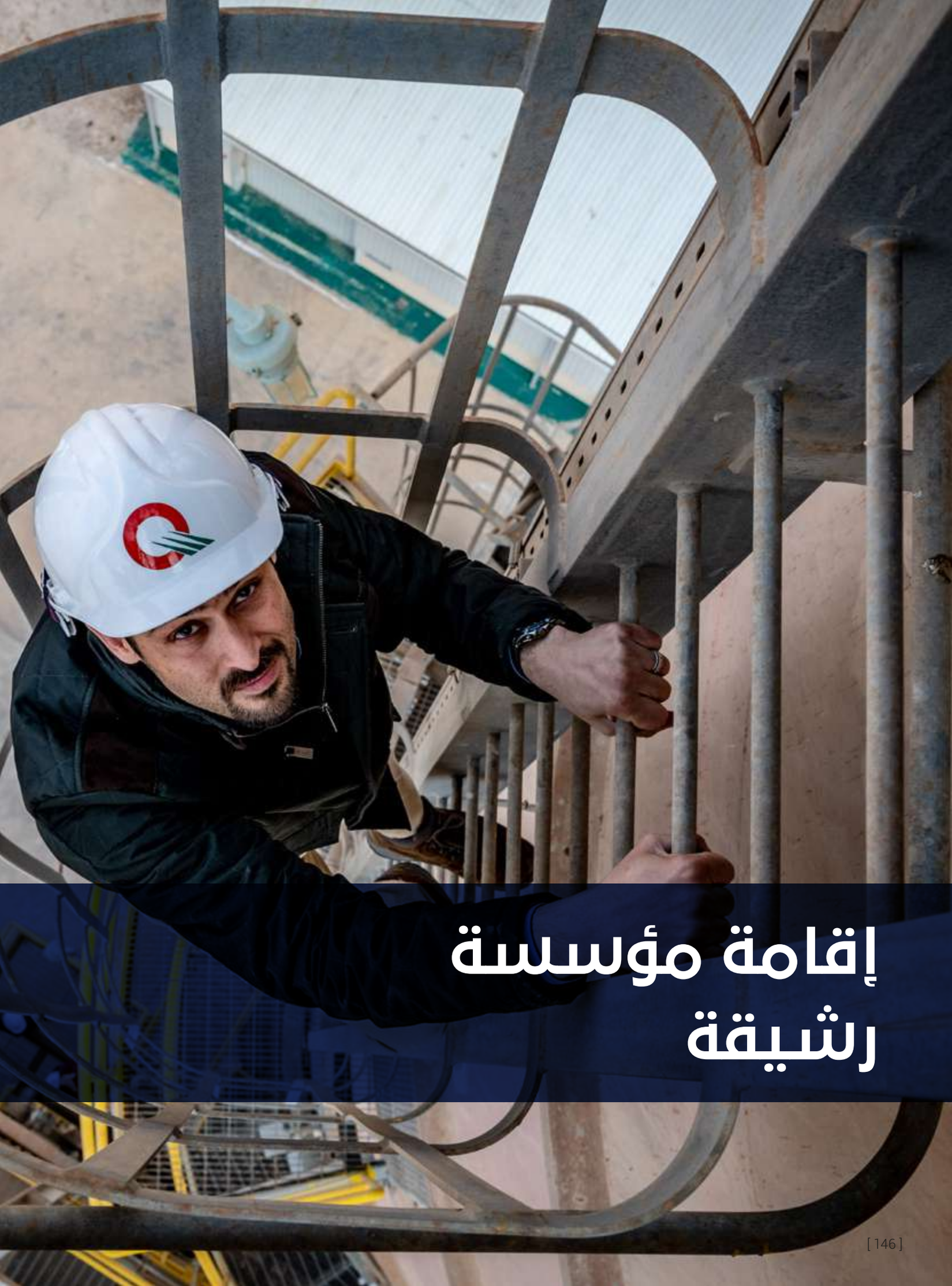

إقامة مؤسسة رشيقة

المقدّمة

تقتضي الحوكمةُ الجيّدة من بنك إنمائيّ متعدِّد الأطراف أن يحرص باستمرار على استذكار ما وُفِّق فيه وما لم يُوفَّق فيه حتى يستنبط رؤية واقعية للمستقبل.

وقد انبثقت ثلاثُ رسائل واضحة من التقييم الأربعينيّ للبنك الإسلاميّ للتنمية، الذي أُجري في إطار الأعمال التحضيرية لاستراتيجيتنا العشرية الجديدة التي غدت موضع اهتمام المؤسسة في السنوات الأربع الماضية. وهذه الرسائل هي:

- **نريد أن يكون البنك الإسلاميّ للتنمية في موقع الصدارة من التنمية** - أي أن يستطيع التكهُّن بما يمكن أن ينشأ من احتياجات وصعوبات في المستقبل، وعلى فتح آفاق جديدة للنموّ المستدام في المجالات التي لا شكّ أن البلدان الأعضاء تستطيع أن تحقق فيها ميزة نسبية.

- **نريد أن يكون البنك الإسلامي للتنمية مبادِرا** - أي أن يستطيع أن يكون حافزاً للترويج للأهداف المشتركة بين البلدان الأعضاء والنهوض بها، وتعبئة الموارد لأكثر الفئات احتياجاً، وإيجاد حلول إنمائية شاملة لا تحاول القضاء على الأعراض فحسب، بل وعلى الأسباب الجذرية أيضاً.

- **نريد أن يكون البنك الإسلامي للتنمية سريعاً وقادراً على التكيُّف** - أي أن يستطيع استخدام التمويل الإنمائيّ بسرعةٍ عند الحاجة، وتلبية الأولويات الجديدة بصفته قوّة واحدة تجمع بين مختلف وحدات وكيانات "مجموعة البنك" بطريقة شاملة.

وتلبيةً لهذه التطلُّعات، أطلقت "مجموعة البنك" برنامجاً استراتيجيّاً للتحوُّل المؤسَّسيّ يمكِّنها من أن تصبح مؤسسةً أكثر كفاءة ورشاقة وحفزاً. واتّخذت "مجموعةُ البنك" العديد من مبادرات الترشيد المهمّة، وهي تفكِّر على نحو موسَّع ومختلف في العلاقات بين التكاليف التشغيلية والربحية المالية والتأثير الإنمائيّ ورفاهية البشرية.

النموّ بطريقة مستدامة

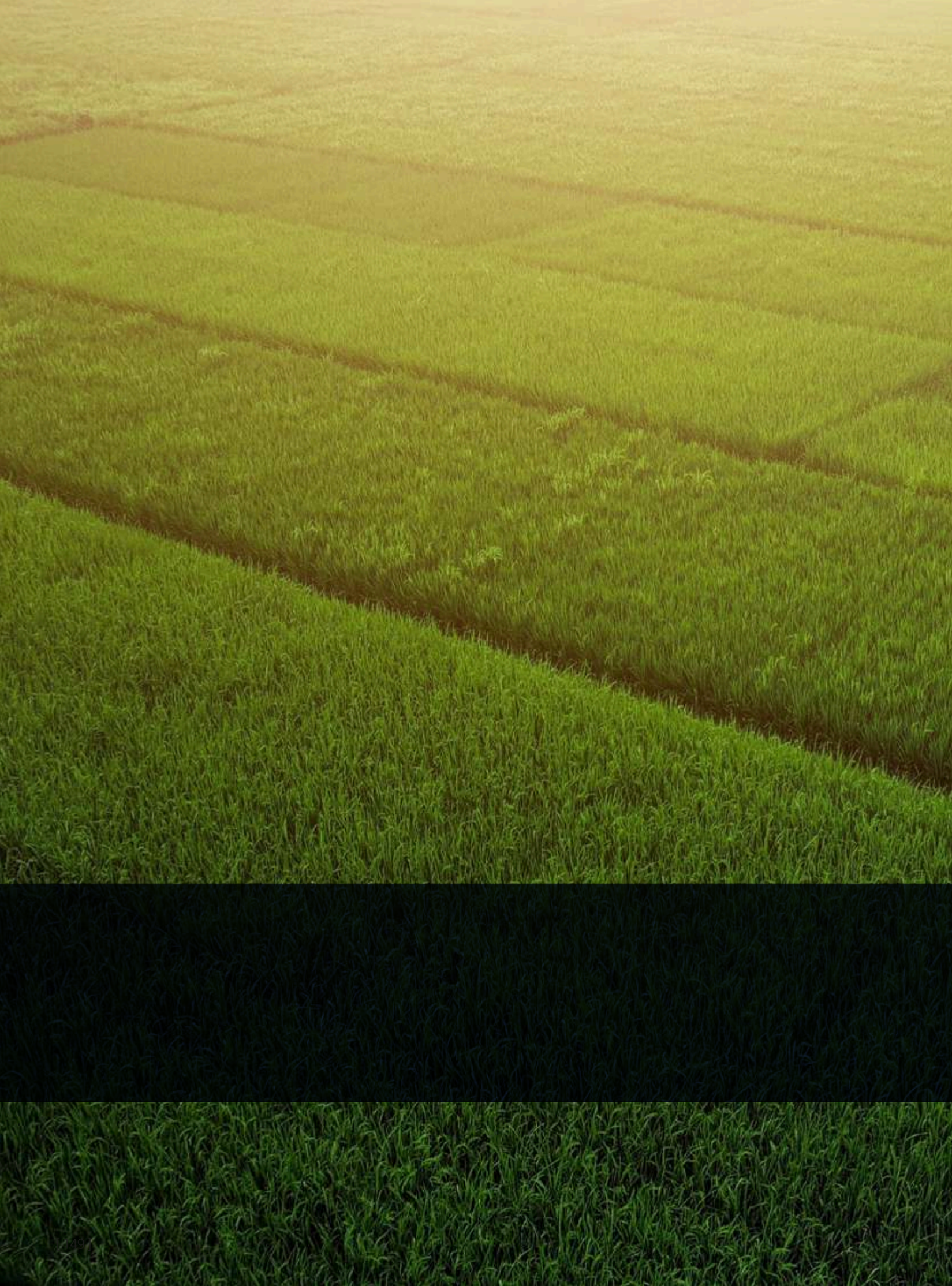

نموذج الاستدامة المالية

يسعى نموذج الاستدامة المالية إلى دعم تنفيذ "الإطار العشري لاستراتيجية البنك الإسلامي للتنمية" و"البرنامج الخماسي للرئيس" والحرص على أن يظل "البنك" مستداماً من الناحية المالية.

الهدف

- قامت البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف بزيادة برامج التمويل للبلدان الأعضاء، وذلك في مواجهة الأزمة المالية سنة 2008.
- أعلن البنك الإسلامي للتنمية عن نموّ خطّي في اعتماداته من أجل زيادة التمويل المقدم للبلدان الأعضاء. واستمر هذا النمو سنوات، مما أدى إلى مضاعفة حجم اعتمادات التمويل السنوية التي يقدمها البنك حتى تجاوز إمكاناته وقدراته التمويلية المتاحة. فأدت زيادة التمويل إلى تدهور مؤشرات "البنك" المالية الأساسية (مثل نسبة رأس المال المعدَّل في ضوء المخاطر وغيرها من النِّسَب).
- نتج عن ذلك أكثر من 20 مليار دولار أمريكي من التعهدات، المقرونة بوتيرة صرف منخفضة، مما أدى إلى عبء مالي هدّد تصنيف البنك الائتماني الممتاز (AAA).
- عند إطلاق هذه المبادرة سنة 2017، كانت التقديرات تشير إلى أن البنك قد يتعرض لانخفاض في تصنيفه الائتماني سنة 2019. ولولا أن البنك استبق ذلك بمعالجة الأمر سنة 2017، لكان خطر خفض التصنيف محدقا به الآن.
- يندمج النموذج الجديد اندماجاً تاماً في البنى التحتية للأنظمة الداخلية للبنك ويوفر قدرة أكثر قوة وديناميةً على تحليل السيناريوهات.

يمكّن نموذج الاستدامة المالية من حساب الحدّ الأقصى للمشاريع الجديدة التي يستطيع البنك أن يديرها في أيّ وقت من الأوقات، بالنظر إلى مختلف القيود التشغيلية والمالية

الطريقة

- يقدّم نموذج الاستدامة المالية توقعات بشأن القوائم المالية والنِّسَب الاحترازية خلال عشر سنوات، وذلك من منظور استقرائي مفصَّل يستخدم منهجية محدَّدة مسبقاً لأجل حساب الحدّ الأقصى للمشاريع الجديدة التي يستطيع البنك أن يديرها في أيّ وقت من الأوقات، بالنظر إلى مختلف القيود التشغيلية والمالية. وتستخدم هذه المعلومات في البرنامج المتكامل لعمل البنك من أجل تحديد قدرة التعهدات والحيلولة دون أثرها السلبي على الميزانية العمومية.
- نموذج الاستدامة المالية منصّة تجمع كلّ جوانب نموذج عمل البنك (ومنها العمليات، والاستثمارات، وتعبئة الموارد) بطريقة موحّدة في إطار واحد بقصد المساعدة على رصد أهم مؤشرات المخاطر المالية للبنك، واستدامته البعيدة الأمد بفضل تكهنات معقولة في الظروف العادية والصعبة.
- يمكن هذا النموذج البنك من تحليل تكاليف ومنافع تنفيذ أيّ خطة للتخفيف من المخاطر.
- أُعِدّ نموذج الاستدامة المالية وصمّم بناءً على سيرورة استقصاء صارمة، بعد فحص دقيق لمختلف الترابطات بين المشاريع أو الاستثمارات الفردية وانعكاساتها في المحفظة.
- يرمي نموذج الاستدامة المالية إلى مساعدة إدارة البنك على تقييم المبادرات الاستراتيجية الجديدة. ولذلك يأخذ في الاعتبار الترابطات بين مختلف الأنشطة وانعكاساتها على ميزانية البنك العمومية.

- يجري تحسين نموذج الاستدامة المالية بصفته تطبيقًا مستقلًا ذا وظائف أكثر تطوّرًا وأكثر أمناً.

الإنجازات

التصنيف الائتماني

- تؤكّد أربع وكالات التصنيف الائتماني الممتاز للبنك (AAA) كلّ سنة منذ إعداد نموذج الاستدامة المالية.
- تظلّ النِّسَب الاحترازية الأساسية، ومنها كفاية رأس المال والرفع المالي، ضمن الحدود الداخلية وشروط التصنيف الائتماني الممتاز (AAA) المقرَّرة.

الرصد والرقابة

- تقدَّم تقارير تكميلية ربع سنوية عن حالة "البنك" الماليّة لمجلس المديرين التنفيذيين وهيئة الإدارة من أجل اتخاذ التدابير التصحيحية في الوقت المناسب.
- يُحدَّد مقدار هامش المناورة في الاعتمادات والمصروفات كلّ سنة بنجاح، وذلك طبقاً لاستراتيجية البنك المتعلقة بالاستدامة المالية.
- تُحسب وتُرصَد الاحتياجات من السيولة والتمويل، وهو ما يمكّن "البنك" من القيام بأنشطة مستدامة من الناحية المالية سواءً في ظروف السوق العادية أو في ظروفه الصعبة (كأزمة "مرض فيروس كورونا المستجدّ").
- تقدَّم توصيات لتحسين محفظة تمويل العمليات، وإدارة التزامات "البنك" في مستويات مقبولة.

المبادرات الاستراتيجية

- يرتكز إعداد سياسات مالية ذات أهمية استراتيجية (كسياسة السيولة، والسياسة المتعلقة بمتأخرات العمليات) على تقييم كمّي مفصّل.
- أجري تقييمٌ كمّي مفصّل مبني على استراتيجية "البنك" المتعلقة بالنموّ، وذلك من أجل تحديد مبلغ الزيادة العامة السادسة في رأس المال.
- قُيّمت التبعات المالية والرأسمالية لمختلف المنتجات والمبادرات الجديدة.

الاستثمار

- يمكّن استثمار البنك في تحسين البنى التحتية المعلوماتية من توفير البيانات الضرورية لإدارة نموذج الاستدامة المالية.
- يدخل بناء قدرات هيئة الإدارة والأطراف المعنية الداخلية ضمن التحديث الدوري.
- استُثمِر 17,000 دولار أمريكي في الاستعانة بخبير خارجي لتأكيد متانة هذا النموذج واتساقه مع معايير السوق.

التصنيف الائتماني للبنك

تؤكّد أربع وكالات التصنيف الائتماني الممتاز للبنك (AAA) كلّ سنة منذ إعداد نموذج الاستدامة المالية

الاستدامة المالية

يوفّر نموذج الاستدامة المالية الإطار التحليلي المناسب للتحقق من استدامة "البنك" المالية على المديين المتوسط والبعيد

الصكوك الخضراء الأولى للبنك

أكّد إطلاق الصكوك الخضراء الأولى التزام البنك بالاضطلاع بدور الحافز في سوق رأس المال الإسلامية العالمية.

الهدف

◀ على الصعيد العالميّ، بلغ إصدار السندات الموسومة نحو تريليون دولار أمريكيّ واحد سنة 2019، ومثّلت السندات الخضراء 77% من هذه السوق، وسجّلت رقماً سنوياً عالمياً قياسياً جديداً سنة 2019 بإصدارات بقيمة 258 مليار دولار أمريكيّ. وبلغت إصدارات الصكوك الخضراء نحو 3 مليارات دولارات أمريكية سنة 2019، وهو ما يمثل 1% من إصدارات السندات الخضراء العالمية.

◀ دخل البنك سوق السندات الخضراء بإصداره أوّل صكوك خضراء في نوفمبر 2019، بقيمة مليار يورو واحد. وأكّدت هذه المبادرة مجدّداً التزام البنك منذ مدّة طويلة بالاضطلاع بدور الحافز في سوق رأس المال الإسلامية العالمية بفضل حلول التمويل المبتكرة، وذلك من أجل مساعدة البلدان الأعضاء في البنك على تحقيق "أهداف التنمية المستدامة".

تتطلب "خطة التنمية لعام 2030" وضع أدوات تمويل بديلة تمكّن من سدّ النقص الكبير في التمويل اللازم لتحقيق "أهداف التنمية المستدامة" على الصعيد العالميّ. وتشكّل صكوك "البنك" الخضراء أداة مبتكرة لتمويل بلوغ هذه الغاية

◀ ستُموّلُ الشهادات الاستئمانية الإسلامية القائمة على أصول قطاعات "أهداف التنمية المستدامة" في البلدان الأعضاء في البنك عن طريق تمويل مبتكر لما مجموعه 11 مشروعاً في المجالات التالية:

- الطاقات المتجددة.
- النقل غير الملوّث للبيئة.
- كفاءة استخدام الطاقة.
- منع ومكافحة التلوث
- الإدارة المستدامة بيئيّاً للموارد الطبيعية الحيّة واستخدام الأراضي.
- الإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي.

◀ ستمكّن هذه المبادرة من زيادة تنويع موارد "البنك" التمويلية، وذلك بحشد التمويل للمشاريع "الخضراء" في البلدان الأعضاء، والمساهمة بذلك في سدّ النقص في التمويل اللازم لتحقيق "أهداف التنمية المستدامة". ونتيجة لذلك، عُزّزت بقوّة صورة البنك بصفتها جهة إصدار للصكوك الخضراء في الأسواق المالية غير المستغلّة حتى الآن. وهذا ما يتّسق أيضاً مع متطلبات محور "التوعية" المنصوص عليه في "البرنامج الخماسيّ للرئيس".

الطريقة

◀ يُركّز نموذجُ العمل الجديد للبنك على استغلال المالية الإسلامية المبتكرة من أجل تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على تحقيق "أهداف التنمية المستدامة". ويتسق استحداث الصكوك الخضراء مع هذه الأهداف والقيم.

◀ صُنّفت الصكوك بأنّها "خضراء" وفقاً لمبادئ السندات الخضراء التي وضعتها "الرابطة الدولية للأسواق الرأسمالية".

◀ اشترت جهات الاستثمار المُؤسّسيّة الشهادات.

◀ مكّن الإصدار من تعبئة ما مجموعه مليار يورو واحد من جهات الاستثمار مقابل شهادات استئمانية. ثمّ خُصّص هذا المبلغ كاملاً لتمويل أو إعادة تمويل ما مجموعه 11 مشاريع خضراء في الفئات المشار إليها آنفاً.

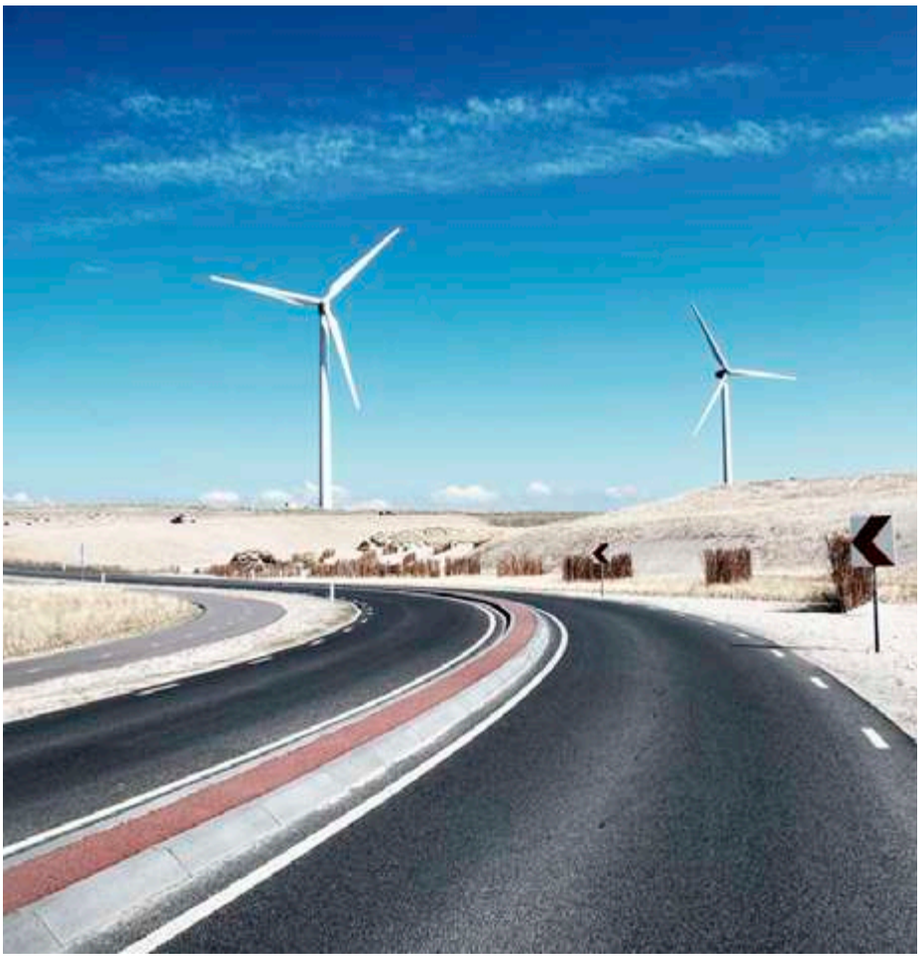

أكّد إطلاق أوّل صكوك خضراء للبنك التزامه الراسخ بالاضطلاع بدور الحافز في سوق رأس المال الإسلامية العالمية بحلول مبتكرة تساعد البلدان الأعضاء على تحقيق "أهداف التنمية المستدامة".

يرمي الاستثمار الهادف إلى ضمان تحقيق أهداف معيَّنة من "أهداف التنمية المستدامة" عن طريق تدخُّلات البنك في البلدان الأعضاء.

يتواءم "إطار البنك المتعلق بالتمويل المستدام" مع مبادئ "الرابطة الدولية للأسواق الرأسمالية" المتعلقة بالسندات الخضراء، ومبادئها المتعلقة بالسندات الاجتماعية، وتوجيهاتها المتعلقة باستدامة السندات. وهذا ما أتاح للبنك أن يقوم بما يلي:

- إصدار صكوك خضراء واجتماعية ومستدامة
- الحصول على تصنيفه الأوّل للمخاطر البيئية والاجتماعية ومخاطر الحوكمة من شركة "Sustainalytics"، وذلك بدرجة مخاطر منخفضة بنسبة 11.5% من 100%.
- الحصول من طرف ثان، هو "مركز البحث الدولي في المناخ" (CICERO)، على رأي إيجابي بشأن "إطار البنك المتعلق بالتمويل المستدام"، يتمثل في "درجة متوسّطة الاخضرار"، وهو ما يتسق مع بعض الوكالات السيادية وفوق الوطنية الأخرى، ولا سيما "مؤسسة التمويل الدولية"، و"بنك التعمير الألماني"، ومؤسسة "موني فن" (MuniFin) الائتمانية الفنلندية.

الإنجازات

الصكوك الخضراء للبنك هي أوّل صكوك تحصل على التصنيف الائتماني الممتاز (AAA) في العالم

حقّق البنك أدنى معدل ربح على الإطلاق من صكوكه.

اشترى بنكٌ مركزيٌّ أوروبيٌّ الصكوك الخضراء.

تتسق المبادرةُ مع أهداف "البرنامج الخماسي للرئيس" ونموذج العمل الجديد للبنك، وذلك بضمان نموّ "البنك" في إطار أهدافه التمويلية.

تعزّزت مكانة "البنك" في السوق كثيراً، بصفته جهة إصدار للصكوك الخضراء، وهو ما مكّنه من الوصول إلى فئات من الجهات الاستثمارية لم يسبق الوصولُ إليها.

الاستثمار

سيخصّص "البنك" مبلغ المليار يورو الذي عبّأه عن طريق صكوكه الخضراء لمشاريع يكون لها تأثيرٌ على مختلف قطاعات "أهداف التنمية المستدامة" في البلدان الأعضاء. والعائداتُ بعيدةُ الأمد وغيرُ ملموسة، وذلك لأنّ هذا الإصدار سيمكّن مما يلي:

- زيادة التعريف بالبنك بصفته ممولًا للتنمية، ولا سيما لتحقيق "أهداف التنمية المستدامة".
- تبيان الطريقة التي يمكن بها لأدوات التمويل الإسلامي أن تضطلع بدور هامّ في تمويل "أهداف التنمية المستدامة".

ساعدت المبادرة البنك على اجتذاب جهات استثمارية جديدة من عالَم الاستثمارات المراعية للجوانب البيئية والاجتماعية وجوانب الحوكمة والاستثمارات ذات المسؤولية الاجتماعية، ولا سيما من أوروبا واليابان.

الإصدار العالمي للسندات المستدامة

نحو

تريليون دولار أمريكي

سنة 2019، ومثّلت السندات الخضراء 77% من هذه السوق

الصكوك الخضراء للبنك

أصدر البنك أولى صكوكه الخضراء في نوفمبر 2019، وجمع مليارَ يورو

إطار سياسة التدبير المالي للمشاريع

التدبير المالي جزء لا يتجزأ من عملية تطوير القطاع العام، إذ يضمن المساءلة والكفاءة في تدبير الموارد في البلدان الأعضاء. وفي هذا السياق، وضع البنك الإسلامي للتنمية مجموعة فعالة من التوجيهات المتعلقة بالتدبير المالي للمشاريع من أجل دعم عمله.

الهدف

- تكتسي العناية الواجبة في التدبير المالي للمشاريع أهمية كبيرة أثناء إعداد المشاريع من أجل ضمان أن تتجلى قدرات ومقومات الجهات المستفيدة في آلية تنفيذ المشاريع.

- على مستوى العمليات، يشدد التدبير المالي للمشاريع على ضرورة تعزيز الجودة منذ البدء في جميع المشاريع التي يمولها البنك.

- يلتزم البنك بضمان أن تكون فرق المشاريع التي يمولها مؤهلة لمساعدة الجهات المستفيدة على استحداث أنظمة سليمة للتدبير المالي للمشاريع. ويشمل ذلك تعريف الأطراف المعنية بالمشروع بسياسات وإجراءات التدبير المالي للبنك عن طريق الاتصال بالموظفين المسؤولين في الميدان.

يسهل إطار "سياسة التدبير المالي للمشاريع"، ضمن بيئة اللامركزية الجديدة في البنك، تواصلا أكثر كثافة مع البلدان الأعضاء عبر المكاتب الإقليمية للبنك

- تتمثل الأهداف الأربعة لإطار سياسة التدبير المالي للمشاريع فيما يلي:
  - ضمان جودة التدبير المالي للمشاريع أثناء جميع مراحل دورة المشروع.
  - المساهمة في الاستيثاق المعقول من سلامة استخدام أموال البنك.
  - مساعدة البلدان الأعضاء على تحسين أداء نظم تدبيرها المالي وقدراتها في مجال التدبير المالي، والنهوض بكفاءة تنفيذ المشاريع.
  - مواءمة ممارسات التدبير المالي مع ممارسات البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف وغيرها من المؤسسات المالية الدولية.

الطريقة

- لتحقيق الأهداف المحددة آنفاً، انتهى البنك في الآونة الأخيرة من وضع إطار سياسة التدبير المالي للمشاريع والذي يضع المبادئ التي تحكم التدبير المالي للبنك في البلدان الأعضاء.

- أسّس إطار سياسة التدبير المالي للمشاريع على منهج قائم على المخاطر يتطلب التقييم الملائم للمخاطر الأساسية للتدبير المالي للمشاريع، وتحديد المخاطر الكامنة ومخاطر أدوات التحكم والمخاطر المتبقية. وتخضع هذه الفئات الثلاث من المخاطر للمراقبة أثناء تنفيذ المشروع.

- يرتكز إطار سياسة التدبير المالي للمشاريع على ستة مبادئ توجيهية تلزم موظفي المشاريع في البنك بأداء دور فعال خلال جميع مراحل دورة المشروع باعتبارهم أعضاء في فرق المشاريع. ويكرس إطار سياسة التدبير المالي للمشاريع المبادئ السبعة الأساسية، مخلصة كما يأتي:

  - **المبدأ الأول:** يشترط البنك في اتفاقية التمويل أن تكون لدى الجهة الحاصلة على التمويل والمؤسسات المنفذة للمشاريع الممولة نظم تدبير مالي مقبولة لدى البنك.
  - **المبدأ الثاني:** يتبع البنك نهجاً قائماً على المخاطر في تقييم المخاطر وتحديها وتصنيفها

- **المبدأ الثالث:** يجب إدراج متطلبات إطار سياسة التدبير المالي للمشاريع في وثيقة "الشراكة الاستراتيجية القُطرية" مع البلد المعني.
- **المبدأ الرابع:** يسهِّل البنك تنفيذ "سياسة مكافحة الفساد" من أجل محاربة مخاطر الاحتيال والفساد في تمويل المشاريع.
- **المبدأ الخامس:** الامتثال لسياسة مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وسياسة معرفة هوية العميل.
- **المبدأ السادس:** تنسيق ممارسات التدبير المالي للمشاريع مع ممارسات الجهات المانحة الأخرى.
- **المبدأ السابع:** استخدام الأنظمة القُطرية، حيثما تكون القدرة كافية لتفعيل أهداف "إعلان باريس"، و"خطة عمل أكرا"، و"شراكة بوسان".

◀ يصمم البنك أنشطته المتعلقة بالتدبير المالي للمشاريع وفقاً لجودة وقدرة أنظمة التدبير المالي الخاصة بالجهة المستفيدة. ويشمل إطار سياسة التدبير المالي للمشاريع جميع جوانب التمويل من أجل تدبير الموارد تدبيراً صحيحاً يمكّن من تحقيق النتائج الإنمائية المرجوّة. وتشمل مجالات الاهتمام الأساسية ما يلي:

- التخطيط
- إعداد الموازنة
- المحاسبة
- إعداد التقارير المالية
- الرقابة الداخلية
- آليات التدقيق المالي
- إدارة تدفق الأموال

◀ يلتزم البنك الإسلامي للتنمية بضمان أن تحكم عملياته وأنشطته قواعد وإجراءات وتوجيهات صارمة ترمي إلى تحقيق ما يلي:

- الانتظام.
- الشفافية.
- النزاهة.
- الشرعية.

◀ يغطي التدبير المالي للمشاريع جميع المشاريع التي يموّلها البنك الإسلامي للتنمية، ومنها:

- تحديد المشاريع.
- إعداد المشاريع.
- تقدير المشاريع.
- تنفيذ المشاريع.
- اكتمال المشاريع.

الإنجازات

◀ وثيقة "إطار التدبير المالي للمشاريع":

- تتصدى لمخاطر التدبير المالي للمشاريع التي يموّلها البنك الإسلامي للتنمية في بلدانه الأعضاء.
- تعمل في سياق النموذج التشغيلي الجديد للبنك، وتتضمن الممارسات الفضلى للبنوك الإنمائية المتعددة الأطراف وغيرها من المؤسسات المالية.
- تمكّن البنك من العمل مع الشركاء الدوليين على بناء قدرات مستدامة في مجال التدبير المالي وعلى تنسيق ممارسات المانحين في البلدان الأعضاء.

◀ يمكّن "إطار التدبير المالي للمشاريع" من إجراء مناقشات بشأن السياسات والاستراتيجيات ويوجه خيارات الاستثمار وغيرها من أشكال الدعم المقدمة للبلدان الأعضاء.

◀ يعزز تصوّر البنك لإطار التدبير المالي للمشاريع استراتيجية الشراكة القُطرية القائمة على مبدأ وحدة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

◀ من حصائل سنة 2019 في هذا الصدد ما يلي:

- إجراء عملية تقييم التدبير المالي للمشاريع الجديدة بنسبة 100%، من أجل ضمان استخدام التمويل في الأهداف المحددة.
- فحص تقارير التدقيق المالي للمشاريع بنسبة 100%، وهو ما مكن من كشف وحلّ المشاكل المالية المتعلقة بالمشاريع.

الاستثمار

◀ يرمي "إطار التدبير المالي للمشاريع" إلى تحقيق هدفين رئيسين هما:

- تحسين أداء البلدان في مجال التدبير المالي للمشاريع، بصفته مساهماً أساسيّاً في نجاح التنمية.
- تطبيق التدابير الاستئمانية المناسبة على الدعم المالي الذي يقدمه البنك لبلدانه الأعضاء.

المبادئ الأساسية

ستُستخدَم الأنظمة القُطرية من أجل تحقيق أهداف "إعلان باريس"، و"خطة عمل أكرا"، و"شراكة بوسان"

فحص المشاريع

فحص تقارير التدقيق المالي للمشاريع بنسبة 100%

اعتماد التمويل الأخضر

من العناصر الأساسية في "البرنامج الخماسي للرئيس" إنشاءُ بنى تحتية مواتية لسلسلة القيمة الخضراء وإقامةُ أنظمة سوق قادرة على الصمود. لذلك يسعى البنك الإسلامي للتنمية جاهداً في أن يحظى بثقة مؤسسات عالمية تدعم إعداد وتمويل مشاريع البنى التحتية الخضراء.

الهدف

◄ يتوخى "البرنامج الخماسي للرئيس" تحويل البنك الإسلامي للتنمية من بنك تمويل سيادي إلى مؤسسة قادرة على حشد التمويل الخاص من أجل المشاريع الإنمائية. وتدور فلسفة "البرنامج الخماسي للرئيس" حول إنشاء أسواق لسلاسل القيمة العالمية. وتتطلب المشاركة في هذه الأسواق العالمية إنشاء مشاريع البنى التحتية الكثيفة رأس المال التي يمكنها ربط الصناعات المحلية بسلاسل القيمة العالمية.

◄ يحتاج البنك الإسلاميّ للتنمية في تحقيق أهدافه إلى إقامة شراكات مع جهات عالمية فاعلة تقدم الخبرة الفنية والتمويل اللازم للبنى التحتية الخضراء. فخاض، منذ منتصف سنة 2019، مباحثات مباشرة مع "آلية البنى التحتية العالمية" و"صندوق المناخ الأخضر" من أجل تسريع اعتماده لدى هذين الكيانين واستكشاف سبل التعاون معهما في أثناء عملية الاعتماد.

تتعلق الاحتياجات الكبرى من التمويل بمشاريع البنى التحتية التي يمكنها ربط الصناعات المحلية بسلاسل القيمة العالمية. ويؤدي اعتماد التمويل الأخضر دوراً حاسماً في جعل ذلك ممكناً بطريقة مستدامة

◄ سيمكّن التعاون مع جهات دولية رائدة شريكة والسعي لأن تحظى بثقتها من تحقيق هذه الأهداف. ومن ذلك، مثلاً، أن خبرة "آلية البنى التحتية العالمية" في إعداد المشاريع وقدرة "صندوق المناخ الأخضر" على تمويل البنى التحتية الخضراء عاملان ضروريان لتعزيز القيمة التي يعرضها البنك في هذا المجال.

الطريقة

آلية البنى التحتية العالمية

◄ سيتعاون "البنك الإسلامي للتنمية" مع "آلية البنى التحتية العالمية" حتى يستفيد من خبرتها الثّرّة في مجال هيكلة مشاريع البنى التحتية القابلة للتمويل وتعبئة الأموال اللازمة لدراسة جدوى المشاريع والإعداد لها؛

◄ "آلية البنى التحتية العالمية" شراكة بين حكومات وبنوك إنمائية متعددة الأطراف وجهات مستثمِرة وممولّة من القطاع الخاص. والهدف منها توفير طريقة جديدة للتعاون على إعداد وهيكلة وتنفيذ المشاريع المعقدة، التي لا يمكن لمؤسسة واحدة أن تضطلع بها.

◄ تساعد "آليةُ البنى التحتية العالمية" الحكومات على أن تطرح في السوق مشاريع بنى تحتية مُحكمة التنظيم وقابلة للتمويل. ويمكن أن يغطي دعمُ المشاريع مجموعةً من أنشطة تصميم وإعداد وهيكلة وتنفيذ المعاملات، وذلك بالاعتماد على الخبرة المشترَكة بين الجهات الشريكة الفنية والجهات الاستشارية للمؤسسة وبالتركيز على هياكل قادرة على اجتذاب عدد كبير من الجهات المستثمِرة من القطاع الخاص.

◄ تعمل "آلية البنى التحتية العالمية" في كنف "البنك الدولي". وهي مركز تميّز مختصّ بإعداد مشاريع البنى التحتية في البلدان النامية. وهذه الآلية- بتعاونها الوثيق مع الجهات الفنية الشريكة، كالبنوك الإنمائية المتعددة الأطراف- توفّر التمويل والخبرة الفنية والعملية لتصميم وهيكلة المشاريع التي من شأنها اجتذاب الجهات المستثمِرة من القطاع الخاص.

◄ وافقت الآلية، منذ إنشائها، على 88 نشاطاً في 46 بلداً. ويُتوقع أن تحشد 69 مليار دولار أمريكي من إجمالي الاستثمارات، منها 46 مليار دولار أمريكي من القطاع الخاص. ويستهدف نحو 21% من التمويل المعتمَد من "آلية البنى التحتية العالمية" البلدان الأقلّ نموّاً.

◄ يساهم العديد من مشاريع "آلية البنى التحتية العالمية" في تحقيق الهدف 7 من "أهداف التنمية المستدامة" (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة) والهدف 13 (العمل المناخي). ويُوجَّه أكثر من 45% من الأموال التي تعتمدها "آلية البنى التحتية العالمية" للطاقة ونحو 70% للمشاريع المناخية الذكية.

صندوق المناخ الأخضر

◄ سيجتذب "البنك الإسلامي للتنمية"- بصفته جهةً شريكةً معتمَدةً لصندوق المناخ الأخضر- تمويلات لمشاريع البنى التحتية الخضراء في البلدان الأعضاء، ويحرص على أن تستوفي المشاريع المحدَّدة والمنظَّمة شروط البنى التحتية الخضراء.

◄ "صندوق المناخ الأخضر" هو أكبر صندوق مخصَّص في العالم لمساعدة البلدان النامية على تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتعزيز قدرتها على التصدي لتغير المناخ. ويؤدي الصندوق، الذي أنشئ بموجب "اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ" سنة 2010، دوراً حاسماً في خدمة "اتفاق باريس"، وذلك بدعم الهدف المتمثل في الإبقاء على ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية عند ما دون الدرجتين المئويتين. وفي سبيل ذلك، يوجه التمويل المتعلق بالمشكلات المناخية للبلدان النامية التي انضمت إلى بلدان أخرى في جهود مكافحة تغير المناخ.

◄ يتطلَّب التصدّي للمشكلة المناخية جهوداً متضافرة تشارك فيها جميع البلدان، وحتى القطاعان العامُّ والخاصُّ. ومن بين هذه الجهود المتضافرة أن البلدان المتقدمة اتفقت على تعبئة موارد مالية مشتركة هامّة. وتسدُّ هذه الموارد المتنوعةُ المصادرِ احتياجات البلدان النامية الماسّة إلى التخفيف من آثار تغير المناخ وإلى التكيف معها.

◄ في سنة 2014، أطلق "صندوق المناخ الأخضر" أوّل حملة لتعبئة الموارد. وما لبث أن جمع تعهُّدات بقيمة 10.3 مليار دولار أمريكي. وكان مصدر هذه الأموال البلدان المتقدمة خصوصاً، وأيضاً البلدان النامية والمناطق ومدينة واحدة.

◄ تتواءم أنشطة "صندوق المناخ الأخضر" مع أولويات البلدان النامية طبقاً لمبدأ المشاركة القُطرية. وقد استحدث هذا الصندوق طريقة وصول مباشر حتى تتمكن المنظمات الوطنية ودون الوطنية من تلقي التمويل مباشرة، وليس من طريق الوسطاء الدوليين فقط.

◄ يولي "صندوق المناخ الأخضر" اهتماماً خاصّاً لاحتياجات المجتمعات الشديدة التعرض لآثار تغير المناخ، ولا سيما البلدان الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الأفريقية.

◄ يرمي "صندوق المناخ الأخضر" إلى حشد التمويل المتعلق بالمناخ من أجل الاستثمار في التنمية المحدودة الانبعاثات والمتكيفة مع تغير المناخ، مما يؤدي إلى إحداث تغير جذري في التصدي العالمي لتغير المناخ.

◄ يقوم ابتكار صندوق المناخ الأخضر على استخدام الاستثمارات العامة في حشد التمويل الخاص، مما يسخِّر قوة الاستثمارات غير المضرة بالمناخ للتنمية المحدودة الانبعاثات والمتكيفة مع تغير المناخ. ولتحقيق أقصى قدر من التأثير، يسعى "صندوق المناخ الأخضر" إلى حشد الأموال، ومضاعفة تأثير تمويله الأولي بفتح الأسواق أمام استثمارات جديدة.

الإنجازات

◄ لقد شرع البنك في تبادل الخبرات والمعارف مع "آلية البنى التحتية العالمية" و"صندوق المناخ الأخضر" تحسّباً لتعاون أوثق في المستقبل القريب. ونُظِمت جلسة للتعريف بمنتجات وأدوات صندوق المناخ الأخضر في مقر البنك الإسلامي للتنمية في فبراير 2020. وقدم رئيس "آلية البنى التحتية العالمية"، السيد جيسون لو، عرضاً أمام موظفي البنك وعقد اجتماعات مع هيئة إدارة البنك.

◄ في نوفمبر 2020، اختتم البنك والصندوق مباحثاتهما بشأن خارطة طريق للتعاون بينهما توضح بالتفصيل مختلف مجالات التعاون وتحدد آجال تحقيق حصائل ملموسة.

الاستثمار

◄ سيستفيد البنك الإسلامي للتنمية- بصفته جهة فنية شريكة معتمَدة- من مجموعة متنوعة من منتجات الصندوق التي تغطي مختلف مراحل عملية إعداد وتمويل المشروع، بدءاً بتعريف البرنامج والبيئة المواتية، ومروراً بإعداد المشاريع وجدوى الاستثمار، وانتهاءً بتصميم وإبرام الصفقة والتمويل بعد إبرام الصفقة.

◄ سيتمكَّن البنك الإسلامي للتنمية، بعد أن يعتمده "صندوق المناخ الأخضر"، من تعبئة الأموال اللازمة لإجراء التحليلات الأولية للمشاريع عن طريق برنامج الاستعداد والدعم التحضيري ومن اجتذاب التمويل لمشاريع البنى التحتية القابلة للتمويل بمجرد وصولها إلى السوق.

آلية البنى التحتية العالمية

يُوجَّه أكثر من 45% من الأموال التي تعتمدها "آلية البنى التحتية العالمية" للطاقة ونحو 70% للمشاريع المناخية الذكية

صندوق المناخ الأخضر

في سنة 2014، أطلق "صندوق المناخ الأخضر" أوّل حملة لتعبئة الموارد. وما لبث أن جمع تعهُّدات بقيمة 10.3 مليار دولار أمريكي

جماعة الممارسات المهنية المتعلقة بسلاسل القيمة العالمية

تعمل "جماعة الممارسة المهنية المتعلقة بسلاسل القيمة العالمية" التابعة للبنك على تناول قضايا بناء القدرات والتدريب ونقل المعارف داخل البنك من أجل جعله مؤسسة عالمية للمعرفة.

الهدف

- تقع سلاسل القيمة العالمية في صُلب تصوُّر البنك لعمله، وهي ضرورية لنموذج عمله الجديد وللبرنامج الخماسي للرئيس.

- نظراً لحداثة مجال المهارات والممارسات الجديدة في البنك، فإنه لا بدّ من القيام بما يلي:
  - دعم بناء القدرات.
  - نشر الوعي وإتاحة تبادل نشط للمعارف.

- لذلك أنشأ البنك جماعة للممارسات المهنية، وهي أداة لا غنى عنها تحقيقاً لما يلي:
  - بناء قدرات الموظفين في مجال سلاسل القيمة العالمية.
  - استحداث واستبقاء نقل المعارف عن سلاسل القيمة العالمية في البنك لفائدة البلدان الأعضاء.
  - العمل على جعل "البنك" مؤسسة عالمية للمعرفة.

يتمكن البنك من تحقيق هدفه المتمثل في مساعدة البلدان الأعضاء على بلوغ أهدافها الإنمائية، وذلك بفضل ما يبذله من جهود لتكوين الخبرات في مجال سلاسل القيمة العالمية حتى يتسنى تنفيذ استراتيجية الشراكة القُطرية القائمة على سلاسل القيمة العالمية

الطريقة

- في مايو 2019، أصدر رئيس البنك الإسلامي للتنمية قراراً إداريّاً يقضي بإنشاء جماعة الممارسات المهنية المتعلقة بسلاسل القيمة العالمية. وقد أحرزت هذه الجماعة، منذ ذلك الحين، تقدماً كبيراً في مهمتها المتمثلة في بناء قدرات الموظفين في مجال سلاسل القيمة العالمية لفائدة البلدان الأعضاء.

- ترمي "جماعة الممارسات المهنية المتعلقة بسلاسل القيمة العالمية" إلى دمج نهج سلاسل القيمة العالمية بصفته نموذج "البنك" الإنمائي الجديد.

- تقوم جماعة الممارسات المهنية المتعلقة بسلاسل القيمة العالمية على ثلاث ركائز أساسية هي:
  - توفير تدريب لإجازة الموظفين في سلاسل القيمة العالمية.
  - دورات لتبادل المعارف.
  - تبادل الأفكار على منصة إلكترونية.

- تقدم أكثر من 250 موظفاً في البنك الإسلامي للتنمية بطلبات للحصول على تدريب في "جماعة الممارسة المهنية المتعلقة بسلاسل القيمة العالمية"، وهو ما يدل على رغبة الموظفين في المساعدة على تنفيذ المبدأ الأساسي للبرنامج الخماسي للرئيس: تسخير الأسواق لخدمة التنمية.

الإنجازات

- فيما يلي المراحل الرئيسة لبناء قدرات سلاسل القيمة العالمية لموظفي البنك في إطار جماعة الممارسة المهنية المتعلقة بسلاسل القيمة العالمية:
  - تقدَّم 260 موظَّفاً بطلبات للحصول على شهادة "جماعة الممارسة المهنية المتعلقة بسلاسل القيمة العالمية".
  - حصل 100 موظف على تدريب في سلاسل القيمة العالمية.
  - يُتوقَّع إجازة 10 موظفين في نهاية سنة 2021، ويُتوقَّع منهم إجراء تحليل ميداني شامل للقيمة العالمية في البلدان الأعضاء في إطار "استراتيجية الشراكة القُطرية".

- **سلاسل القيمة العالمية للتعدين واليتروكيمياويات:**
- غينيا في سلاسل القيمة العالمية لإنتاج البوكسيت والألومنيوم.
- السنغال في سلاسل القيمة العالمية للبتروكيماويات.

- **سلاسل القيمة العالمية للأغذية الزراعية:**
- تركيا في سلاسل القيمة العالمية للفواكه والخضروات الطازجة.
- نيجيريا في سلاسل القيمة العالمية للكاكاو والشوكولاتة.
- إندونيسيا في سلاسل القيمة العالمية للكاكاو والشوكولاتة.

- **سلاسل القيمة العالمية لتصنيع السيارات:**
- سلاسل القيمة العالمية المتطورة لتصنيع السيارات .
- تركيا في سلاسل القيمة العالمية لتصنيع السيارات.
- إندونيسيا في سلاسل القيمة العالمية لتصنيع السيارات.

◀ شارك البنك بنجاح في العديد من دورات تبادل المعارف بشأن جماعة الممارسة المهنية المتعلقة بسلاسل القيمة العالمية. وشملت فعالياتُها الأساسية ما يلي:

- "سلاسل القيمة العالمية: آفاق الرخاء المشترك"، مع عرض قدمه الدكتور محمد عبد الخالد، المستشار الاقتصادي السابق لرئيس وزراء ماليزيا، معالي الدكتور مهاتير محمد. وترأس الجلسة معالي رئيس البنك الإسلامي للتنمية.
- "سلاسل القيمة العالمية فرصاً لتحويل اقتصاد البلدان الأفريقية"، تحدث فيها البروفيسور بيتر دريبر، المدير التنفيذي لمعهد التجارة الدولية بجامعة أديلايد (أستراليا).

◀ كذلك، في إطار جماعة الممارسة المهنية المتعلقة بسلاسل القيمة العالمية:

- شارك أعضاء أمانة جماعة الممارسة المهنية المتعلقة بسلاسل القيمة العالمية في أنشطة "مجموعة العشرين" في المملكة العربية السعودية بالتعاون مع "مجموعة الفكر 20"
- مثّل موظفو "قسم سلاسل القيمة العالمية" البنك الإسلامي للتنمية في أعمال الاجتماع الأول لفريق التجارة والاستثمار المنبثق عن "مجموعة العشرين"، الذي عُقِد في مارس 2020.
- شارك موظفو "قسم سلاسل القيمة العالمية" في مختلف أنشطة "مجموعة الفكر 20" وساهموا في نشر أبحاث هذه المجموعة.
- نُظِّم أول حفل لتوزيع شهادات جماعة الممارسة المهنية المتعلقة بسلاسل القيمة العالمية في يناير 2020. وأقيم حفل ثان لتوزيع الشهادات في 6 يونيو 2021.

الاستثمار

◀ أدى استثمار البنك في أنشطة جماعة الممارسة المهنية المتعلقة بسلاسل القيمة العالمية إلى إعداد كتاب هامّ جديد عن هذا الموضوع بعنوان "إعادة بناء سلاسل القيمة العالمية الشاملة سبيلاً إلى التعافي الاقتصادي العالمي". وهو من تأليف موظفي البنك الإسلامي للتنمية حصراً.

◀ أطلِق هذا الكتاب ونُشِر في 6 يونيو 2021. وهو يحتوي على عدّة سلاسل قيمة عالمية تتعلق بالصناعات الأساسية في البلدان الأعضاء، ومنها:

- **سلاسل القيمة العالمية للمنسوجات والألبسة:**
- تركيا في سلاسل القيمة العالمية للمنسوجات.
- بنغلاديش في سلاسل القيمة العالمية للألبسة.

بناء قدرات موظفي البنك الإسلامي للتنمية في مجال سلاسل القيمة العالمية

تقدم 260 موظفاً بطلبات للحصول على شهادة جماعة الممارسة المهنية المتعلقة بسلاسل القيمة العالمية

حصل 100 موظف من موظفي البنك على تدريب في سلاسل القيمة العالمية

يُتوقَّع إجازة 10 موظفين في نهاية سنة 2021، وسيجري تحليل سلاسل القيمة العالمية في البلدان الأعضاء في إطار "استراتيجية الشراكة القُطرية"

جماعة الممارسة المهنية المعنيّة بأهداف التنمية المستدامة

تُمِدُّ "أهدافُ التنمية المستدامة" السبعة عشر "البنكَ الإسلاميَّ للتنمية" بمجموعة كاملة من الأهداف المتعلقة بمختلف القطاعات الاقتصادية والمجالات الإنمائية الناظمة في البلدان الأعضاء. وتساعد جماعةُ ممارسةٍ مهنيةٍ مختصّةٌ "البنكَ الإسلامي للتنمية" ("البنك") في هذا الصدد.

الهدف

- يعمل "البنكُ" عن كثب مع بلدانه الأعضاء السبعة والخمسين في سبيل مساعدتها على تحقيق "أهداف التنمية المستدامة". وهو يزداد التزاماً بهذه الأهداف نظراً لاتساقها العامّ مع المبادئ الإسلامية، ولا سيما في سياق التخفيف من وطأة الفقر، وإعادة الكرامة للإنسان، والاعتناء بكوكب الأرض، وتعزيز الازدهار لجميع الكائنات الحية..

- بعد أن اعتمد "البنك الإسلاميّ للتنمية" استراتيجيته العَشْريّة بمدة وجيزة، أطلق "البرنامجَ الخماسيَّ للرئيس"، الذي يحدِّد خارطة طريق جريئة ترمي إلى تحسين كفاءة وفعالية "البنك" وإلى تحقيق نتائج إنمائيّة أفضل لبلدانه الأعضاء. وبعبارة أدقّ، يعمل "البنك" على التحوّل من "ممولٍ للتنمية" إلى "بنك للتنمية والإنمائيّين". وفي إطار هذه العملية، يوسّع نطاق أنشطته لمساعدة بلدانه الأعضاء على تذليل الصعاب التي تعوقها عن تحقيق "أهداف التنمية المستدامة".

مثلت "جماعة الممارسة المهنية المعنيّة بأهداف التنمية المستدامة" البنك الإسلاميّ للتنمية في العديد من الفعاليات الدولية، فأبرزت أن "البنك" فاعل أساسيّ في تحقيق "أهداف التنمية المستدامة"

الطريقة

- في سنة 2017، عيَّن "البنكُ" مبعوثاً خاصّاً للرئيس بشأن "أهداف التنمية المستدامة"، وأنشأ جماعة ممارسة مهنيةٍ مختصَّةً (هي "جماعة الممارسة المهنية المعنيّة بأهداف التنمية المستدامة")، وذلك من أجل دمج "أهداف التنمية المستدامة" في أنشطته.

- تشتمل "جماعة الممارسة المهنية المعنيّة بأهداف التنمية المستدامة" على ثلاثة محاور عمل، هي: تعريفُ موظفي "البنك" بأهداف التنمية المستدامة، والحرصُ على مواءمة عمل "البنك" مع "أهداف التنمية المستدامة"، وتعزيزُ التعريف بعمل "البنك" على "أهداف التنمية المستدامة".

- تتيح هذه الجماعة لمهنيّي "البنك" أيضاً فرصة التعبير بحرّيّة عن آرائهم المهنية في إطار منصّات مناسبة، وتعلُّم المزيد عن القضايا الإنمائية بوصلهم بخبراء من العالم أجمع.

- أنشأت "جماعة الممارسة المهنية المعنيّة بأهداف التنمية المستدامة" منبرين تواصليين رئيسين تدعم بهما محاور العمل المتمثلة في "التوعية"، و"المواءمة"، و"التعريف" بشأن "أهداف التنمية المستدامة"، إضافةً إلى منصة إلكترونية:

- يشكِّل "مختصَر أهداف التنمية المستدامة" (The SDGs Digest)- وهو نشرة ربع سنوية- منبراً يتبادل فيه المهنيّون الداخليّون ومهنيّو الجهات الإنمائية الشريكة التجارب والخبرات والدروس المستفادة المتعلقة بالمشاريع، والاطلاع على الأنشطة البحثية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، وعلى القضايا ذات الصلة بتحقيق "خطة التنمية المستدامة لعام 2030".

- الحوار المفتوح بشأن "أهداف التنمية المستدامة" ندوة تُدعى إلى التحدث فيها شخصياتٌ بارزةٌ. فتقدِّم أفكارها ونتائج أبحاثها وخبراتها الميدانية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وتنخرط في مناقشة مفتوحة مع مهنيّي "البنك" ومع المدعوّين من المؤسسات الشريكة.

◄ يجري تحسين الموقع الإلكترونيّ لجماعة الممارسة المهنية المعنيّة بأهداف التنمية المستدامة باستمرار كي يكون مستودعاً لجميع المنتجات المعرفية التي تنتجها "جماعة الممارسة المهنية المعنيّة بأهداف التنمية المستدامة" ولمصادر المعرفة الخارجية عن "أهداف التنمية المستدامة". ويحتوي هذا الموقع الإلكترونيّ كذلك على مدوّنات ومساحات مناقشة يعبر فيها المهنيون عن آرائهم ويجرون مناقشات افتراضية للمواضيع المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة خصوصاً، وبالتنمية عموماً.

الإنجازات

◄ نُشر حتى الآن 13 عدداً من "مختصر أهداف التنمية المستدامة" ضمّت مساهمات ما يزيد على 120 مؤلِّفاً من "مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية" ومن الجهات الإنمائية الشريكة. وتتناول المقالات عدداً كبيراً من المواضيع المتعلقة بجميع أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما تلك التي تؤثر على المجالات الإنمائية، كمكافحة تغير المناخ، وتطوير قدرات الشباب والمرأة، والتخفيف من وطأة الفقر، والزراعة والأمن الغذائيّ، والصحة، والتعليم، وتمويل تحقيق "أهداف التنمية المستدامة".

◄ نُظِّم 13 حواراً مفتوحاً بشأن "أهداف التنمية المستدامة" خلال السنوات الثلاث الماضية من أجل مناقشة المواضيع المهمّة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وشملت هذه الحوارات فعاليات عُقدت بالتعاون مع عدد كبير من الشخصيات البارزة والخبراء العالميين مثل السيدة أمينة محمد، نائبة الأمين العامّ للأمم المتحدة، والدكتور محمود محيي الدين، المبعوث الخاص للأمم المتحدة المعني بتمويل "خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، والسيد أكيم شتاينر، مدير "برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ"، والبروفيسور جيفري ساكس، مدير "مركز التنمية المستدامة" في جامعة كولومبيا، والبروفيسور مراد يوليق، رئيس "جامعة أوستيم التقنية" ومؤلِّف كتاب "كيف تنجح الأمم"، والبروفيسور عاصم إعجاز خواجة، مدير "مركز التنمية الدولية" في كلية كينيدي بجامعة هارفارد.

◄ شاركت "جماعة الممارسة المهنية المعنيّة بأهداف التنمية المستدامة" في إعداد وتنظيم مختلف الفعاليات البارزة.

◄ ومن ذلك، مثلاً، أنها شاركت "برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ"، و"لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا" و"الاتحاد البرلمانيّ الدوليّ" في وضع برنامج تطوير قدرات البرلمانيين العرب بشأن "أهداف التنمية المستدامة".

◄ شارك "البنك" في تنظيم ملتقَيَيْن إقليميَّين في إطار هذا البرنامج، عُقد أوّلهما ببيروت في يناير 2019، وعُقد ثانيهما افتراضيّاً في نوفمبر 2020.

◄ انخرطت "جماعة الممارسة المهنية المعنيّة بأهداف التنمية المستدامة" في إعداد وتنظيم عدد كبير من الفعاليات، منها منتديات سياسية رفيعة المستوى للأمم المتحدة، ومنتديات دولية لجهات إنمائية شريكة، واجتماعات سنوية للبنك الإسلاميّ للتنمية

الاستثمار

◄ ستواصل "جماعة الممارسة المهنية المعنيّة بأهداف التنمية المستدامة" تحاورها مع مهنيّي "البنك" عن طريق "مختصر أهداف التنمية المستدامة" والحوارات المفتوحة بشأن "أهداف التنمية المستدامة".

◄ إضافة إلى هذين المنبرين، ستطلق "جماعة الممارسة المهنية المعنيّة بأهداف التنمية المستدامة" عما قريب سلسلة فعاليات جديدة، أكثر تواتراً، بعنوان "دورات التدريب والتعلُّم غير الرسميّ بشأن أهداف التنمية المستدامة" (SDGs Brown Bag Sessions) توفِّر للمهنيّين منبراً لمزيد من التعمُّق في "أهداف التنمية المستدامة" ومواضيع التنمية بحيث يجتمع هؤلاء المهنيّون معاً بوتيرة أكبر لإقامة مزيد من المناقشات وعلاقات التعاون المحوريّة والفنّيّة.

◄ ستعمل "جماعة الممارسة المهنية المعنيّة بأهداف التنمية المستدامة" أيضاً على تحسين موقعها الإلكترونيّ كي يكون نافذة جامعةً للاطّلاع على مواضيع تتعلق بأهداف التنمية المستدامة وعلى مصادر المعرفة إضافةً إلى مورد يساعد على الاتصال بالخبراء في كلّ هدف من "أهداف التنمية المستدامة" داخل "البنك".

الحوارات المفتوحة بشأن "أهداف التنمية المستدامة"

نُظِّم 13 حواراً مفتوحاً بشأن "أهداف التنمية المستدامة" خلال السنوات الثلاث الماضية

المنشورات

صدر 13 عدداً من "مختصَر أهداف التنمية المستدامة"

الجيل الثاني من "استراتيجية الشراكة القطرية"

يتزايد تنظيم الإنتاج والتجارة والاستثمار على الصعيد الدولي في إطار سلاسل القيمة العالمية، وتوجد عملية الإنتاج في مختلف المراحل بمختلف البلدان. وهذا ذو أهمية محورية للأداء التنافسي في بلداننا الأعضاء.

الهدف

- يقصر التمويل الإنمائي عن سد النقص في التمويل اللازم لتحقيق "أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب بلوغ تلك الأهداف أن تحشد البلدان الأعضاء في البنك موارد السوق بإعادة توجيه البرامج الإنمائية لتستفيد، أوّلاً، من المجالات القائمة التي تتمتع فيها بميزة تنافسية. ثم يمكنها استخدام ذلك لزيادة قيمتها المضافة.
- إن البلدان الغنية بالموارد والقادرة على ضمان القيمة المضافة في سلاسل القيمة العالمية كلها تستطيع الازدهار في هذا النظام. ويؤمن البنك الإسلامي للتنمية بأن على جميع البلدان، ومنها تلك التي لا تمتلك موارد طبيعية، أن تكون قادرة على الارتباط بسلاسل القيمة وأن يكون هدف سياستها الصناعية هو تمكين هذا النوع من الشمولية.

يرمي البنك إلى أن يصبح مركزاً عالمياً للأدوات المالية التحليلية وإزالة المخاطر التي تربط الجهات الفاعلة في السوق بعملائها المحتملين وبالجهات المموِّلة في العالم

- يرمي نموذج عمل "البنك" الجديد، وهو "تسخير الأسواق لخدمة التنمية"، إلى إعادة توجيه العمليات الإنمائية لتعزيز تنافسية الصناعات الاستراتيجية للبلدان الأعضاء وربطها بسلاسل القيمة العالمية.
- يتعهد "البنك الإسلامي للتنمية" بمواصلة استثماره في مشاريع البنى التحتية التي ترفع من كفاءة وأداء الجهات الفاعلة في السوق وسلاسل القيمة، وذلك ضمن "استراتيجيات الشراكة القُطرية". ويشمل ذلك الاضطلاع بدور نشط في تحديد مصادر المشاريع لتحسين جودة هذه المشاريع واجتذاب مشاركة القطاع الخاص ابتغاء تحقيق أكبر قدر من التأثير.
- هناك مكاسب استدامة يمكن تحقيقها بالتصدي لمشكلات البنى التحتية في القطاعات المعروفة بتأثيرها الكبير على البيئة. وفي هذا الإطار، حدَّد البنك الإسلامي للتنمية الحاجة إلى تحديد أهداف النموّ بناءً على الموارد المحوَّلة فعلاً إلى البلدان الأعضاء، وليس على الاعتمادات فقط. وحدّد كذلك الحاجة إلى تدبير الخطط التشغيلية للموارد الداخلية، مع مراعاة الالتزامات المالية البعيدة الأمد والبحث عن جهات يُحتمَل أن تشارك في التمويل.

الطريقة

- يركز نموذج عمل "البنك" الجديد، ولا سيما "البرنامج الخماسي للرئيس"، على كيفية إضافة قيمة اقتصادية في الصناعات التنافسية الاستراتيجية المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية. ويستخدم البنك سلاسل القيمة العالمية كي تساعده على إعطاء الأولوية للمشاريع بطريقة تشرك جميع الجهات الفاعلة في سلسلة قيمة معينة.
- استناداً إلى سلاسل القيمة العالمية، أطلق البنك في الآونة الأخيرة الجيل الثاني من "استراتيجية الشراكة القطرية". ويسترشد هذا الجيل من استراتيجية الشراكة القطرية بمبادئ "البرنامج الخماسي للرئيس" من أجل دعم البلدان

الأعضاء. والهدف منه هو أن يكون أداة يمكن استخدامها لتطوير قائمة مشاريع البنك الإسلامي للتنمية بفضل تقييم استباقي للاحتياجات.

◀ يتيح الجيل الثاني من "استراتيجية الشراكة القطرية" للبنك إعطاء الأولوية للمشاريع في المجالات ذات التأثير الأكبر؛ وفي الوقت نفسه، تتيح فرصة أكبر لكي تترابط البلدان فيما بينها. فتحقق بذلك الأهداف المتمثلة في توفير فرص عمل مستدامة، وتعزيز مستويات الابتكار الصناعي، وحشد الموارد من جميع الجهات الفاعلة في السوق.

◀ يشكل الجيل الثاني من "استراتيجية الشراكة القطرية" جزءا هاما من تصور "البنك" لدعم البلدان الأعضاء من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتحتل المراكز الإقليمية التابعة للبنك، في الوقت ذاته، موقع الصدارة من التقييم الاستباقي لاحتياجات البلدان الأعضاء، فتوفر حواراً منتظماً من أجل تركيز الاستثمارات على المجالات التي تنطوي على إمكانات مرتفعة للنموّ وإيجاد فرص العمل والتنمية البشرية المستدامة.

◀ تعهد البنك الإسلامي للتنمية بإجراء تحول صناعي بمساعدة البلدان الأعضاء على الانتقال إلى منتجات ذات قيمة مضافة أفضل، وذات صلات خفية وظاهرة متينة، تقوم على التعقيد الشديد، وعلى العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

◀ يتعين على البلدان، كي تحافظ على تنافسيتها، أن تفي بالمستويات الجديدة من الإنتاجية التي تتحقق بفضل الثورة الصناعية الرابعة. ويحدد إطار الجيل الثاني من "استراتيجية الشراكة القُطرية" التدخلات ذات الأولوية التي تساعد على تحويل البلدان نحو هذه الثورة الصناعية الرابعة.

الإنجازات

◀ أُحرز تقدم كبير في تنفيذ منهجية الجيل الثاني من "استراتيجية الشراكة القطرية"، الذي حل محل الجيل السابق من استراتيجيات الشراكة القطرية.

◀ في سنة 2019، أطلقت أربع مبادرات لاستراتيجية الشراكة القطرية من الجيل الثاني (الغابون وجزر المالديف والمغرب وتركيا) صيغت منها مبادرة الغابون ومبادرة جزر المالديف، ولا تزال المبادرتان المتبقيتان قيد الصياغة. وإضافةً إلى ذلك، تجري صياغة سبع مبادرات أخرى سنة 2021 (غينيا وإندونيسيا وماليزيا ونيجيريا وباكستان والمملكة العربية السعودية والسنغال).

◀ أقام البنك عمليات وصل بين ثمانية بلدان أعضاء في إطار عمليات تبادل المعارف والخبرات، وهو الأسلوب الذي يتبعه البنك في دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بين البلدان الأعضاء في شتى البرامج الإنمائية الأخرى. وستزاد حصة مخصصات الجيل الثاني من "استراتيجية الشراكة القطرية" من 20% سنة 2020 إلى 80% سنة 2022.

الاستثمار

◀ شكلت جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ" عائقاً استثنائيّاً أمام البلدان الأعضاء، مما ألزم العديد منها بإعادة التموقع في سلاسل القيمة العالمية من أجل التخفيف من أضرار الجائحة. وتضمّ بلدان البنك الأعضاء السبعة والخمسين العديد من الاقتصادات الأسرع نموّاً في العالم بمجموع ناتج محلي إجمالي يقارب 7 تريليونات دولار أمريكي، وبمعدلات نمو تاريخية للناتج المحلي الإجمالي، بلغت 8% في السنة. ولدى البلدان الأعضاء إمكانات قوية ليس للتعافي فقط، ولكن أيضاً للنموّ المستمر.

◀ مهدت استراتيجية الشراكة القطرية الطريق للبنك كي يوائم برمجته مع احتياجات البلدان الأعضاء. وفي الوقت الحالي، توجد 11 استراتيجية شراكة قطرية قائمة على سلاسل القيمة العالمية في مراحل مختلفة من المعالجة. ونحن نقلل من النفقات الإدارية ونرصد التكاليف مقابل العائدات المالية المتوقعة للبرامج.

◀ سيواصل البنك مساعدة بلدانه الأعضاء على إدارتها للمخاطر القصيرة أو المتوسطة المدة، ويعمل في الوقت نفسه على زيادة حصتها في سوق سلاسل القيمة العالمية.

حصة مخصصات استراتيجية الشراكة القطرية

مبادرات الجيل الثاني من استراتيجية الشراكة القطرية

الغابون، وتركيا، والمغرب، وجزر المالديف، والسنغال، وماليزيا، وإندونيسيا، وغينيا، والمملكة العربية السعودية، وباكستان، ونيجيريا

صكوك الوقف النقديّ

استحدث "البنك الإسلاميّ للتنمية" آليتين تمويليتين مبتكَرتين، هما "صكوك الوقف النقديّ" و"صندوق تثمير وقف الإحسان"، ترميان إلى تعبئة الموارد للبلدان الأعضاء بطريقة موافقة للشريعة الإسلامية استناداً إلى مبدإ الوقف النقديّ المؤقَّت.

الهدف

- "صكوك الوقف النقديّ" منتج تمويل إسلاميّ يرمي إلى تجميع رؤوس الأموال من المكتتبين في الصكوك (المتبرعين) سواءٌ من كبار الأثرياء أو من أفراد الجمهور.
- ترمي "صكوك الوقف النقديّ" إلى أن تكون مصدراً لتمويل عدة برامج تتعلق بالتخفيف من وطأة الفقر أعدَّت في إطار "صندوق التضامن الإسلاميّ للتنمية".
- تحقِّق "صكوك الوقف النقديّ" ذلك الهدف بتوفير تدفق منتظم للدخل طوال 10 سنوات من أجل تنفيذ هذه المبادرات في البلدان الأعضاء في البنك الإسلاميّ للتنمية.

تثبت "صكوك الوقف النقديّ" و"صندوق تثمير وقف الإحسان" استباقية "البنك الإسلاميّ للتنمية" في استخدام أدوات المالية الإسلامية لتحقيق الأهداف الإنمائية

- "صندوق تثمير وقف الإحسان" أداة لحشد الموارد ترمي إلى جمع رؤوس الأموال من المحسنين (المتبرعين) في صندوق يُدار خارجيّاً طوال 10 سنوات.

الطريقة

- من السمات الفريدة لصكوك الوقف النقديّ للبنك أن الربح الناتج عن استثمار عائدات الصكوك يُخصَّص مباشرة لبرامج التخفيف من وطأة الفقر، ولا يُدفَع للمتبرِّعين. و"صكوك الوقف النقديّ" صكوك ذات تأثير اجتماعي هدفها الوحيد هو البحث عن المتبرّعين المعنيّين الذين يرغبون في تقديم وقف في شكل نقود.
- مدّة استحقاق صكوك الوقف النقديّ 10 سنوات. وبعد ذلك، يمكن للمكتتبين أو المتبرعين استرداد قيمة صكوكهم، ولهم أيضاً الخيار في تأبيد مساهماتهم.
- "صندوق تثمير وقف الإحسان" أداة لحشد الموارد ترمي إلى جمع رؤوس الأموال من المحسنين بواسطة صندوق يُدار خارجيّاً ويُستخدم مدَّة 10 سنوات، ويستند أيضاً إلى مبدإ الوقف النقدي المؤقت. وقد صُمّم "صندوق تثمير وقف الإحسان" لجمع الوقف النقدي المؤقت من المحسنين، واستخدام عائدات أو أرباح رأس المال المُستثمر لدعم برامج البنك المتعلقة بمحاربة الفقر.
- عند حلول أجل الاستحقاق، يُعاد رأس المال إلى مالكيه أو يُحتفظ به بصفة دائمة، وذلك بحسب قرار كل محسن بشأن حصته من الاستثمار الأولي.

الإنجازات

- يُتوقَّع أن يدرّ كل صندوق من صناديق تثمير وقف الإحسان عائداً يتراوح بين 6 و10% كل سنة بحسب بيان المخاطر المرتبط بكل صندوق.
- في سبتمبر 2019، أنشئ أول صندوق لتثمير وقف الإحسان، وهو "صندوق تثمير وقف

الإحسان لتمكين القدس"، بعد موافقة مجلس إدارة "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية"، وذلك بمبلغ قدره 100 مليون دولار أمريكي. وبلغت المساهمة الأولية لصندوق التضامن الإسلامي للتنمية فيه 20 مليون دولار أمريكي. ويُتوقَّع إنشاء عدّة صناديق أخرى لتثمير وقف الإحسان خلال السنتين المقبلتين بمبلغ يتراوح بين 250 و500 مليون دولار أمريكيّ، وذلك في إطار برنامج تمويل مخصَّص للسنوات الخمس المقبلة بقيمة 2.5 مليار دولار أمريكي.

الاستثمار

- يحصَّل تمويل صكوك الوقف النقديّ عن طريق سوق رأس المال، باستهداف كبار الأثرياء الأفراد، والمؤسسات المالية، والشركات، والأفراد المهتمّين من الجمهور. ويمكن استخدام وسائل أخرى في مراحل لاحقة مثل منصات التمويل الجماهيريّ أو سلاسل الكتل أو غيرها من الأدوات الإلكترونية لتعبئة الموارد. والحدّ الأدنى للاكتتاب في هذه الفئة هو 100 دولار أمريكي.

- الهدف من صكوك الوقف النقديّ هو جمع 500 مليون دولار أمريكي أوّلاً، تبدأ بإصدار قيمته 200 مليون دولار أمريكي.

- رحَّبت "سلطة دبي للخدمات المالية" بمنتَج صكوك الوقف النقديّ. وسيُدرَج هذا المنتَج في بورصة ناسداك دبي، التي ستكون شريكاً هامّاً في إصدار هذه الصكوك.

- يُتوقع إنشاء عدّة صناديق لتثمير وقف الإحسان خلال السنوات القليلة المقبلة وستحقق متوسط عائد يتراوح بين 6 و10% في السنة (أي بين 150 و250 مليون دولار أمريكيّ) على رأس المال المتوقَّع الذي يبلغ قدره 2.5 مليار دولار أمريكيّ - وهو عائد يُحتمَل أن يتجاوز 2.5 مليار دولار أمريكيّ خلال 10 سنوات.

- أوّل مبلغ من رأس المال المذكور هو 100 مليون دولار أمريكيّ المخصَّص لصندوق تمكين القدس، وسيدرّ ما يقارب 60 مليون دولار أمريكي خلال 10 سنوات، تنفَق على مشاريع وبرامج التخفيف من وطأة الفقر في فلسطين.

صندوق تثمير وقف الإحسان

يُتوقَّع أن يدرّ كل صندوق من صناديق تثمير وقف الإحسان عائداً يتراوح بين 6 و10% كل سنة

صكوك الوقف النقديّ

الهدف من صكوك الوقف النقديّ هو جمع

500 مليون دولار أمريكيّ

أوّلاً، تبدأ بإصدار قيمته

200 مليون دولار أمريكيّ

الإدارة من اجل النتائج

إطار البرمجة الاستراتيجية المتكاملة

صمَّم البنك الإسلامي للتنمية إطاراً للبرمجة الاستراتيجية المتكاملة يمكّن من الدمج بين الاستراتيجية والتمويل والعمليات في آليات عمل البنك المتعلقة بالتخطيط. وتسفر آلية التخطيط المستندة إلى إطار البرمجة الاستراتيجية المتكاملة عن برنامج عمل متكامل ثلاثيّ (السنوات) متجدِّد يقدِّم رؤية موحّدة عن تخصيص موارد البنك وعن أولوياته الاستراتيجية. ويشمل هذا الإطار تنزيل "البرنامج الخماسيّ للرئيس"، بواسطة مؤشرات أداء مؤسسية أساسية، إلى مختلف الوحدات الإدارية.

الهدف

◄ سلط "التقييم الأربعينيّ للبنك الإسلامي للتنمية" و"إطار الاستراتيجية العشرية" الذي تلاه الضوء على إنجازات البنك الأساسية. ومكّن كذلك من الوقوف على مجالات التحسين الكبرى، ومنها:

- ينبغي أن يعتمد البنك طريقة أكثر استباقيةً في تدخلاته وتقييمه للاحتياجات الأساسية للبلدان الأعضاء.
- ينبغي تحسين مواءمة اختيار المشاريع مع مواطن نقص التنمية في البلدان الأعضاء.
- ينبغي ربط تخصيص الموارد بالاستراتيجية، وذلك بالحرص على تحديد محكم للأهداف وتنزيل للأولويات الاستراتيجية.

◄ في سبيل تدارك تلك الاختلالات الأساسية، قدّم "البرنامج الخماسي للرئيس" تصوراً متكاملاً للتخطيط. وهو ما استلزم اعتماد إطار للبرمجة الاستراتيجية المتكاملة.

يمكّن "إطار البرمجة الاستراتيجية المتكاملة" من تخصيص الموازنة الإدارية على نحو استراتيجيّ لدعم العمليات في البلدان الأعضاء، وذلك من أجل تحقيق نتائج فعالة وكفؤة. وهو ما يسمح بالتخصيص الكفء للموارد في المجالات المؤثرة على البلدان الأعضاء

◄ يجري العمل بإطار البرمجة الاستراتيجية المتكاملة منذ أربع سنوات، ويرمي إلى دمج الاستراتيجية في برمجة عمليات "البنك" وعمله الإداريّ باتّباع طريقة موحَّدة في الاستراتيجية والعمليات والمالية ووضع الموازنة. وقد اكتملت أربع دورات اعتُمِدت فيها هذه المنهجية.

الطريقة

◄ يرمي "إطار البرمجة الاستراتيجية المتكاملة" في المقام الأول إلى معالجة مجالات التحسين الأساسية المحدَّدة للبرمجة . ويجري العمل على توسيع هذا الإطار ليشمل كيانات "مجموعة البنك الإسلامي للتنمية"، ويحقق تآزر جميع الاستثمارات سواءٌ على صعيد العمليات أو على صعيد الإدارة. وينتج عن عملية التخطيط القائمة على "إطار البرمجة الاستراتيجية المتكاملة" برنامج عمل متكامل ثلاثيّ متجدد يشكل رؤية موحَّدة لتخصيص موارد البنك الإسلامي للتنمية وفقا لأولوياته الاستراتيجية. وعلى العموم، يغطي برنامج العمل الثلاثي ما يلي:

- التقييم الاستباقي من أجل اكتشاف الاحتياجات الحالية والمستقبلية للبلدان الأعضاء، ووضع خطة "البنك" التحولية بفعالية لأجل هذه البلدان الأعضاء.
- تحقيق الانتقائية المؤثّرة للمشاريع بفضل مصفوفة لأهلية وأولوية المشاريع توائم اختيار المشاريع مع احتياجات البلدان الأعضاء وأولويات البنك الإسلامي للتنمية.
- الربط بين الاستراتيجية والموارد (أي التمويلُ الخاصُّ بالعمليات، والموازنةُ الإدارية)، والحرص على التحديد المحكَم للأهداف، وتنزيل الأولويات، واتباع طريقة شاملة وتعاونية في التخطيط، وربط الموارد اللازمة بالأهداف، ورصد النتائج.

◄ شهدت طريقة التخطيط الاستراتيجي عملية تنفيذ متكررة لمكونات صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، وذلك على النحو التالي:

- كانت سنة 2018 سنة البداية بربط الموازنة بالاستراتيجية.
- شهدت سنة 2019 دمج مكوّن التقييم الاستباقي للاحتياجات.
- شهدت سنة 2020 دمج مكوّن ضمان الانتقائية المؤثّرة للمشاريع.

الإنجازات

◀ مكنت عملية التقييم الاستباقي للاحتياجات ضمن "إطار البرمجة الاستراتيجية المتكاملة"، حتى الآن، من وضع إطار لبناء رؤية لكيفية مساهمة البنك في تحقيق "خطة التنمية العالمية لعام 2030". وقد كانت المائدتان المستديرتان لمجلس المحافظين، على هامش الاجتماع السنوي 2018 في تونس والاجتماع السنوي 2019 بالمغرب، مرحلتين هامتين في هذا المسار. لقد حددت هاتان المائدتان توجهاً واضحاً للبنك بشأن الأولويات الاستراتيجية والصعوبات الكبرى التي تواجه البلدان الأعضاء؛ وأيّدتا نموذج العمل الجديد للبنك. وقد استند هذا النموذج إلى عمليات التخطيط الاستراتيجي ضمن برنامج العمل الثلاثي المتكامل من أجل التواؤم مع أولويات البلدان الأعضاء على النحو الذي عبر عنه مجلس المحافظين.

◀ اعتمد مجلس المديرين التنفيذيين عدة مبادرات بغية دعم التوجه الجديد، ومنه البرمجة القطرية القائمة على سلاسل القيمة العالمية؛ وآليات إعداد المشاريع؛ ومنصة البنك الإسلامي للتنمية المتعلقة بالجهات الإنمائية؛ و"صندوق Transform للعلوم والتكنولوجيا والابتكار"؛ و"المنصات القُطريّة" المعروفة والمعتمدة آنفاً باسم "المنشآت الإقليمية فوق الوطنية للبنى التحتية"؛ و"آلية الضمان المتعلقة بمجموعة البنك في إطار التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا المستجدّ"؛ ومؤشر التنمية والتقييم المالي.

◀ تتمثل المبادرات الأخرى في تعزيز الحوكمة عن طريق اللجان الجديدة المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين، والتقييم والفحص الشاملين لجميع صناديق البنك، ومراجعة نظام سلّم الرواتب.

◀ يُخطَّط لأكثر من 100 مبادرة استراتيجية كل سنة، نتيجة اتخاذ "إطار البرمجة الاستراتيجية المتكاملة" نموذجاً للتخطيط، يقيِّم البرامج الأكثر مواءمة من الناحية الاستراتيجية.

◀ أدت هذه المشاورات والجهود المتضافرة التي يبذلها قادة البنك إلى نموذج إنمائي جديد، هو "تسخير الأسواق لخدمة التنمية". ولتحقيق خطط التنمية للبلدان الأعضاء قبل سنة 2030، ولا سيما في السياق العالمي الجديد الذي سيسود بعد جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ"، فقد قدم الإطار المتكامل للبرمجة الاستراتيجية الأساس اللازم لتحقيق إعادة توجيه استراتيجي للبنك، وهو مسار اكتملت بعض أشواطه الكبرى ولا يزال بعضها الآخر قيد التحقق في إطار "البرنامج الخماسي للرئيس".

◀ تحقق خطة التنفيذ نموذج العمل الجديد للبنك الذي يحقق التوازن بين العناصر التالية:

- تقديم حلّ ناجع للمشكلات العاجلة في مرحلة ما بعد جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ".
- ربط التدخل العاجل بالمشكلات البعيدة الأمد المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة لعام 2030
- ضمان استمرار الالتزامات الجارية طوال المرحلة المقبلة من برنامج العمل الثلاثي فما بعدها.

◀ يشكّل "إطار البرمجة الاستراتيجية المتكاملة" إطارَ تنفيذٍ موازياً ينتهي فيه النموذج التقليدي بالتدريج في حين يبدأ نموذج العمل الجديد. ويوفر نموذج العمل الجديد هذا للبلدان الأعضاء جميع التمويلات المعتادة للمشاريع ومجموعة من برامج التمويل الجديدة التي تستفيد من تآزر كيانات "مجموعة البنك الإسلامي للتنمية". وإضافة إلى ذلك، ستعتمد جميع تدخلات البنك منظوراً برنامجياً يقوم على استراتيجية الشراكة القُطرية، حيث توجَّه جميع المشاريع بدقة أكبر نحو تعظيم ثلاثة مؤشرات هي: توفير فرص العمل، وتنويع الصادرات ذات القيمة المضافة، والاستثمار الأجنبي.

الاستثمار

◀ زاد حشد التمويل للخطة التشغيلية بنصف مليار دولار أمريكي في السنة ليبلغ 2.5 مليار دولار أمريكي سنة 2021.

◀ يتجلّى تأثيرُ "إطار البرمجة الاستراتيجية المتكاملة" كذلك في التحسُّن المشجِّع الذي شهدته نسبةُ نفقات "البنك" الإدارية الداخلية لكلِّ مليون دولار أمريكيّ معتَمَد. فقد انخفضت هذه النسبة من 128,000 دولار أمريكيّ سنة 2018 إلى 93,000 دولار أمريكيّ سنة 2020.

حشد التمويل للخطة التشغيلية

زاد حشد التمويل للخطة التشغيلية

بنصف مليار دولار أمريكي

في السنة ليبلغ

2.5 مليار دولار أمريكي

سنة 2021

منهجية "البنك" المتعلقة بتحليل سلاسل القيمة العالمية

تَستخدِم منهجيةُ "البنك الإسلاميّ للتنمية" ("البنك") المتعلقة بتحليل سلاسل القيمة العالمية أداةَ فرز تمكِّن من تحديد القطاعات والمنتجات الرائدة، وبذلك تساعد البلدان على اكتشاف وتطوير القطاعات ذات الإمكانات الكبرى.

الهدف

- معظم البلدان الأعضاء هي بلدان مصدِّرة للمواد الخام. ويعود ذلك في المقام الأول إلى الصعوبات، ومكامن ضعف القدرات، وإمكانات المنتجات غير المستغَلّة التي تعوقها عن تحقيق نموّ مستدام. وإذا استُغِلّت هذه الإمكانات، فإنها تستطيع أن تحقق تحوّلا صناعيّاً شاملا.
- تأخذ عملية تحليل سلاسل القيمة العالمية في الاعتبار سلسلة قيمة البلد كلها، من المرحلة الأولى للإنتاج حتى مرحلتي التصدير والتوزيع، وذلك من أجل تصميم مخطط للتحول الصناعيّ.
- تُستخدم التدخلات المتأتية من هذه العملية، بعد ذلك، لحلّ مشكلات سلاسل القيمة العالمية لمنتجات كل بلد وصناعاته الرئيسة.

يستطيع تحليل "البنك" لسلاسل القيمة العالمية أن يساعد البلدان على اكتشاف المنتجات الرائدة التي يمكن أن تدرّ عائدات محسَّنة في سلسلة القيمة بأسرها

- تستطيع "استراتيجية الشراكة القُطرية" أن تساعد البلدان على توسيع وتطوير الصناعات التي يعتبرها "البنك" ذات إمكانات عالية.

الطريقة

- تتطلب مواءمة الأسواق مع البرامج الإنمائية التركيز على المجالات الواعدة والتنافسية في الوقت نفسه التي تنطوي على حلول إنمائية شاملة.
- يستغل هذا النهج، الذي يمكن نعتُه بالتنافسية الشاملة، الأسواق أو القطاع الخاص أو هما معاً لتتمكن البلدان مما يلي:
  - المشاركة النشطة في البرامج الإنمائية التي تعزز تنافسية السوق؛
  - تعزيز التنمية بوضع أهداف إنمائية أكثر شمولا، كتوفير فرص عمل جيّدة وتشجيع التنافسية التصديرية المستدامة.
- يستخدم "البنك" نموذجاً تحليلياً يساعد على التعرف على الصناعات التي يملك فيها البلد ميزة تنافسية أصيلة بفضل سلاسل القيمة العالمية، وذلك من أجل اكتشاف وتطوير القطاعات ذات الإمكانات الكبرى، التي يجب على كل بلد الاهتمام بها لبلوغ هدفيه المتمثلين في زيادة القيمة المضافة وتوفير فرص العمل.
- يستخدم هذا النموذج أداة فرز تمكِّن من تحديد القطاعات والمنتجات الرائدة في البلد بناء على ثلاثة معايير هي:
  - معيار الإمكانات الطبيعية، الذي يأخذ في الحسبان الميزة النسبية القائمة للبلد في الصناعة.
  - معيار الإمكانات الديناميّة، الذي يحدِّد الميزة التنافسية للمنتجات أو السلع، ويحدد حجمها بناء على ظروف السوق المستقبلية.
  - معيار إمكانات الفائض وآثارِه، الذي يقيس الآثار على القيمة المضافة، ومن ثمّ على

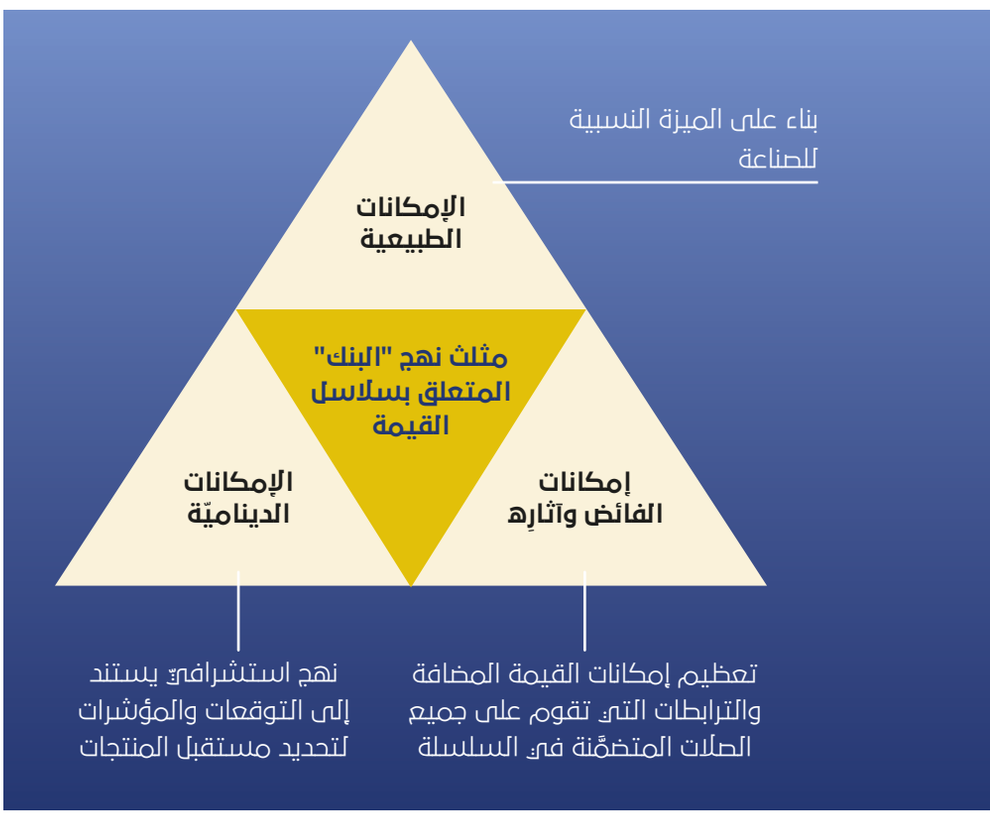

إمكانات توفير فرص العمل. ويشير ذلك إلى جميع الصلات المتضمَّنة في السلسلة، والآثار التي يمكن أن تترتب على الترابطات فيما بين الصناعات.

- يمكِّن هذا النهج البلدانَ من الاهتمام بسلاسل القيمة العالمية للمنتجات التي لها فيها ميزة نسبية ظاهرة.

- بعد عملية التحديد هذه وبعد التحليل المعمَّق، تُحلَّل سلاسل القيمة العالمية لاكتشاف الصعوبات، ومكامن ضعف القدرات، وإمكانات المنتجات في سلسلة القيمة بأسرها.

- ستتوخى التدخلات المتأتية من هذه العملية تدارك النقص وتذليل الصعوبات في سلاسل القيمة العالمية للمنتجات والصناعات الرئيسة لكل بلد.

الإنجازات

- تساعد منهجية "البنك" المتعلقة بتحليل سلاسل القيمة العالمية البلدانَ على تحقيق أهدافها الإنمائية بالقيام بما يلي:
  - توفير نهج نظامي لتقييم تنافسية البلدان والإمكانات التجارية لسلاسل القيمة العالمية
  - توفير إطار يمكِّن من تحليل سلاسل القيمة من أجل التوصل إلى تعميق وتطوير الصناعة.

- يرتكز التحليل التمهيدي لسلاسل القيمة العالمية على ما يلي:
  - الميزة النسبية الظاهرة (الإمكانات الطبيعية).
  - الإمكانات المستقبلية للمنتجات (الإمكانات الديناميّة).
  - إمكانات القيمة المضافة والترابطات التي تقوم على جميع الصلات المتضمَّنة في السلسلة (إمكانات الفائض وآثارِها).

- يطلق على المعايير الثلاثة لنهج "البنك"، التي توجِّه الأداة الكمية لتحديد سلسلة القيمة، اسم "مثلث نهج البنك المتعلق بسلسلة القيمة".

- تأخذ الإمكانات الطبيعية للبلد ما يلي في الحسبان:
  - الميزة النسبية القائمة للبلد في الصناعة.
  - اقتصادٌ خاصٌّ قادرٌ على أن ينتج بكفاءة مقارنة باقتصاد بقية بلدان العالَم.

- يعتمد معيار الإمكانات الديناميّة منظوراً استشرافياً لتحديد وقياس المنتجات أو السلع الوسيطة الواعدة التي يمكن أن تكون منتجات رائدة باستخدام مؤشرات، منها:
  - نمو السوق
  - توقعات الطلب العالمي
  - مدى بُعد السوق
  - تركيز الصادرات المحتمل.

- يقيِّم معيار إمكانات الفائض وآثارِه القيمة المضافة الثابتة لصناعة معيَّنة، والترابطات بين مختلف صناعات اقتصاد معين. وهو يرمي إلى ما يلي:
  - تحديد الصلات السابقة واللاحقة المتضمَّنة في السلسلة
  - تحديد الآثار الجانبية المحتملة للترابطات بين الصناعات
  - تعظيم القيمة المضافة في صناعة معيَّنة.

الاستثمار

- يهتم تحليل سلاسل القيمة العالمية بالصناعات التي تملك ميزة نسبية ظاهرة. ويُستخدم مؤشر الميزة النسبية الظاهرة في تحديد المنتجات التي يكون فيها للبلد ميزة نسبية.

- يستخدم "البنك" مؤشراً للمنتجات الرائدة من أجل تحديد الصناعات والقطاعات ذات الإمكانات الكبرى غير المستغلة من أجل النموّ الاقتصادي المستقبلي للبلد.

- يحدِّد مؤشرُ المنتجات الرائدة- من منظور تفصيلي- أكثر المنتجات قدرة على إدماج البلد في سلاسل القيمة العالمية.

- تعبِّر "الميزة النسبية الظاهرة" و"مؤشر المنتجات الرائدة" عن المنتجات الرائدة المحتملة في الصناعة، التي يمكن أن توجِّه صناع السياسات إلى دمج هذه المنتجات في سلاسل القيمة العالمية.

تحليل التنافسية عن طريق سلاسل القيمة العالمية

تقوم القطاعات والمنتجات الرائدة في بلد من البلدان على الإمكانات الطبيعية، والإمكانات الديناميّة، وإمكانات الفائض وآثارِه الجانبية

سياسة الضمانات البيئية والاجتماعية

أطلق "البنك الإسلاميّ للتنمية" سياسة موجَّهة من أجل التصدي للأضرار البيئية والاجتماعية التي قد تتسبب فيها المشاريع والبرامج الإنمائية التي يموِّلها.

الهدف

- تؤدّي الضمانات البيئية والاجتماعية دوراً مهمّاً في مساعدة البلدان على تدبير مواردها البشرية وأصولها المادية. وهي تمكّن أيضاً من مواجهة مخاطر الإضرار بسمعة البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف.

- كان "البنك"- إلى عهد قريب- يعتمد على قوانين ولوائح البلدان الأعضاء في التخفيف من أضرار مشاريعه، أو يوافق على تطبيق سياسات الضمانات البيئية والاجتماعية الخاصة بالشركاء الإنمائيين المشاركين في التمويل.

- قرّر "البنك" إنفاذ سياسة تشغيلية رسمية وإطار مهيكل من أجل تطبيق الضمانات في مشاريعه بانتظام، وذلك على غرار غيره من البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف التي تملك جميعُها سياسات تشغيلية رسمية لتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية واتخاذ تدابير التخفيف منها عند الضرورة.

انضمّ "البنك الإسلاميّ للتنمية" إلى البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف الكبرى في تنفيذ سياسات الضمانات البيئية والاجتماعية

- تشير عدّة عوامل إلى الحاجة إلى مثل هذا الإطار المهيكل للضمانات البيئية والاجتماعية الفضلى. وهذه العوامل هي:
  - تزايُد تدخُّلات "البنك" حجماً وتعقيداً.
  - ضرورة تمويل الاستثمارات التي تسدّ النقص في التمويل اللازم لتحقيق "أهداف التنمية المستدامة".
  - الشروط البيئية والاجتماعية والحوكمية التي تشترطها الوكالات الدولية للتصنيف الائتماني.

- أعدّ "البنك" سياسته الأولى المتعلقة بالضمانات البيئية والاجتماعية، التي تمكّنه مما يلي:
  - جلب المنافع إلى بلدانه الأعضاء باتخاذ الإجراءات اللازمة للنفاذ إلى موارد المنح العالمية المخصَّصة لحماية البيئة.
  - تجسيد الممارسات الدولية الفضلى.
  - الحدّ من مخاطر الإضرار بسمعة الجهات الراعية والمموِّلة للمشاريع.
  - القدرة على التحليل المنهجي للبيانات المتاحة، وتحديد الخيارات، والتعامل بنشاط مع الأطراف المعنيّة، ووضع آليات رصد فعالة، وضمان جودة عالية للمشاريع عند البدء.

الطريقة

- تجسّد "سياسة الضمانات البيئية والاجتماعية" مبدأ التناسب، وتتبع طريقةً مرنةً ولكنها تقوم على المخاطر، طريقةً تمكّن من الاستخدام الانتقائي للأنظمة القُطْرية وسياسات الشركاء الإنمائيين دعماً لتحقيق الهدف العامّ المتمثل في تعزيز الاستدامة والفعالية الإنمائية.

- تقوم سياسة الضمانات البيئية والاجتماعية المقترحة على الركائز التالية:
  - الشمول، وذلك بالإفصاح عن المعلومات والتشاور مع الأطراف المعنيّة وإشراكها في عملية اتخاذ القرار العامّة.
  - التنمية القادرة على الصمود، وذلك بإدماج القدرة على الصمود من أجل تدارك الضعف

الاجتماعيّ والبيئيّ الحاليّ والمستقبليّ للتدخّلات التي يموّلها "البنك" .
- حشد الموارد، وذلك بإقامة شراكات مستدامة من أجل تعظيم التمويلات المتاحة من التمويل للبلدان الأعضاء.

◀ يعتمد دمج سياسة الضمانات البيئية والاجتماعية في عمليات "البنك" على ثلاثة عوامل مساعدة هي:
- تحديد ما للتدخلات التي يموّلها "البنك" من مخاطر وأضرار محتملة على البيئة والمجتمع.
- إدراج خُطط محكَمةٍ للإدارة البيئيةِ والاجتماعيةٍ في تصميم المشروع من أجل تدارك مخاطره وأضراره المحتملة على البيئة والمجتمع.
- تنفيذ الجهات المستفيدة للخطط المتَّفق عليها من أجل الفعالية الإنمائية المستدامة.

◀ يمكّن خيارُ الإدارة البيئية والاجتماعية من تحقيق المبادئ التوجيهية المتمثِّلة في الاستدامة، والتناسب، وإدارة المخاطر التي ترفد ركائزَ السياسة وهدفَها الأسمى.

◀ ستنفّذ "سياسة الضمانات البيئية والاجتماعية" في إطار نموذج عمل "البنك" الذي صار لامركزيّاً منذ عهد قريب، وسيتلقى موظفو "البنك" المساعدة في المجالات التالية:
- تنفيذ "سياسة الضمانات البيئية والاجتماعية".
- ضمان الامتثال.
- تقديم خدمات تطوير القدرات.
- تبادل المعارف والدروس المستفادة.

◀ في الميدان، سيدعم استشاريون ميدانيون المراكز الإقليمية على المدى القصير، عند الاقتضاء.

◀ سيُنفَّذ برنامجٌ تدريبيٌّ متقدِّم ومختصّ لتعزيز قدرات الموظفين الداخليين سواءٌ في المقرّ أو في الميدان.

◀ كما أُعِدَّت "سياسة الضمانات البيئية والاجتماعية"، فكذلك أُعدَّ معياران للضمانات البيئية والاجتماعية (هما: معيار "التقييم والإدارة البيئيان والاجتماعيان"، ومعيار "اقتناء الأراضي وإعادة التوطين القسرية")، وقائمةٌ للإقصاء البيئيّ والاجتماعيّ. وستكوّن هذه العناصر مجتمعةً إطاراً مهيكِلاً للضمانات في "البنك".

◀ يمكن أن توسَّع "سياسة الضمانات البيئية والاجتماعية" في المستقبل، وذلك ربما لإدراج معايير جديدة للضمانات البيئية والاجتماعية في العمليات، كالمعايير المتعلِّقة بالسكان الأصليِّين، والعمَّال، واعتماد آلية مستقلَّة للمساءلة.

الإنجازات

◀ انضمّ "البنك الإسلاميّ للتنمية"، بإعدادها "سياسة الضمانات البيئية والاجتماعية"، إلى جميع البنوك الإنمائية المتعدِّدة الأطراف الأخرى التي لها سياسات مشابهة ("بنك التنمية الآسيويّ"، و"بنك التنمية الأفريقيّ"، و"البنك الآسيويّ للاستثمار في البنى التحتية"، و"البنك الأوروبيّ للإنشاء والتعمير"، و"بنك الاستثمار الأوروبيّ"، و"بنك التنمية للبلدان الأمريكية"، و"مؤسَّسة التمويل الدولية"، و"البنك الدوليّ"). واعتمد أيضاً سياسةً للإفصاح عن المعلومات على غرار سائر البنوك الإنمائية المتعدِّدة الأطراف.

◀ تنمّ "سياسة الضمانات البيئية والاجتماعية" عن حرص "البنك" على ما يلي:
- تدارُك المخاطر والأضرار البيئية والاجتماعية في إطار تشغيليّ مهيكَل في مختلف مراحل دورة المشاريع.
- ضمان السلامة والاستدامة البيئيتين والاجتماعيتين للاستثمارات.
- دعم إدماج الجانبين البيئيّ والاجتماعيّ في عملية اتخاذ القرار.
- توفير استشارات عامّة والإفصاح عن المعلومات.

◀ يتطلب إدخال الضمانات تحويرات وتعديلات لآليات العمل في مختلف مراحل دورة المشروع، ومنها:
- الفحص التمهيديّ للتقييمات البيئية والاجتماعية خلال المراحل الأولى لبرمجة وتحديد وإعداد المشاريع.
- وضع وتصنيف الخطط اللازمة للتخفيف من الأضرار البيئية والاجتماعية.
- تحديث بنود اتفاقيات التمويل.
- آليات الفحص والامتثال للسياسة خلال المعالجة والتنفيذ.
- وضع آلية للتحقُّق التمهيديّ من مصفوفة تفويض الصلاحيات على نطاق "البنك".

الاستثمار

◀ تعزز "سياسة البنك الإسلاميّ للتنمية المتعلقة بالضمانات البيئية والاجتماعية" مكانة البنك الاستثمارية بالطرائق التالية:
- بتبيان تفرُّد "البنك الإسلاميّ للتنمية" بكونه بنكاً إنمائيّاً متعدِّد الأطراف ملتزماً بالشريعة الإسلامية.
- بتعزيز المكانة العالمية التي يحتلها "البنك الإسلاميّ للتنمية" بصفته بنكاً إنمائيّاً متعدِّد الأطراف ذا تصنيف ائتمانيّ ممتاز (AAA+).
- بالتمكين من التقيّد بشروط وكالات "فيتش" و"موديز" و"ستاندرد أند بورز" المتعلقة بالبيئة والمجتمع والحوكمة عند إصدار الصكوك.
- بالحرص على استيفاء شروط الاعتماد التي يشترطها "المرفق العالميّ للبنى التحتية" و"صندوق المناخ الأخضر" و"صندوق البيئة العالميّة".

المبادئ التوجيهية لسياسة الضمانات البيئية والاجتماعية

يمكّن خيارُ الإدارة البيئية والاجتماعية من تحقيق المبادئ التوجيهية المتمثِّلة في الاستدامة، والتناسب، وإدارة المخاطر

الانتقائية المؤثِّرة وفق آلية تحديد الأهلية والأولوية

دمج البنك عملية تحديد الأهلية والأولوية في مشاريعه، بأن استحدث آلية نظامية تمكّن من تحسين جودة تلك المشاريع منذ البدء. والهدف من هذه الآلية هو تحسين الانتقائية المؤثِّرة اللازمة لإعداد قائمة المشاريع السيادية.

الهدف

- كان معدل أعمار مشاريع البنك يتجاوز معدل أعمار مشاريع أمثاله من البنوك، وهو ما استوجب معالجة الأسباب الجذرية، ومنها "جودة المشاريع منذ البدء"، حرصاً على سرعة التنفيذ. وبالنظر إلى نموذج عمل" البنك" الجديد، الذي يضع المشاريع في إطار برامج قُطرية متكاملة، كان لا بدّ أيضاً من اعتماد آليات جديدة تضمن التوافق الاستراتيجي مع الأهداف العامّة لتلك البرامج.

- ساعدت آلية تحديد الأهلية والأولوية البنك على صبّ اهتمامه على المشاريع التي بلغت مراحل متقدمة من الجاهزية، مما أحدث فرقاً هامّاً عن الماضي، لمّا كانت المشاريع لا تخضع لفحص دقيق ولا لعناية واجبة خلال عملية الانتقاء، فيؤدي ذلك إلى تأخُّر تنفيذها.

أتاحت آلية تحديد الأهلية والأولوية للبنك فرصة انتقاء المشاريع الأكثر تأثيراً التي تتواءم مع "البرنامج الخماسيّ للرئيس"

الطريقة

- يُتوخَّى من آلية تحديد الأهلية والأولوية أن تساعد هيئةَ إدارة البنك على اتخاذ قرارها عن بيّنة بشأن إعداد واعتماد قائمة المشاريع المزمَع إدراجُها في "برنامج العمل الثلاثي".

- تُستخدم آلية التأهيل والترتيب مع مذكرة البنك التصورية المعتادة للمشروع خلال مرحلة برمجة المشاريع. وهي آلية تُستخدَم على مرحلتين.

- مرحلة تحديد الأهلية: تحديد الأهلية هو المرحلة الأولى من مراحل التصفية من أجل انتقاء المشاريع المناسبة. وينصبّ على جانبين من جوانب الإطار الستة، وهما الملاءمة والجاهزية. وهذه المرحلة يتولاها المدير القُطري في المركز الإقليمي، وتدعمه الإدارات المعنية في البنك.

- وتتحقق "إدارة الاستراتيجية والتحوّل" من أهلية كل مشروع. ثمّ تخضع المشاريع المتحقَّق منها لمعايير تحديد الأولوية. ويجب أن تثبت "قائمة التحقق من أهلية المشاريع" بالدليل والبرهان أن المشاريع المؤهَّلة تستوفي المعايير الإلزامية.

- مرحلة تحديد الأولوية: تحديد الأولوية هو المرحلة الثانية من مراحل التصفية. ويرمي إلى تصنيف المشاريع المؤهَّلة تصنيفاً موضوعياً وفق معايير تتناول بقية جوانب الإطار الستة، وهي: الاحتياجات، والمخاطر، واستدامة العائدات المالية والاقتصادية، والنتائج. وهذه المرحلة أيضاً يتولاها المدير القُطري في المركز الإقليمي بالتنسيق مع رئيس فريق العمليات وبدعم من الإدارات المعنية في البنك. ويصادق على الترتيب النهائي للأولويات "كبير موظفي المنتجات والشراكات" و"كبير موظفي العمليات".

الإنجازات

- أتاحت آلية تحديد الأهلية والأولوية للبنك فرصة انتقاء المشاريع الأكثر تأثيراً التي تتواءم مع "البرنامج الخماسيّ للرئيس".

- في المرحلة الأولى من دورة المشروع، لا بدّ من وضع المعايير الأساسية اللازمة لتحديد المبادرات الإنمائية ذات الأولوية التي تضمن استيفاء شروط الجودة، المدمَجة في آلية تحديد الأهلية والأولوية.

- يقتضي تحسين جودة المشاريع مراعاة عناصر أساسية في مرحلة برمجة المشاريع هي:
  - التواؤم الاستراتيجي والتركيز القطاعي
  - المخاطر
  - أداء المحفظة في البلد والمنطقة
  - خطة العمليات
  - جودة المشروع منذ البدء
  - الاتساق مع مؤشرات الأداء الأساسية التي حدّدت لبرنامج العمل المتكامل (2023-2021)

- يُتوقَّع أن تحقق الخطة التشغيلية المقترحة لسنة 2021 نتائج مهمة في البلدان الأعضاء، وذلك بفضل تطبيق آلية تحديد الأهلية والأولوية على برنامج عمل هذه السنة. وستحقق هذه المخرَجات الإنمائية، مجتمعةً، أهداف التنمية المستدامة التي تمس الحاجة إليها، وهي: الهدف 2 (القضاء على الجوع)، والهدف 3 (الصحة الجيدة)، والهدف 4 (التعليم الجيد)، والهدف 6 (المياه النظيفة والصرف الصحي)، والهدف 7 (الطاقة النظيفة)، والهدف 8 (النمو الاقتصادي)، والهدف 9 (البنية التحتية والصناعة والابتكار).

- الزراعة: يتوقع أن تمكّن المشاريع المقترحة من ريّ أراض تزيد مساحتها على 140,000 هكتار وتوفّر سعة تخزينية تربو على 50,000 طن.

- الصحة: سيساهم البنك في توفير الخدمات الصحية لما يقارب 110,000 شخص، وذلك بإنشاء وتجهيز نحو 80 مركزاً صحياً وإضافة 916 سريراً جديداً في المستشفيات. ويتوقع أن تمكّن هذه المشاريع من تدريب أكثر من 2,000 عامل في المجال الصحي. وستؤثر في نحو مليون شخص بفضل مختلف حملات التوعية الصحية.

- التعليم: يُتوقَّع أن تفيد مشاريع البنك أكثر من 255,000 طالب في مختلف المستويات التعليمية، وذلك بإنشاء أكثر من 115 معهداً تعليمياً. ويقدَّر عدد المدرّسين الذين سيتلقون دورات تدريبية بستة آلاف (6,000) مدرّس.

- المياه والصرف الصحي: ستساهم مشاريع البنك في توفير مياه الشرب لما يقارب 1,500 أسرة ووصل نحو 200,000 منزل بمرافق الصرف الصحيّ المحسَّنة.

- الطاقة: سيعمل البنك على وصل أكثر من مليون منزل جديد بالشبكة الكهربائية، وذلك بمدّ نحو 6,000 كلم من خطوط نقل الكهرباء. ويتوقع أن تولّد مشاريع المحطات الكهربائية 1.6 غيغاواط من مصادر متجددة

- المالية: يؤثر البنك في النموّ الاقتصاديّ للسكان بتوفير فرص العمل والتدريب لما يقرب من 45,000 شخص وتمكين 300,000 شخص آخر من الحصول على التمويل الأصغر الذي يشمل تأسيس ما يربو على 1,700 منشأة ريفية.

- النقل: سيعمل البنك على شقّ أكثر من 1,500 كلم من الطرق، منها 502 كلم من الطرق السريعة. وفضلاً على ذلك، ستُمدّ 76 كلم من السكك الحديدية.

- فيما يتعلق ببرنامج عمل 2021، تتسق المشاريع الجاهزة عموماً مع التوزيع القطاعيّ للتمويلات اللازمة لتحقيق "أهداف التنمية المستدامة" (بفارق يزيد أو يقل عن ± 10%)، باستثناء قطاع النقل، الذي زاد فيه التمويل عن المخصَّص المطلوب بنسبة 37%، وإن كان ذلك يتسق مع الاستراتيجيات القُطرية. وتُبذل الجهود في سبيل تحديد قائمة مشاريع أكبر، يتسق توزيعها القطاعيّ مع التمويلات اللازمة لتحقيق "أهداف التنمية المستدامة". وستندرج هذه القائمة الموسَّعة للمشاريع الجاهزة في إطار برنامج العمل (2021-2023).

الاستثمار

- تبلغ الخطط التشغيلية لهذه المشاريع 1.2 مليار دولار أمريكي. وسيحقق هذا الاستثمار النتائج المتوخاة منه، لأن آلية تحديد الأهلية والأولوية تشكّل أساس الانتقائية المؤثّرة، وتتيح للبنك فرصة المساهمة في انتقاء ورصد المشاريع وتحقيق نتائج مهمّة للبلدان الأعضاء.

قائمة المشاريع

سيعمل البنك على وصل أكثر من مليون منزل جديد بالشبكة الكهربائية، وذلك بمدّ نحو 6,000 كلم من خطوط نقل الكهرباء

لوحة متابعة محفظة المشاريع

لوحة البنك المتعلقة بمتابعة المشاريع أداة ضروريّةٌ لدعم إدارة محفظة التمويل الذي يقدمه البنك الإسلامي للتنمية.

الهدف

- من الأهداف الأساسية لإدارة العمليات في البنك أن تتمكَّن من إدارة المحفظة الجارية التي تناهز قيمتها 26.8 مليار دولار أمريكي إدارةً فعالة وكفؤة عن طريق المراكز الإقليمية.

- يسعى نهج "البنك" المتعلق بإعداد تقارير عن المعلومات الإدارية إلى ما يلي:
  - توفير المعلومات الإدارية القائمة على البيانات لاتخاذ القرارات التنفيذية.
  - عرض الأداء والنتائج والفعالية على مستوى المؤسسة، باتباع نهج شامل، يراعي المنظور الكمي والنوعي.

- استحدث "البنك" لوحة متابعة محفظة المشروع لتحقيق هدفين أساسيين هما:

  - معالجة المسائل والمؤشرات الرفيعة المستوى المتعلقة بأداء المحفظة.
  - توفير المعلومات لمجلس المديرين التنفيذيين في الحالات التي تتطلّب انتباهه.

مكَّنت لوحة متابعة محفظة المشاريع من تحسين الكفاءات التشغيلية تحسيناً كبيراً، ومن تبسيط الطريقة التي يمكن أن حصل بها مجلس المديرين التنفيذيين على معلومات عن المشاريع

- القصد هو أن تكون لوحة المتابعة مصدرا للمعلومات يمكِّن من تحسين أداء المحفظة بالإسراع في اعتماد المشاريع ودخولها حيّز النفاذ وصرف التمويل لها.

الطريقة

- وضع البنك الإسلامي للتنمية منهجية كلية وشاملة لتحقيق أهداف إدارة محفظته باتباع نهج متعدد الجوانب يشمل ما يلي:
  - الإشراف الفعال على المشروع بإعداد تقارير تقييم تنفيذ ودعم المشروع.
  - فحص أداء المحفظة القطرية.
  - فريق عمل مشترك بين الإدارات يُعنى بتحسين المحفظة.
  - قياس وإدارة النتائج في شكل جودة عند الخروج من المشاريع.
  - استحداث لوحات متابعة إلكترونية من أجل رصد جودة المحفظة باستمرار وإدارة المحفظة بفعالية.

- تنطوي لوحة المتابعة على العديد من السمات الهامة التي تساعد البنك على تحقيق الأهداف المذكورة آنفاً، ومنها:
  - المحفظة الجارية.
  - توزيع المحفظة الجارية إلى التزامات قبل النفاذ، والتزامات مصروفة، والتزامات تراكمية غير مصروفة.
  - توزيع الالتزامات التراكمية غير المصروفة بحسب البلدان.
  - اعتمادُ مشاريع السنة الجارية، وصرفُ التمويل لها، واكتمالُها.
  - إمكان فحص المحفظة بحسب جوانب مثل "متأخرة" و"تحذير" و"على المسار الصحيح".
  - توزيع المحفظة بحسب المناطق.
  - توزيع المحفظة بحسب القطاعات.

- تُجمع البيانات انطلاقاً من النظام الأساسي لإدارة العمليات، الذي يقدِّم لجميع الأطراف المعنيّة مصدراً وحيداً للحقيقة.

◀ يحدِّث رؤساء فرق العمليات من المراكز الإقليمية ومن مصادر أخرى، مباشرة، البيانات الموجودة في نظام إدارة العمليات.

◀ تُستخدم معايير مختلفة في تجميع البيانات وتحليلها، وفقا لتعريفات وشروط العمل.

الإنجازات

◀ في سبيل رصد التحسُّن في النتائج التشغيلية المتأتية من المراكز الإقليمية وإعداد التقارير عن ذلك التحسن كما ينبغي، جرت رقمنة المؤشرات الأساسية لمحفظة العمليات عن سنة 2021 في شكل لوحة متابَعة لرصد محفظة المشاريع. وترتبط هذه المؤشرات بمجالات النشاط التالية:

- توقيع اتفاقية التمويل.
- دخول اتفاقية التمويل حيّز النفاذ.
- صرف التمويل للمشاريع.

◀ استحدث البنك لوحة متابعة تمكّن من إعداد تقارير منتظمة عن إدارة العمليات تتعلق بالمؤشرات الأساسية للمحفظة.

وسيسهل ذلك التدخلات الاستباقية والقائمة على الأدلة من كبير مسؤولي العمليات سنة 2021.

◀ تشكّل لوحة متابعة محفظة المشاريع لأعضاء مجلس التنفيذيين مصدراً مباشراً للمعلومات، وتمكّن من جمع المعلومات الأساسية عن المشاريع في بلدانهم بحسب القطاع والبلد والمنطقة. وفي المقابل، سيؤدي ذلك إلى تحسين دورة المشروع؛ إذ يمكن اتخاذ تدابير استباقية لحلّ المشكلات المترتبة على تنفيذ المشروع.

◀ تحسن تقادم دورة المشروع في الآونة الأخيرة. وتحقق ذلك بفضل ما يلي:

- تضافر الجهود في سبيل تطبيق اللامركزية.
- الطريقة الفعالة لرصد وإدارة محفظة المشروع المتمثلة في وجود لوحات متابعة مباشرة وتقارير ربع سنوية عن المعلومات الإدارية، وهو ما أدّى إلى تحسّن الشفافية والحضور.

الاستثمار

◀ كان موظفو البنك هم الذين استحدثوا لوحة المتابعة، ولم تُنفَق أيّ موارد إضافية على استحداثها.

لوحة متابعة محفظة المشاريع

تسهل لوحة المتابعة إدارة محفظة جارية تناهز قيمتها

26.8 مليار دولار أمريكي

إدارةً فعالة وكفؤة عن طريق المراكز الإقليمية للبنك

إعادة النظر في التقرير السنويّ عن الفعالية الإنمائية

يقدِّم "التقرير السنويّ عن الفعالية الإنمائية" نبذةً عن المشكلات التي تواجه التنمية في البلدان الأعضاء والمساهمات التي يقدِّمها "البنك الإسلاميّ للتنمية" ("البنك") كلَّ سنة لتحقيق النتائج الإنمائية في هذه البلدان وفي أوساط الجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء.

الهدف

- الهدف من "التقرير السنويّ عن الفعالية الإنمائية" هو عرضُ إنجازاتِ ونتائجِ "البنك" على الأطراف المعنيّة عموماً وعلى الجهات المشاركة في التمويل والجهات الشريكة.
- أعيد النظر في "التقرير السنويّ عن الفعالية الإنمائية" كي يركّز على النتائج وعلى مواءمتها مع كلّ من "أهداف التنمية المستدامة" و"البرنامج الخماسيّ للرئيس".

هذا التقرير وثيقة رائدة تُستخدم من أجل اجتذاب الجهات المانحة والجهات الاستثمارية الدولية

الطريقة

- يوجِّه وضعُ الأهداف أولوياتِ "البنك" وأنشطتَه في الاتجاه المنصوص عليه في كلّ من "الاستراتيجية العشرية للبنك" و"البرنامج الخماسيّ للرئيس". ويتحقق ذلك بفضل خريطة استراتيجية تحوِّل أولويات "الاستراتيجية العشرية للبنك" و"البرنامج الخماسيّ للرئيس" إلى مؤشرات أداء أساسية على ثلاثة مستويات، هي: الأهداف، والنتائج، والأداء المؤسسيّ.
- يقدِّم التقرير تقييماً معمَّقاً لجميع الإنجازات من حيث التأثير (الأهداف) والنتائج (التشغيلية) والأداء (المؤسّسيّ). وهو تقييم شامل وجذّاب بصريّاً في الوقت نفسه، يشتمل على مخططات بيانية ومعلومات كثيرة قابلة للقياس وطريقة تناول مدعَّمة بالبيانات لتوفير معلومات واضحة للقراء.
- يُعرَض إطار النتائج الذي ينبثق من بطاقة تقييم أداء الاستراتيجية في شكل 3 أهداف إنمائية و6 نتائج تشغيلية و6 عوامل أداء. ثمّ تُقسَّم عوامل الأداء، بحسب درجة تعقيدها، إلى عوامل أداء المؤسسة وعوامل أداء الإدارات وعوامل أداء الشُّعَب.

الإنجازات

- في الوقت الذي يواصل فيه "البنك" تطوير نموذجه التشغيليّ، يساهم "التقرير السنويّ عن الفعالية الإنمائية" في رصد فعالية التدخلات حتى يكون بمقدور "البنك" تعديل آليات التنفيذ من أجل استخدام المال على أحسن وجه
- في الوقت الذي كنا نتجه فيه خلال العقد الماضي نحو "أهداف التنمية المستدامة لعام 2030"، كان على البلدان الأعضاء والبنوك الإنمائية المتعددة الأطراف وغيرها من المنظمات أن تحدِّد أولويات تدخلاتها وتتثبَّت من وجود جميع الآليات الممكنة لتحقيق الغايات من "أهداف التنمية المستدامة".
- "التقرير السنويّ عن الفعالية الإنمائية" أداةٌ تُستخدم للاحتفاء بالنتائج المحرَزة ولاتخاذ تدابير

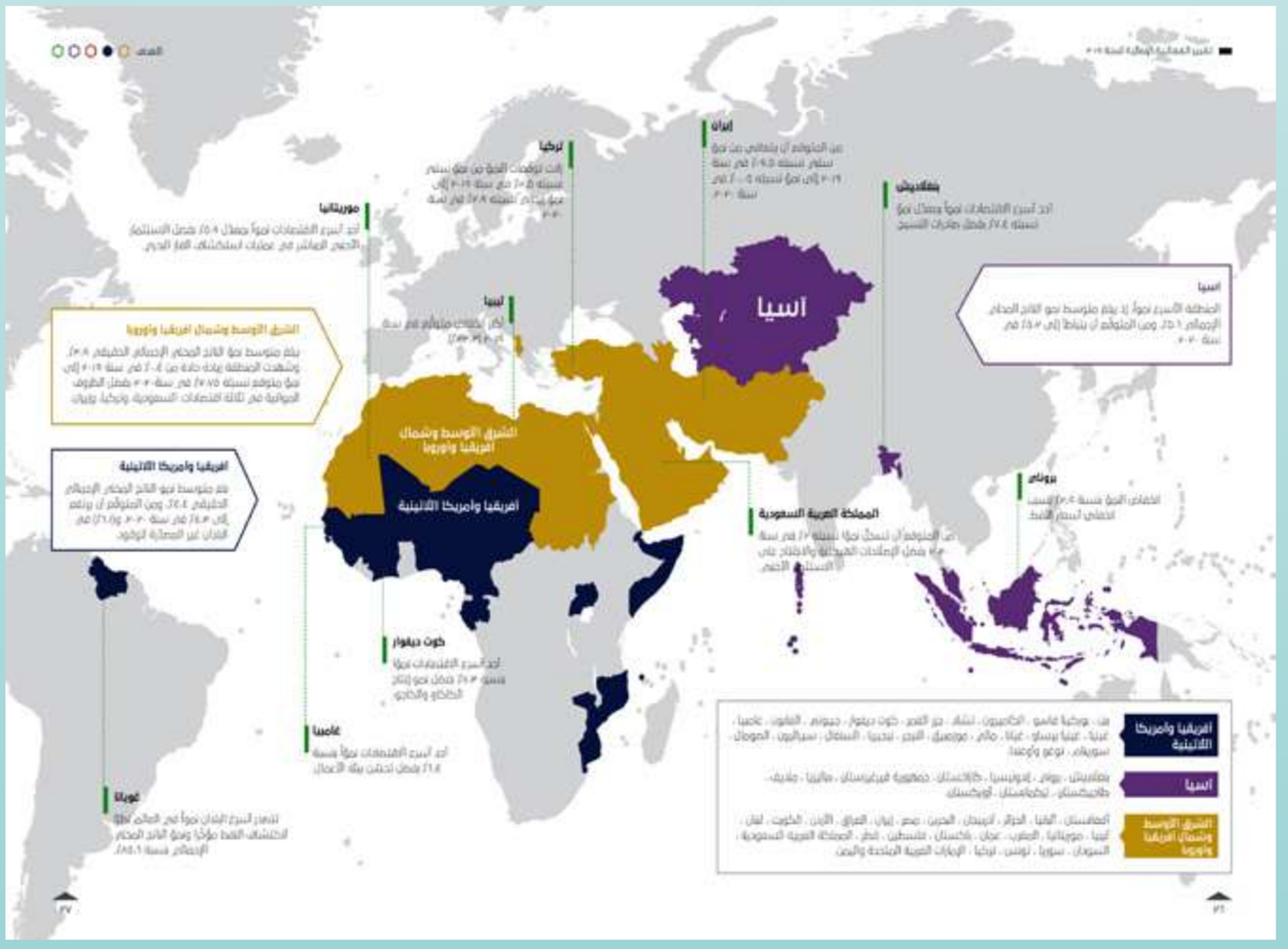

تمكّن من تدارك ما لم يتحقق من أهداف. ويحظى هذا التقرير بتقدير جميع الأطراف المعنية ويشكّل إحدى الأدوات الأساسية المستخدَمة في تسليط الضوء على إنجازات "البنك" من أجل اجتذاب الجهات المانحة والجهات الاستثمارية.

◀ يقدّم هذا التقرير آخر المعلومات عن آفاق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الأعضاء السبعة والخمسين (وعن أداء "البنك" ومساهماته في النتائج الإنمائية في البلدان الأعضاء وفي أوساط الجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء)

◀ يجمل التقرير البيانات المستمَدّة من أنظمة "البنك" وتقييماته وتحليلاته المؤسسية ومن المصادر الخارجية.

◀ هذا التقرير مصدر معلومات هامّ لهيئة إدارة "البنك" وللأطراف المعنية والجهات المستفيدة في البلدان الأعضاء. ذلك بأن "البنك" بنك إنمائيّ متعدّد الأطراف، ومهمته تتمثل في التمويل وكذلك في وضع مشاريع ناجحة تفي باحتياجات البلدان الأعضاء ذات الأولوية.

◀ يرمي هذا التقرير إلى إشاعة ثقافة الفعالية الإنمائية والإدارة المعتدّة بالنتائج.

الاستثمار

◀ هذا التقرير وثيقة رائدة تُستخدم في تسليط الضوء على القيمة المضافة التي يحققها "البنك" بتدخلاته في البلدان الأعضاء، وذلك من أجل اجتذاب الجهات المانحة والجهات الاستثمارية الدولية.

◀ يوازن هذا التقرير بين الفعالية الإنمائية وعمليات الإدارة المعتدّة بالنتائج التي تركز على اجتذاب مشاريع جديدة، وتعبئة الموارد، وإصدار الموافقات، وتسريع التوريد وصرف التمويل، وذلك من أجل بلوغ هدف حاسم هو رصد النتائج والحصائل الإنمائية المحقَّقة على أرض الواقع وإعداد تقارير عنها.

يقدم التقرير فحصاً سنوياً معمَّقاً لجميع الإنجازات

يُعرَض إطار النتائج في شكل

3 أهداف إنمائية

6 نتائج تشغيلية

6 عوامل أداء

رصد بيانات أهداف التنمية المستدامة في السنغال في الوقت المناسب

في سنة 2019، تعاون "البنك" مع "الشراكة العالمية لبيانات التنمية المستدامة" على تحسين توفير البيانات واستخدامها في الوقت المناسب من أجل دعم رصد تقدُّم "أهداف التنمية المستدامة".

الهدف

◀ تهتمّ هذه المبادرة بمجال عادةً ما يغفل عنه المختصّون بالتنمية، مع أنه ضروريّ لوضع السياسات الناجحة. وبفضل عقد شراكة مع "الشراكة العالمية لبيانات التنمية المستدامة" ("الشراكة العالمية")، عزّف البنك بخبرته التي تتعدى التمويل إلى تقديم الحلول، والوساطة المعرفية، والتيسير، وبناء القدرات، وتلبية احتياجات البلدان الأعضاء. ويسعى هذا المشروع إلى مساعدة السنغال على رصد تقدُّمه في تحقيق "أهداف التنمية المستدامة"، وذلك باستغلال التكنولوجيات الحديثة وقوة العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

◀ يمكّن هذا المشروع، على نحو أفضل، من رصد وقياس تأثير مختلف التدخلات الاستراتيجية والمالية التي تنفَّذ في السنغال. وينطوي كذلك على إمكانات مهمّة لمضاعفة جهود البنك واستغلالها في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وهو ما يؤدي إلى تحقيق نتائج إيجابية مهمة من هذا التعاون بين البنك و"الشراكة العالمية" والحكومة السنغالية.

تعاون البنك و"الشراكة العالمية" مع الحكومة السنغالية على تجريب استخدام صور الأقمار الصناعية في التوفير الفوريّ للبيانات التي من شأنها أن تعضد سياسات حماية البيئة وتدعم الإنتاجية الزراعية

الطريقة

◀ حدَّد البنك و"الشراكة العالمية"، بالتعاون مع جهات شريكة من الحكومة، والمجتمع المدني، والجامعات، والقطاع الخاص، مؤشرات "أهداف التنمية المستدامة" ذات الأولوية التي يجب رصدها أوّلاً وبانتظامٍ في السنغال.

◀ لا بدّ من إدراج استخدام المصادر الجديدة للبيانات (كمراقبة الأرض) في الخطط المؤسسية حتى يمكن ضمان القيادة والالتزام الدائم. وفي السنغال، عقد البنك و"الشراكة العالمية" شراكةً مع "مديرية التخطيط والرصد البيئيّ" التابعة لوزارة البيئة والتنمية المستدامة، ومركز التفكير "Prospective Agricole et rurale" ("استشراف مستقبل الزراعة والمناطق الريفية"). ووضعت آلية وطنية للتنسيق والتعاون من أجل توجيه العمل على البيانات الخاصة بإدارة البيئة والموصولة بالمنصة الوطنية للأطراف المعنية من أجل رصد "أهداف التنمية المستدامة".

◀ بعد تحديد مؤشرات "أهداف التنمية المستدامة" ذات الأولوية، عمل البنك و"الشراكة العالمية" مع الجهات الشريكة السنغالية على تشكيل فريق خبراء متعدد الأطراف معنيّ بتقديم المشورة بخصوص استخدام وتجريب الطرائق، وكلّفت جهات شريكة محلية بإجراء بحوث من أجل استكشاف سبُل توفير البيانات. وكانت إحدى أهم الأدوات المكتشَفة هي "مكعَّب البيانات الإقليميّ لأفريقيا". و"مكعَّب البيانات الإقليميّ لأفريقيا" أداة استحدثتها "الشراكة العالمية" وشركاؤها من أجل استغلال أحدث بيانات مراقبة الأرض وتكنولوجيا الأقمار الصناعية ومساعدة البلدان الأفريقية على حلّ مختلف المشكلات المتعلقة بالزراعة، والأمن الغذائيّ، وإزالة الغابات، والتوسع الحضريّ، والحصول على المياه، إلخ.

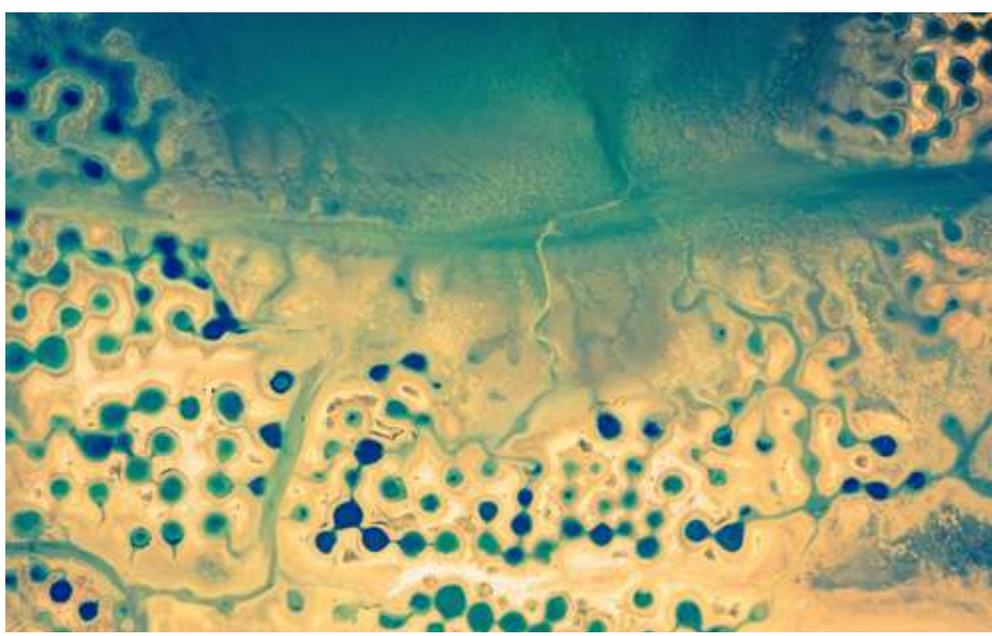

بعد الاتفاق على مجالات وطرائق التدخُّل، عمل الفريق مع الأجهزة الحكومية السنغالية على إعداد أنشطة بناء القدرات وتقديم دعمٍ متواصل. وتمثَّل بناء القدرات في سلسلة من الدورات التدريبية الحضورية بين أبريل وسبتمبر 2019، استعين فيها بجهات شريكة إقليمية ودولية من "الإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء" (ناسا)..

مكَّن التمسُّك بالمشاركة والتعاون المؤسسيَّين جميعَ الأطراف المعنية من التفاهم على الأدوات والمنهجيات المستخدمة، ما أدى إلى اتساق واتفاق جماعي على النتائج. وهو توجُّهٌ يدعم أيضاً تبادل البيانات بين الوكالات الحكومية، ويسّر تنسيق الأنشطة.

هذا الجمع بين التكنولوجيا المبتكرة، وبناء القدرات، والمشاركة السياسية مكَّن البنك من توفير معلومات جديدة ومحدَّثة عن إزالة الغابات، وإدارة المياه، والإنتاجية الزراعية. ومنذ ذلك الحين والحكومة السنغالية تستخدم تلك المعلومات لتمكينها من اتخاذ قرارات أكثر كفاءة ووضع سياسات أكثر فعالية تدعم التقدُّم في تحقيق "أهداف التنمية المستدامة".

الإنجازات

مكَّنت هذه المبادرة من بناء القدرات المؤسسية للحكومة السنغالية على الحصول على بيانات مراقبة الأرض والبيانات الجيوفضائية، وعلى استخدامها في وضع السياسات وإحراز التقدم في تحقيق "أهداف التنمية المستدامة" في ثلاثة مجالات أساسية هي:

- الزراعة.
- إزالة الغابات.
- تدبير المياه.

الهدف 2 (القضاء على الجوع): حُللت بيانات الأقمار الصناعية لتحديد خصائص المناطق الزراعية في المقاطعات الخمس والأربعين بالسنغال. ونتج عن ذلك اختصار الوقت اللازم لتجميع البيانات من خمسة أشهر إلى شهرين، وهو ما مكَّن المزارعين من الشروع في بيع المحاصيل مبكراً وتقليل خسائر ما بعد الحصاد. وساعد ذلك الحكومة أيضاً على تحسين توزيع المحاصيل المقاوِمة للجفاف في المناطق التي تكون في أمسّ الحاجة إليها.

الهدف 6 (المياه النظيفة والنظافة الصحية): استُخدمت بيانات الأقمار الصناعية لإعطاء فكرة عن حجم وجودة بحيرة "اغْيِي"، التي توفر نحو 40% من المياه المستهلكة في العاصمة السنغالية. ومكَّنت البيانات التي عالجها "مكتَب البيانات الإقليمي لأفريقيا" من سرعة تقدير معدل تناقص كمية المياه خلال السنوات الأربع الماضية، وهو ما ساهم في اختصار الوقت اللازم لتقييم جودة المياه من أكثر من يومين إلى نصف يوم، وسمح بسرعة التدخل من أجل حماية مخزون مياه الشرب لداكار.

الهدف 15 (الحياة في البر): استُخدمت صور الأقمار الصناعية من أجل تكوين فكرة دقيقة عن مشكلة إزالة الغابات، وإيلاء اهتمام خاص للمناطق المتضررة من الاحتطاب غير المشروع، وحرائق الأحراش، وقلع الأشجار من أجل الزراعة. ومكَّنت من تحديد المواضع التي كانت فيها إزالة الغابات مرتفعة جدّاً في رقعة جغرافية أوسع ومدة أقصر مما تتيحه الخرائط اليدوية، والاستقصاءات الميدانية، والسجلات الإدارية. وهي تساعد أيضاً على إدراك حجم وأسباب إزالة الغابات إدراكاً أفضل، واستهداف الموارد اللازمة للتصدي لهذه الظاهرة بكفاءة أكبر.

الاستثمار

بلغت الموازنة الإجمالية لهذا المشروع 72,855 دولاراً أمريكياً، ساهمت فيها "الشراكة العالمية" بنسبة 45% والبنك بنسبة 55%. واستغرق المشروع وقتاً أكثر مما كان متوقعاً في البداية، بسبب الجائحة. ولعل ذلك ما جعل مساهمة "الشراكة العالمية" أكبر.

بيانات الأقمار الصناعية

حُللت بيانات الأقمار الصناعية لتحديد خصائص المناطق الزراعية في المقاطعات الخمس والأربعين بالسنغال،

واستخدامها في وضع السياسات وإحراز التقدم في تحقيق "أهداف التنمية المستدامة"

الزراعة، وإزالة الغابات، وتدبير المياه

تعزيز الحوكمة

إطار الرّقابة المتكامل

يحدد "إطار الرقابة المتكامل" المهامّ والحقوق والمسؤوليات والأدوار والوظائف وهيكل سلطات "البنك" الرئيسة بناءً على إطار توحيد الجهة المسؤولة.

الهدف

- يحوّل نموذجُ العمل الجديد البنك نحو إطار لامركزيّ لاتخاذ القرار، حيث يؤهَّل المسؤولون من المستويين الثاني والثالث لاتخاذ القرارات وتحمُّل المسؤولية عنها في نفس الوقت. وهذا النموذج الجديد يحسّن الكفاءة كثيراً ويتطلب إشرافاً بَعديّاً مُحكَماً.

- تبني المنظمات اللامركزية خطوط دفاع متعددة (أي من الميدان، إلى الإدارة الوسطى أو العليا، إلى وحدات رقابة مستقلة، إلى التوجيه على مستوى مجلس الإدارة والتقييم الخارجيّ).

- قررت المؤسسة أن تستحدث "إطار الرقابة المتكامل"، نظراً لغياب إطار سياسة شامل يحدّد الكيفية التي ينبغي بها للبنك أن يحقق هذا التوازن وهو يأخذ في الحسبان التحوُّل الحادّ عن المركزية إلى اللامركزية.

مكّن "إطار الرقابة المتكامل" من تحسين الضوابط والشفافية في العمليات والكفاءة والفعالية في تقديم الخدمات

- يتمثل الهدف من "إطار الرقابة المتكامل" في خدمة الغايتين التاليتين:
  - تكييف نموذج حوكمة البنك الجديد مع رؤية "الاستراتيجية العشرية" و"البرنامج الخماسي للرئيس"؛
  - تحسين الفعالية الاستراتيجية للبنك بتحقيق التوازن بين مكاسب الكفاءة وخطوط الدفاع الإضافية؛
  - تيسير تحول "البنك" من مؤسسة مركزية إلى مؤسسة لامركزية.

الطريقة

- يؤكد "إطار الرقابة المتكامل"- وهو ممارسة عالمية مثلى في مجال الحوكمة المؤسسية- وضوح المسؤوليات ومواءمة الصلاحيات مع المسؤولية.

- يضمن"إطار الرقابة المتكامل" فعالية ممارسات الحوكمة في البنك الإسلامي للتنمية:
  - بتحديد المهامّ والحقوق والمسؤوليات والأدوار والوظائف وهيكل السلطات الرئيسة لمجلس المديرين التنفيذيين وهيئة الإدارة وتفعيل نموذج العمل الجديد باعتماد طريقة لامركزيّة وتشغيل المراكز الإقليمية ومراكز التميز؛
  - بتحديث وثائق حوكمة البنك، ومنها الدليل التنظيميّ، والهيكل التنظيميّ، والأنظمة الداخلية للجان المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين، والأنظمة الداخلية للجان الإدارة، و"مصفوفة تفويض الصلاحيات، وأدوات أساسية أخرى للحوكمة.
  - بتيسير وتحفيز وضع السياسات وصيانتها وتحديثها ورصدها ونشرها.

الإنجازات

- من الإنجازات المحققة بموجب "إطار الرقابة المتكامل" حتى الآن ما يلي:

- **إعادة تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين-** شكّل مجلس المديرين التنفيذيين من بين أعضائه أربع لجان جديدة (هي: لجنة المالية وإدارة المخاطر، ولجنة العمليات والفعالية الإنمائية، ولجنة الحوكمة والإدارة، ولجنة المراجعة). وهي كلها ذات تركيبة مبسَّطة ومهمة واضحة لإجراء تقييم معمَّق لمجالات اهتمامها الأساسية.
- **إعادة تشكيل لجان الإدارة-** أنشأ البنك عدّة لجان إدارة، وهي: لجنة إدارة المهام التنفيذية، ولجنة إدارة الأصول والخصوم، ولجنة إدارة المخاطر التشغيلية، ولجنة إدارة الاستثمار، ولجنة إدارة العمليات، ولجنة إدارة "صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف"، واللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات، ولجنة إدارة عمليات التمكين الاقتصاديّ.
- **تفعيل المراكز الإقليمية-** يتحمّل أحد عشر مركزاً إقليمياً المسؤولية الكاملة عن تطوير أعمال البنك، وتنفيذها، وتحقيق الإيرادات، وتعبئة الموارد، وعن صورة البنك في البلدان الأعضاء وفي أوساط الجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء. وفي فبراير 2018، تحولت المكاتب الميدانية إلى مراكز إقليمية في ثمانية بلدان أعضاء (هي: إندونيسيا وقازاقستان والمغرب ونيجيريا والسنغال وتركيا ومصر وبنغلاديش) وأنشئت مراكز إقليمية جديدة في سوريناام وأوغندا والإمارات العربية المتحدة، في حين تدار عمليات كل من المملكة العربية السعودية وفلسطين واليمن من مقرّ البنك. كذلك، حوّل المركزان الإقليميان في الإمارات العربية المتحدة وماليزيا إلى مركزي تميّز. وللبنك الإسلامي للتنمية في الوقت الحاليّ 10 مراكز إقليمية ومركزا تميّز.
- **تحديث "الدليل التنظيميّ" و"الهيكل التنظيميّ"-** ينشر "قسم الحوكمة المؤسسية" تحديثات شهرية للهيكل التنظيمي في بوابة الحوكمة والسياسات. ويراجع "قسم الحوكمة المؤسسية" الدليلّ التنظيميّ مراجعة دورية.
- **تحديث مصفوفة تفويض الصلاحيات-** نُشرت النسخة الأولى من "مصفوفة تفويض الصلاحيات" في يناير 2018. وهي وثيقة حيّة تتطلب تحديثاً مستمرّاً حتى تعبّر عن التغييرات الجارية في البنك الإسلامي للتنمية. ولهذا السبب، روجعت مراجعة شاملة في عدة مناسبات من أجل تضمينها الصلاحيات اللازمة ومواءمتها مع كل من "الدليل التنظيمي" و"الهيكل التنظيمي" الجديدين. ومن ذلك، مثلاً، أن الرئيس فوّض أكثر من 500 صلاحية إلى المستويات الإدارية الدنيا.
- **تحديث السياسات وتطوير أتمتة نظام إدارة السياسات-** وافق الرئيس على إطار إدارة السياسات سنة 2017، وذلك من أجل إعداد وتحديث السياسات اللازمة لدعم تنفيذ "الاستراتيجية العشرية للبنك" و"البرنامج الخماسيّ للرئيس". وتجرى في الوقت الحاليّ مراجعة إطار إدارة السياسات من أجل تكييفه مع الهيكل التنظيميّ المتغير والاحتياجات الجديدة. وأنشئت بوابة جديدة للحوكمة المؤسسية والسياسات من أجل تمكين موظّفي البنك وأعضاء مجلس المديرين التنفيذيين من الاطّلاع على وثائق الحوكمة والسياسات المعتمَدة.
- **دورة تعليمية إلكترونية عن الحوكمة المؤسسية-** أطلِقت دورة تعليمية إلكترونية إلزامية عن الحوكمة المؤسسية. وهي دورة يجب أن يحضرها جميع الموظفين مرة واحدة على الأقل في السنة. وستساعد موظفي "البنك" على تكوين فكرة عن مهمة البنك، وأهمّ وثائق الحوكمة، والعضوية، وهيكل رأس المال، والهيكل التنظيميّ، وهيكل الحوكمة.
- **إدارة تواقيع "البنك" المعتَمَدة-** وافق الرئيس على سجلّ الموقِّعين المعتمَدين لتوقيع عمليات الصّيرفة والخزانة، وعمليات الاستثمار، وعمليات الخدمات المالية الإسلامية في أكتوبر 2019. وأطلق البنك- بالتعاون مع "SignatureNet"- منصّته الإلكترونية المخصَّصة لإدارة التواقيع المعتمَدة في نوفمبر 2020.
- **إنشاء المحكمة الإداريّة-** تمثل مرحلة أساسيّة من تاريخ البنك في موافقة جميع مجالس إدارة "مجموعة البنك" في سبتمبر 2020 على إنشاء المحكمة الإدارية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، التي يرتقب أن تبدأ عملها في النصف الثاني من سنة 2021.
- **اعتماد مدونة سلوك لأعضاء مجلس المديرين التنفيذيين-** في أبريل 2021، اعتمد مجلس المديرين التنفيذيين مدونة سلوك جديدة تحدد المبادئ والمعايير الأخلاقية المطبَّقة على أعضائه.

الاستثمار

◀ يشمل وضع وتنفيذ "إطار الرقابة المتكامل" عدّة وحدات من البنك الإسلامي للتنمية. فقد أنشأ البنك، مثلاً، "قسم الحوكمة المؤسسية"، وهو وحدة جديدة داخل مكتب المدير العامّ المستشار القانونيّ العامّ، مهمّتها الإشراف على طرح "إطار الرقابة المتكامل" خلال السنوات الثلاث الماضية. وقد استُحدثت عدّة منصّات لتحسين الضوابط والشفافية في العمليات والكفاءة والفعالية في تقديم الخدمات.

تغيير الهيكل التنظيميّ

يعمل "إطار الرقابة المتكامل" مع مجلس المديرين التنفيذيين وهيئة الإدارة والموظفين على تيسير تفعيل نموذج العمل الجديد

تطبيق اللّامركزية: المراكز الإقليمية تزيد مجموعة البنك قرباً من الميدان

يساعد البنك بلدانه الأعضاء على بناء قدراتها الصناعية بطرائق شتّى تناسبها، وذلك باتباعه نهجاً لامركزياً في عمله.

الهدف

- يعمل البنك الإسلامي للتنمية منذ مدة طويلة على تلبية تطلعات البلدان الأعضاء من أجل المساهمة في تحسين مقاييس إنجاز المشاريع المتتبَّعة عادة، ومنها:
  - الجودة منذ البدء (من تاريخ اعتماد المشروع حتى تاريخ أول صرف للتمويل)
  - جودة التنفيذ (وجود أو عدم وجود تأخيرات خلال مرحلة صرف التمويل).
- كبّدت المشكلات المكتشَفة البنك تكاليف مالية ضمنية هامّة (تكاليف الفرصة البديلة). لذلك تقرر أن يكون النهجُ اللامركزيُّ هو الوسيلة الأكثر فعالية في حلّ هذه المشكلات.
- يتمثل أحد أهداف تطبيق اللامركزية في اختصار دورة المشاريع، التي كانت في المتوسط 21 شهراً. ويُتوقع أن يؤدي تسريع دورة المشاريع وفق المعايير الدولية إلى تحقيق مكاسب مالية تبلغ 57 مليون دولار أمريكي في السنة. وفضلاً على ذلك، يمكّن البنكُ من تمويل مشاريع إنمائية إضافية ناتجة عن معدل دوران أسرع للأصول.

بفضل تطبيق اللامركزية، يلتزم البنك الإسلامي للتنمية بالعدول عن الإجراءات النازلة إلى التدخلات التي تعالج الأسباب الجذرية التي تعوق النموّ المستدام في البلدان الأعضاء

- يسعى البنك، من وراء تمكينه للمراكز الإقليمية، إلى إتاحة التنفيذ المستقل للمشاريع التي تستهدف سدّ الاحتياجات المحدَّدة في مناطق معينة.
- سيحقق هذا التمكين منافع، مثل زيادة النشاط الاستباقيّ في تعرُّف وإعداد المشاريع، حينما تخضع المراكز الإقليمية لآليات اختيار المشاريع.
- يُتوقع أن تؤدي مبادرات البنك المتعلقة بتطبيق اللامركزية إلى تحسين حضور البنك وتعزيز تنفيذ العمليات إلى حدّ بعيد.

الطريقة

- يعمل البنك، في إطار "البرنامج الخماسي للرئيس"، على تطبيق نموذج تشغيل لامركزي بتعزيز الحضور المحلي في البلدان الأعضاء، وذلك بإنشاء 10 مراكز إقليمية ومركزي تميُّز.
- إنّ تطبيق اللامركزية، بنقل إدارة محافظ المشاريع من مقر البنك إلى المراكز الإقليمية، يغيّر طريقة عمل البنك إلى جانب تغييرات هيكلية منها:
  - الحد من حالات التأخير في مختلف مراحل دورة المشاريع.
  - فحص وإغلاق المشاريع غير الجارية والمتعثرة.
  - الحدّ من الالتزامات التراكمية غير المصروفة.
- إذ يشجع البنك الإسلامي للتنمية نهج اللامركزية، فإنه لا يتخلى بذلك عن أي من مواطن قوته المعتادة أو عن علاقاته القائمة مع حكومات بلدانه الأعضاء على مستوى المقر. بل سيعمل أكثر فأكثر مع الحكومات على تحديد الاحتياجات ذات الأولوية والفرص المتاحة في مختلف البلدان الأعضاء وعلى تسخير جميع الموارد اللازمة لإحداث التغييرات المنشودة.

- على الرغم من أن التكاليف التشغيلية المرتبطة باعتماد نموذج لامركزيّ تكاليف كبيرة، فإنه يُتوقع من المنافع المالية المحتملة المترتبة على تحسن إنجاز المشاريع بفضل اللامركزية أن تتجاوز التكاليف التشغيلية الإضافية.

- سيقوم البنك الإسلامي للتنمية بتدخلات منسقة تشجع استثمار الشركات الخاصة والمنظمات الخيرية والأفراد والحكومات والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

- يجسّد التركيز الجديد على تمكين المراكز الإقليمية تحوّلاً في عملية التخطيط المتبعة في البنك. يشهد على ذلك برنامج عمل "البنك" المتكامل الجديد، الذي اعتُمد كي يحلّ محلّ عمليات البرمجة السنوية، مما يمكّن من تخصيص المزيد من الوقت والموارد لتطوير المشاريع.

- ينفّذ البنك أيضاً عمليات برمجة دينامية من أجل تحسين جودة قائمة المشاريع.

- نقل البنك المختصين بالتوريد إلى المراكز الإقليمية في سبيل تقريب خدماته من البلدان الأعضاء.

- بالنظر إلى ضعف القدرات في مجال التوريد في بعض البلدان الأعضاء، مما يؤثر على تنفيذ وإنجاز المشاريع، نظّم البنك أيضاً تدريباً من أجل بناء قدرات موظفين في الوزارات والإدارات ووكالات الإنجاز ووحدات إدارة المشاريع التي يمولها البنك.

- من أجل تسهيل تنفيذ العمليات من منظور استراتيجية الشراكة القطرية القائمة على سلاسل القيمة العالمية، سيعزز البنك مبادرات اللامركزية في مراكزه الإقليمية فيما بين سنتي 2021 و2023.

الإنجازات

- تحققت إنجازات كبيرة حتى الآن في مجال اللامركزية، مما أدى إلى نجاح إنشاء 8 مراكز إقليمية حسّنت حضور البنك، وقادت تنفيذ عمليات "البرنامج الاستراتيجي للتأهب والتصدّي لجائحة مرض فيروس كورونا المستجدّ"، وحسنت تنفيذ محفظة العمليات الاعتيادية في البلدان الأعضاء. وفي هذا الصدد، نقل 70% من جميع الموظفين المكلفين بالعمليات إلى الميدان في المراكز الإقليمية. ويُتوقع أن ينخفض متوسط عمر المحفظة انخفاضاً كبيراً إلى 5.4 سنوات قبل سنة 2023 بسبب تعزيز الحضور الميداني.

- في سنة 2019، أطلقت بوابة رقمية تضم جميع آليات العمل، فأدخلت تحسيناً كبيراً على تعريف الموظفين بنموذج العمل الجديد، وستؤدي إلى تحسين وإعادة هندسة آليات العمل التشغيلية في مديرية كبير موظفي العمليات.

- استُحدثت ثلاث لوحات بيانات كبرى لرصد التقدم المحرز في تنفيذ مبادرات اللامركزية والأهداف التشغيلية واتفاقيات مستوى الخدمة.

- اكتمل وضع وإطلاق هيكل التوجيهات الأساسية المتعلقة بتطبيق اللامركزية سنة 2019، وهو ما أسفر عن اعتماد ست سياسات هامة تحكم إدارة المراكز الإقليمية.

الاستثمار

- سيتمكّن البنك، بمطابقته لدورة المشاريع مع المعايير الدولية، من تمويل مشاريع إنمائية إضافية بفضل التحسن في سرعة دوران الأصول.

- تتجاوز المنافع المالية كثيراً التكاليف الإضافية المتوقعة من تطبيق اللامركزية، وهي تكاليف تشمل تكاليف الإعداد المتكبدة مرة واحدة التي تبلغ 8.6 مليون دولار أمريكي وتكاليف التشغيل الإضافية السنوية التي تبلغ 13,8 مليون دولار أمريكي.

- اكتملت مشاريع تحديث المكاتب والبنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات في جميع المراكز الإقليمية، من دون تجاوز الموازنة المخصَّصة لذلك وبتحقيق وفر يبلغ 708,000 دولار أمريكي.

تسريع دورة المشاريع طبقاً للمعايير الدولية

منافع مالية قدرها

57 مليون دولار أمريكي

تعزيز الرقمنة وتبسيط آليات العمل

انخفاض النفقات التشغيلية للمراكز الإقليمية بنسبة 15%

إطار إدارة الصناديق

وضَعَ البنكُ إطاراً جديداً لإدارة الصناديق كي يعزز قدراته ويصبح شريكاً موثوقاً في مجال الصناديق الاستئمانية والصناديق الخاصة.

الهدف

◀ في سنة 2019، أجرى "البنك" تقييماً داخليّاً للصناديق الاستئمانية والخاصة التي يديرها، قاده إلى إطلاق عملية ترمي إلى تعزيز الممارسات الفضلى وآليات حوكمية وتشغيلية قوية وشفافة وإدارة معتدّة بالنتائج.

◀ لقد أضحى جليّاً أن البنك بحاجة إلى تعزيز قدراته في مجال إدارة الصناديق الخارجية ليثبت مصداقيته ويطور ميزة تنافسية أقوى في هذا المجال.

◀ نتيجة لذلك، اتُّخذ قرار وضع إطار جديد لإدارة الصناديق طبقاً للممارسات الفضلى، وبناءً على آليات حوكمية وتشغيلية قوية وشفافة.

◀ بوضع إطار لإدارة الصناديق قائم على الممارسات الفضلى، يعزز البنك جهوده لتعبئة الموارد من خارج الميزانية العمومية بتعزيز سمعته بصفته شريكاً إنمائياً موثوقاً ومديراً فعالا لصناديق الأطراف الثالثة.

سيمكّن إطار إدارة الصناديق من الحصول بسهولة على الموارد الخارجية، وذلك ببناء الثقة مع الجهات الشريكة المحتملة، ولاسيما في قطاع الأوقاف الذي ينطوي على إمكانات هائلة تقدر بتريليونات الدولارات الأمريكية. وهو أداة مساعدة مهمّة لتحقيق "البرنامج الخماسيّ للرئيس" خصوصاً من حيث ركائزه المتمثلة في حشد التمويل والتشبيك والتعزيز

◀ تتمثل هذه المبادرة في إدماج الصناديق الخاصة والاستئمانية التي يديرها البنك في استراتيجياته وآليات عمله، وتزويد البنك بإطار شفاف وشامل يتسق مع الممارسات الفضلى لإنشاء وإدارة واستخدام كل صندوق خاص واستئمانيّ.

◀ يتمثل الغرض من إطار إدارة الصناديق فيما يلي:

- تعزيز قصد "البرنامج الخماسي للرئيس" بالتركيز على الهدف الاستراتيجي للبنك المتمثل في تحقيق نموّ مهمّ في الموارد من خارج الميزانية العمومية الذي سيمكّنه من تعبئة مستويات أعلى من التمويل الميسَّر لفائدة بلدانه الأعضاء، مع الحد من المخاطر المالية لمجموعة البنك. وقد ركز "البرنامج الخماسي للرئيس" كذلك على الحاجة إلى تحول المؤسسة تدريجياً من بنك إنمائيّ إلى بنك للتنمية والجهات الإنمائية. ولا يمكن أن تتحقق هذه التطلعات إلا بتعزيز وتوسيع الشراكات في المجتمع الإنمائي الدولي، وتجميع القدرات والموارد لتحقيق الأهداف المشتركة بوسائل حشد التمويل الملائمة.
- الحرص على أن تكون الصناديق جزءاً لا يتجزأ من أنشطة "البنك"، وعلى تسخير قدرات وموارد المؤسسة برمّتها لضمان نجاح ونمو أنشطة صناديق البنك.
- إرساء ممارسات تستوفي المعايير الدولية وتشجيع انخراط الجهات الإنمائية الشريكة والنتائج المستدامة.
- إذا أراد البنك أن يكوّن ميزة تنافسية حقيقية في هذا المجال ويحافظ عليها بصفته شريكاً موثوقاً ضمن شبكة من الجهات الإنمائية الناجحة التي تحتلّ الصدارة في هذا المجال، فعليه أن يقدّم نتائج جيدة بانتظام للجهات المساهمة في صناديقه الخاصة والاستئمانية الحالية والمستقبلية، في مستوى مقبول من المخاطر، ووفق المبادئ الأساسية للحوكمة الجيدة.

الطريقة

◄ وافقت لجنة الإدارة التنفيذية على إطار البنك الإسلامي للتنمية المتعلق بإدارة الصناديق في ديسمبر 2019. ووافق عليه مجلس المديرين التنفيذيين في فبراير 2020.

◄ يتألّف هذا الإطار من إطار للتشغيل وإطار للحوكمة في الوقت نفسه، مع آليات حوكمة قوية وشفافة من شأنها أن تضمن وضع الصناديق الحالية والمستقبلية على أسس متينة، وتواصل دعم الجهات المالية المساهمة على المدى البعيد.

◄ أعِدَّ هذا الإطارُ داخل "البنك" بمساعدة فنية من خبراء مستقلين من شركة "أدم سميث إنترناشنال" (وهي شركة استشارات عالمية مقرها في المملكة المتحدة ومختصّة بإعداد وتنفيذ البرامج والصناديق الاستئمانية الموجهة للاستخدام الثنائي أو المتعدّد الأطراف). ومرت عملية الإعداد بثلاث مراحل هي:

- تحليل العجز في الصناديق القائمة التي يديرها البنك.
- وضع إطار محكَم وفق المعايير الدولية، يناسب احتياجات البنك.
- خارطة طريق واضحة لتنفيذ الإطار، تشمل حلًا قائماً على تكنولوجيا المعلومات، من أجل إدارة فعالة وشفافة لجميع الصناديق.

الإنجازات

◄ يساعد إطار إدارة الصناديق البنك على الالتزام ببعض المبادئ الأساسية:

- اتخاذ قرارات شفافة وشاملة، سواءً داخل البنك أو في هيئات ومحافل الشراكة الدولية والقُطريّة التي يشارك فيها البنك أو الجهات الشريكة له.
- تحقيق فعالية التكاليف والقيمة مقابل المال سواءً للجهات المموِّلة أو للجهات المستفيدة، وذلك ابتغاء ضمان الاستدامة والفعالية لأنشطة الصناديق على المدى البعيد.
- إدارة الصناديق من منظور المخاطر (وهذا لا يعني اجتناب المخاطر كلها، بل يعني الحرص على معرفتها وحسابها وإدارتها).
- الالتزام بإعلان باريس في إدارة الصناديق، ومن ذلك المشاركة القُطريّة والمسؤولية المتبادلة.

◄ إن المواظبة على تحقيق نتائج إنمائية طبقاً لمبادئ راسخة وممارسات فضلى دولية، ستمكّن البنك من الاستفادة من خبرته، والاتصال بالجهات الإنمائية التي تشاركه تصوُّره، وتمكين السوق من العمل في سبيل التنمية.

◄ أصبح إطار إدارة الصناديق الواضح والقوي شرطاً لعملية العناية الواجبة التي تسبق تمكين جهة تمويل خارجية من تقديم أي التزام للصندوق. وقد أسفرت هذه المبادرة عن ذلك الإطار الذي يشكّل الآن أساساً هامّاً للنقاش مع الجهات المحتمل أن تكون شريكة في الصناديق الجديدة.

◄ بفضل إطار إدارة الصناديق المتَّخذ أساساً للتفاوض القائم على الثقة، يجري في الوقت الراهن إعداد سلسلة من مبادرات تعبئة الموارد التي تستهدف ما يزيد على مليار دولار أمريكي مع الجهات الشريكة.

◄ طبقاً لإطار إدارة الصناديق، صارت أهمّ الصناديق الاستئمانية والخاصة التي يديرها البنك تملك بيانَ سياسة استثمار قويّاً يساعد على ضمان إدارة أكثر فعالية للاستثمار، تمكّن من تحقيق أكبر قدر من العائدات المعدَّلة في ضوء المخاطر.

◄ إضافة إلى هذه الإنجازات الأساسية، يتوقع اكتمال التنفيذ في جميع الصناديق سنة 2021، ولكن يمكن أن تتأخر بعض الجوانب المتعلقة بالحلّ القائم على تكنولوجيا المعلومات حتى الربع الثاني من سنة 2022.

الاستثمار

◄ كلف إعداد الوثيقة المعتمَدة المتعلقة بإطار إدارة الصناديق 120,000 دينار إسلامي من موازنة قدرها 900,000 دينار إسلامي للتفعيل الكامل للإطار. ولا يضاهي هذا المستوى من الإنفاق مبادرات تعبئة الموارد التي تستفيد منه، والتي بلغت في الوقت الحالي مليار دولار أمريكي، ومنها صكوك الوقف النقدي، و"وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين"، والصندوق الخيري الإسلامي مع "اليونيسيف"، و"صندوق تثمير وقف الإحسان".

◄ إذ ينتقل "البنك" إلى تفعيل وإدماج الخدمة الكاملة والشاملة والمتينة لإدارة الصناديق الخارجية، وضمان الحوكمة الجيدة والشفافية لجميع الجهات التي تقدم التمويل- سواء كانت عامة أو خاصة، أو صغيرة أو كبيرة-، فإن هناك إمكان استغلال فرص هائلة تقاس بتريليونات الدولارات الأمريكية، ولا سيما في قطاع الأوقاف.

إطار إدارة الصناديق

تستهدف مبادرات الإطار المتعلقة بتعبئة الموارد تعبئة ما لا يقلّ عن

مليار دولار أمريكي

موازنة المشروع

أعدَّ هذا الإطار بموازنة تقارب

120,000 دينار إسلامي

دليل الصرف

تمثّل إدارة تدفق المبالغ الكبيرة لتمويل البرامج والمشاريع مجالاً أساسياً من مجالات اهتمام البنك. وصُمِّم "دليل الصرف" لتوجيه جميع الأطراف المعنية، وإيجاد وثيقة واحدة تتضمّن جميع الجوانب الأساسية المتعلقة بالصرف.

الهدف

◀ عندما شرع البنك الإسلامي للتنمية في رحلة تطبيق اللامركزية، طبّق اللامركزية على وظيفة الصرف في المراكز الإقليمية أيضاً من أجل تحسين الصرف وتسريع تنفيذ المشاريع. وتطلّب هذا التوجّه اللامركزي سياسات وإجراءات سليمة ومزيداً من التنسيق مع الأطراف المعنية الداخلية والخارجية. ولذلك أُعِدّ "دليل الصرف" لمعالجة هذه الجوانب المهمة.

◀ لا ينى "البنك" يزيد الدَّعم المتاح لبلدانه الأعضاء. ففي سنة 2019، صرف 2.98 مليار دولار أمريكي لتمويل المشاريع والمنح، وهو ما يمثل زيادةً بنسبة 16% عن المبلغ الذي صرفه سنة 2018، والذي كان أكبر مبلغ صرفه البنك. ويعمل "البنك" باستمرار على تحسين برامجه التمويلية من أجل ضمان قيمة مستقرة في أنشطة صرفه للتمويل.

◀ ترمي التحسينات التنظيمية إلى تعزيز الكفاءة والفعالية في إطار نموذج عمل "البنك" الجديد.

"دليلُ الصرف" مؤلَّف من السياسات والإجراءات والتوجيهات المتعلقة بالصرف والموجَّهة لجميع الأطراف المعنية بالجوانب المالية للمشاريع التي يموِّلها "البنك الإسلامي للتنمية"

وقد تناولت هذه التحسيناتُ العديدَ من جوانب دورة التمويل، فمكَّنت من زيادة الموارد وخفض التكاليف.

◀ في إطار هذا التصوُّر الشامل، أعدّ البنك الإسلامي للتنمية "دليل الصرف".

◀ يتمثل الهدف من "دليل الصرف" في إمداد الجهات المستفيدة من "البنك" بتوجيهات واضحةٍ وسهلةِ الاستخدام عن سياسات وإجراءات الصرف. ولذلك فإن هذا الدليل:

- يعطي الأولويةَ الأولى للإجراءات الضرورية التي يتعيَّن على الجهات المستفيدة أن تخضع لها عند تقديم طلبات السحب وعند الحصول من حسابات التمويل أو المنَح على الإيرادات اللازمة لإنجاز المشاريع والبرامج التي يموِّلها "البنك" أو تموَّل بوساطته.
- يتناول الإجراءات التي يشترط "البنك" اتباعها لإغلاق حساب صرف المشاريع والبرامج ذات الصلة عند اكتمال تنفيذ المشروع.
- يجب قراءتُه مقروناً بوثائق التمويل أو المنحة ذات الصلة.

◀ وُضِع "دليلُ الصرف" حتى يمكِّن من الحدّ من التأخُّر في مختلف مراحل المشاريع. وقد ساهم فعلاً في تحقيق أهداف "البنك" في مجال الصرف خلال سنة 2019، وفي تحسين مختلف مؤشرات جودة المحفظة.

الطريقة

◀ يضطلع "دليلُ الصرف" بدور مهمّ في ضمان التحسُّن المستمرّ لجميع المقاييس ذات الصلة. وهو يشكِّل ملخَّصاً لسياسات وتوجيهات وإجراءات الصرف التي يتَّبعها "البنك"، وأداةً مرجعية هامَّة للجهات التالية:

- الجهات المستفيدة.
- وكالات الإنجاز.
- وحدات تنفيذ المشاريع.
- الجهات المشاركة في التمويل.

- الجهات المورِّدة.
- الجهات المتعاقدة الخارجية الأخرى التي تشارك في إعداد وتنفيذ المشاريع والبرامج التي يموِّلها "البنك" أو تموَّل بوساطته.

◀ يتضمَّن "دليلُ الصرف" كذلك معلومات عن طريقة التكفُّل بتمويلات الجهات المشاركة في التمويل، التي طلبت من "البنك" الاضطلاع بمسؤولية إدارة صرف التمويل للمشاريع أو البرامج.

◀ تنطبق السياساتُ والإجراءاتُ المبيَّنةُ في "دليل الصرف" على العمليات السيادية والعمليات ذات الضمان السيادي التي يموِّلها "البنك" بنفسه أو من طريق صناديق يديرها. وتستخدم هذه العمليات المتحصّلات المتأتيةَ من مصادر، منها:

- الموارد الرأسمالية العادية.
- صندوق التضامن الإسلامي للتنمية.
- صندوق الوقف.
- الصناديق الخاصة والاستئمانية.

الأموال المتأتية من الجهات المانحة التي يديرها "البنك"

◀ تنطبق السياسات والإجراءات المبيَّنة في "دليل الصرف" على جميع صيغ التمويل الإسلامية التي يقدّمها "البنك" للجهات المستفيدة، ومنها المنح التي يُموِّلها أو يديرها "البنك". وهي تتناول مسائل مثل ما يلي:

- شروط "البنك" العامَّة الواجبة التطبيق على التمويلات ذات الضمان السيادي، والتوجيهات المتعلقة بتوريد السلع والأشغال والخدمات ذات الصلة، والتوجيهات المتعلقة بالاستعانة بالاستشاريين.
- الخدمات المقدَّمة في إطار تمويل البنك الإسلامي للتنمية للمشاريع أو التدبير المالي للمشاريع أو "سياسة البنك الإسلامي للتنمية المتعلقة بالنزاهة"، و"توجيهات البنك الإسلامي للتنمية المتعلقة بمكافحة الفساد.

◀ تتمثل المسائل الأخرى التي يتناولها "دليلُ الصرف" فيما يلي:

- لمحة عامة إلى هيكل وتنظيم "مجموعة البنك الإسلامي للتنمية"، مع إيلاء اهتمام خاص لعمليات "البنك" التي تنطبق عليها السياسات والإجراءات المتعلقة بالصرف.
- الجوانب المتعلقة بعمليات الصرف في سياسات "البنك"، ومنها الجوانب التي تتناول الأحداث المهمة المتعلقة بتمويل المشاريع، كالتعليق أو الإلغاء.
- الخطوط الإجرائية العريضة لصيغ الصرف الأربع العادية المعمول بها في "البنك".

◀ يتضمن "دليلُ الصرف" أيضاً معلومات عن أهمّ المؤسسات المعنيّة بعمليات صرف "البنك"، وهي:

- المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص
- المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات
- المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
- معهد البنك الإسلامي للتنمية.

الإنجازات

◀ مكَّن "دليلُ الصرف" البنك الإسلاميّ للتنمية من خفض حالات التأخُّر في مختلف مراحل تنفيذ المشاريع خفضاً كبيراً.

◀ تحقَّقت كفاءةٌ كبيرةٌ في الوقت الذي تستغرقه معالجة طلبات الصرف. والذي انخفض من متوسط 19 يوماً سنة 2017 إلى 7 أيامٍ فقط سنة 2020. ويُعزى ذلك إلى تطبيق اللامركزية على الوظائف المتعلقة بالصرف في إطار "البرنامج الخماسي للرئيس"، وإلى مبادرات أخرى مثل "دليل الصرف" الذي حسَّن كثيراً من الكفاءة العامّة لسيرورة الصرف.

◀ شهد جانب من جوانب دورة تمويل "البنك" تحسُّناً كبيراً. وهذا الجانب هو المدّة الفاصلة بين اعتماد المشروع وأوَّل صرف للتمويل. ففيما بين سنتي 2017 و2019، اختُصِرت تلك المدة بخمسة أشهر (من 24 شهراً إلى 19 شهراً)؛ وهو ما مكَّن الجهات المستفيدة من الشروع في الوقوف بسرعة أكبر على منافع التمويل.

◀ لوحظت أكبرُ التحسينات في مشاريع قطاع المياه، حيث اختُصِرت المدة الفاصلة بين تاريخ الاعتماد وتاريخ أوَّل صرف من 30 شهراً إلى 17 شهراً؛ ثمّ في مشاريع كلٍّ من قطاع المالية وقطاع الزراعة.

الاستثمار

◀ ساهم اهتمامُ الدليل الشاملُ بصرف تمويلات البنك في خفض نسبة النفقات الإدارية الداخلية لكلّ مليون دولار أمريكي يُصْرَفُ من 63,000 دولار أمريكي سنة 2018 إلى 50,000 دولار أمريكي سنة 2021.

صرف التمويلات سنة 2019

في سنة 2019، صرف "البنك الإسلاميّ للتنمية"

2.98 مليار دولار أمريكي

لتمويل المشاريع والمنح، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 16% عن المبلغ المصروف سنة 2018

مكَّن "دليلُ الصرف" وتطبيقُ اللامركزية في نموذج الصرف الجديد من اختصار الوقت الذي تستغرقه دورة الصرف من 19 يوماً إلى 7 أيَّامٍ

منصة الصرف الإلكترونية

استحدث البنك الإسلامي للتنمية حلاً رقمياً متكاملاً، يتمثل في منصة إلكترونية للصرف، تمكّن البلدان الأعضاء من أن تقدِّم إلكترونياً طلبات الصرف للمشروع المعني مع خاصية مراسَلة فورية تسمح لأعضاء فريق المشروع الداخليين والخارجيين بالتعاون المباشر. وتُعرَف هذه المنصة باسم "منصة الصرف الإلكترونية" (e-DP).

الهدف

- سيظل البنك الإسلامي للتنمية يَعتبِر تحسين وتنفيذ هذا المشروع إحدى أولوياته القصوى. ويعمل البنك باستمرار على خفض بصمته البيئية باعتماد الممارسات البيئية الفضلى عن طريق الرقمنة. وترمي "منصة الصرف الإلكترونية" إلى تحقيق هذه الأهداف مع تحسين تجربة المستخدِم لدى جميع الأطراف المعنيّة. وقد صُمِّمت هذه المنصة وفق أحدث التكنولوجيات، مما يتيح مرونة النفاذ إليها بالأجهزة الإلكترونية المحمولة. وهي أيضاً حلٌّ يساعد على سدّ ثغرات المراقبة التي تشكو منها أيّ معالجة يدوية.

- يعمل البنك باستمرار على تعزيز وتحسين سرعة معالجة طلبات الصرف التي تتقدَّم بها البلدان الأعضاء. وقد اختصر كثيراً من الوقت في معالجة هذه الطلبات، من متوسط 19 يوماً سنة 2017 إلى 7 أيام فقط سنة 2020.

منصةُ الصرف الإلكترونية خدمةٌ إلكترونيةٌ تمكّن البلدان الأعضاء من أن تقدِّم طلبات الصرف للمشروع المعنيّ، ورصد الحالة الراهنة لطلبات الدفع، والتعاون المباشر بين فِرَق المشروع على حلّ المشكلات المتعلقة بالصرف في بيئةٍ آمنة

- في سنة 2020، اتُّخذ تدبير طارئ باستحداث حلّ مؤقَّت يمكّن من التصديق على طلبات الصرف التي تُرسَل إلكترونياً، وذلك بسبب حالات التعطّل غير المتوقَّعة في الخدمات البريدية. ونظراً للمخاطر الملازمة لهذه الصيغة، كان لا بدّ من إيجاد حلٍّ دائم ييسّط عملية تقديم الطلبات مع وسائل مراقبة مدمجة في النظام.

- فيما بين سنتي 2018 و2020، تلقى البنك الإسلامي للتنمية ما متوسطه 5,045 طلب صرف في السنة. وهو ما يستلزم عدداً هائلاً من المستندات الورقية فضلاً على المعالجة اليدوية والمساحة التخزينية.

- في سبيل التحسين المستمرّ لوسائل المراقبة وسرعة معالجة عمليات الصرف، ستتّسم "منصة الصرف الإلكترونية" بما يلي:
  - ستكون المدخَل الوحيدَ لتقديم طلبات الصرف، وهو ما سيمكّن من تتبُّع ومعالجة جميع الطلبات الواردة بمزيد من الكفاءة؛
  - تكون مدمَجةً تماماً في نظام "البنك" الداخلي لإدارة العمليات، بحيث ما أن يُصدَّق فيها على الطلب حتى تحرِّك تلقائياً، في "نظام إدارة العمليات"، طلبَ الصرف وجميعَ المستندات المرفقة؛
  - تصدِّق على الطلبات قبل أن يحلّ آخر أجل لصرف التمويل للمشروع.

الطريقة

- تضطلع "منصة الصرف الإلكترونية" بدور مهمّ في التحسين المستمرّ لجميع مؤشرات الأداء الأساسية ذات الصلة. وستكون واجهةً سهلةَ الاستخدام لرصد وتتبُّع الحالة الراهنة لطلبات الصرف، والتعاون المباشر مع فرَق المشروع على حلّ المشكلات المتعلقة بالصرف في بيئة آمنة.

- "منصة الصرف الإلكترونية" أداة متكاملة تمكّن المأذون لهم قانوناً بالتوقيع من تسجيل المستخدِمين الرسميين الذين سيقدمون طلبات

الصرف نيابة عنهم، وموظفي المالية والمحاسبة المعنيّين في وحدات تنفيذ المشاريع الذين سيردون على الاستفسارات المتعلقة بالصرف.

- يوجَد عدد كبير من الموادّ التدريبية لمساعدة المستخدِمين: "دليل المستخدِم" و"قوائم المساعدة على الشاشة" و"عروض الفيديو المسجَّلة".
- يمكن النفاذ إلى "منصة الصرف الإلكترونية" بلغات البنك الثلاث: العربية والإنجليزية والفرنسية.
- تجري تحسينات متواصلة وتُصمَّم خاصيات إضافية لدمجها في الإصدارات المستقبلية من المنصة.
- ستُجرَّب منصة الصرف الإلكترونية الجديدة في إندونيسيا والسنغال في أواخر يونيو 2021. وتُتوقَّع فترة تثبيت سريعة من أجل طرح المنصة في بقية البلدان الأعضاء قبل الاجتماع السنوي السادس والأربعين المقرَّر عقده في سبتمبر 2021.

الإنجازات

- ستحقق "منصة الصرف الإلكترونية" ما يلي:
  - مزيداً من المراقبة والحوكمة اللتين تضمنان تتبع كلّ طلب ومراجعة المعالجة البشرية والإلكترونية، من التسلُّم إلى الدفع
  - التعاون الملائم بفضل خاصية المراسلة الفورية التي تمكّن من تسريع حلّ المشكلات المتعلقة بالصرف
  - الشفافية بفضل تقارير مرحلية مباشرة عن طلبات الصرف التي تتقدم بها البلدان الأعضاء.

الاستثمار

- سيؤدي تركيز "منصة الصرف الإلكترونية" على إجراءات الصرف كاملةً إلى ما يلي:
  - خفض التكلفة المباشرة لخدمة البريد السريع لفائدة البلدان الأعضاء والمشاريع
  - تقليل التأخُّر في تلقّي طلبات الصرف بما يصل إلى ما بين 5 و10 أيام في بعض الحالات
  - خفض التكلفة المتعلقة بالتخزين المؤقَّت والحفظ الدائم للمستندات الورقية.
  - اختصار وقت معالجة المستندات الورقية والمهام اليدوية المرتبط بها والمتمثلة في مسحها ضوئيّاً وتحميلها إلى "نظام تخطيط موارد المؤسسات".

معالجة طلبات الصرف

من 19 يوماً في المتوسط سنة 2017 إلى 7 أيام فقط سنة 2020

برنامج إصلاح "صندوق الوقف"

في سنة 2017، أصدرت هيئة إدارة البنك الإسلامي للتنمية تقريراً يعرض استنتاجات تقييم شامل لحالة "صندوق الوقف التابع للبنك"، وهو ما أدى إلى تحسُّن في استدامة هذا الصندوق.

الهدف

- أجرى البنك دراسة من أجل ضمان استدامة مالية بعيدة الأمد لصندوق الوقف، وذلك في إطار جهود التزام الممارسات الفضلى في مجال إدارة الأوقاف.
- تتمثل التوصيات فيما يلي:
  - تحسين العائدات بتحسين السياسة الاستثمارية المقترحة.
  - تعزيز الشفافية بآلية محسَّنة لإعداد التقارير.
  - ترشيد النفقات بفضل سياسة وتوجيهات حصيفة في مجال النفقات.
  - تحديد المسؤولية وإسنادها إلى شخص واحد، وذلك بتجديد هيكل الحوكمة.
  - تحسين تخصيص الموارد بتنقيح نموذج العمل.
  - ضمان الاستدامة المالية بفضل نموذج محكم للتوقع المالي وبفضل تعزيز عملية إعداد الموازنة.
  - حفز إدارة التغيير بعقد ورشات مع الأطراف المعنيّة الضروريّة.

مكَّن استثمار البنك في إعداد دراسة رسمية عن "صندوق الوقف" من تحقيق حصائل إيجابية، منها تعزيز استدامة الصندوق في الأمد البعيد

- تتمثل مبادرات "صندوق الوقف" وبرامجه الأساسية فيما يلي:
  - معهد البنك الإسلامي للتنمية
  - مشروع الأضاحي، المسؤول عن توزيع لحوم الهدي والأضاحي
  - برنامج المعونة الخاصة للجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء
  - العلوم والتكنولوجيا والابتكار
  - برنامج المنح الدراسية.
- من شأن إدارة فعالة لصندوق الوقف أن يؤدي إلى تعزيز البرامج المذكورة ويمكِّن البنك من اتخاذ الصندوق مصدراً جديداً للتمويل الميسر لفائدة البلدان الأعضاء، مثل ما يلي من برنامج عمل البنك خلال سنة 2020:
  - مبادرات الاقتصاد الذكي التي تستهدف إحداث تحوّل اقتصادي قائم على المعرفة
  - برامج بناء القدرات: مبادرة موجَّهة لرواد المعرفة مستقبلاً
  - برامج إنشاء المعرفة: إيجاد البيئة المواتية الضرورية للمالية الإسلامية
  - برامج نشر المعارف: تعزيز حضور "معهد البنك الإسلامي للتنمية" بصفته رائداً للمعرفة في مجال المالية الإسلامية

الطريقة

- أعد، خلال عدة أشهر، تقرير شامل، هو "دراسة فنية وتوصيات"، يضم تحليلات ومناقشات مع مختلف الأطراف المعنية بشأن جميع عوائق الاستدامة المالية لصندوق الوقف. واستعين في هذا الصدد باستشاري خارجي من أجل تقديم فحص مستقل للمشكلات المطروحة.

الإنجازات

- مكّن استثمار البنك في إعداد دراسة رسمية عن "صندوق الوقف" من تحقيق حصائل، ولا سيما وضع ما يلي:

بيان سياسة الاستثمار وخطة انتقال الأصول

- سياسة وتوجيهات بشأن النفقات
- حوكمة صندوق الوقف
- إطار تقييم الأنشطة التي يدعمها الصندوق
- التوجيهات والاستمارات المتعلقة بالإفصاح.

الاستثمار

- أسفرت استنتاجات التقرير عن تنفيذ سلسلة من التوصيات، وهو ما ساهم في تحسين حوكمة ومالية "صندوق الوقف".

- كلفت تلك الدراسة أقل من مليون دولار أمريكي، وخلصت إلى سلسلة من التوصيات، منها:
  - تغيير العملة الوظيفية من الدينار الإسلامي إلى الدولار الأمريكي، وذلك من أجل التقليل من مخاطر تقلب أسعار العملات، وتعزيز ربحية الصندوق، والامتثال لأهداف سياسة الاستثمار الجديدة.
  - إعداد نظام داخلي لمجلس الأمناء ذي توجيهات وأهداف واضحة يجب تحقيقها بالتركيز على الإدارة الاستراتيجية والتشغيلية والمالية والأدائية للصندوق.
  - إنشاء لجنة لإدارة استثمارات "صندوق الوقف" لمراقبة وفحص جميع الاستثمارات في أصول الصندوق.
  - وضع بروتوكول يحدد توزيع صافي الدخل المنسوب إلى الصندوق بين حساباته الثلاثة.
  - وضع سياسة متعلقة بالإنفاق تضفي الطابع الرسمي على قرارات الصندوق بشأن الإنفاق وتحدّد معدل الإنفاق ونظامه الأساسي والإداري. وتتضمن هذه السياسة توجيهات مفصلة بشأن إنفاق المنح والتكاليف الإدارية المترتبة على البرامج التي يدعمها الصندوق.
  - على الرغم من أنه لا يزال يجب خفض نفقات "صندوق الوقف"، فقد مكنت الدراسة من جعل الصندوق أكثر استدامة نسبيّاً.

- على الرغم من أنه لا يزال يجب خفض نفقات "صندوق الوقف"، فقد مكنت الدراسة من جعل الصندوق أكثر استدامة نسبيّاً.

إصلاح صندوق الوقف

انخفضت نفقات "صندوق الوقف" الحالية بنسبة 59% بعد اكتمال الدراسة وعرضها على مجلس المديرين التنفيذيين

أدى الإصلاح إلى تقليل نفقات الصندوق بمبلغ قدره 23 مليون دولار أمريكي عما كانت عليه في السنوات القليلة الماضية

تصنيفات المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة

في السنوات الأخيرة، أصبحت المخاطر البيئية والاجتماعية ومخاطر الحوكمة مجالات اهتمام أساسية لإدارة المخاطر. وقد حرص البنك الإسلامي للتنمية على أداء دور من الطراز الأول في مساعدة بلدانه الأعضاء على إدارة هذه المخاطر والتخفيف منها.

الهدف

- من أجل مواجهة المشكلات الهائلة التي تطرحها المخاطر المرتبطة بتغير المناخ، حرصت المؤسسات المالية الرائدة على التزام مختلف المعايير العالمية، ومنها:
  - المبادئ الستة للاستثمار المسؤول الصادرة عن الأمم المتحدة.
  - "مبادئ الخدمات المصرفية المسؤولة" المنبثقة عن مبادرة "برنامج الأمم المتحدة للبيئة".
  - "اتفاقية باريس" (التي وقع عليها 189 بلداً حتى فبراير 2020).
  - توصيات "فرقة العمل المعنيّة بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ".
- اعتمد القطاع المالي مختلف الوسائل اللازمة لتحديد وقياس وتخفيف وضبط المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمية. ووضعت الأسواق مختلف الآليات في سبيل إدارة تعرُّضها لهذه المخاطر والتحوُّل إلى التمويلات والاستثمارات التي تراعي الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمية.

حظيت توصيات "فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ" بدعم أكثر من 1,500 منظمة في العالم، تبلغ قيمتها السوقية 12.6 تريليون دولار أمريكي ومؤسسات مالية مسؤولة تبلغ قيمة أصولها 150 تريليون دولار أمريكي

- تنحاز البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف للمبادرات البيئية والاجتماعية والحوكمية، لأن هذه المبادرات ترتبط مباشرة بأهداف التنمية المستدامة والممارسات الفضلى.
- اتخذ البنك الإجراءات الضرورية لتطبيق الممارسات الفضلى المتعلقة بالمناخ في عملياته من أجل تحقيق التنمية المستدامة في بلدانه الأعضاء.
- يعمل البنك على أن تتناولَ النماذجُ الداخليةُ لتصنيفه الائتماني وتديرَ وتعرضَ بطريقة مناسبةٍ جميعَ المكوِّنات المتمثلة في تحديد وقياس وتخفيف ورصد العوامل المرتبطة بالمخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمية. إذ سيؤدي ذلك إلى ما يلي:
  - الحرص على أن تظل محفظة البنك مراعية للمناخ وتظلَّ جودتُها مطابقة لأعلى متطلبات التصنيف الائتماني؛
  - تيسير أحسن الفرص للحصول على تمويلات السوق والنهوض بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة لفائدة البلدان الأعضاء.

الطريقة

- يكرِّس البنك الحوكمة في البنك بسياسات تتعلق بحماية البيئة وبتغير المناخ، وبضمانات اجتماعية للمشاريع التي يموِّلها أو يستثمر فيها، وباعتماد قواعد الإفصاح المتعلقة بالمسائل البيئية والاجتماعية والحوكمية.
- يراعي البنك في صياغة استراتيجياته المخاطرَ والفرص المتعلقة بالمسائل البيئية والاجتماعية والحوكمية وتأثيرها على قرارات المؤسسة والتخطيط المالي.
- يعزز البنك إدارة المخاطر بتطبيق نمذجة كمية من أجل تحديد وقياس وتخفيف وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمية على مستوى كلّ من المعاملات والمحافظ.
- تُحدَّد وتُحلَّل الأهداف والمعايير المرجعية حتى يتسنى لهيئة الإدارة أن تتتبَّع الأداء وتتّخذ قراراتها

عن بيّنة. وتتمحور الطريقة والمنهجية العامّتان المعمول بهما في البنك حول أربعة مجالات هي:

- الحوكمة
- الاستراتيجية
- إدارة المخاطر
- المقاييس والأهداف

◄ من منظور إدارة المخاطر، تدمج المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمية في تقييم المخاطر الائتمانية على مستوى كلّ من المعاملات والمحافظ.

◄ على مستوى المشاريع، ينصبّ تناوُل المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمية على ما يلي:

- تحديد المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمية في المشاريع، كالمخاطر المادية (الشديدة والمزمنة) ومخاطر التحول (كالمخاطر القانونية، والمخاطر التكنولوجية، ومخاطر السوق، ومخاطر السمعة، إلخ).
- قياس تأثير المشروع على الإيرادات والتكاليف والربحية بعد إدخال تعديلات لمراعاة القدرة على التكيف مع الآثار والتخفيف من حدتها.

◄ يوضع تصنيف معدَّل للمشروع في ضوء المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمية من أجل اتخاذ قرار مستنير.

◄ بعد تقييم المخاطر على مستوى المعاملات، توضع سيناريوهات على مستوى المحفظة وتُجرَى محاكاة الأزمات من أجل معرفة التأثيرات على الأداء المالي للبنك في ضوء المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمية.

الإنجازات

◄ في إطار "البرنامج الخماسي للرئيس"، أعد البنك- بالتنسيق مع وظيفة إدارة المخاطر- واعتمد سياسات وتوجيهات تتعلق بالمجالات البيئية والاجتماعية والحوكمية.

◄ عيَّن البنك شركة استشارية ذائعة الصيت من أجل وضع أدوات داخل البنك تمكّن من تقدير المخاطر المناخية التي يمكن أن تتسبب فيها المشاريع.

◄ أعاد البنك النظر في منهجياته المتعلقة بتصنيف المخاطر كي تشمل المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمية، وهو ما سيمكّنه من وضع تصنيف لمحافظ عمليات التمويل معدَّل في ضوء المخاطر يغطّي المشاريع والشركات والمؤسّسات المالية والبلدان.

◄ أصدر البنك بنجاح أوَّلَ صكوك خضراء له، سرعان ما تجاوز فيها الطلب المعروضَ للاكتتاب.

◄ أُطلق برنامج لإدارة مخاطر المؤسسة، يتضمَّن أدوات تمكّن من تحليل السيناريوهات ومحاكاة الأزمات من أجل قياس تأثير المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمية.

◄ أجرى تحليل نظراء مع بنوك إنمائية متعدّدة الأطراف أخرى بشأن طريقة تناولها للمخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمية.

الاستثمار

◄ يُتوقَّع أن يجني البنك منافع مالية وغير مالية كبيرة من مبادرته المتعلقة بالمسائل البيئية والاجتماعية والحوكمية. ويسعى البنك، في المقام الأول، إلى ضمان الاستمرار في الوصول إلى الأسواق المالية الكبرى لحشد الموارد، وذلك باعتماد الممارسات الفضلى ذات الصلة بالمسائل البيئية والاجتماعية والحوكمية.

◄ ستستفيد البلدان الأعضاء من الدعم الذي يقدمه لها البنك الإسلامي للتنمية لإبراز واقتراح تدابير التخفيف من المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمية في المشاريع.

◄ في إطار "البرنامج الخماسي للرئيس"، خصّص البنك موارد تمكن موظفيه المختصين بإدارة المخاطر من تلقي التدريبات اللازمة للتنفيذ الكامل لإطار يتعلق بالمسائل البيئية والاجتماعية والحوكمية في البنك.

المنهجية المتعلقة بالمسائل البيئية والاجتماعية والحوكمية- مجالات الاهتمام الأساسية

الحوكمة

الاستراتيجية

إدارة المخاطر

المقاييس والأهداف

إطار "لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي"

لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي إطار شامل ومتكامل يرمي إلى تجويد إعداد التقارير المالية بصبّ الاهتمام على الحوكمة المؤسسية وممارسات أخلاقيات المهنة والرقابة الداخلية.

الهدف

في إطار البرنامج الخماسي للرئيس، عمل البنك الإسلامي للتنمية طوال سنة 2020 على الاستعداد لتنفيذ إطار "لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي". وكان الهدف الأول من هذه المبادرة هو إجراء تقييم مفصل لبيئة الرقابة الداخلية الحالية التي تؤثر على إعداد البنك للتقارير المالية وعلى المخاطر التشغيلية، وذلك بغية تنفيذ إطار "لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي" الخاص بالرقابة الداخلية على آليات إعداد التقارير المالية.

سيضاهي البنك الإسلامي للتنمية، بعد تنفيذه هذا الإطار، المؤسسات العالمية الرائدة والبنوك الإنمائية المتعددة الأطراف

مكّن إطار "لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي" من تحقيق ما يلي بعد أن فرغ البنك من تنفيذه في نهاية سنة 2020:

- إنشاء نظام للرقابة الداخلية الفعالة التي هي مكوّن هامّ من مكوّنات إدارة البنك وأساس من أسس سلامة عملياته.
- تعزيز بيئة الرقابة من أجل التخفيف الفعال من العديد من مخاطر إعداد التقارير المالية والمخاطر التشغيلية، وهو ما ساهم في زيادة كفاءة وفعالية أنشطة البنك العامة المتعلقة بإعداد التقارير المالية وإدارة المخاطر.
- تحديد وتدارك الاختلالات المحتملة في نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية.
- اتخاذ مبادرات رسمية ومؤسسية لتغيير بيئة الرقابة الداخلية.
- المساهمة في استمرار الحصول على تصنيفه الائتماني الممتاز (AAA).

الاستراتيجية المحكمة المتسقة مع الأولويات التنظيمية هي أساس كل برنامج جيد للرقابة الداخلية على التقارير المالية في إطار "لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي". ويتطلب إعداد تلك الاستراتيجية فهم الكيفية التي يدعم بها مستوى الاعتماد المختار الأهدافَ الأوسع نطاقاً. وتستهدف الاستراتيجيات الأكثر تطوراً للرقابة الداخلية على التقارير المالية ما هو أبعد من الامتثال الأساسي، فتدعم قيم البنك المؤسسية والبرنامج الخماسي للرئيس وخطة عمل واستراتيجية "البرنامج الخماسي للرئيس".

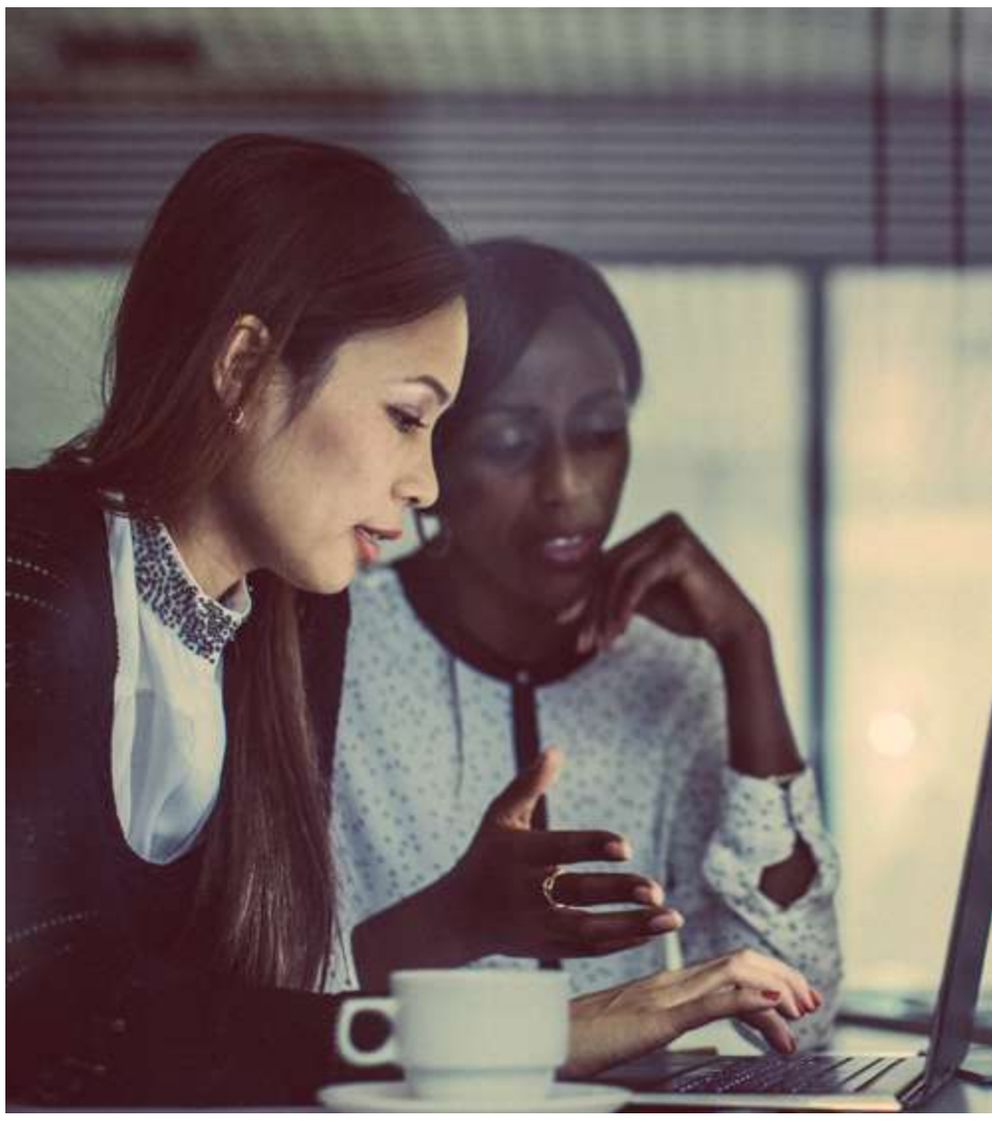

الطريقة

اتبع البنك طريقة فعالةً مبنيةً على المخاطر ومؤلَّفةً من سيرورة تراكمية ومتكررة، ولم يسلك مسلكاً خطّيّاً

بدأ هذا المشروع بمرحلة التخطيط وتحديد النطاق، فحدَّد وفهم الحسابات والإفصاحات والتأكيدات الهامة التي تنطوي على احتمال معقول لوقوع أخطاء كبيرة في القوائم المالية.

- طُبِّقت أداة "مصفوفات التحكم في المخاطر" من أجل نشر الوعي وإرساء المسؤولية الفردية، مع إيلاء اهتمام خاص لأهداف الوحدات الإدارية، والمخاطر، وضوابط التخفيف منها.
- حصل الفريق المعني بإطار "لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي" على موافقة الأطراف المعنية على الاستمارات، واستخدَمها لاستحداث "مصفوفات التحكم في المخاطر" في مختلف آليات العمل القائمة في البنك.
- أجري "اختبار التصميم" للتثبّت من ملاءمة تصميم أدوات الرقابة وقدرتها على منع أو كشف أيّ مخاطر تتمثل في وقوع تحريف كبير في التقارير المالية أو حدوث احتيال.
- أجري "اختبار الفعالية التشغيلية" للتثبت من أن أدوات الرقابة تعمل بفعالية خلال سنة 2020.
- حُدِّدت العيوب وفرص التحسين في البيئة الحالية للرقابة، ورُفعت توصيات إلى هيئة إدارة البنك لتدارك تلك العيوب، واقتُرحت أدوات رقابية بديلة أو تعويضية.
- كُشِفت وحُلِّلت جميع العيوب والانحرافات في سجلّ منفصل، وذلك من أجل تحديد هَل الانحراف:
  - ذو طبيعة تنحصر في نوع معيَّن من المعاملات.
  - ناتج عن ضعف كفاءة مسؤول الرقابة.
  - ناجم عن تغيرات في حجم الأنشطة والمعاملات.

الإنجازات

- توثيق أدوات الرقابة في كيانات "مجموعة البنك" وفقا لمبادئ "لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي".
- اختبار وتطبيق العمليات وأدوات الرقابة على مخاطر التقرير المالي والاحتيال.
- استحداث وتوثيق أدوات رقابة لمكافحة الاحتيال، وإنشاء برنامج دائم لمكافحة الاحتيال.
- حصر جميع آليات العمل التي تؤثر في النتائج المالية للبنك (أي بدءاً من أدوات الرقابة على مستوى الكيانات وانتهاءً بأنشطة الرقابة)
- تطوير تدفق العمليات وجداول أدوات الرقابة الداخلية لكل عمليات البنك ذات الصلة بالنتائج المالية.
- تقديم توصيات لتحسين إجراءات وأدوات الرقابة، لجعلها أقرب ما يكون للكمال، وتحليل فجوات أدوات الرقابة المالية.
- مراجعة وتحديث تدفق العمليات وجداول أدوات الرقابة من أجل تجسيد تغيرات آليات العمل والنظم وتحسين تصميم آليات العمل وأدوات الرقابة الأساسية.
- حصر جميع التطبيقات والبرمجيات المستخدمة في البنك الإسلامي للتنمية (ومنها تطبيقات الحوسبة الخاصة بالمستخدم النهائي)، وتوثيق أهم أدوات الرقابة على هذه التطبيقات.
- اقتراح أوجه التحسين ونطاق التطوير لأدوات الرقابة على برمجيات تكنولوجيا المعلومات.
- إعداد منهجية، وبرنامج عمل وإجراءات تشغيلية ونماذج للتقييم الذاتي، إلى جانب التدقيق لملاءمة تصميم وفعالية أدوات الرقابة.
- إعداد برنامج لتدريب الموظفين على نظام "الرقابة الداخلية للتقرير المالي" في البنك لضمان التطبيق الفعال لأدوات الرقابة.

الاستثمار

- جرى الاستثمار في الجوانب التالية:
- إرساء نظام رسمي ومؤسسي لأدوات الرقابة الداخلية الفعالة.
- استحداث أدوات رقابة داخلية محسنة تمكن البنك من التحكم على نحو أفضل في مخاطر التقرير المالي والاطلاع على البيانات الضرورية لدعم اتخاذ القرارات المالية السليمة.
- جلب اهتمام المستثمرين في الصكوك، مما جعل البنك الإسلامي للتنمية أكثر جاذبية لأولئك المستثمرين وأكثر استعدادا لإصدار الصكوك.
- توثيق مَراجع التحكم في المخاطر ومؤشرات المخاطر الرئيسة، ووضع منهجية الرقابة الداخلية على التقرير المالي، وإعداد تقرير مفصل عن الفجوات.
- إدخال تحسينات إضافية على قيمتي النزاهة والسلوك المهني في البنك.
- تحديد مستويات المسؤولية عن الرقابة الداخلية داخل هيئة الإدارة، في إطار السعي إلى تحقيق أهداف البرنامج الخماسي للرئيس.

نطاق التنفيذ

8 وظائف

150 آلية عمل فرعية

توثيق أكثر من 800 خطر

اكتشاف أكثر من 200 خلل في المرحلة الأولى

أكثر من 150 خللا مصحَّحاً أو أداة رقابة تعويضية مستحدَثة

أكثر من 100 تحسين في مجال تكنولوجيا المعلومات

برنامج إدارة المخاطر المؤسسية

أعدّ البنك خارطة طريق شاملة لتعزيز قدراته في مجال إدارة المخاطر، بتطبيق أدوات وحلول متكاملة ومتطورة لإدارة المخاطر والإدارة المالية، وذلك لتعزيز القدرات التحليلية والحفاظ على الاستدامة المالية والقدرة على الصمود على المدى البعيد خدمة للبلدان الأعضاء.

الهدف

- يندرج تحول البنك الإسلامي للتنمية إلى مؤسسة للإنمائيين في صميم نموذج العمل الجديد للبنك والبرنامج الخماسي للرئيس. ويتطلب تنفيذ ذلك بنجاح وجود إطار حصيف لإدارة المخاطر وبنية مدعمة بقدرات تحليلية مطورة. واستجابة لذلك، أطلق البنك نظام إدارة المخاطر المؤسسية، قيد التنفيذ الآن، وهو إحدى المبادرات الرئيسة ضمن "البرنامج الخماسي لرئيس البنك".

- تقوم متطلبات برنامج إدارة المخاطر المؤسسية على بنية إدارة المخاطر، وهي في البنك ذات ركيزتين هما:
  - إدارة كفاية رأس المال.
  - إدارة السيولة والميزانية العمومية

يستتبع المشروع العديد من الأطراف المعنية، وحلول منتجات الجهات المورِّدة، والتكامل مع نُظُم ومنصة البنك الحالية، ويعتمد إلى حدّ بعيد على البيانات الدقيقة والتقارير المتكاملة

- تتطلب الركيزتان وجود إطار محكَم لمحاكاة الأزمات على صعيد المؤسسة من أجل إدارة المخاطر وأوجه الضعف الناشئة أو غير المتوقعة. وتتطلبان كذلك لوحةَ معلومات تخص التقارير المالية والإبلاغ عن المخاطر ويمكن أن تساعد على اتخاذ القرارات الاستباقية.

الطريقة

- يشمل نظام إدارة المخاطر المؤسسية ما يلي:
  - مستودعاً متكاملاً للبيانات المتعلقة بالمخاطر والمالية
  - نظاماً متطوراً لإدارة الأصول والالتزامات والإدارة الاستباقية للربحية.
  - تحليلات المخاطر والمالية
  - إدارة تقارير المخاطر
  - حساب رأس المال الاقتصادي
  - حلول اختبارات الضغط على مستوى المؤسسة
  - لوحة معلومات وتحكم للإدارة المالية والمخاطر.

- يتوقع أن يعزز نظام إدارة مخاطر المؤسسة حوكمة بيانات البنك، وأن يطور قدراته في مجال إدارة المخاطر والإدارة المالية، مما يؤدي إلى تعزيز الاستدامة المالية البعيدة الأمد.

- جرى اختيار مورِّد حلول إدارة مخاطر المؤسسة بالمرور بمراحل استدراج العروض، والاستيثاق من الموردين، وتقييم العروض واختيار الموردين بدعم فني استشاري خارجي مختص.

- إن اتساع نطاق المشروع ليشمل أطرافا معنية مختلفة، وحلولا ومنتجات لموردين متعددين، وتكاملا مع أنظمة البنك القائمة ومنصاته، يجعل منه مهمة معقدة للغاية، تعتمد اعتمادا شديداً على دقة البيانات والتقارير المتكاملة. ويتطلب ذلك المواءمة بين الأطراف المعنية والموردين وتكنولوجيا المعلومات، والرقابة الصارمة على العمليات المترابطة من قبيل إدارة المشاريع،

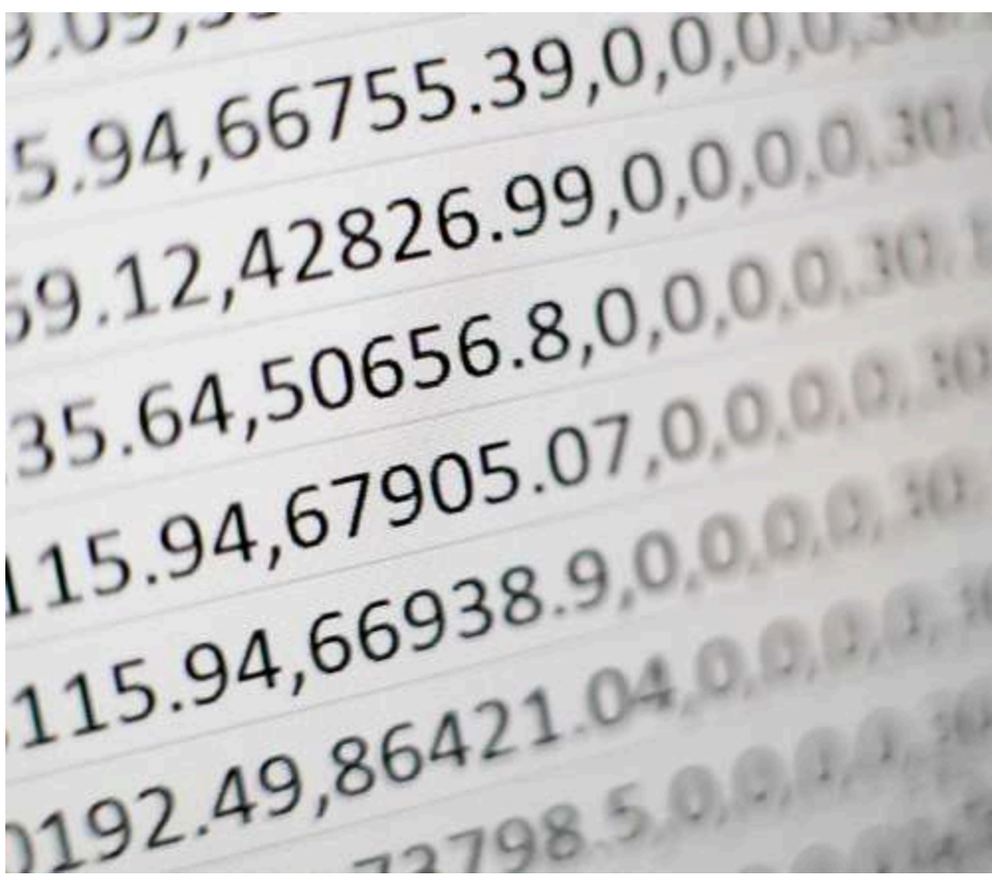

وآليات العمل وحوكمة البيانات، وإدارة التغيير، ورقابة الجودة، والاعتبارات التجارية.

◀ لضمان التنفيذ السلس لبرنامج إدارة المخاطر المؤسسية، قام البنك بوضع هيكل حوكمة مفصل للمشروع يتضمن العديد من مسارات الإنجاز ويحدد الأدوار والمسؤوليات التي يضطلع بها كل مشارك بين مختلف الأطراف المعنية تحت إشراف لجنة توجيهية رفيعة المستوى.

الإنجازات

◀ لا يزال برنامج إدارة المخاطر المؤسسية في مراحل التنفيذ الأولى. وباكتماله، سيوفِّر مستودع بيانات متكاملة للمخاطر والمالية، وإدارة متقدمة للأصول والالتزامات، وإدارة لرأس المال، ونظاماً للتوقعات والتحليلات المالية.

◀ تتمثل أبرز الإنجازات المحققة حتى الآن فيما يلي:

- تحديد النطاق الفني وتوقيع العقود مع المورِّد المختار.
- إنشاء حوكمة مشروع إدارة مخاطر المؤسسة، التي تتألف من لجنة توجيهية، ومدير المشروع، ومكتب إدارة المشروع، وفرَق المشروع.
- أتمتة نماذج التصنيف والتقييم الداخلية للبنك.
- وضع نماذج للخسائر الافتراضية، وفق المنهجية التي سبق تقديمها أيضا للاتحاد العالمي لبيانات مخاطر الأسواق الناشئة، وهي مبادرة للبنوك الإنمائية المتعددة الأطراف الرائدة.
- تطبيق المعيار 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمعيار 30 من معايير المحاسبة المالية.

الاستثمار

◀ قام مجلس المديرين التنفيذيين وهيئة إدارة البنك بتخصيص الموازنة والموارد اللازمة لضمان القيام بالاستثمار الضروري لهذه المبادرة الهامة. وبتطبيق هذا النظام ستفوق العائدات المتحققة منه التكاليف المرتبطة به.

خارطة طريق إدارة المخاطر في البنك

إدارة الميزانية العمومية

مخاطر السيولة

إدارة كفاية رأس المال

التوقعات المالية

محاكاة الأزمات على صعيد المؤسسة

الإطار الجديد لإدارة الاستثمارات

يقوم أحد المكونات الأساسية للبرنامج الخماسي للرئيس على تحويل ذراع الاستثمارات إلى وظيفة استئمانية لإدارة أصولٍ تدرّ عائدات زائدة أعلى من المؤشر المحدد مسبقا دون وجود مخاطر إضافية، وذلك من أجل تدبير الموارد الرأسمالية للصناديق الخاصة بالبنك ومحفظة أسهم الموارد الرأسمالية العادية.

الهدف

- يتميز التحول إلى إطار جديد لإدارة الاستثمارات باعتماد نموذج لإدارة الأصول الوثيقة من أجل إدارة رأسمال الصناديق ذات الصلة بالبنك، كما نص على ذلك البرنامج الخماسي لرئيس البنك. ويضفي هذا التحول مزيداً من الشفافية على أهداف ذراع الاستثمارات التابع للبنك، ويؤدي في نهاية المطاف إلى إيلاء الاهتمام لتحقيق مزيد من العائدات المعدلة في ضوء المخاطر من أجل إتاحة المزيد من النفقات التشغيلية.

- سيساهم هذا الإطار في الحد من مخاطر الميزانية العمومية للبنك. وهو يرمي إلى تحسين عائدات الاستثمار طبقاً للمعايير العالمية.

- وضع البنك سياسات استثمارية جديدة من أجل تعزيز التخصيص الاستراتيجي للأصول، مع مراعاة عوامل التنويع لإدارة المخاطر. ومهدت هذه السياسات الطريق أمام استثمارات جديدة في فئات أصول النمو بالاعتماد على مديري صناديق خارجيين، وإدخال عمليات حوكمة أفضل للاستثمار، مع السعي لتحقيق عائدات أفضل، ومن ثم تحسين صافي دخل الصناديق ذات الصلة بالبنك، مما يؤدي إلى توسيع مجال تصرف العمليات.

تتمتع شعبة الاستثمارات التابعة للبنك الإسلامي للتنمية بنموذج عمل محدث في إدارة استثمارات الصناديق الاستئمانية الخاصة بالبنك وصندوق الوقف ومحفظة الموارد الرأسمالية العادية من أجل رفع العائدات المعدلة في ضوء المخاطر، والمساهمة بذلك في رسالة البنك العامة والبرنامج الخماسي للرئيس في جميع الجوانب المتعلقة بالاستثمار

الطريقة

مديرو الصناديق الخارجيون

- سيتضمن بيان سياسة استثمار كل صندوق فئات متعددة من الأصول، لكل منها فئات فرعية، تتيح للمحفظة العامة تحقيق مستوى فعال من التنويع. وهذا يعني أنه عند اختيار فئة من الأصول وإنشاء محفظة من المحافظ، لا بد من الحرص على تخصيص موازنة مخاطر مناسبة وعلى الوضوح في تحديد مصدر المخاطر، هل هو السوق أو الائتمان أو القطاع، إلخ.

- ستُشكَّل محفظة، ضمن كل فئة من فئات الأصول، توكل إلى مديرين خارجيين (تختلف استراتيجياتهم الاستثمارية، ونمطهم الاستثماري، وتحديدهم لعوامل المخاطر، ومناطق وجودهم الجغرافية، وقطاعاتهم، ومستويات تعرضهم لمخاطر العملات). ويتولى البنك المستويين الأول والثاني، في حين يدير المستوى الثالث مديرون خارجيون لإنشاء محفظة متنوعة من الأوراق المالية للوفاء بمهامهم الاستثمارية. وسيبحث البنك عن أفضل مديري الصناديق الخارجيين. ولا جرم أن هذه العملية تأخذ وقتا وتتطلب عناية، تتضمن تحليلات لقاءات مع المديرين للاستيثاق الكافي من قدرتهم على تحقيق الأهداف الاستثمارية للبنك. وقد قام البنك حتى الآن بتنفيذ اتفاقيتي إدارة استثمارات، إحداهما مع Franklin Templeton (صندوق Transform للعلوم والتكنولوجيا والاستثمار) والأخرى مع Cambridge Associates (صندوق الوقف).

- اختار البنك شركة Franklin Templeton لإدارة جزء هام من صندوق Transform للعلوم والتكنولوجيا والابتكار. وقد حدث ذلك وفق إجراءات صارمة في عملية استدراج العروض والعناية الواجبة. وكلّفت شركة Franklin Templeton بمحفظة متعددة الأصول تتكون من سندات ملكية عالمية في إطار استراتيجية تجريبية ذكية تعزز العائد والتنوع وتقلل المخاطر، ومن استراتيجية نمو لسندات الملكية الخاصة، ومن

استراتيجية صكوك واسعة، واستراتيجية صكوك قصيرة المدة. وقد حقق المشروع حتى الآن عائدات إيجابية سواء بمقياس المحفظة المرجعية أو بالقيم المطلقة.

◀ اختار البنك Cambridge Associates بصفتها كبير مسؤولي الاستثمار الموظف بالتعاقد لصندوق الوقف. وستقوم Cambridge Associates بإدارة جزء كبير من صندوق الوقف، وذلك بإنشاء محفظة يديرها أفضل مديري صناديق سندات الملكية العامة، وصناديق الاستثمار العقارية (REIT)، وفضاء الدخل الثابت الموافق للشريعة الإسلامية. ويتوخى من تفويض شركة Cambridge Associates تطبيق سياسات عامة نشطة وأخرى غير نشطة تجمع بين كل من الحسابات المدارة على حدة وأدوات الصناديق المختلطة على نحو مشترك من أجل تحقيق العائدات المستهدفة من "صندوق الوقف".

◀ واختارت شعبة الاستثمارات مديري أصول من المستوى العالمي ومديري استئمان من الدرجة الأولى لتدبير محفظة استثمارات الصناديق المتصلة بالبنك الإسلامي للتنمية بالاعتماد على بنية مبتكرة لمقاربة بنية الاستثمار المفتوحة، من أجل تحقيق الأهداف المتعلقة بتحسين التكلفة وزيادة العائدات.

◀ لتفعيل نموذج إدارة الأصول، قام البنك بتوريد خدمات الوصاية والتقارير لصندوق الوقف، وصندوق المعاشات التقاعدية، وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية. وقد أسفر هذا المشروع عن تكليف شركتين من شركات الرعاية العالمية، هما: HSBC وSocGeng، بتقديم خدمات حفظ وخدمة أصول الصندوق إضافة إلى الخدمات المطلوبة الأخرى المتعلقة بالامتثال والمحاسبة وإعداد التقارير.

◀ سيمكن تكليف كل من HSBC و SocGen البنك من ضمان الوصول إلى الأسواق العالمية والرفع من مستوى الخدمات، التي هي عامل أساسي في تفعيل الانتقال الاستراتيجي نحو نموذج إدارة الأصول. وبعبارة أدق، فإن وجود شركات الرعاية العالمية سيمكن البنك من مضاعفة سرعة عملياته الاستثمارية لمواءمة العمليات الإدارية الأكثر تعقيدا واللازمة لدعم استراتيجيات استثمار منوعة وعالمية بإشراف مديري الصناديق الخارجيين. وإضافة إلى ذلك، تقدم بنوك الرعاية للبنك مزايا خدمة التحاليل والتقارير من أجل متابعة المحفظة وتقييمها، ومنها على وجه الخصوص: تحليل الانحراف بين أداء المحفظة والأداء المرجعي القياسي، وتقرير المخاطر، والامتثال، ومحاسبة الصناديق، وخدمات التقارير.

◀ اتبع البنك عملية توريد خدمات حصيفة ودقيقة فيما يتعلق بتكليف مقدمي خدمات الرعاية العالمية. وكُلِّفت شركة Thomas Murray، وهي شركة استشارية مختصة بتوريد خدمات الوصاية، بإدارة عملية استدراج العروض. ودعت شعبة الاستثمارات لجنة لتقييم المناقصات، تضم ممثلين عن كل الإدارات المعنية في البنك ("إدارة المعلومات وتكنولوجيا القطيعة" و"إدارة الرقابة المالية" و"إدارة المخاطر"، وإدارة الخزانة") من أجل تقييم واختيار شركة الرعاية العالمية.

الإنجازات

◀ وضع البنك السياسات الاستثمارية لصندوق الوقف، وصندوق المعاشات التقاعدية، وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية. وأعِدّت سياسات استثمارية محكمة لجميع الصناديق ويجري العمل بها الآن.

◀ دُفِع برنامج إصلاح صندوق الوقف قدماً بتكليف شركة Cambridge Associates بالوفاء بشروط اتفاقية إدارة الاستثمارات وتحقيق عائدات أكبر للصندوق.

◀ استحدث البنك محفظة متعددة الأصول لصندوق Transform للعلوم والتكنولوجيا والابتكار (صندوق Transform). وورّد البنك"، في إطار هذا المشروع الأول من نوعه لديه، حل رعاية عالمية لصندوق Transform للعلوم والتكنولوجيا والابتكار من شركة Standard Chartered التي مكّنت من استثمار رأس المال الموقوف على الصندوق في شركة Franklin Templeton. وكان أداء الاستثمار مشجعا سنة 2020 والبنك على الطريق الصحيح نحو تحقيق هدف الصندوق المتمثل في العائد المتوسط المدة.

الاستثمار

◀ سيتمكن البنك من زيادة عائدات جميع استثمارات الصناديق ذات الصلة (صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، وصندوق الوقف، وصندوق المعاشات التقاعدية، وصندوق العلوم والتكنولوجيا والابتكار)، ومحفظة أسهم الموارد الرأسمالية العادية البعيدة الأمد، مما يحرِّر موارد إضافية لاستخدامها في عمليات البنك. وفي هذا الصدد، وضع البنك هدفاً متوسط المدة هو 6% لصندوق Transform، الذي تبلغ الموارد الموقوفة عليه في الوقت الحالي 100 مليون دولار أمريكي. وينتج عن ذلك ما متوسطه 6 ملايين دولار أمريكي في السنة لدعم الشركات الناشئة في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار وتمويل إثبات جدواها في البلدان الأعضاء. وحدَّد صندوق التضامن الإسلامي للتنمية عائدات مستهدَفة مماثلة. ولما كان 1.5 مليار دولار أمريكي مخصصاً للاستثمارات، فإن متوسط حجم موارد قدره 95 مليون دولار أمريكي سيكون متاحا لنافذة البنك المتعلقة بالتمويل الميسر، كي تستخدم في التخفيف من وطأة الفقر المدقع في البلدان الأعضاء الأقل نموّاً.

◀ سيقدِّم نموذج إدارة الأصول الجديد ضمان جودة إضافياً للشركاء المانحين من أجل تعزيز جهود البنك الرامية إلى حشد الموارد. ويجسد ذلك هدف "البرنامج الخماسي لرئيس البنك" المتمثل في زيادة التمويل من خارج الميزانية العمومية.

العائدات المستهدَفة في حالة "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية"

خُصِّص

1.5 مليار دولار أمريكي

للاستثمارات، وسيتاح ما

متوسطه

95 مليون دولار أمريكي

للتخفيف من وطأة الفقر المدقع في البلدان الأعضاء الأقل نموا

إطار إدارة استمرار الأعمال

يمارس البنك إدارة استمرار الأعمال بصفتها آلية عمل شاملة تسلط الضوء على التهديدات المحتملة وتأثيرها في عمليات البنك، وتقود إلى تطوير القدرة المؤسسية على الصمود بالتدخل المناسب وبتخفيف التأثير. والهدف المحوري من إطار إدارة استمرار الأعمال هو حماية مصالح الأطراف المعنية واسم البنك وسمعته قبل الأزمات وأثناءها وبعدها.

الهدف

◀ إدارة استمرار الأعمال جزء لا يتجزأ من "البرنامج الخماسي لرئيس البنك"، وتعرف بأنها إطار تشغيلي يسعى إلى ما يلي:

- فهم الأنشطة الهامة والأساسية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية وموظفيها، من أجل المحافظة على القدرة على استئناف العمليات في الآجال المتفق عليها، بعد تنفيذ خطة التدخل العاجل.
- الرفع من القدرة على الصمود بحماية الموظفين والأصول والبيانات الأساسية (الإلكترونية وغيرها) بفضل الجهود المتضافرة الرامية إلى التدبير والتعافي.

◀ تتمثل الأهداف الأساسية من إطار إدارة استمرار الأعمال، بصفته عامل تمكين للبرنامج الخماسي لرئيس البنك، فيما يلي:

- المحافظة على خطط استمرار الأعمال وتطويرها ومراجعتها، وتحليل تأثر الأعمال، وخطة التعافي من كوارث تكنولوجيا المعلومات، والاستفادة من المكاسب المنجزة في هذا المجال.
- الحرص على أن يكون لمقر مجموعة البنك والمراكز الإقليمية فرق لاستمرار الأعمال تتمتع بالمعرفة والخبرة والفعالية بفضل الممارسات والاختبارات المناسبة في هذا المجال، ومنها خطة التعافي من كوارث تكنولوجيا المعلومات.
- تضمين إدارة استمرار الأعمال ودمجها في أنشطة المؤسسة لتكوين نظام أخلاقيات تحت توجه استراتيجي ينظر إلى بناء القدرة على الصمود وتدارك مكامن الضعف من صميم إجراءات العمل العادية
- زيادة الوعي بالمخاطر و"استكشاف الآفاق"
- تحديد الأدوار ومسؤوليات الإدارات والأفراد في حالات الطوارئ.

الغرض الرئيس من إطار إدارة استمرار الأعمال هو تحسين القدرة المؤسسية على الصمود بخطط محكَمة للتدخل والإدارة والتعافي من أيّ تعطل مفاجئ للعمل

الطريقة

◀ الوظيفة الأساسية لإطار إدارة استمرار الأعمال في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية هي تحسين القدرة المؤسسية على الصمود بخطط محكَمة للتدخل والإدارة والتعافي من أيّ تعطل مفاجئ للعمل بسبب أحداث مثل الكوارث الطبيعية أو الهجمات الإرهابية أو الإجرامية، ومنها الهجمات الإلكترونية. وتضم هذه الوظيفة الأنشطة التالية:

- الحفاظ على التصنيف الائتماني أو تعزيزه، وتقوية المصداقية مع العملاء والجهات الشريكة.
- تقييم مخاطر حالات الطوارئ واستخدام نتائج التقييم في التخطيط للطوارئ.
- وضع خطط طوارئ
- تمكين الموظفين من المعلومات المتعلقة بالحماية والحفاظ على التدابير اللازمة للإنذار والإبلاغ والإرشاد في حالات الطوارئ.
- تبادل المعلومات والتعاون مع الوكالات المحلية والدولية لتعزيز المصداقية والتنسيق والكفاءة.
- تقديم المشورة للمؤسسات والمنظمات الشريكة حول إدارة استمرار الأعمال.
- ضمان سلامة الموظفين والزوار والمجتمع المحلي في مبنى المقر ومباني المراكز الإقليمية.
- الحد من تأثير الأزمات بإجراء تدخل هادف ومحكَم.

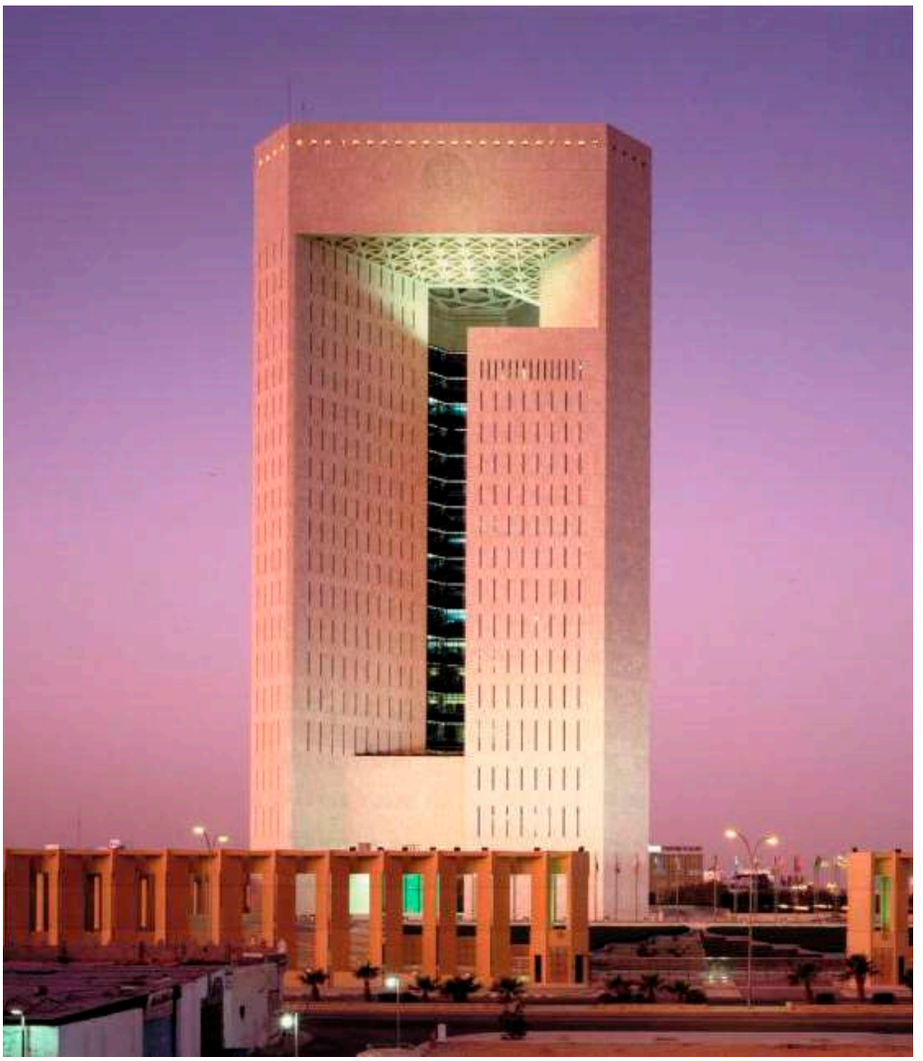

الإنجازات

تحققت الإنجازات التالية حتى الآن:

- تأسيس اللجنة الدائمة لإدارة استمرار الأعمال، وتتكون من أعضاء هيئة إدارة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.
- تأسيس اللجنة التوجيهية لإدارة استمرار الأعمال، وتضم ممثلين لكيانات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وترفع تقاريرها إلى اللجنة الدائمة لإدارة استمرار الأعمال.
- اعتماد استراتيجية إدارة استمرار الأعمال.
- تحديث استراتيجية إدارة استمرار الأعمال بناء على تحليل تأثير الأعمال، وذلك بالتعاون مع شركة استشارية رائدة في مجالها.
- وضع خطة وإنشاء موقع للتعافي من كوارث تكنولوجيا المعلومات.
- إجراء عدة تدريبات داخلية على الكوارث في مباني مقر مجموعة البنك.
- مراجعة وتحديث أعضاء فريق العمل المكلف بإدارة استمرار الأعمال لوثيقة تحليل تأثير الأعمال، وموافقة هيئة إدارة مجموعة البنك عليها.
- مراجعة وتحديث فريق العمل المكلف بإدارة استمرار الأعمال لدليل الخدمات اللوجستية في أثناء الأزمات، ودليل التواصل وقت الأزمات، ووثائق التعافي من الكوارث، وموافقة هيئة إدارة مجموعة البنك عليها.
- إصدار إدارة الموارد البشرية في البنك إشعاراً تطلب فيه من جميع موظفي البنك تحديث معلوماتهم الشخصية.
- تدريب أعضاء فريق العمل المكلف بإدارة استمرار الأعمال على إدارة استمرار الأعمال ومنحهم شهادة ISO 22301 (شهادة الأمن والصمود في مجال استمرار الأعمال).
- تعيين الموظفين الأساسيين والموظفين الأساسيين المناوبين في كيانات "مجموعة البنك".
- إجراء تدريب على مكافحة الحريق وإعلان تفعيل خطة استمرار الأعمال في يونيو 2019 حيث انتقل الموظفون الأساسيون إلى موقع عمل بديل مخصَّص لاستئناف المعاملات.
- إبرام عقد مع شركة SOS لتسهيل تقديم نصائح السفر والدعم الأمني والإجلاء الطبي للموظفين الدوليين.

الاستثمار

استثمار البنك في وضع إطار إدارة استمرار الأعمال ضروري لتمكينه من مواصلة عملياته في حالة وقوع حادثة كبرى، وضمان تعافي واستعادة العمليات والموارد الأساسية، قدر المستطاع، قبل أن يؤدي عجزها عن الأداء إلى تهديد أمن البنك على المدى البعيد. ويسعى البنك بذلك إلى ما يلي:

- الحفاظ على سمعة ومصداقية المؤسسة.
- استكمال إطار "مجموعة البنك" المتعلق بإدارة المخاطر بتحديد وبرمجة سيناريوهات عالية التأثير، حيث تكون إدارة استمرار الأعمال هي الاستراتيجية المناسبة للتخفيف من المخاطر.
- برنامج للتعافي متفق عليه يقلل من تأثير الحوادث الطارئة عند وقوعها.

الثقافة التنظيمية

ينبغي اعتبار بناء القدرة على الصمود ومعالجة مكامن الضعف أحد جوانب آلية العمل العادية

تحديث وإدارة الجودة الشاملة للخدمات الإدارية المشتركة

لما كان البنك الإسلامي للتنمية بنكاً إنمائيّاً متعدد الأطراف ينشط في 57 بلداً، فإنه يحتاج إلى بنىً تحتية مساعِدة متينة تجعله فعّالاً في عمله. وتضطلع الخدمات الإدارية المشتركة للبنك بدور أساسيّ في إقامة مؤسسة رشيقة تستجيب للاتجاهات العالمية الجديدة.

الهدف

- يشكّل إقامة مؤسسة رشيقة أساساً يقوم عليه العديد من الإنجازات الرئيسة التي حققها البنك فيما يتصل بالبرنامج الخماسي للرئيس. ويتمثل أحد أهداف هذا البرنامج في تحقيق الكفاءة بتقديم الخدمات بكفاءة لجميع الوحدات الإدارية الداخلية التي تقابل، بدورها، العملاء الخارجيين.

- هكذا بدأ البنك في الأشهر الأخيرة عدّة مبادرات ترمي إلى تعزيز كفاءته. ومن هذه المبادرات تنفيذ "عقد الإدارة الشاملة للمنشآت"، الذي يتوخّى تبسيط خدمات البنك وتجويد خدمات المنشآت الحالية، وتقليل التكاليف الإجمالية في مقرّ البنك.

خلال جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ"، نظم البنك رحلات عودة 223 موظفاً وأسرهم من 29 بلداً إلى بلد المقرّ

- "الإدارة الشاملة للمنشآت" خدمة شاملة تقدّمها جهةٌ واحدةٌ. وتتسم هذه الخدمة بالميزات التالية:
  - خدمات المساعدة المتاحة في كلّ وقت من أيام الأسبوع.
  - رصد أداء المورّدين.
  - تنفيذ وإدارة مؤشرات الأداء الأساسية.
  - إدارة قطع الغيار والمخازن.
  - دعم العملاء.
  - تدقيق نظام إدارة الجودة (ISO)
  - تدقيق هيكل المبنى مع إجراء فحص بصري وتفتيش كامل للمبنى، باستخدام نظام Oracle لإدارة العمل.
  - توريد آلات النسخ وآلات النسخ الكبيرة وتشغيلها وصيانتها.
  - خدمات الضيافة في مبنى البنك والمباني الأخرى.

الطريقة

- قام البنك بتنقيح وتحديث العديد من سياساته وإجراءاته الإدارية كي تتّسق مع هدف التعزيز المنصوص عليه في "البرنامج الخماسي للرئيس". وتشمل السياسات والإجراءات التي اعتمدها البنك أو أعدّها أو نقّحها حتى الآن ما يلي:
  - "سياسة التنفيذ المتعلقة بإدارة الأصول الثابتة"، التي تنظم جميع الأصول الثابتة الخاضعة لإدارة البنك خلال كل مرحلة من مراحل دورة حياتها بطريقة كفؤة وناجعة وفعالة اقتصادياً؛
  - "سياسة التوريد المؤسسي" بصيغتها المنقّحة والمعتمَدة، التي توافق ممارسات التوريد الدولية من أجل تقديم أعلى جودة بأفضل سعر ووفقاً لأعلى معايير النزاهة والكفاءة؛
  - "السياسة المتعلقة بالسفر في مهمة رسمية" والتوجيهات ذات الصلة بها، اللتان

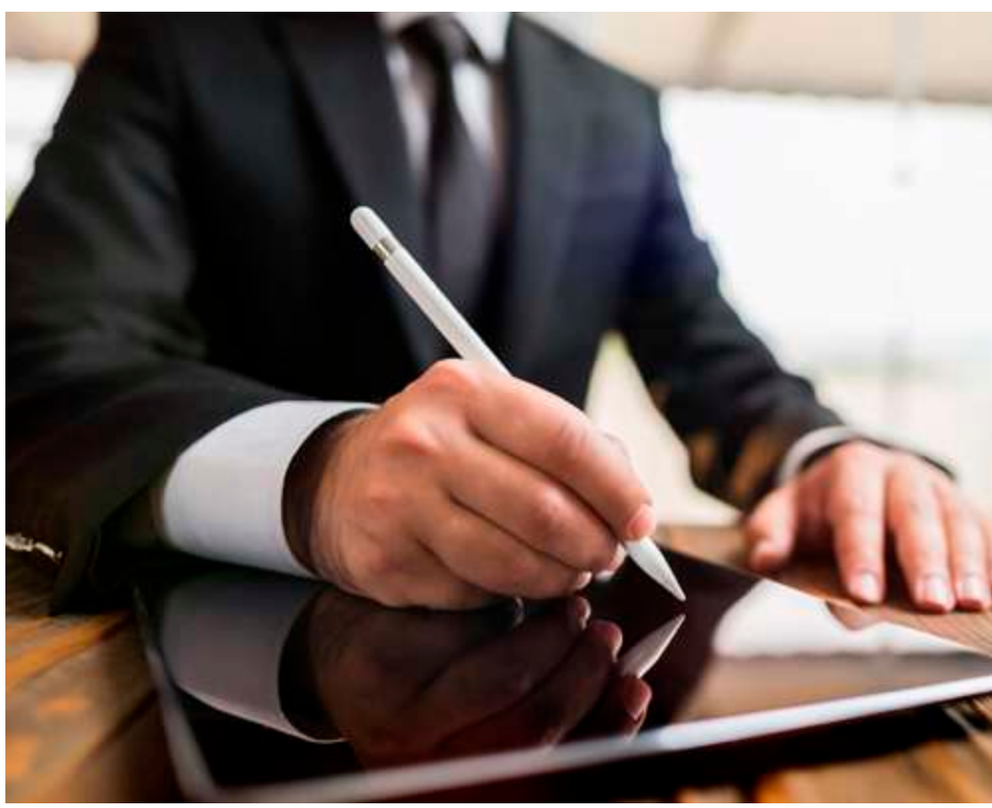

- تقدمان إرشادات لضمان الكفاءة في سفر موظفي البنك في مهام رسمية؛
- "إجراءات التوريد المؤسسي في الحالات الطارئة" من أجل التصدّي لحالات الطوارئ بسرعة وفعالية؛
- "دليل الأمن والسلامة"، الذي اكتمل إعداده؛
- التوجيهات المتعلقة بالعودة إلى العمل في المكاتب؛
- مدونة السلوك الجديدة المتعلقة بالموّردين؛
- سياسة إدارة السجلات والوثائق؛
- التوجيهات المتعلقة بتعيين الاستشاريين، والتوجيهات المتعلقة بالتوريد في المراكز الإقليمية؛
- "السياسة المتعلقة بالمستهلكات"؛
- التوجيهات المتعلقة بالإعلانات؛
- التوجيهات المتعلقة بتوزيع المساحات المكتبية؛
- الاتفاقية المبرمة مع شركة International SOS لتقديم خدمات الاستشارة والدعم في مجال التطبيب والسلامة والحالات الطارئة للموظفين أثناء سفرهم إلى الخارج لأغراض شخصية أو في مهام رسمية؛
- نظام SAP الجديد لإدارة السفر في المراكز الإقليمية، من أجل تحسين الخدمات المتعلقة بالسفر في مهمة رسمية في جميع المراكز الإقليمية.

الإنجازات

في سنة 2020، انصبّ اهتمام "إدارة الخدمات الإدارية" أساساً على التصدي لجائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ" وآثارها على موظفي البنك وبناه التحتية. ومن الإجراءات والمبادرات المتخذة لمواجهة مخاطر "مرض فيروس كورونا المستجدّ" ما يلي:

- تزويد 2,000 موظف بمجموعة أدوات صحية، منها 20 جهازاً للفحص الحراري يستخدمها موظّفون مدرَّبون؛
- تطهير ورشّ المباني في ثلاث مناسبات وإرساء هذا المشروع على شركة مختصة؛
- استبدال أبواب المدخل الرئيس للبنك، والتحول من نظام يدوي إلى أبواب منزلقة أوتوماتيكية؛
- مطالبة موّردي العمليات والصيانة بتحديد موظفيهم الأساسيين العاملين داخل البنك وفرض شروط صارمة تتعلق بوجود هؤلاء الموظفين في البنك؛
- إجراء اختبارات "تفاعل البوليميراز المتسلسل" (PCR) لتشخيص إصابة الموظفين المقيمين في المجمَّع السكني للبنك بمرض فيروس كورونا المستجدّ؛
- إجراء تدريب للموظفين الأساسيين يعرِّفهم بالإجراءات الوقائية في مجال الصحة والسلامة بعد فترة الحجر الصحي؛
- تزويد الموظفين الأساسيين العاملين في مقر البنك بمجموعة أدوات للتنظيف المكتبي مرفقة بتعليمات التنظيف وعلب لمياه الشرب؛
- إلزام جميع موّردي التنظيف الداخلي للبنك بإجراء أنشطة التنظيف العميق؛
- تعقيم جميع الأسطح، ومنها المصاعد وآلات النسخ، ومواقف السيارات، والغرف الميكانيكية، والأماكن العامة الأخرى؛
- إجراء المهندسين زيارة يومية لمرافق البنك من أجل التحقق من برامج التأهب والمشاريع الجارية.

الاستثمار

نفذ البنك الحل المسمّى "من التوريد إلى السداد"، الذي يبسط عملية التوريد بأكملها حتى مرحلة السداد. ويغطي التوريد الاستراتيجي وإدارة العقود وإدارة الموّردين ضمن حل شامل واحد موجود في نظام SAP Ariba.

لتحسين الكفاءة وسرعة الاستجابة، قامت "إدارة الخدمات الإدارية" بأتمتة جميع عملياتها وخدماتها، ورقمنة عملية الدفع كاملةً باستخدام التوقيع الإلكتروني عن طريق DocuSign وPDF.

التصدي لمخاطر "مرض فيروس كورونا المستجدّ"

تزويد 2,000 موظف بمجموعة أدوات صحية، منها 20 جهازاً للفحص الحراري يستخدمها موظفون مدرَّبون

فتح آفاق جديدة للتنمية

المقدّمة

ستواجه بلداننا الأعضاء كثيراً من القرارات الصعبة التي ينبغي أن تتَّخذها في السنوات المقبلة من أجل حلّ المشكلات الكبرى. وتتمثَّل إحدى هذه المشكلات في ضرورة سدّ احتياجات الشباب المتكاثرين، الذين يُتوقع أن يزيد عددهم بمقدار 100 مليون نسمة فيما بين سنتي 2015 و2030، وفي ضرورة إيجاد وسائل تمكِّن من التصدّي لتفاقم العجز التجاريّ في 22 من أصل 25 صناعة.

ويزيد من حدّة هذه المشكلة عواملُ شتى، ولا سيما تداعيات الثورة الصناعية الرابعة، ونقص التمويل السنويّ اللازم لتحقيق "أهداف التنمية المستدامة" الذي يقدَّر بتريليون دولار أمريكي في السنة والذي يتضاءل أمامه التمويل السنويّ المتاح في إطار "المساعدة الإنمائية الرسمية" العالمية والبالغ 135 مليار دولار أمريكي في السنة، وتفشِّي جائحة "مرض فيروس كورونا المستجد" سنة 2020، التي أوهنت حتى قدرات أكثر بلدان العالم غنىً واستقراراً.

وفي سبيل التصدي لهذه المشكلات، يقدِّم نموذج العمل الجديد للبنك معياراً جديداً تماماً لمشاركة البلدان. وهو يعتمد على إقامة شبكات تحالف عالمية ترتكز على الصناعة وترمي إلى التمكين من إعادة عولمة منظَّمة غير مسبوقة النطاق، ومن ثم إلى فتح آفاق جديدة للنموّ المستدام في البلدان الأعضاء.

الصعيد العالميّ

إعادة تشكيل العولمة: التموضع الاستراتيجي للبنك الإسلامي للتنمية بالنسبة إلى مجموعة العشرين

ميَّزت فعاليتان مهمتان سنة 2020: فقد دُعيَ "البنك الإسلاميّ للتنمية" بصفته "منظمة إقليمية" إلى اجتماعات "مجموعة العشرين" تحت رئاسة المملكة العربية السعودية، وترأس اجتماعات رؤساء البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف خلال سنة 2020.

الهدف

◀ تمثل سنة 2020 مرحلة أساسية في طريق العولمة، أجبرت بلدان العالم على إجراء اختيار مهمّ: "التخلص من العولمة" أو "إعادة تشكيل العولمة". ففي ضوء الزيادة المطردة في عدد السكان، ودخول ما لا يقل عن 40 مليون شاب وشابة إلى سوق العمل كل سنة، وتسارع المشكلات الهيكلية نتيجة الثورة الصناعية الرابعة وجائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ"، يقف العالم في مفترق طرق ويتعيّن عليه إجراء اختيارات كبرى.

◀ عرض البنك الإسلامي للتنمية على "مجموعة العشرين" توجهاً استراتيجياً جديداً يرمي إلى إيجاد طريق عمليّ لإعادة تشكيل العولمة من أجل جعلها أكثر قدرة على الصمود، وأكثر ذكاءً، وأكثر شمولية. وقد بيَّن الكيفيةَ التي يمكن بها تحقيق القدرة على الصمود في سلاسل القيمة العالمية مع الحفاظ على الكفاءة المثلى. فالميزة النسبية الأصيلة للبلدان النامية يمكن أن تتيح للأسواق العالمية بدائل فعالة في أوقات الأزمات. وهو أمرٌ لا يجعل العولمة أكثر قدرة على الصمود فحسب، بل يجعلها أيضاً شاملة للبلدان التي تخلفت عن الركب تاريخياً.

اختتمت "مجموعة العشرين" قمة قادتها في نوفمبر 2020، وكان البنك قد شارك في أكثر من 120 اجتماعاً تشمل الأفرقة العاملة كافة سواءً في محور "المالية" أو في محور "المبعوثين الدبلوماسيين"، ومنها كلّ اجتماعات وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية

الطريقة

◀ حظي البنك بفرصة غير مسبوقة لدعم مناقشات حاسمة والمشاركة فيها، وعرض مزايا نموذج عمله الجديد في الوقت نفسه.

◀ في ديسمبر 2019، وجَّهت الرئاسة السعودية لمجموعة العشرين، وهي المنتدى الرئيس للتعاون الدولي، دعوةً إلى البنك كي يشارك في أعمالها تحت شعار سنة 2020: "اغتنام فرص القرن الحادي والعشرين للجميع".

◀ في يناير2020، تولى البنك رئاسة اجتماعات رؤساء البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف، وهو منتدى يجمع أكبر 11 بنكاً إنمائيّاً متعدّد الأطراف في العالم و"صندوق النقد الدولي".

◀ لكي يتمكن البنك من المشاركة والترويج لنفسه على الصعيد العالمي، فإنه خصَّص موارد لما يلي:

- الترويج لرسالته ورؤيته
- تقديم الخبرة في مواضيع عالمية والمعرفة بالصعوبات التي تواجهها البلدان النامية
- تعزيز تنسيق أفضل بين البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف فيما يتعلق بأعمال "مجموعة العشرين"
- إقامة وتطوير شراكات استراتيجية مع منظمات أخرى
- تعزيز حضوره على الصعيد العالمي واتخاذ مكانته بصفته منظمة دولية من الطراز الأوّل.

◀ اكتسب البنك- بفضل عمله المكثَّف خلال فترة رئاسة المملكة العربية السعودية لمجموعة العشرين- قدرة كبيرة على المساهمة في جدول

أعمال "مجموعة العشرين"، وذلك بإجراء دراسات واستقصاءات وبإسداء مشورة الخبير وتوصياته لصنّاع السياسات.

- يقف البنك على أهبة الاستعداد للعمل بالطريقة نفسها كلما دعته بلدانه الأعضاء إلى المشاركة في اجتماعات دولية مقبلة تتعلق بمهمته المتمثلة في دعم التنمية الاقتصادية وتحقيق "أهداف التنمية المستدامة".

الإنجازات

- قدَّم خبراء من البنك 58 مداخلة في فعاليات واجتماعات "مجموعة العشرين" سنة 2020، وساهموا في المناقشات بما مجموعه 56 عرضاً وتقريراً مكتوباً خلال هذه السنة.

- نشر البنك أربعة تقارير عن تعزيز الصناعات الأساسية في مرحلة التعافي بعد جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ".

- عرض البنك ثلاثة تقارير على وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في اجتماعات "مجموعة العشرين"، وهي:
  - دراسة تقييمية عن "الممارسات الفضلى للبنوك الإنمائية المتعددة الأطراف ولشركات التأمين المختصَّة المتعددة الأطراف في مجال تأمين استثمارات الأسهم، واستثمارات الديون المتوسطة والبعيدة الأمد من المخاطر السياسية وحلول تأمينية أخرى".
  - تقريران تكميليان عن تفعيل منصتين قُطريتين في الصومال وأوزبكستان بعد اعتماد "الإطار المرجعي لمجموعة العشرين المتعلق بمنصات قُطرية فعالة" سنة 2020.

- ساعدت مشاركة خبراء البنك في اجتماعات "مجموعة العشرين" خلال سنة 2020 على تحقيق حصائل إيجابية مثل:
  - قبول طلب البنك بأن يكون شريكاً في تنفيذ "الشراكة العالمية للشمول المالي"، فصار البنك يمثل المالية التشاركية في هذا المنتدى المهمّ
  - تعزيز العلاقات مع منظمات دولية أخرى في الأوقات العصيبة، بإبرام اتفاقيات مع جهات شريكة أساسية، منها: "منظمة الصحة العالمية"، و"اليونيسيف"، و"برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"، و"مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع"، و"برنامج الأغذية العالمي"
  - الترويج النشط لمبادرات البنك الأخيرة، ومنها "برنامج الاستجابة والاستعادة والاستئناف" من أجل مساعدة البلدان الأعضاء على مكافحة جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ"
  - إقامة شراكات مع منظمات مشاركة في "مجموعة العشرين" ومجموعاتها المشاركة، ومنها "منظمة الطاقة المستدامة للجميع" (SEforALL)، و"موئل الأمم المتحدة"، و"مؤسسة الملك خالد الخيرية"، و"مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز للحوار الدولي".

الاستثمار

- استثمر البنك في إقامة علاقات استراتيجية مع الأمانة السعودية لمجموعة العشرين ورؤساء الأفرقة العاملة المعنية بالمحورين، والجماعات المشارِكة، والخبراء العالميين المختصين من أجل النهوض بأولويات البلدان الأعضاء في "البنك الإسلامي للتنمية".

- ساعد إطار التنسيق الداخلي وفود البنك على المشاركة بقوة في الفعاليات ذات الصلة بمجموعة العشرين.

- وُضِعت آلية ونماذج واضحة لدعم وتوجيه مندوبي "مجموعة البنك" في مشاركتهم في اجتماعات وفعاليات "مجموعة العشرين".

- أنشئت آلية لإعداد التقارير، مما سمح بجمع ملاحظات وحصائل الاجتماعات.

التدخلات خلال اجتماعات "مجموعة العشرين" سنة 2020

قدَّم البنك 58 مداخلة في فعاليات واجتماعات "مجموعة العشرين" سنة 2020، وساهم في المناقشات بما مجموعه 56 عرضاً وتقريراً مكتوباً

رؤية موحّدة للبنوك الإنمائية المتعددة الأطراف في مرحلة ما بعد جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ"

أحدثت جائحة "مرض فيروس كورونا المستجد" تحوّلاً عالمياً بارزاً في نماذج التنمية الاقتصادية والمالية والاجتماعية والصحية، وخلّفت انعكاسات عميقة على طريقة عمل البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف.

الهدف

◀ أدى الحجم غير المسبوق لتأثيرات الجائحة إلى تهديد الرفاهية الاقتصادية للمواطنين والمؤسسات في جميع أنحاء العالم. وكشفت الجائحة كذلك عدم جاهزية البلدان الأعضاء لمواجهة حجم الخسائر المتوقعة، سواء كانت بشرية أو مالية.

◀ في هذا السياق، يناط بالبنوك الإنمائية المتعددة الأطراف دور مهم في سدّ الحاجة إلى وضع تدابير وسياسات احتواء قصيرة ومتوسطة وبعيدة الأمد، وتدابير تشريعية وتنظيمية، للحد من الأزمات المتعددة الجوانب في المستقبل.

◀ يضاف إلى ما سبق حاجة معظم البلدان الأعضاء في البنك إلى مضاعفة الاستثمار في البنى التحتية للرعاية الصحية الحرجة والنظم على المدى المتوسط والبعيد. ومن المجالات التي يجب الاهتمام بها:

- احتواء ارتفاع عدد المرضى المصابين بسرعة
- إدارة العرض والطلب بطريقة استباقية
- إعداد خطة طوارئ لمرافق الإنتاج المحلية والمعدات الطبية الأساسية، ومنها تلك المتعلقة بالفحص
- توفير العلاج الكافي.

في الأشهر الأخيرة، أعادت البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف التركيز على "أهداف التنمية المستدامة" عندما كانت تحدِّد مسارات جديدة لمرحلة ما بعد جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ"

الطريقة

◀ لقد تبيّن أن سرعة تدخل البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف ضرورية في مواجهة أزمة جائحة "مرض فيروس كورونا المستجد" والتخفيف من حدتها.

◀ ترأس رئيس البنك الإسلاميّ للتنمية، بصفته رئيس اجتماع رؤساء البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف سنة 2020، جلسة تفاكر عُقدت لتحديد مستقبل البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف.

◀ في الأشهر الأخيرة، أعادت البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف التركيز على "أهداف التنمية المستدامة" عندما كانت تحدّد مسارات جديدة لمرحلة ما بعد جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ". إذ تدرك البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف الحاجة إلى تقديم دعم إضافي للبلدان الأعضاء من أجل إعادة وضعها على مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030.

◀ يتأثر تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى القُطري بما يلي:

اتجاهات الاقتصاد الجزئي:

- التحول نحو الشراء الإلكتروني والشراء الرقمي
- حماية العملاء والمستخدَمين من الإصابة بمرض فيروس كورونا المستجدّ أو نشره
- التخصيص المرن للموارد
- الاستفادة من المتاجر القريبة
- التحول إلى القيمة مقابل المال.

اتجاهات الاقتصاد الكلي:

- التحول التدريجي إلى سلاسل القيمة الإقليمية أو الوطنية.
- زيادة الاهتمام بتحسين الأحوال الصحية.
- تعزيز الموارد المالية المخصصة للاستثمار في البنى التحتية الصحية.

◀ تنمّ البلدان المتقدمة والبلدان النامية عن حاجة ماسة إلى حشد التمويلات على نطاق واسع للمساهمة في المحافظة على النشاط الاقتصادي وفرص العمل خلال الجائحة الحالية. وينبغي للبنوك الإنمائية القيام بما يلي:

- أن تضع بصورة جماعية استراتيجيات مرنة مستقبلية تمكّن من مواجهة أيّ تحول جذري في البلدان الأعضاء.
- الاستعداد لسد النقص في التنافسية التكنولوجية.
- تصور نماذج عمل مرنة جديدة، تتكامل فيها توقعات المستخدَمين والمستهلكين تكاملاً تامّاً بفضل هيكل تكنولوجي استباقي وميسور التكلفة.

◀ يجب على البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف استثمار الكثير في رقمنة المجالات التالية:

- حلول التكنولوجيا المالية التي من شأنها أن تقلل من تكاليف الأعمال، وتزيد الكفاءة، وتمكّن الشركات والأفراد من إجراء معاملاتهم بطريقة ميسرة وفورية، وتمكّن من التخصيص الشخصي القوي للخدمات المالية.
- التعلم الإلكتروني، والتجارة الإلكترونية، والخدمات المصرفية الإلكترونية، وتكنولوجيات الصحة الإلكترونية، والحوكمة الإلكترونية.
- منصات معلوماتية قوية تجمع بين سلسة الكتل والذكاء الاصطناعي لتيسير حلول قائمة على البيانات واتخاذ القرار بمزيد من الملاءمة والدقة والسرعة.
- منصات رقمية قُطرية للبنوك الإنمائية المتعددة الأطراف والبلدان الأعضاء وغيرها من الكيانات الخاصة والعامة من أجل تحسين الشفافية وتنسيق المعاملات
- الاستثمار في برمجيات تحليلية جديدة مدعومة بالذكاء الاصطناعي من أجل المساهمة في تكهن تأثير جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ" بالعديد من السيناريوهات القائمة على افتراضات معينة.

الإنجازات

◀ كانت التدخلات العالمية للبنوك الإنمائية المتعددة الأطراف مخصصة للتصدي بطريقة استباقية للتهديد المحدق بالحياة، فشملت:

- التمويل الطارئ لقطاع الصحة على المدى القصير.
- التمويل المسرع لاستثمارات البنى التحتية.
- التمويل غير التقليدي
- تمويل مشاريع البنى التحتية.

◀ استهدفت البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف أيضاً المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والشركات ذات الرسملة السوقية المتوسطة، وتمويل التجارة، والقطاع الصحي، مع التركيز على تمويل اقتناء المواد الاستهلاكية والمعدات الطبية.

◀ من أجل تسريع صرف التمويلات المعتمدة للبلدان الأكثر تضرراً في المقام الأول، وافقت البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف على تخفيف قواعد وإجراءات الإقراض والتوريد وكذلك التدابير القانونية المتعلقة بالشراكات.

الاستثمار

◀ استجمعت البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف جهودها لتوفير مبلغ إجمالي يناهز 300 مليار دولار أمريكي من أجل مكافحة جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ" خلال 15 شهرا، ويعمل صندوق النقد الدولي على توفير 3 أو 4 تريليون دولار أمريكي لدعم القدرة الإقراضية للبلدان المتضررة.

◀ من أجل توفير مستقبل من النمو المستدام في مرحلة ما بعد الجائحة في البلدان التي تخدمها، سيكون على البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف استثمار الموارد في معالجة القضايا التالية:

- إحداث تحول في سلسلة الإمداد العالمية لتصميم سلاسل قيمة إقليمية ووطنية جديدة قريبة من المستخدم أو المستهلك،
- إعادة النظر في نموذج متوازن للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ينشد التنمية العادلة وتكنولوجيا الحد من آثار تغير المناخ
- حماية القوى العاملة واقتصاد كل بلد على حدة (تدابير الاحتواء الصحية والمالية والاقتصادية)
- إدارة المخاطر الاقتصادية والمالية والمجتمعية والصحية الكلية لضمان استمرار الأعمال.
- تحري مجالات الاستثمار وسياسات العمل المساعدة على تحريك الإنتاجية عن بعد
- تسخير الحلول التكنولوجية بسرعة لفائدة البلدان الأعضاء
- التنفيذ المشترك لاستراتيجيات تمكّن من الحصول على طاقة نظيفة وميسورة
- تثمير الموارد المالية الخاصة غير المستغلة وتحويلها إلى استثمارات تقبل البنوك تمويلها
- تعزيز الحوكمة السياسية والاقتصادية.
- توفير الحلول المالية الأنسب لتحقيق مستقبل أفضل لكل من البلدان الأعضاء.

مواجهة أزمة "مرض فيروس كورونا المستجدّ" والتخفيف من حدّتها

استجمعت البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف جهودها لتوفير مبلغ إجمالي يناهز 300 مليار دولار أمريكي من أجل مكافحة جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ" خلال 15 شهراً

يؤكد رؤساء البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف أن تركيز "البرنامج الخماسي لرئيس البنك" على سلاسل القيمة العالمية الذكية والخضراء والشاملة والقادرة على الصمود يجب أن يكون من صميم مهمة البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف في المستقبل

المائدة المستديرة للمحافظين

أطلق البنك مبادرة تنظيم مائدة مستديرة في إطار سعيه لتحويل وتطوير البلدان الأعضاء.

الهدف

- تشير التقديرات إلى أنّ عدد سكان البلدان الأعضاء في البنك سيرتفع من 1.7 مليار نسمة سنة 2015 إلى 2.2 مليار نسمة سنة 2030 (أي بمقدار نصف مليار نسمة).
- سيزداد عدد الشباب العاملين، الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و30 سنة، والذين سيظلّون يمثلون معظم المنضمّين الجدد إلى القوى العاملة بمقدار 100 مليون عامل خلال المدة نفسها. وسيحدث نحو 80% من هذا النمو في المناطق الحضرية، الأمر الذي سيؤدي إلى رفع عدد السكان الحضريين إلى 56% من أصل جميع سكان البلدان الأعضاء. ويقترن ذلك بنقص متعاظم في التمويل اللازم لبلوغ "أهداف التنمية المستدامة"، يُقدَّر بنحو مليار دولار أمريكي في السنة.
- في إطار التصدّي لهذه الصعوبات، نظَّم محافظو البنك مائدة مستديرة بمناسبة الاجتماع السنوي الثالث والأربعين للبنك بتونس العاصمة سنة 2018، لفائدة جمهور يتألف من محافظي

الهدف من المائدة المستديرة هو إحراز تقدّم في خطط تحوّل البلدان الأعضاء، وذلك بالاستفادة من معارفها عن جوانب مثل: إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني، والحرص على الانخراط من القمة إلى القاعدة في خطة التحول الجديدة

البنك. وعُقدت المائدة المستديرة مرة أخرى بالمغرب سنة 2019.

- تتمثل أهداف المائدة المستديرة فيما يلي:
  - تباحُث التوجّهات الاستراتيجية للبنك في المستقبل
  - تأكيد دور الحكومات الوطنية في تهيئة الظروف التي تمكّن "البنك" من أن يكون طرفاً فعّالاً في تحوُّل البلدان الأعضاء.

الطريقة

- أتاح "نموذج العمل الجديد للبنك" و"البرنامج الخماسي للرئيس" تنسيق الجهود التي تؤدي إلى التحوّل الشامل لسلاسل القيمة من بدايتها إلى نهايتها في الصناعات المختارة التي تتمتع فيها البلدان الأعضاء بميزة نسبية في الحاضر أو المستقبل
- غير أنّ هذا التقدُّم يحدق به عدد من المخاطر الكبيرة التي تواجه البلدان الأعضاء ، بدءاً من تأثيرات الاتجاهات الحديثة والجديدة في الجغرافيا السياسية، والتكنولوجيا، والتشغيل، وانتهاءً بآثار جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ" وتغيّر المناخ البعيدة الأمد.
- لكي يساعد "البنك" بلدانه الأعضاء على تفادي هذه المخاطر، وعلى الاستفادة في الوقت نفسه من مزايا منهجه الجديد، قرّر تنظيم مائدة مستديرة سنوية للمحافظين من أجل تمكين البلدان الأعضاء من تبادل خبراتها والاتفاق على الأولويات الكبرى للمؤسسة خلال السنة التالية.
- تشمل المواضيع عادة:
  - وضع الإطار التشريعي والتنظيمي المناسب لمشاركة القطاع الخاص
  - توجيه الاختيارات المتعلقة بالتكنولوجيا والابتكار
  - آليات بناء التوافق وصياغة البرامج
  - وضع ضمانات تكفل المسؤولية الاجتماعية والمشاركة الواسعة النطاق.
  - طرائق إشراك القطاع الخاص في سد نقص التمويل في دول منظمة التعاون الإسلامي،

البالغ تريليون دولار أمريكي، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

- طرائق الانخراط في التصنيع الذكي من أجل المشاركة في الثورة الصناعية الرابعة
- طرائق بناء اقتصادات شاملة لاستيعاب 10 ملايين وافد جديد إلى سوق العمل كلّ سنة.

◀ تُطرَح على المحافظين المشاركين في اجتماعات المائدة المستديرة عدّة أسئلة من أجل المساهمة في تحديد عوامل النجاح الرئيسة:

- ما السمات البارزة في مسيرة التحوّل في بلدكم، والمعالم الرئيسة، والمنجَزات، وتأثير التحوّل الاقتصادي؟
- ما المشكلات والعقبات أو العراقيل الموقوف عليها التي تحول دون مشاركة القطاع الخاص والقطاع الثالث مشاركة واسعة في التحوّل الاقتصادي في بلدكم (من التخطيط إلى التنفيذ)؟
- كيف يمكن أن يتعاون "البنك" معكم على تعميم خبرتكم أو بثّها بين البلدان الأعضاء لإقامة صِلات سوق عالمية جديدة؟

◀ يُطلب من المحافظين أيضاً تقديم توصيات تبيّن الكيفية التي يمكن بها للبنك أن يعينهم على مواصلة مسيرات التحوّل في بلدانهم.

الإنجازات

◀ من أهم جوانب المائدة المستديرة كشف المشاركين عن الطريقة التي تمكّنوا بها من تحقيق النجاح في أهدافهم الإنمائية وعن الخبرات التي يمكن نقلها إلى البلدان الأعضاء الأخرى.

◀ في سنة 2018، تمكّنت المائدة المستديرة من حشد البلدان الأعضاء حول المشكلات الوجودية الأساسية الثلاث التي تواجهها هذه البلدان في أفق سنة 2030 والتي يمكن أن تكون أولويات أو أهدافاً تقدم لها "مجموعة البنك الإسلامي للتنمية" حلاً انطلاقاً من نموذج عمل جديد.

◀ في سنة 2019، كان موضوع المائدة المستديرة هو تأييد البلدان الأعضاء لاستجابة هيئة إدارة البنك لأولويات نموذج العمل الجديد للبنك: "تسخير الأسواق لخدمة التنمية".

◀ بفضل هذه الموائد المستديرة، تلقّى البنك معلومات عن الأسواق الأساسية التي ينبغي التركيز عليها، وهو ما مكّن من تحديد خمس صناعات أساسية ضرورية لإيجاد فرص عمل في بلدانه الأعضاء، وهي:

- الصناعات الغذائية والأعمال الزراعية
- صناعات المنسوجات والملابس والجلديات والأحذية
- الصناعات البتروكيماوية والبترولية
- البناء والصناعات المتعلقة بالبناء
- المالية الإسلامية.

◀ تتضمن المناقشات مع المحافظين سيراً عميقاً للجوانب الثلاثة من نهج البنك المتعلق بسلاسل القيمة العالمية:

- ضرورة تنفيذ عملية التصنيع برفع مستوى سلاسل القيمة باستخدام الموارد الطبيعية وتسخير المزايا النسبية الكامنة والمكشوفة.
- ضرورة اعتماد التطور التكنولوجي السريع باعتباره وسيلة أساسية لتحقيق نموّ صديق للبيئة ومستدام، وجعل الابتكار سمة بارزة في عملية التغيير الهيكلي.
- ضرورة دعم صعود الطبقة المتوسطة من أجل إيجاد اقتصادات ذات وفورات حجم تبرّر ارتفاع تكاليف الاستثمار، مع تشجيع التجارة بين دول منظمة التعاون الإسلامي وإنشاء أسواق إقليمية قادرة على دعم سلاسل القيمة الأوسع وزيادة الطلب الداخلي.

الاستثمار

◀ رفع البنك نسبة مخصصاته لنموذج العمل الجديد إلى 40% من خطة العمليات السنوية، وسيرفع هذه النسبة تدريجياً إلى 80%.

مناقشة المائدة المستديرة

طرائق بناء اقتصادات شاملة لاستيعاب

10 ملايين

وافد جديد إلى سوق العمل كلّ سنة

طرائق إشراك القطاع الخاص في سد نقص التمويل البالغ

تريليون دولار أمريكي،

لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

إصدار أول تقرير مشترك بين البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف بشأن المساهمات في تحقيق "أهداف التنمية المستدامة"

لإعلان أنّ سنة 2020 هي بداية عَشْريةِ العمل، اقترح رئيس البنك الإسلاميّ للتنمية، بصفته رئيساً لاجتماعات رؤساء البنوك الإنمائية المتعدّدة الأطراف خلال سنة 2020، نشر تقرير مشترك عن تمويل تحقيق "أهداف التنمية المستدامة".

الهدف

- على بعد 10 سنوات بالضبط من سنة 2030، تزامنت بداية عشرية العمل سنة 2020 من أجل تسريع وتيرة التقدم في تحقيق "أهداف التنمية المستدامة" مع جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ"، وهو ما أثار تساؤلات عميقة بشأن آفاق تحقيق هذا البرنامج الطموح.
- على أثَر مقترَح قدَّمه رئيس "البنك"، الذي كان يترأس اجتماعات رؤساء البنوك الإنمائية المتعدّدة الأطراف خلال سنة 2020، نشرت هذه المجموعةُ المؤلَّفةُ من البنوك الإنمائية المتعدّدة الأطراف الأحد عشر الكبرى و"صندوق النقد الدولي"- تقريراً عن مساهماتها في تحقيق "أهداف التنمية المستدامة".

يقدِّم التقرير المشترك بين البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف رؤية جديدة عن التنمية لجميع البلدان، تسلط الضوء على أهمية الشراكات في حشد التمويل من أجل الاستدامة

- في الوقت الذي يعمل فيه العالَم على التعافي من أزمة "مرض فيروس كورونا المستجدّ"، يجب تجديد الاهتمام بأهداف التنمية المستدامة. وطبقاً لركيزة "التشبيك" المنصوص عليها في "البرنامج الخماسيّ للرئيس"، يعرض التقريرُ المشترَكُ جهود البنوك الإنمائية المتعدّدة الأطراف في كل هدف من "أهداف التنمية المستدامة" السبعة عشر، ويتطرق لمهامّ هذه البنوك ومزاياها التنافسية.
- لقد أدرك قادة وطنيون ودوليون فرصة ومسؤولية العمل على أن تدعم جهود التعافي أهداف التنمية المستدامة. وهو ما شُدِّد عليه منذ عهد قريب في مختلف المحافل، ومنها "مجموعة العشرين"، و"المسار الرفيع المستوى بشأن التمويل الإنمائيّ في عهد جائحة مرض فيروس كورونا المستجدّ فما بعده"، الذي نُظِّم بالتعاون بين كندا وجامايكا والأمانة العامة للأمم المتحدة في مايو2020 ، وقمة "التمويل المشترك" التي عقدت في نوفمبر 2020.
- في هذا السياق، يُتوقَّع الكثير من البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف، لكن لا بدّ لها من أن تبذل المزيد من الجهد حتى تحصل على اعتراف كامل بدورها الحالي في تمويل "أهداف التنمية المستدامة". ولذلك آن الأوان لكي تعزّز البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف بمساهماتها في "خطة عام 2030".
- سلّط هذا التقرير مزيداً من الضوء على جهود البنوك الإنمائية المتعدّدة الأطراف الرامية إلى مساعدة البلدان على تحقيق "أهداف التنمية المستدامة"، وشجَّع على تقدير دورها، ولا سيما في سياق دعم التصدّي لأزمة "مرض فيروس كورونا المستجدّ" والتعافي منها.

الطريقة

- وُضِع المقترَح بعد تباحُث ممثلي رؤساء البنوك. فاقتُرح أن يصوغ البنك الإسلامي للتنمية هذا التقرير مع "بنك التنمية الآسيوي"، الرئيس الحاليّ للفريق العامل للبنوك الإنمائية المتعدّدة الأطراف

المعنيّ بالإدارة من أجل النتائج الإنمائية، الذي يتمثّل محورُ عمله المتواصل في رفع التقارير عن "أهداف التنمية المستدامة".

◀ قويل مقترح "البنك" لإعداد التقرير سنة 2020 بالتأييد، وذلك خلال الاجتماع الأوّل لرؤساء البنوك الإنمائية المتعدّدة الأطراف الذي عُقِد في أبريل 2020. وبناءً على خطة متّفَق عليها، عيَّن كلُّ بنك إنمائيّ متعدّد الأطراف جهةً منسّقةً تقدِّم المعطيات اللازمة للتقرير، الذي يحرِّره الرئيسان، "البنك الإسلاميّ للتنمية" و"بنك التنمية الآسيويّ".

◀ طبقاً لركيزة "التوعية" المنصوص عليها في "البرنامج الخماسيّ للرئيس"، يقدِّم التقرير المشترَك أمثلة عن الطريقة التي يساهم بها تمويل البنوك الإنمائية المتعدّدة الأطراف مباشرةً في النهوض بأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالتمكين، والمحافظة على كوكب الأرض، وتعزيز الازدهار للجميع، وإقامة بنى تحتية مستدامة.

◀ يشير التقرير إلى الأهميّة البالغة لعقد الشراكات من أجل حشد التمويل، ويكشف عن الطريقة التي تجسد بها البنوك الإنمائية المتعدّدة الأطراف الهدف 17 من "أهداف التنمية المستدامة"، وهو عقد الشراكات لتحقيق الأهداف بالمساعدة الفنية ودعم السياسات والمعرفة.

◀ يعرض التقرير بعض الالتزامات بمواصلة العمل المشترك من أجل تقريب العالم من تحقيق "خطة التنمية المستدامة لعام 2030" بوسائل، منها الدفع قدُماً بالطرائق المشترَكة للإدارة المعتدّة بالنتائج دعماً لأهداف التنمية المستدامة.

الإنجازات

◀ يرمي هذا التقرير الأوّل المشترَك بين البنوك الإنمائية المتعدّدة الأطراف عن مساهماتها في "أهداف التنمية المستدامة" إلى إطلاع الجهات المساهمة والأطراف المعنيّة على الدعم الجماعيّ لتنفيذ "خطة أهداف التنمية المستدامة لعام 2030" في الوقت الذي يسعى فيه العالم للتعافي من أزمة "مرض فيروس كورونا المستجدّ".

◀ ينهج التقرير نهجاً متناسقاً، فيعتمد على الأمثلة ودراسات الحالة التي تقترحها جهة التنسيق التي عيَّنها كلٌّ من البنوك الإنمائية المتعدّدة الأطراف.

◀ من شأن هذا التقارب المتزايد بشأن الأساليب المشتركة أن تمكِّن في المستقبل من تقديم معلومات أكثر تماسكاً عن تنسيق مساهمات البنوك الإنمائية المتعدّدة الأطراف. وبعد المقترح الأوّليّ للبنك الإسلاميّ للتنمية، يمكن للرؤساء المقبلين لاجتماعات رؤساء البنوك الإنمائية المتعدّدة الأطراف أن يفكّروا في تحديث هذا التقرير خلال عَشْرية العمل.

الاستثمار

◀ استثمر جميع أعضاء مجموعة البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف في تقديم وفحص مساهمتها في التقرير.

◀ قدَّم "البنك الإسلامي للتنمية" و"بنك التنمية الآسيويّ" استثمارات إضافية من أجل إعداد التقرير.

تواوم البنوك الإنمائية المتعدّدة الأطراف

اتّحَدَ رؤساء البنوك الإنمائية المتعدّدة الأطراف

الأحد عشر الكبرى

و"صندوق النقد الدوليّ"

من أجل إبراز التزامهم بأهداف التنمية المستدامة ومساهماتهم في بلوغها

تُجسّدُ البنوك الإنمائية المتعدّدة الأطراف الهدف

17 من "أهداف التنمية المستدامة"

مستقبل قطاع المالية

زادت سياقات الهشاشة وجائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ" من ضعف النموّ الاقتصادي، وارتفاع مستويات الديون، وانخفاض معدلات الربح. ويتناول تقرير البنك الإسلامي للتنمية عن "مستقبل المالية" هذه القضايا ضمن سلسلة منشوراته: "المستقبل"، التي تعطي توقعات عن الاتجاهات الاقتصادية، والتكنولوجيات المحدثة لتغييرات جذرية، والأولويات العالمية الجديدة، وتأثيرها في قطاع المالية لفائدة البلدان الأعضاء في البنك.

الهدف

- يحدّد التقرير الاتجاهات القوية، إذ تشكك شركات التكنولوجيا المالية وشركات التكنولوجيا الكبيرة في نموذج العمل التقليدي للمؤسسات المصرفية. ومن هذه الاتجاهات:
  - اعتماد المستثمرين المؤسسيّين المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمية.
  - اعتماد مؤسسات التمويل الاجتماعي آليات الاستثمار المؤثّر.
  - دمج المؤسسات الخاصة والعامة تدريجياً للتكنولوجيا المحدثة لتغييرات جذرية من أجل زيادة دعم إطار أهداف التنمية المستدامة.

- **تقلل التكنولوجيا** من تكلفة دخول الفاعلين الجدد:
  - يؤدي انخفاض حواجز الدخول إلى تكثيف المنافسة لفائدة العملاء.
  - تشجّع الحوسبة السحابية، والتوزيع عبر مختلف القنوات الرقمية، وزيادة الرقمنة عملاء الخدمات المالية على التحوّل إلى الصيرفة المباشرة والتكنولوجيا المالية.
  - يمكن للمؤسسات المالية أن تعمل على غرار الشركات الاستهلاكية التي لديها مراكز متعددة، ويمكنها تحسين نموذج التوزيع الخاص بها لتوسيع نطاق وصولها بما يتجاوز العملاء التقليديين.

ستمكّن التكنولوجيات الجديدة من تحسُّن جمع وتوزيع الأموال الخيرية بفضل تزايد الشفافية والتتبع والرقابة، مما سيؤدي إلى مشاركة أكثر سخاء

- **تحدّد التحولات** السلوكية فرص الاستفادة من التمويل الاجتماعي والبيئي، وذلك بالوسائل التالية:
  - زيادة الوعي بالضرورات الاجتماعية والبيئية، ودفع الجهات الفاعلة بشتى أنواعها إلى استيعاب الأهداف غير التمويلية في عملية صنع القرار، وإيجاد فرص الاستثمار، وإعادة تحديد معايير هذا الاستثمار.
  - تضافر جهود المؤسسات الإنمائية والإنسانية والمالية لحشد التمويل البديل (من المحسنين والعمل الخيري) عن طريق آليات الاستعانة بالجماهير.

- **استفادت أنظمة** الدفع كثيراً من التكنولوجيات الحديثة والتكنولوجيا المالية:
  - تزوّد المدفوعات الرقمية الجديدة المستهلكين والشركات بأنظمة دفع سلسلة، بزيادة سرعة الخدمات، وفرص الاستفادة منها، والكفاءة.

- في الوقت الحالي، تُستخدم تكنولوجيات- مثل سلسلة الكتل- للدفع، والمقاصة، والتسوية السريعة والآمنة عبر الحدود؛ والعملات المشفرة والرقمية سريعةٌ وآمنةٌ ومنخفضةُ التكلفة، ويمكن- بفضل تحسين اللوائح التنظيمية- أن تحلّ محلّ النقد في المستقبل.

الطريقة

- يتمثل الهدف العام من هذا التقرير في تقييم الاتجاهات العالمية المحدِثة لتغييرات جذرية واقتراح مناهج جديدة استشرافية تمكِّن من إرساء قطاع مالي أكثر عدلاً واستقراراً واستدامة بالوسائل التالية:
  - استحداث أدوات ووسائل استراتيجية جيّدة، وإطار مؤسسي وتنظيمي ملائم من أجل تحقيق حصائل اجتماعية مثلى.
  - تسريع اعتماد قطاع المالية للتكنولوجيا وتوسيع نطاقها من أجل تحسين كفاءة القطاع، وتجربة العملاء، والشمول، والإنصاف.

- تتمثل أهداف إطار "البنك" البرنامجي الجديد فيما يلي:
  - تصميم إطار مالي مُواتٍ للمؤسسات المالية الإسلامية والأخلاقية يمكّن من التصدي على نحو أفضل للاحتياجات والتهديدات الحديثة، وإعادة تحديد دور التمويل في مجال التنمية بإعادة توجيه الموارد نحو القطاعات والفئات الاقتصادية التي تتمتع بإمكانات كبيرة لإنشاء قيمة مستدامة.
  - إرساء اتجاهات وممارسات تحويلية تغيّر طريقة عمل السياسات الحكومية المتعلقة بالمالية، وتوسّع نطاق أدوات السياسات لتطوير قطاع مالي يركّز على الإنتاجية القادرة على مساعدة البلدان الأعضاء على تحقيق تطلعاتها الإنمائية.
  - تحقيق التعميق المالي، وتعزيز المساواة والمؤسسات المالية المراعية للبيئة، التي تركز على التنمية وتتسم بالكفاءة والقدرة على الصمود والاستعداد لدمج تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة لحلّ مشكلات البلدان الأعضاء.

التأثيرات المحتملة

- إذ كان على "البنك" أن يساهم في تحقيق الاستفادة من إمكانات التمويل، وتنفيذ "الثورة الصناعية الرابعة"، وسدّ النقص في التمويل في القطاعات الاقتصادية الرئيسة في البلدان الأعضاء في البنك، فيجب توجيه السياسة الاقتصادية نحو تحقيق نموّ اقتصادي أكثر مراعاة للبيئة وأكثر إنصافاً.

- يجب على أجهزة السياسات الحكومية- ومنها الضرائب، والإنفاق، واللوائح التنظيمية (ولا سيما المتعلقة بالبيئة المؤسسية والتنظيمية والمالية، والسياسة النقدية، والسياسة الاجتماعية)- تحسين النتائج الاجتماعية والبيئية.

- يدعو "البنك" البلدان الأعضاء فيه وفي منظمة التعاون الإسلامي إلى المساعدة على وضع سياسات مالية ونقدية مبتكرة تساعد على تحسين الاتساق مع الأهداف الاقتصادية المتمثلة في تحقيق الرفاهية. وستستند السياسات المقترحة إلى الأهداف الشاملة المشتركة المتمثلة في الازدهار، والاستقرار، والإنصاف، وستكون مصمّمة على وفق ظروف البلدان المشاركة وتطلعاتها.

- **سيكون دليل السياسات الاقتصادية** المتعلقة بالرفاهية منطلقاً لمساعدة البلدان على المزيد من التكيّف والتعزيز لإثراء السياسات الوطنية.

- سيدعو البنك أيضاً البلدان الأعضاء إلى العمل معاً على تجريب التوصيات المتعلقة بالسياسات من أجل تقديم أدلة يمكن أن تؤيد تعميم مثل هذه السياسات على نطاق أوسع.

- يدعو الإطار الجديد إلى استخدام استراتيجي أكبر للأموال العامة عن طريق أدوات مالية مبتكرة (مثل العملات المشفّرة، والتمويل الجماهيري) وآليات (منها التمويل المختلط، وإزالة المخاطر).

- يقسّم الإطار الجديد البلدانَ، من حيث التوجه الاستراتيجي للنظام المالي، إلى ثلاث فئات هي: الجاهزية العالية، والجاهزية المتوسطة، والجاهزية المنخفضة. ويقترح ما يلي:
  - أن تركّز البلدان من فئة الجاهزية العالية على الرقمنة، والتحوّل إلى التمويل المستدام، ووضع مبادئ توجيهية كي تتبعها البلدان الأخرى.
  - أن تركّز البلدان من فئة الجاهزية المتوسطة على الشمول المالي، والاستفادة من الموارد الحالية، لتحسين التنويع الاقتصادي، وتكوين رأس المال البشري اللازم.
  - أن تركّز البلدان من فئة الجاهزية المنخفضة على تحسين الحوكمة، وغرس الثقة في النظام عن طريق التعليم والإصلاحات.

- هناك احتمال آخر نظر فيه التقرير، ألا وهو إمكان إنشاء منظمة تجارية إسلامية يمكنها أن تقوم بما يلي:
  - النهوض بتوزيع المخاطر توزيعاً أكثر إنصافاً ورقابة في الاقتصاد.
  - الاستفادة من الذكاء الاجتماعي، والتكنولوجيا الجديدة المتعلقة بسلسلة الكتل من أجل رفع بعض الحواجز التي تعوق الخدمات المصرفية التشاركية.
  - استخدام أدوات منخفضة التكلفة وعالية الكفاءة من أجل الحدّ كثيراً من عدم الاتساق في المعلومات ومن تكاليف المعاملات غير القائمة على الديون.

الاستثمار

- رفع البنك نسبة مخصَّصه لنموذج العمل الجديد إلى 40% من المبلغ السنوي لتمويل برنامج العمل، وسيعمل على رفع هذه النسبة تدريجياً إلى 80%.

الاتجاهات القوية في قطاع المالية

ستدفع احتياجاتُ "أهداف التنمية المستدامة" إلى التمويل، والطوارئُ المناخية، وتزايدُ الفوارق القطاعَ المالي إلى إعادة النظر في آلياته المتعلقة بتحديد الأولويات وتخصيص الموارد

مستقبل قطاع الأغذية الزراعية

تتطلب الزيادة السكانية في العديد من البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية زيادة كبيرة في الإنتاج مستقبلا. وفي الوقت نفسه، أكدت جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ" الحاجة إلى سلاسل قيمة للأغذية الزراعية تكون قوية وقادرة على الصمود. ويتناول تقرير عن "الأغذية الزراعية" هذه المخاوف في إطار سلسلة منشورات "المستقبل" التي يصدرها البنك الإسلامي للتنمية، وترسم توقعات الاتجاهات الاقتصادية والأولويات العالمية الجديدة لفائدة البلدان الأعضاء.

الهدف

- قطاع الأغذية الزراعية ضروريّ للعديد من البلدان الأعضاء. وقد أبرزت جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ" مجموعة جديدة من التحديات والفرص، وعززت الحاجة إلى بناء سلاسل قيمة قادرة على الصمود في المستقبل.

- من المرجح أن يشهد العقد المقبل ارتفاعا هائلا في الطلب على الغذاء، وتغير أذواق المستهلكين، واستنزاف الموارد، والهجرة الريفية.

- إذا كانت البلدان الأعضاء بلداناً منتجة مهمة في المجال الزراعيّ، فإن عدداً منها ليس متقدمًا جدًا في معالجة الأغذية، فغابت عن أكثر قطاعات سلاسل القيمة الغذائية الزراعية تحقيقا للأرباح.

- لا بدّ لقطاع الأغذية الزراعية من أن يتغيرحتى يمكن الاستجابة بفعالية للنداءات العالمية من أجل الاستدامة ومعايير الجودة.

يطرح البنك الإسلامي للتنمية بطريقة استباقية إطاراً للبرمجة يوائم البلدان الأعضاء مع مستقبل الزراعة الغذائية، ويعتمد على تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة لتحقيق مستويات الإنتاجية وتوقعات أسواق سنة 2030

- بيّن البنك الإسلامي للتنمية أن الابتكار ومشاركة القطاع الخاص ضروريان لتحسين الموقع التنافسي المستقبلي للبلدان الأعضاء.

- تتعرض سلاسل القيمة لضغوط لكي تصبح أكثر استدامة وفعالية وشفافية في استخدام الموارد. وهذا يتيح للبلدان الأعضاء فرصة دخول أسواق جديدة وزيادة القيمة المضافة لمنتجاتها.

- ما لم تتخذ إجراءات حاسمة بشأن الابتكار وأساليب الزراعة الأكثر استدامة، فإن تغير المناخ والممارسات الزراعية المستنفدة للموارد ستضر بشدة بالبلدان الأعضاء في البنك الإسلامي التنمية، مما يحد من الإنتاج ويعرض الأمن الغذائي للخطر.

- سيواصل تقلص الفرص الاقتصادية التسبب في هجرة ريفية مستمرة في العديد من البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي التنمية. ومن أجل منع إلحاق ضرر دائم بإمكاناتها في إنتاج الأغذية الزراعية، تحتاج هذه الاقتصادات إلى الاستثمار والابتكار في قطاع الأغذية الزراعية لتوفير فرص العمل والمهارات للقوى العاملة الشابة.

- يسلط إطار برمجة الأغذية الزراعية الخاص بالبنك الإسلامي للتنمية الضوء على جميع هذه المسائل ويقدم حلولا وتدابير عملية للبلدان الأعضاء.

الطريقة

- تساهم الزراعة بالفعل في جزء كبير من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية. ومن المتوقع أن تزداد هذه المساهمة في المستقبل. وبارتفاع الطلب عالميا بسبب زيادة متوقعة في عدد سكان العالم بمقدار 800 مليون نسمة قبل سنة 2030، يتعين على البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية اتخاذ إجراءات لإيجاد موارد إضافية، الآن، وزيادة إنتاجيتها وتحويل نماذج عملها من أجل دعم النمو المستقر والابتكار.

◄ يكشف إطار البرمجة الجديد عن وجود إمكانات كبيرة غير مستغلة في القدرات الإنتاجية لبلدان البنك الإسلامي للتنمية. ومن ذلك مثلًا:

- أن البلدان الأعضاء تخفق في إضافة القيمة من جراء إهدار هائل للغذاء في سلسلة القيمة كلها؛
- أن الاستثمارات في البنى التحتية وتحسين إدارة المزارع وتعليم أصحاب الحيازات الصغيرة يمكنها أن تعزز الإنتاج الزراعي إلى حدّ بعيد؛
- أن هناك إمكان أن تعمل البلدان الأعضاء على تعزيز إضافة القيمة بتوسيع أنشطة معالجة الأغذية؛
- إذا كان لدى البلدان الأعضاء في الوقت الحاليّ حضور محدود في معالجة الأغذية، فإن هناك فرصًا في مجالي كلٍ من: المعالجة الأولية والثانوية لإضافة قيمة أعلى في العديد من الصناعات.

◄ يحدد إطار البرمجة الجديد الفرص والتحديات التي تواجه البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية. ويدرك ما يلي:

- أن البلدان التي تتصدر الإنتاجية بين بلدان البنك الإسلامي للتنمية تمتلك مستويات عالية من الإنتاجية الزراعية وتندمج في سلاسل القيمة العالمية.
- أن البلدان التي تركز على الإنتاج لديها قطاعات زراعية راسخة، لكنها تفتقر إلى الإنتاجية وقدرات المعالجة والبنى التحتية الملائمة.
- أن البلدان التي تركز على الأسواق المحلية تعتمد اعتمادًا كبيرًا على الإنتاج الزراعي، لكن مستويات الإنتاجية والميكنة لديها منخفضة جدًا بحيث لا تسمح بتخليص معظم المزارعين من زراعة الكفاف.

◄ يبرز إطار البرمجة الجديد ما يلي:

- الحاجة إلى أن يستثمر رواد الإنتاجية في الابتكار والاستدامة للحفاظ على الإنتاج وتوسيع حصتهم في السوق.
- إمكان قيام البلدان التي تركز على الإنتاج بتوسيع نشاطاتها في المعالجة لزيادة حصتها من القيمة السوقية.
- الفرص المتاحة للأسواق المحلية لزيادة الإنتاجية عن طريق الميكنة والحجم، للقضاء على انعدام الأمن الغذائي وتلبية الطلب الوطني.

الإنجازات

◄ يضع إطار البرمجة الجديد للبلدان الأعضاء الأساس لتحقيق أهدافها المطلوبة في إنتاج الأغذية الزراعية. فيمكن للبلدان الأعضاء، باتخاذ إجراءات حاسمة ومبتكرة، أن تحقق ما يلي:

- إنتاج صادرات غذائية زراعية إضافية بقيمة 380 مليار دولار أمريكي.
- تغيير سوق العمل وتحسين المؤهلات ومستويات الدخل لفائدة 170 مليون شخص.
- القضاء على انعدام الأمن الغذائي الشديد لما لا يقل عن 40 مليون شخص.

◄ لمساعدة البلدان الأعضاء على تحقيق هذه النتائج، يتناول الإطار أيضا ما يلي:

- مدى قدرة نظم الإدارة على تقديم إمكان تحسين الاستدامة في الإنتاج.
- تدابير الرقابة التي يجب اتخاذها لوقف إزالة الغابات وفقدان التنوع البيولوجي، نظرا لأن المزارعين غالبا ما يفتقرون إلى المساعدة الفنية والدراية الفنية.
- أهمية مشاركة القطاع الخاص في دفع التوسع في معالجة القيمة المضافة لتحقيق قيمة أعلى، مع التركيز على تقاسم المخاطر ونماذج التعاون بين القطاعين العام والخاص.
- إتاحة التمويل المشترك للمشاريع وتقاسم المخاطر عن طريق البنك الإسلامي للتنمية، وكذلك الوصول إلى صناع القرار الرفيعي المستوى لتحفيز التعاون.
- الكيفية التي يمكن بها للابتكارات المنخفضة التقنية ذات التكلفة المعقولة أن تعزز كفاءة الموارد والإنتاجية. ومن ذلك مثلا أنّه يمكن أن تزيد الأنظمة الحديثة للري بالتنقيط من محاصيل زراعة الأرز غير المغمورة بالمياه بنسبة تصل إلى 30% مع تقليل استهلاك المياه بنسبة 50%.
- الكيفية التي يمكن بها الاستفادة من الحلول الرقمية لتحسين دخل المزارعين وظروفهم المعيشية، وربطهم بسلسلة القيمة.
- دور نماذج التأجير التعاوني في تمكين الميكنة وإنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة بالوصل بين المقرضين ومقدمي المعدات والمزارعين للدفع بالميكنة.

الاستثمار

◄ رفع البنك نسبة مخصصاته لإطار البرمجة الجديد إلى 40% من خطة العمليات السنوية، وسيرفع هذه النسبة تدريجياً إلى 80%.

◄ في مرحلة أولى، نشر البنك تقريرا عن المستقبل المرجح للصناعة في مرحلة ما بعد جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ".

يمكن للبلدان الأعضاء

إنتاج صادرات غذائية زراعية إضافية بقيمة

380 مليار دولار أمريكي

تغيير سوق العمل، وتحسين مستويات الدخل لفائدة

170 مليون شخص

مستقبل قطاع البتروكيماويات

يساهم قطاع البتروكيماويات في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنحو 5.7 تريليون دولار أمريكي. وتساهم البلدان الأعضاء في البنك بنسبة 22% فقط في إنتاج البتروكيماويات، مع أنها تملك ما يقارب 60% من الاحتياطيات العالمية من النفط والغاز. ويتناول تقرير البنك عن "البتروكيماويات" هذه القضية في إطار سلسلة منشوراته "المستقبل"، التي تتوقّع الاتجاهات الاقتصادية والأولويات العالمية الجديدة لفائدة البلدان الأعضاء.

الهدف

- تسببت جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ" في مشكلات غير مسبوقة من شأنها تغيير الهيكل العام لقطاع البتروكيماويات، ولا سيما في "البلدان الأعضاء" التي تستهلك المنتجات البتروكيماوية أو تنتجها.

- يعرض التقرير الكيفية التي يمكن بها للبلدان الأعضاء أن تبني سلاسل قيمة قادرة على الصمود في مجال البتروكيماويات مستقبَلاً. ويقدم إطاراً للبرمجة يوصي بالإجراءات التي يجب أن تتخذها البلدان الأعضاء لإحداث قدرات إضافية، وزيادة إنتاجيتها، وإحداث تحوّل في نماذج عملها دعماً لاستقرار النموّ وللابتكار، وكذلك:
  - تعزيز اكتفائها الذاتي بالحدّ من استيراد البتروكيماويات من البلدان غير الأعضاء.
  - مضاعفة القيمة المنشأة باستكشاف إمكانات المعالجة الأولية والثانوية والاستفادة من توافر المواد الأولية البتروكيماوية، كالنفط والغاز

للاستفادة من النمو في قطاع البتروكيماويات، يتعين على البلدان الأعضاء أن تتجاوز إنتاج المواد الكيميائية الأساسية والبتروكيماويات السلعية إلى إضافة قيمة بالمعالجة الثانوية لإنتاج البلاستيك المصنَّع والمواد الكيميائية

  - إيجاد الآلاف من فرص العمل التي تتطلب مهارات عالية وتحدث آثاراً إيجابية غير مباشرة في التعليم، والحوكمة، والتنافسية الصناعية عموماً.

- يتوقّع أن يواصل الطلب على البتروكيماويات نموّه خلال العقد المقبل. غير أن جني فوائد هذا النموّ يقتضي ما يلي:
  - يجب أن يصاحب النموَّ تكاملٌ أعمق في سلسلة القيمة كاملةً واستحداثٌ لأنواع منوَّعة من المنتجات من أجل زيادة القيمة في المستقبل
  - لا بد من وضع استراتيجيات موجَّهة خصيصاً لزيادة إنشاء القيمة البتروكيماوية في جميع البلدان الأعضاء
  - سيكون لاستثمار القطاع الخاص والتعاون بين البلدان الأعضاء في البنك أهمية متزايدة لتعزيز إنشاء القيمة في القطاعات البتروكيماوية.

الطريقة

- على الرغم من انخفاض الطلب على البتروكيماويات سنة 2020 بسبب جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ"، سيؤدّي النموُّ السكانيُّ العالميُّ وزيادةُ مستويات الدخل- وفقاً للتقرير- إلى زيادة الطلب الكلّيّ على البتروكيماويات في الأمد البعيد.

- في هذا السياق، يشدّد إطار البرمجة الجديد الذي وضعه "البنك" لهذه الصناعة على ما يلي:
  - يجب أن ينصبّ الاهتمام على تحسين القدرات ومكاسب الكفاءة، لأن دورات الاستثمار البعيدة الأمد والكثيفة رؤوس أموال تَضطرّ الجهاتِ الفاعلة في القطاع إلى التركيز على تحسين العمليات الحالية.
  - ستحدّد طلبات المستخدِم النهائيّ للصناعات مستقبلَ البتروكيماويات، بحيث يؤدي تغيّر احتياجات العملاء وطلبات المستخدِم النهائيّ للصناعات إلى جعل هذا القطاع أكثر استدامة

- يظل توافر المواد الأولية الرئيسة سرّ نجاح البلدان الأعضاء في قطاع البتروكيماويات.

◀ على العموم، يحدّد "البنك" ثلاث مشكلات كبرى يعاني منها هذا القطاع، وهي:

- تقلب أسعار المواد الخام وبيئات الأسواق
- نقص الابتكار في مجال الاستدامة
- تشدُّد اللوائح

◀ توشك بلدان أعضاء كثيرة أن تهدر فرص إضافة قيمة إلى القطاع، على الرغم من ميزتها الاستراتيجية المتمثلة في توافر المواد الأولية. وفيما يلي بعض العوامل الأساسية التي تحدد إطار البرمجة الجديد الذي وضعه البنك:

- يمكن تعزيز القدرات المحدودة للبلدان الأعضاء في المعالجة الأولية والثانوية، وذلك بزيادة الطلب المحلي.
- ستشهد صناعات الاستخدام النهائي، عموماً، زيادة في الطلب تتيح للبلدان الأعضاء فرصاً جديدة تمكّن من تشكيل قطاع البتروكيماويات فيها
- تتزايد الطلبات على الاستدامة، لكن المواد الأولية الأحفورية، كالنفط والغاز، ستواصل الهيمنة
- تكتسب المواد ذات الأصل البيولوجي أهمية لحاجة البلدان الأعضاء إلى الوفاء بالتزاماتها البيئية وتحقيق مقاصدها في إطار أهداف التنمية المستدامة.

التأثيرات المحتملة

◀ يوثّق إطار البرمجة الجديد لمجموعة من الحصائل الإيجابية التي حققتها البلدان الأعضاء المنخرطة في هذا القطاع:

- إذا كان بعض البلدان الأعضاء مستعدّاً للتحوّل إلى إنتاج المواد الكيميائية المتخصّصة ذات القيمة المضافة العالية، فإنه ينبغي للبعض الآخر أن يركّز على فرص تهيئة الظروف الأكثر مواتاة لتنمية صناعته البتروكيماوية
- يمكن للبلدان التي تقلّ فرص حصولها على المواد الأولية أن تركز على اجتذاب عمليات المعالجة الثانوية
- يمكن للعديد من البلدان الأعضاء أن تستفيد من ميزة الحصول على المواد الأولية لإضافة قيمة إلى الطرف الأعلى من سلسلة قيمة البتروكيماويات
- يمكن لجميع البلدان الأعضاء أن تعمل في بُعدي الطلب المحلي والتكامل العمودي من أجل الدفع قُدُماً بأنشطتها البتروكيماوية
- ستستفيد البلدان من اتخاذ مبادرة لتحسين التعليم، والحوكمة، والموارد، وإيجاد فرص العمل من أجل صقل ميزتها التنافسية في مجال البتروكيماويات

◀ تنطوي هذه الصناعة على إمكانات النهوض باستثمارات ذكية واستراتيجية وفقاً للأولويات التالية:

- تستطيع البلدان تعزيز تنافسيتها بالاستثمار في البنى التحتية الضرورية لقطاع البتروكيماويات الموجّهة للتصدير.
- يقتضي الاستثمار اللازم لتحسين البنى التحتية للبتروكيماويات في البلدان الأعضاء التعاون بين الوكالات الوطنية والجهات المانحة الدولية
- يتطلّب اجتذاب الجهات الفاعلة في مجال البتروكيماويات في البلدان الأعضاء تعزيز صناعات المستخدم النهائي المحلي، لأن إنتاج البتروكيماويات يسعى إلى أن يظل قريباً من مصادر الطلب
- يمكن أن يؤدّي تحفيز التصنيع في البلدان الأعضاء إلى اجتذاب طلب المستخدم النهائي للصناعات، مما يؤدي إلى نموّ قطاع البتروكيماويات المحلّي
- لا بدَّ من الاستثمار في القوى العاملة الماهرة لبناء صناعة بتروكيماوية، ومن مواءمة التعليم والتدريب الفني والمهني مع احتياجات الصناعة البتروكيماوية
- يمكن لفرص التمويل والتعاون بين البلدان أن تمنح البلدان الأعضاء ميزة نسبية.

الاستثمار

◀ زاد البنك مخصصاته لإطار البرمجة الجديد إلى 40% من خطة عملياته السنوية سنة 2021 وسيزيدها بالتدريج إلى أن تبلغ 80% قبل سنة 2023.

مبادرة البلدان الأعضاء

ستستفيد البلدان الأعضاء من اتخاذ مبادرة لتحسين التعليم، والحوكمة، والموارد، وإيجاد فرص العمل من أجل صقل ميزتها التنافسية في مجال البتروكيماويات

مستقبل قطاع التعدين والبناء

سيشهد قطاعا التعدين والبناء تحولات كبرى قبل سنة 2030، وذلك بسبب الطلب الناجم عن النموّ السكانيّ، وارتفاع معدلات التوسع العمرانيّ، وزيادة التنقل الإلكترونيّ، وتعاظم الاعتماد على الإلكترونيات. ويتناول تقرير البنك عن "التعدين والبناء" هذه القضايا في إطار سلسلة منشوراته "المستقبل"، التي تتوقّع الاتجاهات الاقتصادية والأولويات العالمية الجديدة لفائدة البلدان الأعضاء.

الهدف

- يلتزم البنك بمساعدة البلدان الأعضاء على الاستفادة من مواردها وموقعها لتطوير وتنمية اقتصاداتها في المستقبل، مع الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة. والقدرةُ على الصمود والتأهّبُ ضروريان للتنافسية والقدرة على الاستفادة من هذه الديناميّات المتغيّرة.

- قطاعا التعدين والبناء ضروريان لاقتصاد الكثير من البلدان الأعضاء في البنك. ويمكن أن يؤدي اعتماد سياسة صناعية استشرافية إلى تمكين البلدان الأعضاء من الحصول على قيمة كبرى من التعدين والبناء بما يلي:
  - عائدات مرتفعة.
  - اقتصادات أكثر تنوّعاً.
  - المزيد من الوظائف المتخصصة.

يبيّن التقرير عن التعدين والبناء قدرة الشراكات الصناعية على استغلال الإمكانات في البلدان الأعضاء وتوفير وقاية جزئية من المخاطر

- يُتوقَّع أن تحدّد جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ"، إلى حدّ بعيد، مستقبل قطاعي التعدين والبناء. وسيتجلى تأثيرها في اقتصاد البلدان الأعضاء على المدى القصير والمتوسط والطويل. ولتدارك هذه التأثيرات، تحتاج البلدان الأعضاء إلى تعميق فهمها لسلاسل القيمة المعقدة من أجل إعادة بناء قدرتها على الصمود.

- يقدّم تقرير البنك عن التعدين والبناء نظرة متعمّقةً إلى أهمّ الاتجاهات والمبادرات الأساسية التي ستحدّد مستقبل القطاع في بلدانه الأعضاء السبعة والخمسين خلال العقد المقبل وما بعده.

- يحدّد التقرير في القطاعين عدة عناصر أساسية هي:
  - يَعِد ظهور تكنولوجيات جديدة وابتكارات محدثة لتغييرات جذرية، مثل المركّبات المستقّلة، وإنترنت الأشياء، والروبوتات، والطباعة الثلاثية الأبعاد، بإحداث تغيير جذري في السكان في جميع أنحاء العالم.
  - لا مفرّ من التغييرات الجذرية، لأن العديد من التكنولوجيات والتقنيات المبتكرة ستعزّز الإنتاجيةَ.
  - ستعزّز زيادة الاعتماد على المعادن والمواد الحيوية الطلبَ في قطاعي التعدين والبناء.
  - تمتلك بلدان نامية كثيرة احتياطيات ضخمة من المعادن لا تزال غير مستغّلة، وتتيح تلك الاحتياطيات إمكانات كبيرة لزيادة الإنتاج.
  - يعني التركيز على الاستخراج في بعض البلدان الأعضاء إمكان الاستفادة من قيمة مضافة بالتوسّع في المعالجة وحتى التصنيع.

- يشير التقرير إلى وجود فرص عدةٍ لتحويل الصعوبات الرئيسة التي يواجهها البنك إلى مزايا تنافسية. ويَنصح البلدانَ الأعضاء بأن تتّخذ موقفاً، إمّا باعتبارها بلدان اعتماد مبكّر أو رائدة ابتكار، لتحقيق مزايا تنافسية. إضافة إلى ذلك، يؤكد

التقرير الدور الحاسم للقطاع الخاص في تطوير قطاعي التعدين والبناء، مع نماذج تعاون جديدة تعين على تقاسم المخاطر والاستفادة من إمكانات النموّ.

الهدف

◀ ستعيد جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ" تشكيل الطلب العالمي في كلا قطاعي التعدين والبناء. وسيواصل النموّ السكاني والتوسّع العمراني تأثيرهما على الطلب في كلا القطاعين، في حين يُتوقّع أن يؤدي تغيُّر سلوك المستهلكين إلى زيادة حادة في الطلب على المعادن. وسيؤدي هذا التغيّر أيضاً إلى تغيُّرات في أنماط الاستهلاك والعادات في سوق العمل. وقد حدَّد التقرير في هذين القطاعين الاتجاهات الأساسية التالية:

- تحسين الإنتاجية بالتشغيل الآلي الكامل للمناجم الكبيرة الحجم.
- تطبيع الابتكارات التكنولوجية، مثل: المركبات المستقلة، والروبوتات، وتعزيز القوى العاملة.
- زيادة الاعتماد على أساليب التحليل المتقدمة وإنترنت الأشياء، وتيسير اتخاذ القرارات استناداً إلى البيانات.
- اعتماد أساليب بناء مبتكرة ومتكاملة رقمياً على نطاق واسع.
- التخلص تدريجياً من أساليب البناء التقليدية، وزيادة الحلول العالية الإنتاجية، مثل الطباعة الثلاثية الأبعاد، والبناء المعياري.
- زيادة نمذجة معلومات البناء لحلّ مسألة التعقيد في دورة البناء كلها.
- التخفيف من تأثيرات التعدين بوضع تنظيمات صارمة، والتحوّل تدريجيّاً إلى مصادر الطاقة المتجددة، وزيادة التركيز على إعادة التدوير.
- اعتماد المزيد من الحلول الموفّرة للطاقة وأنواع الوقود البديلة في قطاع البناء.

◀ يعُدّ التقرير انخفاض مستويات التصنيع العقبةَ الرئيسةَ التي تواجه الكثير من البلدان الأعضاء، ويرى أن بالإمكان إدخال تحسينات بسدّ النقص في مجال الاستثمار، وتدارُك ضعف البنى التحتية، وعدم كفاية مؤهّلات القوى العاملة.

التأثيرات المحتملة

◀ يبيِّن التقرير الفرص المتاحة أمام البلدان الأعضاء لتحقيق أهدافها المتعلقة بالإنتاجية والاستدامة، مع إبراز الاتجاهات التالية:

◀ يُتوقَّع أن تزداد أهمية التعدين ومعظم المعادن. وهناك إمكانات كبيرة لزيادة الإنتاج في عدّة بلدان أعضاء تبعاً للاحتياطيات المؤكَّدة العالية غير المستغَلّة.

◀ يُتوقَّع أن ينمو قطاع البناء بنسبة 50% قبل سنة 2030، وهي نسبة تتجاوز نسبة نموّ الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وتبدو الصورة واعدة على الخصوص للبلدان الأعضاء في غرب أفريقيا، والشرق الأوسط، وجنوب شرق آسيا..

◀ توجد فرص إقليمية مهمّة في مجال إنتاج مواد البناء للبلدان الأعضاء التي يمكنها إنشاء قدرات وطنية لتلبية الطلب المحلي والإقليمي.

◀ ينطوي الألمنيوم والنيكل على إمكانات نمو كبيرة. وستؤدي الطفرة في تكنولوجيا المركبات الكهربائية ودور النيكل، بما هو مصدرٌ أساسيٌّ للبطاريات، إلى زيادة كبيرة في الطلب.

◀ يمكن للتوسّع من التركيز الحالي على الاستخراج إلى المعالجة والتصنيع أن يحقق للبلدان الأعضاء قيمة مضافة.

الاستثمار

◀ يبيِّن التقرير كيف يمكن للإجراءات الحاسمة والمبكرة أن تمكّن البلدان الأعضاء مما يلي:

- الاستفادة من النموّ الإجمالي في قطاعي التعدين والبناء، اللذين يتوقع أن يتوسعا، قبل سنة 2030، توسعاً تراكمياً بمقدار 7 تريليونات دولار أمريكي، وهو ما يمثل نحو 17% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي مقابل نحو 15% في الوقت الحاضر.
- إيجاد المزيد من فرص العمل التي تتطلب مهارات، سواء بكيفية مباشرة أو غير مباشرة، ولا سيما بالتوسع في المعالجة، مما قد يضاعف عدد العاملين في القطاع ثلاث مرات
- تحويل العجز التجاريّ للبلدان الأعضاء في مجال البناء إلى فائض.

◀ في قطاع التعدين، تمتلك البلدان الأعضاء احتياطيات ضخمة من المعادن. وينبغي توجيه الاستثمارات لإيجاد طرائق للاستفادة من الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية، والمائية، والحرارية الأرضية) بما هي حلٌّ فعالٌ من حيث التكلفة.

◀ يمكن أن تتيح برامج الاستثمار للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة المنظومة اللازمة للابتكار التكنولوجي.

قطاع البناء

يُتوقَّع نموّ نسبته 50% قبل سنة 2030، وهو ما يتجاوز نسبة نموّ الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

يتوقع تسجيل معدلات نمو عالية في البلدان الأعضاء في البنك، ولا سيما في غرب أفريقيا، والشرق الأوسط، وجنوب شرق آسيا

قطاع التعدين

ستؤدي الطفرة في تكنولوجيا المركبات الكهربائية ودور النيكل، بما هو مصدرٌ أساسيٌّ للبطاريات، إلى زيادة كبيرة في الطلب

مستقبل قطاع المنسوجات والألبسة

على الرغم مما تحمله جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ" في طيّاتها من مخاطر ومواطن ضعف لسلاسل القيمة في قطاع المنسوجات والألبسة في البلدان الأعضاء في "البنك" على المديين القصير والمتوسط، فإن هناك العديد من فرص الانتعاش والتعافي المتاحة لهذا القطاع على المدى البعيد. ويتناول تقرير "البنك" عن "قطاع المنسوجات والألبسة" هذه المسائل ضمن سلسلة منشوراته المعنونة "المستقبل"، التي تتكهن - للبلدان الأعضاء في "البنك"- بالاتجاهات الاقتصادية والأولويات العالمية الجديدة.

الهدف

- يوفر قطاع المنسوجات والألبسة إمكانات هائلة للبلدان الأعضاء، إذ تبلغ قيمته السوقية 2.2 تريليون دولار أميركي ويُتوقع أن يحقق نموّاً سنوياً بنسبة 3.5%.

- غير أن تحقيق النجاح في هذا القطاع يتطلب من البلدان الأعضاء التعامل مع التغيرات الجذرية التي يشهدها هذا السوق، والتي تشمل الابتكارات في مجال التشغيل الآلي والرقمنة، فضلاً على ظهور مواد جديدة مستدامة.

- يوثق التقرير الطرائق العديدة التي يمكن بها للتغيرات التي يمر بها القطاع أن تحول ميزان القوى، الأمر الذي يوفر للبلدان الأعضاء فرصاً كي تندمج في مراحل سلاسل القيمة العالمية التي تستطيع أن تحقق فيها قيمة مضافة عليا.

تشكل سلاسل القيمة العالمية لقطاع المنسوجات والألبسة جزءًا هامّاً من نموذج عمل البلدان الأعضاء. ويشير التقرير إلى أداء البلدان الأعضاء في مختلف مراحل سلسلة القيمة

- يُعتبر التعاون مع الرابطات المعنية بالقطاع داخل البلدان وفيما بينها عاملاً هامّاً. وبوجه خاص، يمكن أن تؤدي المشاريع المشتركة مع الجامعات إلى تبادل المعارف وتحفيز الابتكار.

- يسلط التقرير الضوء أيضاً على أهمية الشراكات مع العلامات التجارية ودور الحياكة أو مصانع النسيج في تعزيز التكامل العمودي للشركات في البلدان الأعضاء.

الطريقة

- يوضح إطار البرمجة الجديد الكيفية التي يمكن بها للبلدان الأعضاء أن تحقق النجاح المنشود بما يلي:
  - تعزيز مبادئ إعادة التدوير والاقتصاد الدائري؛
  - توطيد موقعها وحضورها بصفتها مقصداً للتوريد؛
  - استخدام آليات من قبيل الرابطات القطاعية والمعارض لتسويق منتجات القطاع؛
  - النظر في النماذج التي وضعها "البنك" في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتمويل المشترك للمشاريع، وتقاسم المخاطر.

- يرسم التقرير مجموعة من الآفاق لقطاع المنسوجات والألبسة في البلدان الأعضاء، مع مراعاة مجموعة من الاتجاهات الرئيسة تشمل ما يلي:
  - الأهمية المتزايدة التي تكتسيها البلدان الأعضاء في جانب التجهيز، نتيجة لارتفاع تكاليف اليد العاملة والإنتاج في الصين، فضلاً على نقل بعض سلاسل القيمة العالمية إلى بلدان أخرى؛
  - الرقمنة وتكنولوجيات التجهيز الجديدة التي تتيح فرصاً للبلدان الأعضاء، مثل تركيب معدات متقدمة لصنع المنسوجات والألبسة من قبيل القطع بالليزر والحياكة الآلية وروبوتات الخياطة؛

- المنافسة بين بعض المواد على الصعيد العالمي، مما يدفع إلى الابتكار في الألياف الجديدة، التي يمكن أن تمثل بديلاً للألياف الطبيعية يوفر أداء أفضل بكلفة أقل؛
- تزايد أهمية الاستدامة بتزايد إدراك المستهلكين والعلامات التجارية للتأثير البيئي للألبسة، مما يشكل ضغطاً على البلدان الأعضاء كي تحلّ مشاكل مثل التلوث واستهلاك المياه؛
- ضرورة اهتمام الجهات الفاعلة الأساسية بالابتكار وتنسيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛
- حاجة الجهات الفاعلة الجديدة في القطاع إلى تحسين البنى التحتية وإتاحة المزيد من خيارات التمويل للاستفادة من إمكاناتها التصديرية كاملةً؛
- إمكان اكتساب الوافدين الجدد إلى السوق للقوة بتوجيه المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قدرات التجهيز وزيادة مستويات التصنيع.

التأثيرات المحتملة

◀ فيما يخص المواد الخام، تنتج البلدان الأعضاء 25% من القطن العالمي، و26% من الصوف، و15% من الجلود الخام. وثمانية من البلدان الخمسة عشر الأعلى إنتاجاً للقطن في العالم هي بلدان أعضاء. ويوضح إطار البرمجة الجديد الطرائق التي يمكن بها للبلدان الأعضاء زيادة حصتها في السوق:

- تركز أوزبكستان وتركمانستان والسودان على إنتاج المواد الخام أساساً، ولكنها تسعى إلى زيادة القيمة المضافة لقطاع النسيج؛
- تنتج باكستان وتركيا مواد خاماً، ولكنهما تدمجان سلاسل القيمة عمودياً أكثر فأكثر عند تحويل ألياف النسيج إلى منتجات تامة الصنع؛
- تستورد بنغلاديش المواد الخام التي تحولها بعد ذلك إلى منتجات. وقد أصبحت بفضل نموذج عملها تحتل المرتبة العالمية الثانية في تصدير الألبسة، إذ تمثل 7% من الصادرات العالمية للألبسة.

الاستثمار

◀ ينطوي هذا القطاع على إمكان تحقيق الاستثمارات الذكية والاستراتيجية بحسب الأولويات التالية:

- توسيع نطاق الأنشطة ليشمل المراحل الأولية أو النهائية من سلاسل القيمة العالمية من أجل تحقيق قيمة مضافة؛
- تعزيز قدرات التجهيز أو توسيع نطاقها بإقامة شبكات مع موردين آخرين؛
- الاندماج عمودياً في أنشطة التجهيز الأخرى؛
- الاستثمار في أحدث التكنولوجيات والرقميات؛
- تطوير هياكل أساسية ودعم لوجستي أنسب بالتعاون مع الوكالات الوطنية والجهات المانحة الدولية؛
- الاستفادة من التكنولوجيا الابتكارية ونماذج العمل الجديدة لتحفيز الاستدامة، التي تزداد أهمية للمستهلك النهائي وأيضاً من حيث اختيار الموردين للعلامات التجارية الدولية؛
- الاستثمار في معدات جديدة لتحسين استخدام المواد، ومن ثمّ زيادة إيرادات الموردين وربحيتهم.

إنتاج البلدان الأعضاء

فيما يخص المواد الخام، تنتج البلدان الأعضاء 25% من القطن العالمي، و26% من الصوف، و15% من الجلود الخام

منصة التنسيق العالمية القائمة على سلسلة الكتل

منصة التنسيق العالمية للبنك الإسلاميّ للتنمية ("البنك") سوقٌ إلكترونيةٌ قائمةٌ على سلسلة الكتل. ويتمثل الهدف منها في تنسيق تقديم المساعدات وتعبئة الموارد المالية والفنية من أجل دعم البلدان الأعضاء.

الهدف

◄ نظراً لما لجائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ" من تأثير هائل وشامل يتجاوز الآثار الصحية المباشرة والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة، فإن التصدّي لها يتطلب تصوّراً شاملاً يحدّد مسار التعافي من أوّله إلى آخِره، وينظِّم العمل الذي تقوم به جهات شريكة عديدة على الصعيد الوطنيّ والدوليّ.

◄ إبّان الجائحة، كانت "منصة التنسيق العالمية للبنك" أداةً استراتيجية لتنسيق "برنامج البنك الاستراتيجيّ للتأهب والتصدّي".

غالباً ما كانت الصلة منقطعةً بين العرض والطلب في الماضي. وتوفر "منصة التنسيق العالمية" حلاً منظَّماً لهذه المشكلة

◄ تمثِّل المبادرات المتَّخذة في هذا السياق استجابةً لنداء "إعلان باريس بشأن فعالية المعونة"، الذي تنفَّذ بموجبه ثلاثة مبادئ هي: المسؤولية المتبادلة، والمشاركة القُطريّة، والاتساق مع النتائج.

الطريقة

◄ "منصة التنسيق العالمية" سوق إلكترونية حرّة للتنمية تمكِّن البلدان الأعضاء من استكشاف الخدمات التي تقدّمها مختلف الجهات الخدميّة في العالم، وهو ما يسمح باعتماد طريقة منظَّمة في سدّ احتياجاتها عن طريق ما يلي:

- تمكين البلدان الأعضاء من الاتصال بمختلف البائعين والمورّدين، وهو ما قد يكون صعباً، ولا سيما في أوقات الأزمات؛
- مساعدة البلدان الأعضاء على الاتصال بالجهات المانحة والخبراء ومراكز التميّز.

◄ ينفُذ كل بلد إلى "منصة التنسيق العالمية" عن طريق منصته القُطريّة الخاصة. وفضلاً على ذلك، تحدّد كلّ جهة خدمية مساهمتها في "منصة التنسيق العالمية" بطريقة منظّمة.

◄ تجسّد "منصة التنسيق العالمية" القيم المنصوص عليها في عدّة جوانب أساسية من جوانب "البرنامج الخماسيّ للرئيس":

◄ تعزيز حضور "البنك" بإنشاء أداة تواصل استراتيجية متكاملة وفعالة تمكّن من التعامل مع الجهات المحتملة الاستثمارية والمانحة والمقدِّمة للخدمات؛

- تعزيز الشراكات مع بنوك إنمائية متعدِّدة الأطراف ومؤسسات إنمائية أخرى سواءً على المستويين العالميّ أو على مستوى البلدان الأعضاء؛ والتكامل مع عدد من الجهات الشريكة ("مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع"، و"اليونيسيف"، و"برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ"، و"منظمة الصحة العالمية"، و"بنك ستاندرد تشارترد")؛ ومنح البلدان الأعضاء فرص الاستفادة من أحدث المنتجات العلمية والتكنولوجية والابتكارية، وتمكينها من المنافسة على الصعيد العالميّ في المجالات

التي تتمتّع فيها بميزة تنافسية؛

- بناء القدرات بالاستفادة من معارف البلدان الأعضاء، ومساعدة "البنك" على إيجاد حلول إنمائية قائمة على الأسباب الجذرية الحقيقية للمشكلات؛
- التمكين من تعبئة الموارد من خارج الميزانية العمومية؛ وتبسيط نقل المعلومات من المنصة القُطرية (جانب الطلب) إلى الجهات المانحة أو المستثمِرة (جانب العرض)؛
- الحرص على سرعة تنفيذ المشاريع بفضل الحضور الميداني الفعلي والافتراضي وفق نموذج تشاركي.

◀ تعمل "منصّة التنسيق العالمية" بفضل سلسلة الكتل. وسلسلة الكتل تكنولوجيا يمكنها زيادة التأثير الإنمائي بتحقيق الشفافية والحدّ من الاحتيال وتيسير الكفاءة. وتمكّن هذه التكنولوجيا المؤسسات من إنشاء شبكات رقمية، يمكنها أن تتعامل فيها تعاملات رقمية بطريقة آمنة ولامركزية من دون الحاجة إلى وسطاء.

◀ يَعُدّ "البنك" سلسلةَ الكتل تكنولوجيا تُتيح إمكانات كبيرة وتتواءم من الناحية الاستراتيجية مع مبدئيه الاستراتيجيين المتمثلين في: اللامركزية، والتحوّل إلى بنك للإنمائيين.

الإنجازات

◀ نجحت "منصّة التنسيق العالمية" في ضمّ أكثر من 30 بلداً عضواً من أجل سدّ الاحتياجات الماسة خلال أزمة "مرض فيروس كورونا المستجدّ" سنة 2020.

◀ مكّن "البرنامج الاستراتيجي للتأهب والتصدّي" من تخصيص 2.3 مليار دولار أمريكي للبلدان الأعضاء.

◀ اجتمعت أربع وكالات تابعة للأمم المتحدة ("مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع" و"منظمة الصحة العالمية" و"اليونيسيف" و"برنامج الأمم المتحدة الإنمائي") من أجل تنفيذ "البرنامج الاستراتيجي للتأهب والتصدّي".

الاستثمار

◀ في الوقت الحالي، تعمل "منصّة التنسيق العالمية" على تعبئة الموارد اللازمة لمحور الاستعادة، أحد محاور "البرنامج الاستراتيجي للتأهب والتصدّي"، ومنه تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتجارة للحفاظ على النشاط في سلاسل القيمة الاستراتيجية الأساسية، ومن ثمّ ضمان استمرار الإمدادات الضرورية والسلع الأخرى (ولا سيما لقطاعي الصحة والغذاء).

◀ ستكون "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص" وكيل "مجموعة البنك" لإنجاز خطوط تمويل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وستكون "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" وكيل "مجموعة البنك" لإنجاز عمليات تمويل التجارة. وستتضمن المشاريع خطوط تمويل متجددة تتراوح مدتها بين 12 و18 شهراً وتتولاها بنوك التصدير والاستيراد والمؤسسات المالية الدولية. وهذا الدعم سيُعزِّز كلُّه بضمان سيادي وسيسعَّر على وفق توجيهات "البنك" المتعلقة بالتسعير.

◀ قامت "المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات" و"البنك الإسلامي للتنمية" معاً بإطلاق آلية ضمان في إطار التصدّي لجائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ"، وهي برنامج مبتكر يوفّر مليارَي دولار أمريكي لدعم القطاع الخاص. وسينفّذ "البنك" و"المؤسسة" هذه الآلية لدعم الصناعات المتضررة من "مرض فيروس كورونا المستجدّ" في الدول الأعضاء في "منظمة التعاون الإسلامي" ولاجتذاب الاستثمارات العابرة للحدود.

منصة التنسيق العالمية المعنية بالتصدي لجائحة مرض فيروس كورونا المستجدّ

مكنت المنصة من تخصيص

2.3 مليار دولار أمريكي

للبلدان الأعضاء الجلود الخام

نجحت المنصة في ضمّ أكثر من

30 بلداً عضواً من أجل سدّ الاحتياجات الماسة خلال الأزمة

المنصات القُطرية: الجيل الرابع من التمويل الإنمائيّ

تَستخدم منصة "البنك" القُطرية طريقةً حديثة من الجيل الرابع في التمويل الإنمائيّ، وتشكل الأداةَ الرائدةَ لتنفيذ استراتيجية الشراكة القطرية الجديدة مع البلدان الأعضاء في البنك.

الهدف

- لقد فرض نموذج عمل "البنك" الجديد إجراء تغييرات في منهجية استراتيجية شراكته القُطرية من أجل اعتماد طريقة تقوم على سلاسل القيمة العالمية، فتشجع التنمية بدمج البلدان الأعضاء في سلاسل القيمة العالمية دمجاً أفضل.

- تنصبّ تدخلات البنك على تذليل العقبات الكأداء التي تعوق تطوير سلاسل القيمة العالمية المحدَّدة. ويحتلّ تطوير البنى التحتية مركز الصدارة، لأنه القطاع الأكثر تطلّباً لرؤوس الأموال الضخمة (ما يقارب 70% من الاحتياجات التمويلية) ويُحدث أثراً اقتصاديّاً مضاعفاً أكبر. وهو يتآلف أيضاً مع الأنشطة الأخرى من أجل معالجة الأسباب الجذرية واستغلال إمكانات سلسلة القيمة.

قابلت جميعُ البلدان الأعضاء وخبراءُ القطاع مفهوم المنصة القطرية باهتمام بالغ

الطريقة

- المنصة القُطرية أداة استثمارية مستقلة تُستحدَث في شكل شراكة مشروع مشترك بين البنك الإسلامي للتنمية وبلدانه الأعضاء، وذلك من أجل هدف محدَّد هو وضع مشاريع قابلة للتمويل، ومنها مشاريع البنى التحتية في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، يقدم لها القطاع الخاص دعماً تمويلياً من رؤوس أمواله.

- ومع أنه يمكن تصميم المنصات القطرية في شكل مؤسسات إقليمية جامعة لعدة بلدان، فإن الاهتمام ينصبّ في المرحلة الأولى من استخدام النموذج على استحداث أدوات قُطرية. وتغطي المنصة القطرية دورة المشروع كاملة، ومنها:
  - إجراء دراسات الجدوى
  - هيكلة الامتيازات
  - طرح مناقصات امتيازات البنى التحتية في السوق
  - المساهمة في تمويل المشروع برأس المال أو بالدين أو بهما معاً
  - دعم التشغيل والصيانة بالتعاون مع شريك فني
  - تقديم خطوط تمويل توفر السيولة للجهات الفاعلة في سلاسل القيمة
  - إنجاز المشاريع الاجتماعية العاجلة.

- تُتَّخَذ المنصة القطرية أداة استثمارية قائمة بذاتها (خارج الميزانية العامة للبنك الإسلامي للتنمية) تُستحدَث في ظل نظام قانوني منفصل عن قانون الشركات والقانون التجاري المعمول بهما في الدائرة أو الدوائر القضائية التي تنشط فيها.

- تستخدم كل منصة قطرية معايير توريد شفافة ومقبولة على الصعيد الدولي، تراعى بموجبها مبادئ السوق، من أجل تحقيق أفضل قيمة مقابل المال عن طريق عملية مناقصة، مع التركيز على إجمالي تكاليف دورة الحياة.

- يُستخدم رأس المال الأوّلي للمنصة القطرية، الذي يساهم فيه البلد العضو والبنك الإسلامي

للتنمية، من أجل استحداث هذه الأداة (النفقات التشغيلية) وإعداد المشاريع المختارة (من مرحلة دراسة الجدوى حتى مرحلة المناقصة)

◀ تُجري المنصة القطرية، في غضون سنة او سنتين، الدراسات الضرورية لهيكلة مشاريع قابلة للتمويل بمساعدة شركات استشارية. والهدف من ذلك هو إزالة المخاطر عن المشاريع وإمداد البلد العضو المعنيّ بهيكل مقترَح لتوزيع المخاطر يضمن للشريك العامّ القيمة مقابل المال، وللشريك الخاص قابلية التمويل.

الإنجازات

◀ في سنتي 2019 و2020، تعامل البنك مع 12 بلداً من أجل إنشاء منصات قطرية. وهذه البلدان هي: الغابون وإندونيسيا والمغرب وتركيا والكويت والسعودية والسنغال والنيجر وتونس وجزر المالديف وغينيا وأفغانستان.

◀ يجري في الوقت الحاليّ تنفيذ أو بحث آلية المنصة القُطرية مع البدان الأعضاء، وذلك على النحو التالي:

- **أفغانستان:** كُيِّف نموذج المنصة القُطرية لدعم البرنامج الأفغاني لتسريع الاعتماد على الذات. والمباحثات جارية مع جهات إنمائية أخرى شريكة نشطة في هذا البلد.
- **الغابون:** أنشئت المنصة القُطرية في أكتوبر 2020. ويُرتقَب أن تبدأ العمليات في النصف الثاني من سنة 2021 بقائمة مشاريع في قطاعي النقل والطاقة مقابل تمويل إجماليّ متوقَّع قدره 2.1 مليار دولار أمريكي.
- **إندونيسيا:** اتُّفق على صبّ الاهتمام على قطاعي صنع السيارات والأعمال التجارية الزراعية. وقد فحصت الحكومة المنصات القطرية لتقديم توصيات بشأن المسائل التنظيمية والمالية.
- **جزر المالديف:** أجريت تحليلات أولية لمناخ الاستثمار ولتنمية القطاع الخاص في هذا البلد؛ وحدِّدت الصعوبات والعراقيل التي تحول دون تحفيز الاستثمار الخاص؛ واتّفق على نموذج جديد لتمويل استراتيجية الشراكة القُطرية، عن طريق المنصة القُطرية، لفائدة قطاعي السياحة والصيد.
- **المغرب:** اتُّفق على وضع استراتيجية الشراكة القُطرية، مع إيلاء اهتمام خاصّ للأعمال التجارية الزراعية. وتتواصل المباحثات مع الصندوق السياديّ "إثمار" من أجل تحديد إمكانات التعاون بشأن كيان المنصة القطرية.
- **النيجر:** وُقِّعت مذكرة تفاهم من أجل تعزيز آلية المنصة القطرية. وستُحدَّد طرائق التنفيذ بمجرد تحديد مشاريع سلاسل القيمة العالمية.
- **نيجيريا:** أثار نموذج المنصة القطرية اهتمام الحكومة. وقد اتُّفق على المضيّ قدُماً بالمباحثات في سياق استراتيجية الشراكة القُطرية.
- **السنغال:** وُقِّعت مذكرة تفاهم من أجل الشروع في تنفيذ المنصة القُطرية بمشاريع تركز على قطاعي الطاقة والزراعة. وسيُنسَّق بحث وتنفيذ المنصة القُطرية مع الصندوق السياديّ السنغاليّ (FONSIS).
- **تركيا:** قُدِّم نموذج المنصة القُطرية للحكومة، تلته مباحثات فنية مع "بنك التنمية التركيّ" بصفته شريكاً أساسيّاً لنقل النموذج إلى مرحلة التنفيذ.

الاستثمار

◀ يتعزز استثمار المنصة القطرية في إعداد وتطوير المشاريع باتفاقية لاسترداد التكاليف مع حكومة البلد العضو. وبموجب ذلك، حين تبلغ المشاريع مرحلة الإغلاق الماليّ، يتحول استثمار المنصة القُطرية إلى حصة في كيانات محدَّدة الغرض ترفد المشاريع.

◀ على قدر وصول المشاريع تدريجياً إلى مرحلة المناقصة والإغلاق الماليّ، سيُحشد التمويل اللازم للمشروع من المستثمرين العالميين في مجال البنى التحتية وفق "بيان المخاطر والعائد" المناسب (المساهمة في رأس المال، والتمويل الهجين، والدخل الثابت).

◀ سيكون للمنصة القطرية، إن اقتضى الأمر، القدرة على حشد الأموال بإصدار صكوك في أسواق رأس المال المحلية والدولية.

◀ بمجرد انقضاء مدة جميع المخاطر المتعلقة بالبناء، سيكون بمقدور المنصة إعادة استخدام رأسمالها ببيع الأصول المنخفضة المخاطر. وسيصمِّم البنك الإسلاميّ للتنمية برامج توزيع مخصَّصة تلائم شهية المؤسسات الاستثمارية التي يمكنها الاحتفاظ بأصول بعيدة الأمد في محافظها.

◀ تشرف المنصة القطرية على تنفيذ محفظة المشاريع إلى حين الانتهاء من جميع عمليات السداد، وستتضمن مكوّنيّ نقل المعارف وتطوير المهارات حرصاً على تحقيق تأثير في البلدان الأعضاء من حيث إعداد المشاريع وتمويلها.

◀ يخصص البنك الإسلامي للتنمية تمويلاً أولياً لإطلاق نموذج المنصة القطرية يتراوح بين 20 و40% من قدرته التمويلية السنوية، وسيضاعفه تدريجيّاً بوتيرة مطّردة.

الغابون

بدأت منصة الغابون القُطرية تعمل منذ أكتوبر 2020. وهي بصدد تكوين محفظة بنى تحتية استراتيجية بقيمة 2.1 مليار دولار أمريكي من أجل تحديث سلاسل قيمة الأخشاب والمنغنيز

برمجة القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ وغيره من المشكلات المطروحة على البلدان الأعضاء

يبني البنك القدرة على الصمود، بواسطة مختلف السياسات والاستراتيجيات والمنشورات، من أجل تنمية مستدامة تأخذ في الحسبان سياقات وعوامل الهشاشة، مما يمكّن من تدخلات أكثر ملاءمةً وتخصيصاً.

الهدف

◄ يولي "البرنامج الخماسي للرئيس" اهتماماً بالغاً لبناء القدرة على الصمود، لأن 50% من سكان العالَم المستضعفين يقيمون في البلدان الأعضاء في البنك. وهو يدعو "البنك" إلى إيجاد حلول مبتكرة لدعم البلدان الأعضاء في إدارة المخاطر والصدمات والضغوط المترتبة على الكوارث الطبيعية أو من صنع البشر. ونتيجةً لذلك، وضع "البنك" عدداً من المبادرات وأطلقها لمساعدة بلدانه الأعضاء على حل المشكلات المعيقة لقدرتها على الصمود والناجمة عن عوامل متنوعة كتغير المناخ والنزاعات وجائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ".

◄ وضع البنك الإسلامي للتنمية "سياسة الهشاشة والقدرة على الصمود"، التي ترمي إلى ما يلي:

- تحديد الاتجاه الاستراتيجي للبنك في مكافحة الهشاشة والنزاعات بتعزيز المؤسسات.
- بناء القدرة على الصمود والمساهمة في تحقيق التماسك الاجتماعي والتنمية المستدامة في البلدان الأعضاء.

تتطلب البرمجة الفعالة للقدرة على الصمود تضمين استراتيجيات لمكافحة تغير المناخ والمخاطر الأخرى في البرامج والمشاريع، وذلك حرصاً على التصدي لعوامل الهشاشة مسبقاً

- التصدي لعوامل الهشاشة التي تتراوح بين الإقصاء والتهميش الاجتماعيين والاقتصاديين وعدم المساواة في التنمية.
- استخلاص الدروس من تجارب البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى.

◄ يشارك "البنك الإسلامي للتنمية" في مجموعة من الأنشطة والبرامج الرامية إلى مكافحة تغير المناخ. وفي هذا الصدد، وضع البنك "سياسة تغير المناخ" في سبيل دعم الجهود المتعلقة بتخفيف آثار احترار كوكب الأرض والتكيف معها. وقد أعدّ "معهد الموارد العالمية" للبنك الإسلامي للتنمية دليلاً شاملاً بشأن تغير المناخ لعدة قطاعات أساسية، منها:

- دليل قطاع المياه، ويتناول منشآت استخراج ونقل الموارد المائية، ومنشآت معالجة المياه (ومنها تحلية المياه)، وتخزين المياه المعالجة (الخزّانات والأحواض) وشبكات التوزيع، والبنى التحتية للصرف الصحي.
- دليل قطاع الطاقة، وينطبق على مشاريع قطاع الطاقة (ومنها مشاريع الطاقة الحرارية، والكهرومائية، والشمسية، والريحية) ومشاريع نقل وتوزيع الطاقة.
- دليل قطاع النقل، وينطبق على مشاريع الطرق والسكك الحديدية، ومشاريع النقل الجماعي الحضري.

الطريقة

◄ استُحدث عدد من الأدوات لتناول قضايا القدرة على الصمود في عمل "البنك" في البلدان الأعضاء:

- تحليل الهشاشة والقدرة على الصمود، وهو تقييم مبكر للمخاطر والقدرة على الصمود.
- تقرير المراقبة، ويقدّم تقارير سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئيّة عن البيئات الهشة والمتضررة من النزاعات وذات المخاطر البالغة.

- استراتيجية إدارة الانتقال والتخفيف، التي توفر الدعم للتنمية في المناطق الهشة والمتضررة من النزاعات.
- خطة التعافي والقدرة على الصمود.

◀ تدعم "سياسة البنك المتعلقة بتغير المناخ" هدف "البنك" العامّ، أي نهجاً ينطلق من العميل في سبيل تحقيق التنمية المستدامة والنموّ الاقتصاديّ. وتتمثل مبادئها التوجيهية فيما يلي:

- القيادة القطرية
- الانتقائية
- قابلية التكيف
- الاستباقية
- بناء القدرات وتبادل المعارف
- حشد رؤوس القطاع الخاص والمؤسسات الاستثمارية
- الشراكات من أجل مكافحة تغير المناخ
- المحاسبة على العمل المناخي.

◀ يجري البنك تحليلاً للمخاطر المناخية ابتداءً من مرحلة تصميم جميع المشاريع التي تتضمن أصولاً مادية، وذلك باستخدام أداة تحليل المخاطر المناخية المسماة "Acclimatise Aware". ويمكّن هذا التحليل، المقرون بتقييمات تأثير المشروع، من تحديد سياق قابلية تأثر المشروع بالتغير المناخيّ.

◀ يُنفَّذ الدليل القطاعيّ بالطرائق التالية:

- المساعدة على تحديد التأثيرات المحتملة وخيارات التكيُّف، مع التركيز على استخدام أدوات تحليل المخاطر المناخية لتحديد المجالات الرئيسة للمخاطر المناخية تبعاً لنوع وموقع المشروع.
- تقديم معلومات عن عمليات المشروع المتعلقة بتحديد مواطن الضعف وخيارات التكيف.
- الاتفاق على مقياس أو مؤشر لكل معيار.
- تصنيف المشاريع، ودمج مختلف خيارات التكيف بالقياس إلى كل معيار من المعايير.
- تقييم الخيارات تقييماً أكثر تفصيلاً باستخدام التقييم الاقتصادي الكمي.

◀ نشر البنك تقريره السنوي الأول عن القدرة على الصمود، الذي يرمي إلى مساعدة الأطراف المعنية على التخطيط للتدخلات والاستثمارات فعالة. وهذا التقرير الذي يحمل عنوان "الفهم والاستثمار والبرمجة من أجل القدرة على الصمود" يسلط الضوء على تسع دراسات حالة (إندونيسيا وتركيا وسوريا ونيجيريا والصومال والأردن وباكستان والعراق وفلسطين)، مما يوفر حلولاً ملموسة وعملية لبناء القدرة على الصمود من أجل التصدي للمخاطر والصدمات في البلدان الأعضاء.

الإنجازات

◀ قدم تقرير "البنك" الأول عن القدرة على الصمود توصيات عملية تدعو إلى زيادة التمويل وإدخال استثمارات ذكية مخصَّصة لبناء القدرة على الصمود من أجل تحقيق "أهداف التنمية المستدامة". وبذلك هيّأ "البنك" للمساهمة والمشاركة في إيجاد حلول مبتكرة تمكّن من مكافحة الهشاشة وبناء القدرة على الصمود في البلدان الأعضاء. ويحقق هذا التقرير ما يلي:

- يعزز فهم التحديات والفرص المتعلقة ببناء القدرة على الصمود، وذلك عن طريق إشاعة المعارف والممارسات الفضلى والدروس المستفادة لتمكين البلدان الأعضاء من إدارة الضغوط والمخاطر والصدمات الناجمة عن الكوارث الطبيعية أو من صنع البشر.
- يسلّط الضوء على الحلول وآليات التكيف المصمَّمة على الصعيد المحلي من أجل بناء قدرة الحكومات والمجتمعات على الصمود.

◀ في سنة 2019، مكّنت أدلة "معهد الموارد العالمية" القطاعية من تصميم وصياغة مكوّنات أكثر من 25 مشروعاً يموّلها "البنك" من أجل بناء قدرة البنى التحتية والمجتمعات المستفيدة على الصمود في مواجهة التغييرات المناخية في البلدان الأعضاء.

◀ يجري تجريب "إطار البنك المتعلق بإدارة المخاطر المناخية" سنة 2021، وذلك حرصاً على أخذ جميع المخاطر المناخية المحددة في عمليات البنك في الحسبان. وأجريت دراسات حالة لتقييم المخاطر المناخية شملت جميع القطاعات ذات الصلة.

الاستثمار

◀ تتطلب أهداف "البنك" الجديدة المتعلقة بتمويل العمل المناخيّ أن تخصَّص 35% من إجماليّ التمويل السنوي لمشاريع وأنشطة تخفف من الانبعاثات وتدعم التكيف مع التغير المناخيّ. ويتخذ البنك مختلف التدابير لضمان الاستدامة المالية لتدخلاته في مجال التغير المناخيّ، ومنها مساعدة البلدان الأعضاء على تعبئة رؤوس الأموال الخاصة لتمويل مشاريع في هذا المجال والاستفادة من موارد كياناته المعنية بالقطاع الخاص.

أهداف "البنك" الجديدة المتعلقة بتمويل العمل المناخيّ

يجب تخصيص 35% من إجماليّ التمويل السنوي لمشاريع وأنشطة تخفف من الانبعاثات وتدعم التكيف مع التغير المناخيّ

أفريقيا

غينيا: استراتيجية الاستئناف بعد جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ"

في غينيا، حلّل "البنك الإسلاميّ للتنمية" ("البنك") صناعتين من أجل تحديد فرص تطوير أو تعميق تأثيراتهما على الاقتصاد.

الهدف

◄ تزخر غينيا بالكثير من الموارد الطبيعية، ولكنها تواجه صعوبات كبيرة في تحقيق إمكاناتها كاملةً بالمشاركة في سلاسل القيمة العالمية. ومكّن التحليل القائم على منهجية "البنك" المتعلقة بانتقاء سلاسل القيمة العالمية من تحديد أربع صناعات رائدة في البلد، وهي:

- الأعمال الزراعية
- التعدين
- المطاط
- المواد الكيميائية.

◄ بعد مناقشات مع الحكومة الغينية، وقع الاختيار على الأعمال الزراعية والتعدين كي يكونا الصناعتين الرائدتين.

◄ تشجع الحكومة الغينية وتدعم بنشاط صناعتي الزراعة والتعدين لتحقيق الأهداف التالية:

يلخص مؤشر مشاركة "البنك" في سلاسل القيمة العالمية أهمية سلسلة التوريد العالميّ للبلد المعنيّ. وفيما يتعلق بغينيا، تشير البيانات المجمعة أن هذا البلد يستطيع تحقيق مكاسب مهمة في قطاعي التعدين والزراعة

- تحسين الأحوال، والحد من أوجه عدم المساواة، وضمان العدالة بين الأجيال.
- إجراء تغيير هيكلي للاقتصاد بزيادة حصة القيمة المضافة للتصنيع في الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الصادرات.

◄ في سبيل تحسين الأداء التنافسيّ للصناعتين المختارتين، سيوثّق تحليل "البنك" لسلاسل القيمة العالمية ما يلي:

- التدخّلات اللازمة.
- التدابير الاستراتيجية.
- برامج الدعم الضرورية.

الطريقة

◄ استخدمت منهجية "البنك" المتعلقة بتحليل سلاسل القيمة العالمية لتحديد الإجراءات الأساسية الموصى بها لغينيا.

◄ غينيا بلد يملك ثروات معدنية مهمّة. فمواردها من الحديد الخام من الأكبر والأجود في العالم، ويمثل احتياطها من البوكسيت نحو ثلث الموارد العالمية. غير أن غينيا تصدر 95% من البوكسيت خاماً، ولم تتمكن من استغلال مواردها المعدنية الأخرى إلى أقصى حدّ ممكن.

◄ الزراعة هي المصدر الرئيس للعمل في غينيا. ويملك هذا البلد أيضاً إمكانات كبيرة في مجال إنتاج الطاقة المائية. غير أن مستوى الإنتاج في هذه القطاعات أدنى كثيراً من الإمكانات التي اكتشفها "البنك".

◄ توصّل "البنك"، من تحليله التمهيدي لسلاسل القيمة العالمية للأعمال الزراعية، إلى الاستنتاجات التالية:

- غينيا بلد ذو إمكانات في السوق المحلية نظراً لشدّة كثافة يدها العاملة، وضعف إنتاجيتها، وارتفاع فرص العمل في الزراعة.

- سلاسل القيمة المنتقاة مسبقاً هي: المأكولات البحرية وتربية الأحياء المائية (الأسماك الطازجة والمجففة والمدخنة)، والبستنة (الفواكه والخضر الطازجة والمبردة)، والمحاصيل النقدية (الكاكاو، والفول السودانيّ، والبن، والمطاط).
- تتمتع المحاصيل النقدية بإمكانات تصدير مهمّة، ويمكن أن تتيح فرصاً تجارية مربحة للقطاع الخاص.

◀ تتمثل النتائج التمهيدية المتعلقة بصناعة التعدين فيما يلي:

- تهتم سلاسل القيمة أساساً بالألومينيوم، ومركبات الألومينيوم (الكوراندوم)، والذهب. ومن المعادن المهمة أيضاً احتياطيات الحديد الخام الكتلية، إضافة إلى موارد مهمّة من الإسمنت، والملح، والماس، والغرافيت، والحجر الجيريّ، والمنغنيز، والنيكل، واليورانيوم.
- يملك قطاع التعدين، الذي ساهم بنسبة 80% في النموّ الاقتصاديّ للبلاد سنة 2017، إمكانات تحويلية هائلة إذا استُغلّ استغلالاً مناسباً. والمنتَجان الرئيسان المحدَّدان في هذا القطاع هما:
- **البوكسيت:** تملك غينيا أكبر احتياطيّ في العالَم من البوكسيت، يقدَّر بنحو 7.4 مليار طن ويمثل 30% من الاحتياطيّ العالميّ. والبوكسيت مصدر أساسيّ لإيرادات الصادرات، ويمثل 90% من الصادرات و20% من الإيرادات الضريبيّة للبلد.
- **الذهب:** يوجد معظم احتياطيات غينيا من الذهب في الشمال الشرقيّ للبلاد. ويبلغ متوسط إنتاجها السنويّ من الذهب 9 أطنان، ولكن الاحتياطيات المحتملة تقدَّر بنحو 700,000 طن.

◀ تملك غينيا أكبر رواسب الحديد الخام غير المستغَلة في العالم، وهي ثروة يمكن أن تغيّر وجه الاقتصاد في هذا البلد.

◀ من نتائج ارتفاع مستوى الاندماج العموديّ في سلاسل القيمة العالمية لصناعة التعدين أن شركات التعدين الكبرى تملك مصافيها ومصاهرها الخاصة في العالم أجمع. وهذا ما يؤدي إلى انتقال بعض أجزاء سلسلة القيمة إلى مناطق الإنتاج الأقلّ غلاءً.

التأثيرات المحتملة

◀ حدّدت الحكومة الغينية مجالات العمل الأساسية التي تتواءم مع الصعوبات التي وقف عليها فريق "البنك" المعنيّ بسلاسل القيمة العالمية. وسيتناول التحليل الكامل لسلاسل القيمة العالمية في غينيا الاختلالات والمعوّقات المكتشَفة على مستوى أكثر تفصيلاً لضمان ما يلي:

- تطوير سلاسل القيمة العالمية الزراعية لتشجيع القيمة المضافة، وتنويع الاقتصاد الغيني، والحد من الاعتماد على استيراد الموادّ الغذائية.
- التحويل الهيكلي للاقتصاد بالاستثمار في البنى التحتية (الطاقة والنقل).
- مشاركة الغينيين في فرص العمل التي تتطلب مؤهّلات في قطاع التعدين بفضل برامج تطوير المهارات.
- مشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية في قطاع التعدين.
- تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل في مجالي التعدين والزراعة.
- النهوض برأس المال البشريّ من أجل تحسين الحصائل في مجالي التعدين والزراعة معاً.
- الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية بفضل إنتاج وتحويل يحافظان على البيئة.

الاستثمار

◀ كشف تحليل "البنك" لسلاسل القيمة العالمية أن الاستثمار في المحاصيل الزراعية سيساهم مساهمة مباشرة في الحد من فقر صغار المزارعين في المناطق الريفية، وفي الأمن الغذائي للبلاد.

◀ ساهمت زيادةُ الاستثمارات في قطاع التعدين في النموّ الاقتصاديّ بغينيا. ويمثل هذا القطاع في الوقت الحاليّ 90% من الصادرات وخمس الإيرادات الضريبية. غير أن تحليل "البنك" خلص إلى أن قطاع التعدين لا يزال لم يبلغ إمكاناته الحقيقية.

◀ من شأن التدابير الموصَى بها للقطاعين أن تمكّن البلد من تحقيق مكاسب من ممارسات الزراعة والتعدين التي تلبي احتياجات السوق.

التعدين

يمثل البوكسيت 90% من الصادرات و20% من الإيرادات الضريبية لغينيا.

وتقدر احتياطيات الذهب المحتملة بنحو 700,000 طن

النيجر: استراتيجية الاستئناف في مرحلة ما بعد جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ"

يعمل "البنك الإسلاميّ للتنمية" على إعداد "استراتيجية شراكة قُطرية" جديدة مع جمهورية النيجر، وذلك بناء على تحليل سلاسل القيمة العالمية.

الهدف

◄ يبلغ عدد سكان النيجر 22.4 مليون نسمة، ويمثل نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في هذا البلد أحد الثلاثة الأدنى في العالم. ولذلك تعترض صعوبات كثيرة ما تبذله النيجر من جهود في سبيل تحقيق أهدافها الإنمائية. ونظراً لاعتماد البلد كثيراً على المنتجات الأولية، ولتعدُّد فترات انعدام الاستقرار السياسيّ، ظلّ النموّ معتدلا ومتقلّباً جدّاً عدة عقود.

◄ بيد أنه، منذ سنة 2012، حدث تقدُّمٌ كبيرٌ في النموّ بفضل الأمطار الوفيرة والاستقرار النسبي للأحوال السياسية، على الرغم من المشكلات الأمنية المتزايدة. ويُتوقع أن يتسارع النموّ ويتجاوز 6% في المدى المتوسط بفضل تزايد الاستثمارات العامة والخاصة

تمثل كل مرحلة في سلاسل القيمة العالمية مناسبة لاستحداث فرص العمل، وتحقيق الثروة، وتمكين الجيل الصاعد من المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في النيجر

◄ تتمثل القطاعات الأساسية فيما يلي:

- الزراعة والمواشي. وهو قطاع يساهم بنسبة 40% من الناتج المحلي الإجمالي ويشغِّل 80% من القوى العاملة، ولكن بمستويات إنتاجية منخفضة، ما يجعل الإنتاج لا يرقى إلى مستوى الإمكانات.
- الصناعات الاستخراجية. وهو قطاع يؤدي دوراً أساسياً في الاقتصاد، إذ بلغت حصة اليورانيوم 25% من الصادرات والنفط الخام 22% منها سنة 2018.

◄ يتمثل الهدف الاستراتيجي الأساسي لخطة التنمية الوطنية لهذا البلد في تحقيق نمو سريع وشامل ومستدام يدرّ الدخل، ويوفر فرص العمل، ويوطّد أسس التنمية المستدامة.

◄ يتسق نهج "البنك" القائم على سلاسل القيمة العالمية- الذي يهتم بسلاسل القيمة العالمية للمنتجات التي يملك فيها البلد ميزة تنافسية- اتساقاً جيّداً مع أهداف الحكومة في مجال التنمية الوطنية.

◄ كشف التحليل التمهيديّ لسلاسل القيمة العالمية، الذي أجراه "البنك"، عن إمكانات هامة في القطاعات التالية:

- التعدين والمعادن (اليورانيوم والذهب).
- الأطعمة والأشربة (السكر والعجائن وزيت النخيل).
- الزراعة (القطن والأرز والسكر والحيوانات الحية).
- المنسوجات (القطن والقماش والجلد).
- عرض "البنك" تحليله لسلاسل القيمة العالمية على الحكومة النيجرية وناقشه معها بحضور ممثلين لمختلف الوزارات القطاعية.

◄ بناءً على ذلك التحليل وما تلاه من مناقشات، وقع الاختيار على قطاعي الأعمال الزراعية والنسيج كي يكونا القطاعين الرائدين في النيجر.

الطريقة

- استخدمت منهجية "البنك" المتعلقة بتحليل سلاسل القيمة العالمية لتحديد الإجراءات الأساسية الموصى بها للنيجر.
- تتمتع النيجر بإمكانات ضخمة لتحويل قطاع الأعمال الزراعية. إذ يساهم قطاع المواشي وحده بنسبة 13% في الناتج المحلي الإجمالي و22% من قيمة صادرات البلاد. ولدى النيجر موارد مهمّة، فهي تملك من البقر 10 ملايين رأس، ومن المجترات الصغيرة 24 مليون رأس، ومن الإبل 1.5 مليون رأس.
- أهم أسواق صادرات النيجر من الأعمال الزراعية هي نيجيريا، التي تتلقى أكثر من 95% من منتجات المواشي التي تصدرها النيجر. وتبلغ القيمة التجارية لهذه المبادلات 190 مليون دولار أمريكي في السنة، ولكن هذا الرقم أقل من القيمة الفعلية بسبب قنوات التصدير غير الرسمية.
- من المنتجات الأساسية الأخرى الأرز والقطن، اللذان يعتمدان على إنتاج يدوم طوال السنة، ويتطلب ريّاً ويداً عاملة كثيفة في وادي نهر النيجر. ويملك النيجر معملين لحلج القطن بطاقة إنتاجية قدرها 60,000 طن في السنة، ومصنعين لإنتاج النسيج الموجَّه للاستخدام المحلي.
- تتمتع النيجر بإمكانات كبيرة لتوسيع نطاق الزراعة المروية، إذ لا يُستغل إلا 1% من المياه المتاحة سطحيّاً و15% من المياه الجوفية المتجدّدة، ولا يغطي الريّ إلا 30% من الأراضي التي يمكن ريُّها في الوقت الراهن.
- يتعثر أداء هذا القطاع من جراء نقص وسائل الإنتاج (كالآلات والأسمدة)، وضعف الصلات بين الجهات الفاعلة، والنقص الكبير في البنى التحتية.
- تُعرف النيجر في العالَم بجلودها القيِّمة بفضل سلالة "ماعز مارادي الأحمر" النيجرية الثمينة وذات الجودة المنقطعة النظير. ولكن مستوى المعالجة المحلية محدود، إذ تصدر معظم الجلود (80%) إلى نيجيريا في هيئة جلود خام مدبوغة بأملاح الكروم، وتُصدر كمية صغيرة إلى الهند وبنغلاديش وإيطاليا.
- تتمثل المشكلات الأساسية لقطاع الجلود فيما يلي:
  - نقص مراقبة الجودة.
  - الاعتماد على الدباغة التقليدية.
  - التباين الموسمي في توافر المواشي، وهذا يصعّب عمل المدابغ.
  - نقص التسويق والترويج، ومن ثمّ نقص فرص الاستثمار وتعبئة الموارد.

الإنجازات

- ترمي "استراتيجية الشراكة القُطرية" القائمة على سلاسل القيمة العالمية إلى اكتشاف وتذليل أهم الصعوبات التي تحد من إمكانات البلد في تحويل قطاعي الأعمال الزراعية والنسيج.
- باستغلال الاستثمارات العامة وبتعبئة موارد القطاع الخاص، ستساهم "استراتيجية الشراكة القُطرية" في تعزيز تنافسية القطاعات المكتشَفة بفضل تدخلات من شأنها توفير فرص العمل، وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمساهمة في التنمية الصناعية للبلد.
- التزم "البنك" بالتعاون الوثيق مع جمهورية النيجر على التدخلات المتعلقة بما يلي:
  - تطوير البنى التحتية.
  - الحصول على التمويل.
  - تعزيز قدرات الجهات الفاعلة في المؤسسات وفي سلسلة القيمة.

الاستثمار

- الأعمال الزراعية والنسيج قطاعان واعدان من حيث منافع القيمة المضافة وتوفير فرص العمل.
- سيستخدم "البنك" في قطاع المنسوجات والألبسة، مثلاً، نهجاً قائماً على سلسلة القيمة العالمية لتحديد فرص تحقيق القيمة المضافة في كل مرحلة من مراحل السلسلة، ومنها:
  - إنتاج القطن.
  - الغزل والصباغة.
  - الطباعة والتصميم.
  - قطاع بيع الملابس بالتجزئة.

الصادرات

نيجيريا هي أهم أسواق صادرات النيجر من الأعمال الزراعية، إذ تؤول إليها نسبة 95% من منتجات المواشي التي يصدرها البلد. وتبلغ القيمة التجارية لهذه المبادلات

190 مليون دولار أمريكي في السنة.

مثّل اليورانيوم 25% والنفط الخام 22% من صادرات السلع في النيجر سنة 2018

السنغال: استراتيجية الاستئناف في مرحلة ما بعد جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ"

سيمكّن تشجيعُ سلاسل القيمة العالمية في السنغال الأسواقَ من تعبئة الموارد اللازمة للتنمية.

الهدف

- ينعم السنغال بالاستقرار السياسيّ وبتنوُّع الاقتصاد، ويتّسم سكّانه بالشباب والتكاثر (16 مليون نسمة في الوقت الحاليّ، ويُتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى 21 مليون نسمة سنة 2030).

- تقع مدينة داكار، عاصمة السنغال، في أقصى غرب القارة، وتطل على المحيط الأطلسيّ. وقد أضحت المركز الأفريقيّ لإمداد سائر بلدان أفريقيا الناطقة بالفرنسية بالمنتجات والخدمات.

- يشير تحليل "البنك"، بالتعاون مع السنغال، لمشاركة هذا البلد في سلاسل القيمة العالمية إلى أن القوى العاملة قد تتطلب المساعدة على تطوير قدراتها وكفاءتها، اللتين هما ضروريتان لتطوير الصناعات التحويلية.

بناء على تحليل هيكل هذه القطاعات الخمسة وآفاقها المستقبلية البعيدة الأمد وبعد مباحثات مع الحكومة السنغالية، اختار "البنك" البتروكيماويات والأغذية الزراعية كي يكونا القطاعين الرائدين في البلاد

- حددت منهجية "البنك" الكميةُ خمسة قطاعات تصنيعية مهمة في السنغال لمساعدة هذا البلد على تحسين مشاركته في سلاسل القيمة العالمية:
  - المواد الكيماوية
  - صناعات الأغذية الزراعية
  - الصناعات الخشبية
  - صناعات الألبسة
  - الصناعات النفطية.

- بناء على الموارد المتوفرة في السنغال، وهيكل هذه القطاعات الخمسة وآفاقها المستقبلية البعيدة المدى، والتشاور مع الحكومة السنغالية، اختار "البنك" البتروكيماويات والأغذية الزراعية كي يكونا القطاعين الرائدين في البلاد.

الهدف

- استُخدمت منهجية "البنك" المتعلقة بتحليل سلاسل القيمة العالمية لتحديد الإجراءات الأساسية الموصى بها للسنغال.

- طبّق "البنك" منهجية تحليل سلاسل القيمة العالمية التي تستخدم أداة تمكّن من تحديد القطاعات والمنتجات الرائدة، وذلك من أجل اكتشاف وتطوير القطاعات ذات الإمكانات الكبرى، التي يجب على السنغال الاهتمام بها لبلوغ هدفيه المتمثلين في زيادة القيمة المضافة وتوفير فرص العمل.

- تمكّن عملية تحليل سلاسل القيمة العالمية من اكتشاف الصعوبات، ومكامن ضعف القدرات، وإمكانات المنتجات في سلسلة القيمة بأسرها، من المرحلة الأولى للإنتاج حتى مرحلتي التصدير والتوزيع. وستتوخى التدخلات المتأتية من هذه العملية تدارك النقص وتذليل الصعوبات في سلاسل القيمة العالمية لمنتجات السنغال وصناعاته الرئيسة.

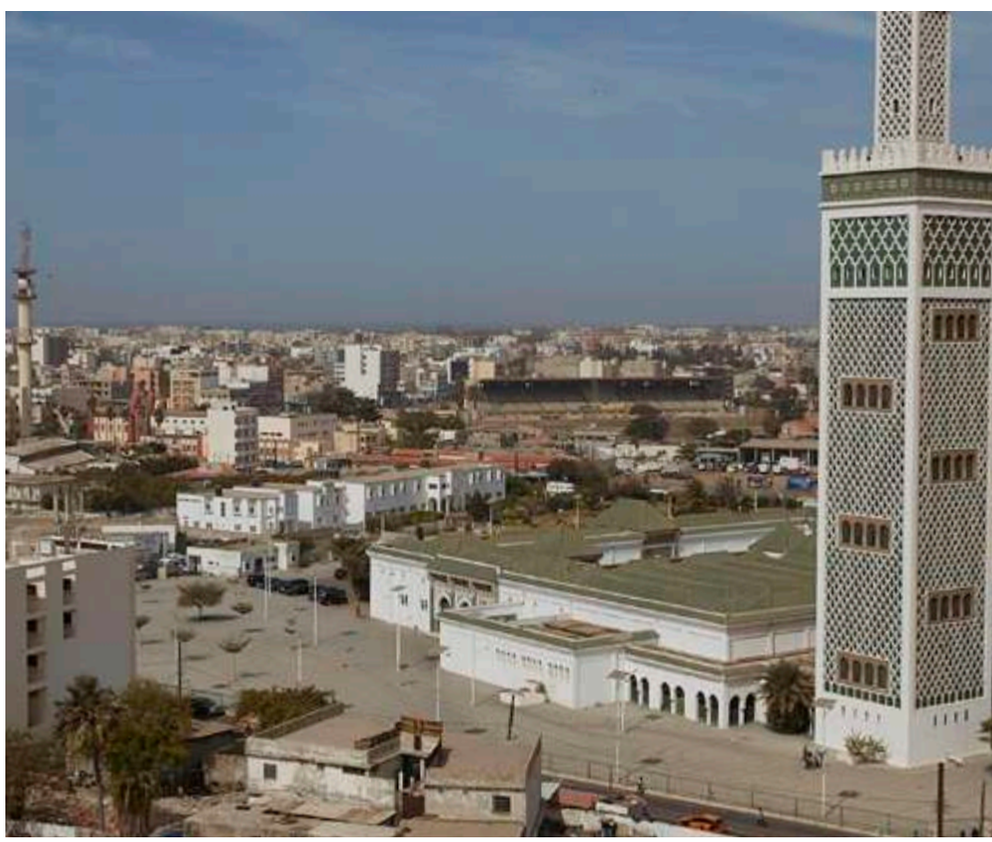

◀ ستسعى "استراتيجية البنك للشراكة القُطرية" إلى توسيع وتطوير الصناعات السنغالية التي اختارها التحليل لإمكانات الصناعات الرائدة.

◀ ستولى عناية خاصة لصناعة الأسمدة والمنظفات في مجال البتروكيماويات من جهة؛ وللمنتجات الزراعية الغذائية كالأرز، ومستخلص المالت، والفول السوداني، والفواكه، والخضر، ومنتجات الصيد في مجال الأغذية الزراعية من جهة أخرى.

◀ سيُشجع البلد على السعي إلى تحقيق أهداف إنمائية أكثر شمولاً، كتوفير فرص عمل جيّدة وتشجيع تنافسية الصادرات المستدامة

◀ استخدم البنك "مؤشر الميزة التنافسية الظاهرة" لتحديد المنتجات التي يملك فيها السنغال ميزة تنافسية.

◀ استخدم البنك "مؤشر المنتجات الرائدة" لقياس إمكانات تصدير المنتجات المصنعة.

◀ أجريت مقارنة بين قطاعات تصنيع منتجات الأغذية الزراعية والنفط، والمواد الكيماوية الأساسية، والمنتجات ذات الصلة من جهة؛ والنمو المتوسط للطلب العالمي على كل تلك المنتجات والنمو المتوسط للصادرات السنغالية في الفترة نفسها من جهة أخرى. وأجري هذا التحليل للقطاعات الرائدة الخمسة كلها

◀ قسمت القيمة المضافة لإجمالي الصادرات السنغالية على جميع الصناعات، ثم قسمت على القيمة المضافة المحلية والأجنبية، والمساهمات غير المباشرة في تحقيق القيمة المضافة لكل صناعة

◀ سُجِّلت أعلى قيمة مضافة في الأغذية الزراعية، فطغت على القيمة المضافة للقطاعات الأخرى. وكانت القيمة المضافة المحلية عالية جدّاً، مما يوحي بمشاركة ومكانة ضعيفتين جدّاً في سلاسل القيمة العالمية.

التأثيرات المحتملة

◀ تتمثل التوصيات التمهيدية الرئيسة المترتبة على تحليل سلاسل القيمة العالمية للزراعة الغذائية فيما يلي:

- لا بدَّ من زيادة الإنتاجية وحجم المخرجات الزراعية من أجل تطوير صناعة الأغذية الزراعية أكثر في السنغال.
- ينبغي للبلد أن يزداد اندماجاً في سلسلة قيمة التحويل للظفر بحصص أكبر من قيمة السوق
- ينبغي زيادة الإنتاجية والحجم بمساعدة صغار المزارعين على تشكيل تعاونيات، لأن هذه التعاونيات ستمكنهم من تحقيق وفورات الحجم بفضل نقل المعارف والتكنولوجيا، والحصول بسهولة أكبر على تمويل المعدات الزراعية.
- تستطيع الحكومة دعم تشكيل التعاونيات بتوفير منصات وتوجيهات ودعم تعليمي.
- يُتوقع أن تتضرر صناعة الأغذية الزراعية في السنغال من آثار تغير المناخ تضرراً شديداً بسبب أحوال الطقس القاسية كالجفاف وارتفاع درجة الحرارة. لذلك يجب تطبيق تدابير تخفيفية للوقاية من تلك الآثار السلبية.

◀ تتمثل نتائج الدراسة التمهيدية بشأن الصناعة البتروكيماوية فيما يلي:

- الصناعة البتروكيماوية صناعةٌ كثيفةُ رؤوس الأموال والأصول تتطلب وفورات حجم تبرر الاستثمارات الضخمة اللازمة، ولا سيما أنشطة تصنيع المواد الكيماوية الأساسية
- عادة ما تكون شركات النفط والغاز نفسها أو فروعها مسؤولة عن الأنشطة الأولى (أنشطة التنقيب والإنتاج) في سلاسل القيمة العالمية للبتروكيماويات، وعن دمج أنشطة إنتاج المواد الكيماوية الأساسية وتصنيع المواد البلاستيكية.
- على الرغم من أنّ السنغال ليس من الجهات الفاعلة التقليدية في البتروكيماويات، فإنه يستطيع أن يستغل قدرته القائمة في مجال التكرير لتطوير مكانته بمساعدة الشركات المحلية على صناعة المواد الكيماوية الأساسية والنشادر، ولا سيما إذا أخذنا في الحسبان إنتاج الغاز الطبيعي في البلد مستقبَلاً.
- يستطيع السنغال أن يتوجه إلى السوق الأفريقية لزيادة الطلب من الصناعات النهائية (الأسمدة والمنظفات أساساً) من أجل تحفيز الطلب على الصناعة البتروكيماوية في البلاد. وهذا يتسق مع منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الجديدة.

الاستثمار

◀ خلص تحليل "البنك" التمهيدي لسلاسل القيمة العالمية في السنغال عموماً إلى ما يلي:

- ينبغي زيادة الإنتاجية بإدخال آلات جديدة واعتماد المزيد من المكننة والأتمتة
- لا بدّ من زيادة الاستثمار، سواء بالقروض أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة
- ينبغي تقييم الآثار البيئية المترتبة على الاستثمار حرصاً على عدم إحداث أضرار تطغى على المنافع
- على السنغال تحسين البنى التحتية للنقل وخدماته من أجل تسريع عمليات التصدير وتسهيل التجارة العابرة للحدود.

النموّ السكاني

يضمّ السنغال سكّاناً يتّسمون بالشباب والتكاثر ويبلغ عددهم

16 مليون

نسمة. ويُتوقع أن يتجاوز هذا العدد

21 مليون

نسمة سنة 2030

نيجيريا: استراتيجية استئناف في مرحلة ما بعد جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ"

حدد تحليل "البنك" القائم على سلاسل القيمة العالمية لنيجيريا فرصا هامة في خمسة قطاعات مختلفة.

الهدف

- يحلل "البنك" الظروف الاقتصادية في بلدان أعضاء مختارة بناء على سلاسل القيمة العالمية لتحديد تنافسيتها في صناعاتها الرئيسة.
- أسفر تحليل "البنك"، بالتنسيق مع حكومة نيجيريا، عن بروز خمسة قطاعات رائدة أساسية:
  - الأغذية والأعمال التجارية الزراعية
  - الألبسة
  - النفط
  - السيارات
  - معدات النقل.
- اعتُبِرت ثلاثة من هذه القطاعات ذات إمكانات طبيعية كبيرة هي:
  - الصناعة النفطية (تصنيع المنتجات النفطية)
  - صناعة المطاط (تصنيع منتجات المطاط)
  - صناعة الألبسة (صناعة الأحذية، والجلود، والمنتجات ذات الصلة الأخرى).

كشف التحليل التمهيديّ لسلسلة القيمة عن أن تشجيع التكامل العموديّ وتحفيز المحوّلين الأجانب سيساهمان في معالجة ضعف الصلات بين المنتجين والمحوّلين في الزراعة النيجيرية

الطريقة

- استُخدمت منهجية "البنك" المتعلقة بتحليل سلاسل القيمة العالمية لتحديد الإجراءات الأساسية الموصى بها لنيجيريا.
- كشفت البيانات المجمَّعة خلال التحليل القائم على سلاسل القيمة العالمية التوجهات التالية للصناعات المختارة في نيجيريا:
  - تُقدّم صناعة الغذاء والأعمال الزراعية أداء باهتاً، وذلك على الرغم من أنّ هذا القطاع آخذ في النمو في باقي أنحاء العالم، مما يدل على الإمكانات والفرص الهائلة غير المستغَلة في هذه الصناعة
  - توجد صناعة الألبسة في حالة جيّدة نسبيّاً، وإن كان هذا القطاع في تراجع.
  - لا تملك المنتجات النفطية، التي تنتمي إلى قطاعات تشهد تراجعاً، الكثير من الإمكانات الديناميّة
  - على الرغم من أنّ صناعة المطاط لا تنطوي على إمكانات ديناميّة عموماً، فإن منتَجاً خاصّاً من المطاط يدخل في كثير من مكوّنات السيارات يملك إمكانات ديناميّة لتحسين أدائه في الصناعات الآخذة في النموّ.
- نتج عن تزايد استخدامات منتجات المطاط في العديد من الأسواق النهائية نمو سوق منتجات المطاط الصناعية. ويتوقع أن يبلغ معدل النمو السنوي المركب لصناعة المكونات المطاطية المُقوْلَبة بنسبة 6.38% بفضل الطلب على المركبات المقتصدة للوقود. لذلك توفر إمكانات المنتجات المطاطية ميزة تنافسية كبيرة لتطوير صناعة السيارات.
- شهدت صادرات قطاع الزراعة والغذاء والأشربة انخفاضاً، ولكن التوجهات الكبرى للصادرات ومكونات القيمة المضافة تشير إلى وجود فرص في السوق المحلية والدولية.
- تشهد حصة صناعة الألبسة من الصادرات تناقصاً، مما يدلّ على خسارة محتملة في

التنافسية. ولكن الإنتاج الإجماليّ لهذه الصناعة يعرف نموّاً مهمّاً، مما يشير إلى أن السوق المحلية مزدهرة. وإذا كان المحتوى المحليّ قد زاد على مرّ السنين، فإن القيمة المضافة غير المباشرة لم يطرأ عليها أيّ تغيير، مما يدل على إمكانات انتشار في أماكن جديدة تسير المنتجات النفطية، والكيماوية، والمعدنية غير الفلزية في الاتجاه الذي تسير فيه صناعة الألبسة، إذ توجد إمكانات كبيرة في السوق المحلية.

- يمكن استخدام منتجات من جميع تلك الصناعات لتطوير صناعة سيارات مزدهرة.

التأثيرات المحتملة

- تشير دراسة حالة تمهيدية اعتمدت على المعلومات المجمَّعة بفضل منهجية سلاسل القيمة العالمية إلى آفاق تطوير صناعة الكاكاو في نيجيريا. وتتمثل أهم النقاط فيما يلي:

- تساهم صناعة الكاكاو بنسبة 30% من المنتجات الزراعية في نيجيريا، ما يجعلها من أهم محركات هذا القطاع.

- تشغِّل هذه الصناعة 300,000 مزارع بطريقة مباشرة، ومليوني شخص بطريقة غير مباشرة. وعلى الرغم من أنّ نيجيريا تحتل المرتبة الرابعة في العالم من حيث إنتاج الكاكاو، فإن مساهمة البلد في الصادرات العالمية من هذه السلعة تنحصر في حبوب الكاكاو أساساً.

- الأغلبية الساحقة من صادرات الكاكاو غير محوّلة بدرجة كافية، ويبيع البلد الكاكاو بسعر يقلّ بنسبة 30% عن غيره من البلدان المصدِّرة المنافسة بسبب انخفاض جودة حبوبه. ويواجه قطاع الكاكاو فئتين من المشكلات عموماً هما:
  - مشكلات في مستوى المزرعة
  - مشكلات في مستوى التحويل.

- في مستوى المزرعة، يعتمد المزارعون على نظام محدود للحصول على وسائل إنتاج جيّدة. ومن المشكلات الكبيرة عدم وجود الطرق، ونقص البنى التحتية لما بعد الحصاد، ونقص الرّيّ.

- من المشكلات الأخرى:
  - نقص المهارات
  - تكلفة التمويل
  - تجزئة الصناعة إلى عدد كبير من صغار المزارعين
  - ضعف القدرات التحويليّة
  - عدم استقرار إمدادات الطاقة
  - نقص منشآت التخزين
  - نقص اليد العاملة المؤهلة.

- خلص تقييم "البنك" لاستعداد قطاع الزراعة في نيجيريا إلى أن العوامل الرئيسة التالية ضرورية لتطوير هذا القطاع في المستقبل:
  - الحصول على التمويل
  - تنافسية القطاع
  - قدرات القطاع.

- تتمثل توصيات "البنك" فيما يلي:
  - الاندماج في سلاسل القيمة العالمية للمساعدة على تحسين تنافسية وإنتاجية البلد الضعيفتين
  - الابتكار وتأهيل القوى العاملة
  - العمل على سدّ النقص في التدريب واعتماد التكنولوجيا.

الاستثمار

- تشمل توصيات "البنك" بخصوص صناعة الكاكاو الاستثمار في تحسينات تعمّ سلسلة القيمة كلّها، بدءاً من وسائل الإنتاج وانتهاءً بالمبيعات والتوزيع. وهذه التوصيات هي:
  - إمداد المزارعين بوسائل الإنتاج السليمة، ولاسيما البذور الجيدة
  - نشر الممارسات الزراعية الفضلى باستخدام منهجيات مدارس الزراعة التطبيقية، أو خدمات الإرشاد الزراعيّ
  - توفير التمويل للمكننة ووسائل استبدال أشجار الكاكاو التي تصبح عرضة للآفات والأمراض نتيجة شيخوختها
  - إعداد وتنفيذ برامج التدريب لمساعدة صغار المزارعين على الحصول على التصديق
  - تحسين القيمة المضافة بتشجيع استراتيجيات العلامات التجارية القائمة على مفهوم "من حبة الكاكاو إلى قالب الشوكولاتة"
  - اعتماد السياحة الزراعية (بناء على تجربة سلسلة القيمة) لتكون مصدر دخل إضافي للمزارعين لدعم التعاونيات الزراعية
  - استخدام الإرشاد الزراعيّ
  - التعاون مع شركات كبرى من أجل زيادة فرص ولوج هذا القطاع.

- من التدابير المالية المقترحة ما يلي:
  - تحسين فرص الحصول على التمويل في مرحلة التحويل
  - اعتماد آليات تمويل التجارة وصيغ التمويل الأخرى للمحولين
  - إعادة إطلاق خطة منح لتوسيع نطاق الصادرات، أو هيكل تحفيزي مشابه، من أجل تشجيع الطحن في البلد الأصلي.

الزراعة في نيجيريا

تساهم صناعة الكاكاو بنسبة 30% من المنتجات الزراعية في نيجيريا، وتشغِّل 300,000 مزارع بطريقة مباشرة، ومليوني شخص بطريقة غير مباشرة، ما يجعلها من أهم محركات هذا القطاع

آسیا

إندونيسيا: استراتيجية الاستئناف بعد جائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ"

تبيَّن من التحليل القائم على منهجية "البنك" المتعلقة بانتقاء سلاسل القيمة العالمية أن قطاعات الأغذية الزراعية والتعدين والسيارات هي الصناعات الرائدة في إندونيسيا، وأنها تنطوي على إمكانات تحسين تنافسية البلد.

الهدف

- أجرى "البنك" تحليلاً تمهيدياً لسلاسل القيمة العالمية لأهم الصناعات الإندونيسية، يأخذ في الحسبان الجوانب التي من شأنها مساعدة البلد على المنافسة بمزيد من الفعالية في سلاسل القيمة العالمية.
- حدَّد التحليل القائم على منهجية "البنك" المتعلقة بانتقاء سلاسل القيمة العالمية، في البداية، خمس صناعات أساسية في إندونيسيا هي:
  - الأغذية الزراعية.
  - المنسوجات والألبسة.
  - الغذاء.
  - التعدين.
  - السيارات.
- اختَصر تحليلُ "البنك" قائمة هذه الصناعات في الأغذية الزراعية والتعدين والسيارات على أنها أهم الصناعات الرائدة في البلد في المستقبل. وهي صناعات تشجعها الحكومة الإندونيسية وتدعمها بنشاط بسياسات صناعية مهمة.

لإندونيسيا إمكانات مهمة للتوسع في إنتاج بطاريات السيارات الكهربائية، لأنها تملك رواسب كبيرة من المواد الخام

الطريقة

- استُخدمت منهجية "البنك" المتعلقة بتحليل سلاسل القيمة العالمية لتحديد الإجراءات الأساسية الموصى بها لإندونيسيا:
  - الاقتصاد الإندونيسي ضروري لصناعة الأغذية الزراعية التي تساهم بنحو 13% من الناتج المحلي الإجمالي، وتشغِّل 30% من القوى العاملة. فقد اكتسبت إندونيسيا، على مرّ السنين، بفضل أراضيها الزراعية الشاسعة والخصبة، ميزةً تنافسية في مختلف المحاصيل مثل زيت النخيل، والمطاط، والبنّ، والشاي، والمنيهوت، والتوابل، وجوز الهند، والأسماك.
  - تحتل إندونيسيا في الوقت الحالي المرتبة العالمية الأولى في إنتاج الدوريان والرابعةَ إنتاج الأفوكادو، ولها إمكانات تصدير غير مستغلَّة في هذين المنتجيْن .
  - نظراً لتزايد الطلب الدولي على الفواكه والخضر الطازجة، يمكن أن يوفر وصلُ صغار المزارعين بالسوق الدولية فرصاً ممتازة للحد من الفقر، لأن ذلك يمكِّن من زيادة دخل المزارعين ويوفر فرص العمل. وفضلاً على ذلك، ينبغي مساعدة المزارعين على تلبية الطلب الدولي المتزايد على الفواكه الطازجة.
  - هناك إمكانات نموّ مهمّة لواحد من أهم منتجات التعدين في هذا البلد وهو النيكل، الذي هو مكوّن أساسي لبعض منتجات صناعة السيارات.

- من الأهداف المحدَّدة لإندونيسيا ما يلي:
  - الإنتاج المحلي لمواد خام عالية الجودة لصناعة السيارات.
  - تعزيز الإنتاج المحلي لمكوّنات السيارات الأساسية.
  - الريادة الإقليمية في إنتاج المركبات الكهربائية.
  - إنشاء مركز إقليمي لتصدير السيارات.

الإنجازات

- من توصيات تحليل "البنك" التمهيدية في قطاع الزراعة ما يلي:
  - تحسين فرص الحصول على التمويل عامل حاسم لمستقبل هذا القطاع.
  - سيساعد الحصول على بذور جيدة المنتجين الإندونيسيين على ولوج أسواق ذات قيمة كبيرة، وسيمكّن فهمٌ أفضل للتقنيات الحديثة الخاصة بالزراعة وما بعد الحصاد من إنتاج منتجات عالية الجودة ووفيرة الغلة.
  - البنى التحتية ضرورية لتعزيز التنافسية. فإضافة إلى الطرق والسكك الحديدية والموانئ، هناك حاجة إلى مراكز طبية تمكّن المزارعين المسنين من الاستمرار في التمتع بصحة جيدة والاعتناء بمزارعهم مدّةً أطول، لأن 80% من المزارعين الإندونيسيين تجاوزوا الخامسة والأربعين من العمر.
  - يعاني قطاع الزراعة من صعوبات في الحصول على التمويل، وهذا يحدّ من فرص المزارعين لزيادة دخلهم ويجعلهم عرضةً للكوارث الطبيعية وتقلب أسعار السلع الأساسية
  - سيساعد إجراء تحليل أعمق لسلاسل القيمة العالمية على تحديد التدخلات اللازمة لتذليل جميع هذه الصعوبات.
- تتمثل النتائج المتعلقة بقطاعي التعدين والسيارات فيما يلي:
  - اعتمدت إندونيسيا سياسات للمركبات الكهربائية، ولكن يجب أن تعد سياسة لبطاريات هذه المركبات، بدءاً من دراسة سلاسل القيمة العالمية لتلك البطاريات.
  - لضمان التنافسية في مجال التكاليف والقيمة المضافة، لا بد لإندونيسيا من أن تحظى بمنشأة لصناعة البطاريات، ولو أنّ الحجم المستهدَف على الصعيد المحلي والحصول على المواد الخام قد يكونان من الصعوبة بمكان.
  - نظراً لازدهار الطلب على المركبات الكهربائية، ينبغي لإندونيسيا استغلال مواردها من النيكل والنحاس من أجل الانطلاق في المعالجة، ومن ثم زيادة القيمة المضافة.

الاستثمار

- ستكون استثمارات مستقبلية ضرورية للتغلب على الصعوبات التي تواجه الصناعات الرئيسة في إندونيسيا. ويكشف التحليل التمهيدي لسلاسل القيمة العالمية عن ضرورة بناء سلاسل قيمة مرنة وقادرة على الصمود بالقيام بما يلي:
  - إنشاء بنى تحتية كفؤة للتخزين من أجل بناء سلسلة قيمة أقدر على الصمود، والسماح بحفظ السلع القابلة للتلف كالفواكه والخضر والبيض والألبان والأسماك مدّةً أطول من أجل التخفيف من آثار صدمات سلاسل التوريد.
  - إقامة بنى تحتية لإعادة التوزيع من أجل التخفيف من انعدام الأمن الغذائي، والرصد المتواصل للتوريد والتوزيع والتخزين المدمج في النظام الغذائي، والاستثمار في الحلول الرقمية.
  - إجراء تحليل إضافي معمَّق لسلاسل القيمة العالمية، وذلك من أجل تأكيد وتحديد التدخلات المناسبة اللازمة لتذليل الصعوبات وتدارك النقص في القدرات في جميع الصناعات المختارة.

صناعة الأغذية الزراعية

الاقتصاد الإندونيسي ضروري لصناعة الأغذية الزراعية التي تساهم بنحو 13% من الناتج المحلي الإجمالي وتشغّل 30% من القوى العاملة

تجاوز 80% من المزارعين الإندونيسيين الخامسة والأربعين من العمر

الآفاق المستقبلية

المقدّمة

نظراً لأن "البنك الإسلاميّ للتنمية" يدخل إلى مستقبَل يتَّسم بغموض أكبر من الغموض الذي شهدناه منذ سنوات عديدة، فإننا على ثقة من أن نموذج عملنا الجديد مناسب للمهام التي تنتظرنا. ويثبت "البرنامج الخماسيّ لرئيس البنك" جدارته، لأنه يعتمد على استراتيجية بعيدة الأمد وعلى خبرة واسعة في تقديم الأموال والتمويلات لأفقر المجتمعات في العالم. وتبيِّن المشاريعُ والمبادراتُ المتناوَلة في هذا الكتاب قدرةَ بلداننا الأعضاء على الصمود وأهميةَ العمل الذي يقوم به "البنك الإسلاميّ للتنمية" بصفته بنكاً إنمائيّاً متعدِّد الأطراف في هذه الأوقات العصيبة التي تمرّ بها التنمية العالمية.

وفي الوقت الذي يخرج فيه العالم من أزمة "مرض فيروس كورونا المستجدّ"، فإننا نقف على أهبة الاستعداد للمساهمة في العمل على تعافي اقتصادات البلدان الأعضاء. وهو مسعىً لا بدّ فيه من التعاون. ويبيّن نجاحُ مشاريعنا حتى الآن أنه يمكننا تحقيقُ أشياء عظيمة بالتعاون مع شركائنا وإسعافهم بالدعم الذي يحتاجون إليه. ونحن نقوم بذلك عن طريق منصة قُطرية موحَّدة، طبقاً لمبادئ "مجموعة العشرين"، من أجل ضمان التماسك والتنسيق على المدى البعيد بين الأطراف المعنية الرئيسة.

وإنّا لعلى يقين من أن أزمة "مرض فيروس كورونا المستجدّ" ستنتهي، لكن الخيارات التي نتخذها اليوم ستغير حياتنا عقوداً مقبلةً. ولذلك عقدنا العزمَ على مساعدة بلداننا الأعضاء على أن تغتنم الفرص القائمة التي تمكِّنها من الخروج من الفقر وتعزيز اقتصاداتها. وفي خضمّ ذلك كلّه، سنواصل العمل على "تسخير الأسواق لخدمة التنمية"- وتحقيق التنمية بطريقة مختلفة، تصلُح للجميع.

تغيير طريقة العمل

يمكّن "نموذج العمل الجديد للبنك" من تحقيق نتائج مهمة بتسخير الأسواق لخدمة التنمية، والتخطيط لمجموعة من المبادرات المؤثرة فيما بين سنتي 2021 و 2023. وقد استلزم هذا المفهومُ، مفهومُ "تسخير الأسواق لخدمة التنمية"، التعاملَ مع البلدان الأعضاء بطريقة مختلفة وتطلّب تغييراً في طريقة إعداد استراتيجيات الشراكة القُطريّة. ولذلك صُمِّم الجيل الثاني من استراتيجية الشراكة القُطريّة كي يجسّد هذه الطريقة الجديدة، التي تختلف عن الطريقة القديمة في إعداد استراتيجية الشراكة القُطريّة، التي كانت تستند إلى مشاريع قائمة بذاتها.

لقد اكتملت وثائق "استراتيجية الشراكة القُطريّة" مع الغابون وجزر المالديف، وأُطلِقت خمس استراتيجيات شراكة قُطريّة جديدة سنة 2020، وسيُشرَع في ثلاث عشرة استراتيجية شراكة قُطريّة سنة 2021. ولكي يتمكّن "البنك" من المواجهة الاستباقية لمشكلات الاقتصاد الكلّيّ المتزايدة في البلدان الأعضاء، فإنه يعكف على تسريع عملية إكمال وثائق استراتيجيات الشراكة القُطريّة. ونعرض فيما يلي التوزيع السنويّ لاستراتيجيات الشراكة القُطريّة القائمة على سلاسل القيمة العالمية:

فتح آفاق جديدة للتنمية

خطط ثلاثية السنوات لاستراتيجيات الشراكة القُطريّة المستندة إلى سلاسل القيمة العالمية:

- 2019
  - الغابون، المالديف، المغرب، تركيا.
- 2020
  - غينيا، إندونيسيا، النيجر، نيجيريا، السنغال.
- 2021
  - أفغانستان، أذربيجان، بنغلاديش، غيانا، المملكة العربية السعودية، الكويت، قرقيزستان، ماليزيا، سيراليون، سورينام، أوغندا، اليمن، فلسطين.
- 2022
  - ألبانيا، الجزائر، كوت ديفوار، العراق، قازاقستان، موريتانيا، موزمبيق، باكستان، طاجيكستان، توغو، الإمارات العربية المتحدة.
- 2023
  - الكاميرون، جيبوتي، الأردن، سلطنة عُمان، تركمانستان.

أعربت بلدان أعضاء عديدة عن اهتمامها بتنفيذ "نموذج العمل الجديد للبنك"، وستشهد السنوات الثلاث المقبلة تقدّماً كبيراً في هذا الصدد

إحداث التأثير بطريقة ذكية:

فيما يلي بعض المشاريع التي هي جزء من برنامج العمل 2021:

- **مشروع تصريف مياه الأمطار بكوتونو (بنين):** تتمثل الأهداف من هذا المشروع في الحدّ من الفيضانات التي تلحق الضرر بسكان ضفاف الأنهار وبالبنى التحتية، وفي تقليل المياه الراكدة بمدينة كوتونو.

- **مشروع بناء طرق التكامل الإقليميّ- سيراليون:** الطرق المقترَحة هي طرقٌ رابطةٌ ذات أهمية وطنية وإقليمية بين سيراليون وغينيا وليبيريا.

- **تعزيز الرعاية الصحية الأولية- تشاد:** يرمي هذا المشروع إلى الحدّ من معدَّلات وفيات واعتلال الفئات السكانية الأكثر ضعفاً، ولا سيما النساء والأطفال.

◄ **"صندوق العيش والمعيشة"- تزويد المناطق الريفية لامركزياً بالكهرباء عن طريق محطات طاقة شمسية صغيرة- توغو:** يركّز هذا المشروع على القرى التي تبتعد كثيراً عن الشبكة، وتغفلها مختلف برامج الإمداد بالكهرباء وتعيش فيها الشريحة السكانية الأكثر ضعفاً.

◄ **مشروع "القضاء على الأحياء الفقيرة"- جيبوتي:** تطوير الأحياء الفقيرة وتحسين الظروف المعيشية للسكان.

◄ **تعزيز احتياطيات القمح الطرية في محافظتي الديوانية وميسان- العراق:** الهدف الإنمائي من هذا المشروع هو زيادة حجم الاحتياطي الاستراتيجي من قمح الخبز في الديوانية وميسان.

◄ **إعادة بناء "معهد الحويجة التقني"- العراق:** الهدف الإنمائي من هذا المشروع هو دعم جهود الحكومة المتعلقة بإعادة إعمار المناطق الأكثر تضرراً في مرحلة ما بعد النزاع. وبعبارة أدقّ، سيمكّن هذا المشروع من فتح "معهد الحويجة التقني" وتحسين جودته.

إقامة مؤسسة رشيقة

من المبادرات في هذا الصدد:

◄ **إنشاء وحدة تنفيذ البرامج القُطرية:** تنصّ الخطة على استكمال إنشاء وحدة تنفيذ البرامج، التي بدأته السنغال. وسيسهر "البنك" على تطوير قدرات "وحدة الرصد والتقييم" الجديدة التابعة لمكتب المُحافظ (وزارة التخطيط الاقتصادي). وهذه القدرات تتعلق بدمج طريقة التنفيذ في رصد تصميم وتنفيذ المشاريع وتقييم مخرجاتها.

◄ **التواصل والعلاقات الخارجية:** الهدف من ذلك هو تعزيز حضور "البنك الإسلامي للتنمية" في الساحة العالمية بفعاليات ومبادرات رائدة. ويشمل ذلك:

- تبيان التأثير الحقيقي لمشاريع "البنك" بالتعريف بالجهات المستفيدة منها، وتوسيع نطاق رقمنة "البنك" من أجل زيادة تغطيته في وسائل الإعلامية الدولية.

- تطوير قاعدة بيانات للمحتويات والأفلام والصُّوَر والمنشورات، وإنشاء فريق تواصل فعّال في "البنك".

- تنظيم مؤتمرات دولية عن الصكوك، وإعادة تصميم الموقع الإلكتروني للبنك، واعتماد شعار جديد، والمشاركة في المنتديات الاقتصادية العالمية وغير ذلك من المبادرات التي ساهمت في تعزيز مكانة "البنك" على الساحة العالمية.

◄ **إدارة المخاطر المؤسسية:** يجري تنفيذ برنامج "إدارة المخاطر المؤسسية"، وسيمكّن اكتماله من تعزيز جوانب إدارة المخاطر الداخلية.

◄ **تفعيل "سياسة الضمانات البيئية والاجتماعية":** اعتُمدت "سياسة الضمانات البيئية والاجتماعية" سنة 2020، ويجري دمجها وتفعيلها في مشاريع "البنك". وقد أدى اعتماد هذه السياسة إلى وضع "البنك الإسلامي للتنمية" في مكانة محترمة بين نظرائه، لأنه كان البنك الإنمائي المتعدد الأطراف الكبير الوحيد الذي لم تكن لديه سياسة ضمانات بيئية واجتماعية. ومكّنت هذه السياسة من تحسين مكانته من منظور المسؤولية الاجتماعية، التي تنظر إليها وكالات التصنيف الائتماني والمؤسسات المانحة الدولية نظرة إيجابية.

◄ **بيان البنك الإسلامي للتنمية المتعلق بالرغبة في المخاطرة:** وضع "البنك" بيانه المتعلق بالرغبة في المخاطرة.

◄ **تقييم عبء العمل:** هذه العملية قيد التنفيذ وستضمن نتائجُها المواءمةَ بين نموذج العمل الجديد للبنك والمهارات

اللازمة. وسيؤدي ذلك إلى جعل "البنك" أكثر كفاءة ورشاقة. وستمكّن عملية تقييم عبء العمل من إعداد بنك المستقبل بفهم واضح للموارد اللازمة لتنفيذ "نموذج العمل الجديد للبنك". وسيستكمل تقييمُ عبء العمل أيضاً جانب التخطيط للقُوى العاملة الذي سيضمَن تطوير قدرات رأس المال البشريّ ذي الصِّلة مع مجموعة المهارات المناسبة الضرورية.

◀ **إعداد الموازنة بحسب النشاط:** في سبيل تحسين كفاءة مجموع آليات العمل وفهم إعادة تقييد النفقات الإدارية لجميع الصناديق التي يديرها "البنك"، وُضعت منهجيَّة خاصة ونُفِّذت عملية إعادة تقييد النفقات سنة 2020. وبناءً على هذه التجربة، ستُعَدُّ الموازنة بحسب النَّشاط.

◀ **تعزيز الشراكة العالمية وتوسيع شبكة الجهات الإنمائية:** ستواصل شعبة "تبادل المعارف والخبرات" تقديم "البنك" على أنه جهة عالمية فاعلة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وإضافةً إلى تعزيز الشعبة لشراكاتها الحالية مع وكالات التعاون الفنيّ والقطاع الخاص وشبكة الجهات الإنمائية والبلدان غير الأعضاء، ستقيم أيضاً شراكات جديدة من أجل تعبئة موارد فنية ومالية لفائدة البلدان الأعضاء.

المبدأ الأساسيّ هو إيجاد حلول شاملة مناسبة لمعالجة الأسباب الجذرية، وليس الأعراض فقط، وذلك وفاءً بالاحتياجات الإنمائية التي عبّرت عنها الجهات المستفيدة نفسها

◀ **أداة إدارة الجهات المورِّدة والعقود:** الهدف من هذه الأداة هو تحسين إدارة ورصد عقود "شعبة تدبير المعلومات وتكنولوجيا القطيعة" في "البنك" والبائعين بتعزيز الحضور والضوابط. إذ تعتمد "شعبة تدبير المعلومات وتكنولوجيا القطيعة" في الوقت الحاليّ على الممارسات شبه اليدوية.

◀ **تطوير منظومات وطنية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثيّ:** سيواصل فريق "تبادل المعارف والخبرات" الترويج لمفهوم "البنك" المتمثل في المنظومات الوطنية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثيّ في البلدان الأعضاء وفي العالَم، وذلك بإدارة وضع منشورات وأدوات جديدة وتنفيذ الأنشطة في البلدان الأعضاء.

◀ **الهندسة المؤسسيّة:** يتمثَّل أحد البرامج الكبرى لشعبة تدبير المعلومات وتكنولوجيا القطيعة في إرساء ممارسة الهندسة المؤسسيّة حرصاً على التوحيد والاتساق.

◀ **إطار النتائج المتكامل:** في فبراير 2021، شرع "البنك الإسلامي للتنمية" في إعداد إطارٍ نتائجَ متكاملٍ لمجموعة البنك. وترمي هذه الممارسة إلى وضع إطار نتائج متكامل يمكّن من قياس فعالية تطوير عمليات "مجموعة البنك" فيما بين سنتي 2021 و2030، بطريقة متكاملة. وسيولي إطار النتائج المتكامل اهتماماً خاصّاً لتحقيق المواءمة بين إطار النتائج المتكامل و"البرنامج الخماسيّ للرئيس" و"نموذج العمل الجديد للبنك" و"أهداف التنمية المستدامة". وعلى الرغم من أن مقارنة "البنك الإسلامي للتنمية" بغيره من البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات الإنمائية ستُجرَى أيضاً، فإن فلسفة وتفرّد الأولويات الاستراتيجية الخاصة بالبنك ستكون في صميم إطار النتائج المتكامل.

◀ **الرقمنة:** أطلق "البنك الإسلامي للتنمية" مبادرة الرقمنة سنة 2019، وهي مبادرة كان الهدف منها تحسين التواصل الداخليّ، وممارسات العمل، وإدارة المحتوى، وتخزين الوثائق، وتبادل المعارف. وقد أحدث ذلك تغيّراً في طريقة إدارة هذه الجوانب في "البنك"، مما أدى إلى تحسين الكفاءة والشفافية والتواصل الفعّال.

◄ **إطار "لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواى" (COSO).** حصل "البنك" على شهادة "لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواى"، وهى أحد الأطر الرائدة المستخدَمة فى تقييم ضوابط المنظمات. وتوجَد خطة تنفيذ، تضمن تحسين ضوابط وحوكمة "البنك".

◄ **إطار حوكمة بيانات المشاريع.** وُضِع إطارٌ لحوكمة بيانات المشاريع من أجل تحسين الجوانب المتعلقة ببيانات إدارة المشاريع. وسيضمن هذا الإطارُ التقيّدَ بالمعايير الدولية فى مجال دقة وصحة وسلامة البيانات.

◄ **الهدف، والنتائج الأساسية:** بالنظر إلى أن حُسن تنفيذ "البرنامج الخماسىّ للرئيس" استلزم تنزيل مؤشرات الأداء الأساسية من مستوى الرئيس إلى مستوى الموظفين، وبالنظر إلى أن هذه العملية مكّنت من دمج الأولويات الاستراتيجية جيّداً فى آليات عمل "البنك" المتعلقة بالتخطيط، فإنه لا بدّ أيضاً من الحرص على فعالية كلٍّ من رصدِ مؤشّرات الأداء الأساسية هذه وإعدادِ التقارير عن هذه المؤشرات. لذلك أُطلِقت أداة مخصَّصة، هى " الهدف، والنتائج الأساسية". فحُمِّل أكثر من 200 هدف ومؤشر أداء أساسىّ. ويمكن لجميع الموظفين فى "البنك" أن يستخدموا هذا التطبيق للإبلاغ عما أحرزوه من تقدُّم.

◄ **لوحات المعلومات عن الأداء:** استحدث "البنك الإسلامى للتنمية" لوحة معلومات عن محفظة المشاريع مخصَّصة لمجلس المديرين التنفيذيين. وهى ترمى إلى تمكين أعضائه من الاطلاع المباشر على المشاريع. وتفيد لوحة المعلومات هذه فى تحسين الشفافية والحضور والوعى فيما يتعلق بأداء مشاريع "البنك". كذلك، استُحدثت لوحة معلومات عن "البرنامج الخماسىّ للرئيس"، ولوحة معلومات عن برنامج العمل، ولوحة معلومات عن استخدام الموازنة، ولوحة معلومات عن "استراتيجية الشراكة القُطريّة"، إلخ.، وذلك من أجل إيجاد ثقافة رصد وتقرير كبرى داخل "البنك".

IsDB
البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank

للاتصال بنا:
البريد الإلكتروني: DoST@isdb.org
الموقع الإلكتروني: strategy.isdb.org